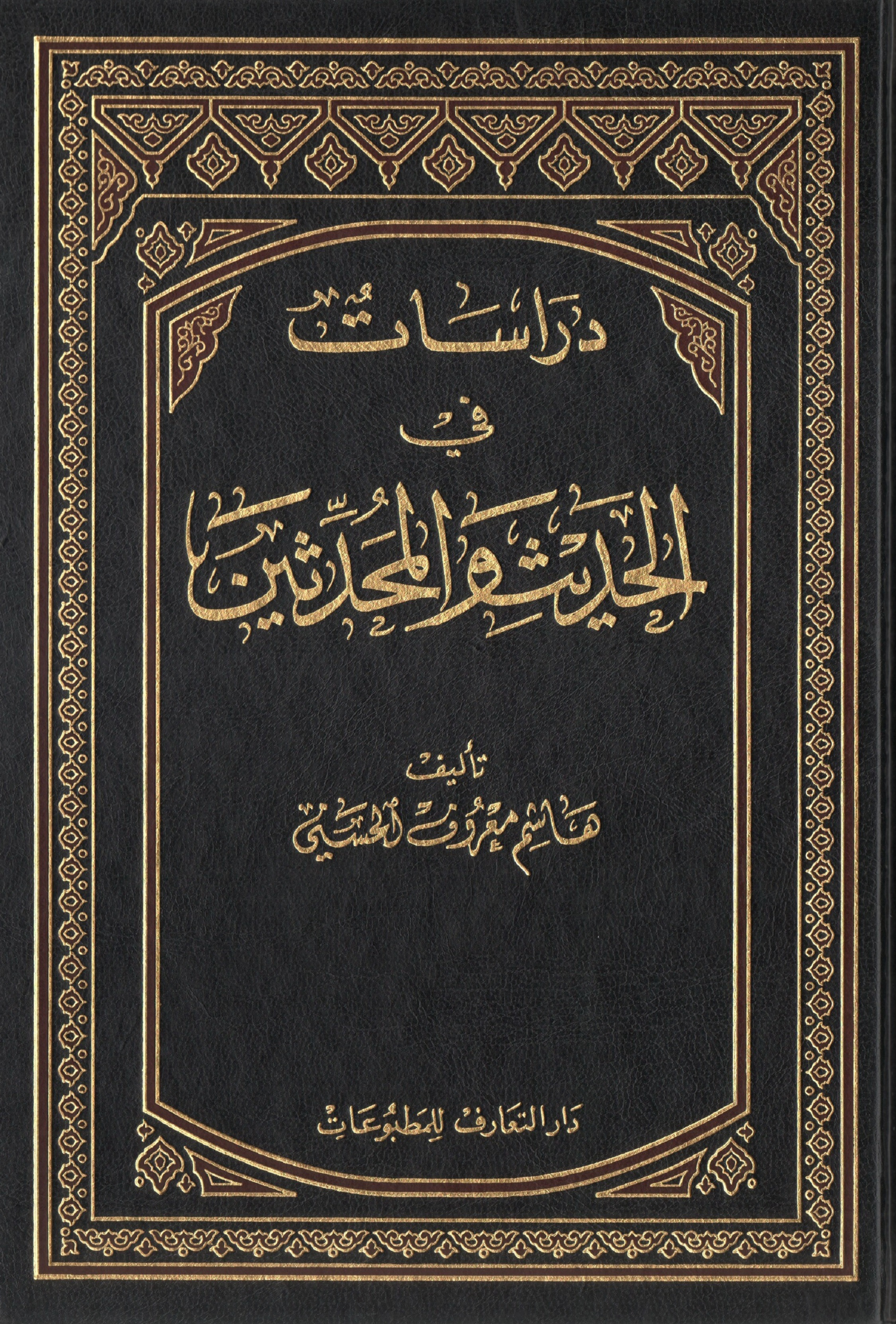

دراسات
في
الحديث والمحدثين
تأليف
هاشم معروف الحسني
دار التعارف للمطبوعات

دراسات في الحديث والمحدثين



دراسات في الحديث والمحدثين

تأليف

هاشم معروف الحسني

دار التعارف للمطبوعات

١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥م

دار التعارف للمطبوعات :

الإدارة والمعرض ـ حارة حريك ـ شارع دكاش ـ بناية الحسنين ـ

تلفـــون : ٢٧١٩٠٧/ ٠١ ـ ٢٧١٩٠٨/ ٠١ ـ ٠٣/٨٢٣٦٢٠

ص .ب :٨٦٠١/ ١١ ـ٦٤٣/ ١١ ـ فاكس :٢٧١٩٠٨ (٠٠٩٦١١)

دراسات في الحديث والمحدثين

تأليف

هاشم معروف الحسني

يعرض هذا الكتاب لمحة عن الكتابة قبل الإسلام ومراحلها بعده، وعن الحديث ومراحل تدوينه وأقسامه وأصنافه، وعن علمي الدراية والرجال، ويتعرض للصحابة والعدالة وآراء المحدثين والفقهاء فيهما، ويقارن بين العدالة التي أثبتها المحدثون لجميع الصحابة وبين العصمة التي أثبتها الشيعة لائمتهم عليهم السلام كما يتعرض لموقف كل من الشيعة والسنة من الرواة ومجاميع الحديث، وللبخاري والكليني وتاريخهما وإلى صحيح البخاري والكافي ومكانتهما عند الفريقين ويقدم أمثلة منهما في مختلف المواضيع إلى غير ذلك مما يتصل بموضوع الكتاب مع الاختصار والتوضيح حسب الإمكان، ويعتمد في جميع مباحثه على المصادر الموثوقة عند الفريقين.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله والصلاة على محمد وآل بيته وصحبه الطيبين

وبعد . . .

لقد وجدت وأنا أدرس تاريخ التشريع وأصوله إسرافاً في التهم وغلواً لا مبرر له من السنة والشيعة في أحكامهم على الفقهاء والمحدثين من الفريقين، ذلك الغلو الذي اتخذ طابع التعصب الطائفي الذي أطاح بالقيم وأحدث فجوة بينهما فرقتهم شيعاً وأحزاباً، وأصبحوا ينظرون من هذه الزاوية وحدها إلى آثارهم ومؤلفاتهم على اختلاف أنواعها ومقاصدها، مع العلم بأن تلك المؤلفات وبخاصة ما ألفه الفريقان في الحديث يمكن الإستفادة منه والاعتماد عليه إلى أبعد الحدود، ما دام ينتهي في واقعه إلى مصدر واحد وهو الرسول الأعظم ﷺ الذي يروي عنه الفريقان السنة بواسائطهم، والشيعة بواسطة أئمتهم ﷺ وغيرهم من الموثوقين، ولكنهم بدلاً من دراستها دراسة واعية شاملة بقصد الاستفادة منها وتصفيتها انكمش كل فريق على مؤلفاته وآثاره، واتهم الآخر بالتعصب والانحراف عن الحق، وقال السنة: أن الشيعة لا يقبلون إلا المرويات عن أئمتهم على شرط أن

يكون الراوي لها إمامياً، ويرفضون جميع المرويات ولو كانت عن الرسولﷺ إذا رواها غيرهم ـ صحابياً كان أم غيره ـ ولو كان في أعلى درجات الإيمان والإستقامة، وقد نبهت على خطأ هؤلاء الغلاة في كتابي المبادئ العامة للفقه الجعفري بما حاصله أنه إذا كان بين الشيعة من لا يعتمد على مرويات الموثوقين من السنة عن الرسولﷺ فهو لا يمثل الشيعة، ولا يعبر عن رأيهم في هذه المسألة، لأن كتب الحديث والرجال التي تعد بالعشرات تنص على قبول مرويات الثقاة من السنة وغيرهم، ولدينا من الأرقام ما يؤكد هذه الحقيقة كما سنتعرض لذلك في الفصول الآتية من هذا الكتاب.

وإلى جانب هذه النسبة إلى الشيعة، نجد الشيعة أنفسهم ينسبون إلى السنة بأنهم لا يعتمدون على مرويات الشيعة ويطرحون الحديث إذا كان رواته كلهم أو بعضهم من الشيعة استناداً إلى كثير من المصادر السنية التي تؤكد هذه الحقيقة، تلك المصادر التي ينص بعضها على وجوب طرح الحديث لمجرد أنه يتفق مع بعض معتقداتهم، أو لأن فيه رائحة التشيع، هذا بالإضافة إلى ما ينسبه كل فريق إلى الآخر من خلال بعض المرويات المدونة في مجاميع الحديث عند الطرفين بدون تدبر في مضامينها وتحقيق في أسانيدها وقبل ردها إلى الأصول المقررة عند الفريقين، ونتيجة لهذا الإسراف والغلو في الاتهامات ولما تولد عن ذلك من المضاعفات اتسعت المسافة بينهما واتخذت شكلاً كريهاً بعيداً عن منطق الدين والحق، ونبذ كل منهما ما عند الآخر من ثروة فكرية يمكن الاستفادة منها إلى أبعد الحدود.

وكان بالإمكان ـ لو كانت النفوس طيبة، وتجرد الباحثون إلى طلب الحق ـ الإستفادة من كتب الحديث واستغلالها لخدمة الدين ـ سنية كانت أم شيعية ـ لأنها وإن اختلفت من حيث رواتها ومصادرها إلا أنها تلتقي في كثير من محتوياتها ومضامينها، وتعبر عن السنة النبوية المطهرة، بالرغم من

أننا لا نؤمن بكل ما جاء فيها من المرويات سواء في ذلك الصحاح الستة المعتمدة عند السنة، أو الكتب الأربعة التي يعتمدها الشيعة من المصادر الموثوقة في جملتها بين كتب الحديث.

أجل أقول ذلك وبين يدي كتابان من كتب الحديث وهما الصحيح للبخاري والكافي للكليني. ولست مبالغاً إذا قلت بأنهما من أوثق الكتب في موضوع الحديث عند السنة والشيعة وأغناها بالآثار الإسلامية التي تناولت جميع الشؤون الإسلامية وأمدت الفكر بالإنتاج والإبداع في مختلف المواضيع، ذلك لأن ما جاء به الإسلام من القوانين والأنظمة والأخلاق والآداب وغير ذلك من المناهج التربوية والاجتماعية وضع أُصول هذه المناهج وقواعدها القرآن أولاً، وتعهدت السنة بتفاصيلها وتوضيح مشكلاتها ومجملاتها، وستبقى السنة إلى جانب القرآن مصدراً غنياً بتلك الثروة التي تمد الإسلام بالخلود والبقاء حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

ولو وقف المسلمون بعد وفاة الرسول ﷺ من السنة موقفاً سليماً وعملوا على تدوينها وجمعها من صدور الحفاظ قبل أن تأكلهم الحروب والغزوات، وقبل أن تعبث بها أيدي الدساسين والمخربين، لو وقفوا منها هذا الموقف لقطعوا الطريق على هؤلاء وغيرهم من المرتزقة الذين كانوا يتقربون إلى الحكام بوضع الأحاديث التي تمس أخصامهم السياسيين وتؤيد عروشهم، ولكن الحكام بعد وفاة الرسول ﷺ بدلاً من أن يفسحوا المجال لجمعها من الصدور قبل أن تعبث بها الأيدي، منعوا من تدوينها وجمعها في الكتب بحجة المحافظة والحرص على كتاب الله كي لا تحتل مكانته من القلوب والنفوس، كما تحدد أكثر الروايات موقف الخليفة الثاني من هذه المسألة.

ومهما كان الحال فقد عبثت الأيدي في الحديث بسبب هذا الموقف السلبي من تدوينه، ولعبت السياسة والطائفية دورهما البغيض في مرويات

المحدثين من السنة والشيعة كما شاء لها الهوى والغرض حتى حدثت تلك الفجوة العميقة بين الفريقين، وأصبحت المجاميع الشيعية بنظر إخوانهم من السنة أداة طيعة لهدم الدين، وتشويه معالمه، لأن أصحابها ورواة أحاديثها وضّاعون كذّابون على حد زعمهم، تفوح منهم رائحة الرفض وتبدو من محتوياتها مبادئ التشيع الهدامة على حد تعبير بعضهم، والشيء الطبيعي في مثل هذه الحالات أن يكون لهذا التعصب آثاره السيئة في نفوس الشيعة التي تفرض عليهم أن ينظروا إلى صحاح السنة ومجاميعهم نظرة مليئة بالريبة والحذر والتشكيك لاسيما وهم يرون البخاري بصفته من أوثق المؤلفين عند السنة وكتابه من أصح المجاميع في الحديث لا يروي عن جعفر بن محمد الصادق ولا عن الأئمة من ولده الأطهار، ويروي عن الأشرار والفجار كمعاوية ومروان بن الحكم وعمران بن حطان الخارجي، الذي قرض عبد الرحمن بن ملجم وامتدحه لأنه قتل أمام المسلمين وسيدهم علياً عليه السلام ويعتمد على العشرات ممن لم تتوفر فيهم الشروط التي تيسر للباحث الاطمئنان بصدور الحديث عن الرسول صلى الله عليه وآله وغيره من أعلام الصحابة الذين أخذوا من الرسول مباشرة، لهذا ولغيره من الأسباب والملابسات كان من المفروض على الشيعة أن يقفوا من مرويات السنة موقف المتحفظ الذي يريد أن يستوحي أقواله وأعماله من الواقع الذي يحسه ويطمئن إليه، وإذا شذ بعضهم عن هذا المبدأ وتأثر بالاستفزازات الموجهة إلى الشيعة ووقف من مروياتهم موقفاً سلبياً متنكراً لما فيها من الغرر والدرر فهو لا يعبر عن رأي الشيعة ولا يمثلهم في مثل هذه المواضيع.

ومهما كان الحال فقد ألف الشيعة في الحديث عشرات الكتب خلال القرون الثلاثة من الهجرة وكانت هذه الكتب مصدراً للكتب الأربعة التي ألفها الكليني والصدوق، والطوسي في القرنين الرابع والخامس، كما ألف السنة في الحديث بعد أن اتجه العلماء إلى تدوين العشرات من الكتب بما

في ذلك الصحاح الستة في الفترة نفسها، وظهر من خلال المدونات الشيعية، أن الشيعة قد اعتمدوا على مرويات الأئمة أكثر من غيرها باعتبارهم المصدر الأمين الحاكي لأقوال الرسول وأفعاله، وأخذوا عنهم أكثر مدوناتهم، كما اتجه السنة فيما دونوه إلى غيرهم ممن يثقون به من الرواة والصحابة، واعتبروا الأئمة عليهم السلام من ولد الرسول ﷺ كغيرهم من الرواة والفقهاء يخضعون للنقد والتجريح والتوثيق، فروى عنهم فريق، وتجاهلهم آخرون ولعل محمد بن إسماعيل البخاري الوحيد بين أصحاب الصحاح من حيث تجاهله لأكثر الأئمة وتلامذتهم المنتشرين في جميع البلدان وبخاصة البلاد التي رحل إليها في طلب الحديث كمدن العراق والحجاز وغيرهما.

ونظراً لأن الكافي من أبرز كتب الحديث عند الشيعة، والصحيح للبخاري من أصح المجاميع عندهم، فقد اخترتهما لهذه الدراسات التي تضمنها هذا الكتاب بروح مجردة عن التعصب والهوى، متحرياً الحق أينما كان، وإبراز بعض الحقائق التي أُحيطت بالغموض والتشويش، نتيجة لعامل السياسة والطائفية والزمن وغير ذلك من الملابسات والأسباب كما وأني قد حاولت التخفيف من حدة الموقف الذي أوجد تلك الفجوة الواسعة بين الفريقين، وعرضت لهذه الغاية بعض موارد الالتقاء بين الجامعين وما تفرد به كل منهما مما يتفق مع روح الإسلام وسماحته وما هو بعيد عنها، ولم أجد بداً من الوقوف عند بعض المرويات والتعليق عليها أحياناً بدافع الحرص على كرامة السنة وتنزيهها عما ألصق بها زوراً وبهتاناً.

كما وأني عندما وقفت بجانب الكليني في بعض المواضيع لم يكن ذلك مني بدافع التحيز له، ويستطيع القارئ أن يتأكد من هذه الحقيقة من موقفي معه في كثير من مروياته في كتاب الحجة، وإنما وقفت إلى جانبه في بعض المواضيع لأنه قد تعرض لأعنف الهجمات من بعض مؤلفي السنة بدون مبرر لذلك.

ومن أمثلة ذلك الهجوم الذي تعرض له من أبي زهرة في كتابيه الإمام الصادق (والإمام زيد بن علي) لأنه دون في الكافي بعض المرويات التي تشعر بتحريف القرآن، فقد اتهمه أبو زهرة وغيره بالنفاق من أجل ذلك، ودعا إلى التشكيك بجميع مروياته، مع العلم بأن أحاديث التحريف التي تستر بها المهاجمون للكليني رواها البخاري وغيره من المحدثين في مجاميعهم بشكل أوسع وأصرح في التحريف مما رواه الكليني حول هذا الموضوع، ومع ذلك لم يتعرض البخاري وغيره من المحدثين لمثل تلك الهجمات والاتهامات ولم يطالبوا بطرح مرويات تلك الصحاح بكاملها، كما طالبوا بذلك بالنسبة لمرويات الكافي، ولا أُغالي إذا قلت بأن الحملات التي وجهت إلى الكافي، لو وجهت إلى البخاري وحده في موضوع يشترك فيه مع الكليني لوقفت إلى جانبه بنفس الروح التي وقفت فيها إلى جانب الكليني.

ومجمل القول هو أني قد أخذت على نفسي في الدراسات التي تضمنها هذا الكتاب أن لا أجامل أحداً، ولا أحابي فريقاً مهما كانت النتيجة، ولا أقول إلا ما أعتقد أنه الحق، لا أبتغي من وراء ذلك إلا رضا الله سبحانه فإن وفقت لذلك فما أبالي بغضب من سواه، وإن أخطأني الحظ فأرجو أن أحظى برضاه فيما بقي من عمري.

وقد اعتمدت في جميع المواضيع التي اشتمل عليها هذا الكتاب على المصادر الموثوقة عند الفريقين السنة والشيعة، ومنه سبحانه أستمد التوفيق لما يرضيه ويقربني إليه والإخلاص في العمل إنه قريب مجيب.

الفصل الأول

لمحات عن الكتابة والحديث ومراحل تدوينه

لا يخرج الباحث في أحوال العرب وتاريخهم صفر اليدين من معرفة العرب للكتابة، ذلك لأن الدراسات العلمية تؤكد أن العرب ولاسيما سكان الأطراف الشمالية للجزيرة قد تعلموا الكتابة وأتقنوها قبل الإسلام بزمن بعيد، نتيجة لاتصالهم الوثيق بالفرس والرومان، وتدل المصادر التاريخية أن جماعات كثيرة من عرب الحيرة قد أتقنوا اللغة الفارسية وكتابتها، وتولى بعضهم إدارة دواوين ملوك الفرس والترجمة لهم والإشراف على الكثير من شؤونهم، ومن هؤلاء عدي بن زيد ووالده اللذان كانا من ألصق العرب بقصور الفرس والإمارات العربية بالحيرة وغيرها.

وجاء في «فجر الإسلام» لأحمد أمين، أن لعرب الحيرة وأُمرائهم وتاريخهم أثراً كبيراً في الأدب العربي والحياة العقلية للعرب عامة كما تدل على ذلك أحاديث جذيمة الأبرش وأساطير الزباء، والخورنق والسدير وما جاء حول سنمار باني الخورنق، ويوما النعمان، يوم بؤسه ويوم نعيمه، وغير ذلك من القصص والأساطير التي احتلت الصدارة في شعر العرب وأدبهم قبل ظهور الإسلام، وظلت زمناً طويلاً تحتل الصدارة في المدونات التاريخية والقصصية بعد ظهور الإسلام.

وجاء في «**الإغلاق النفيسة**» (لأبن رسته) أن عرب الحيرة علموا قريشاً الزندقة في الجاهلية والكتابة في صدر الإسلام، ولا يعنينا تقييم هذه

النصوص من الناحية العلمية والتاريخية بل أوردناها كشاهد على أن الأمية لم تكن متفشية بين العرب بالشكل الذي يتصوره بعض الكتاب والمستشرقين وبخاصة عرب الحيرة وبادية الشام لأنهم عاشوا زمناً طويلاً مع جيرانهم الفرس والرومان، وبحكم الظروف التي كانت تحيط بهم والمراحل التي مروا بها مع تلك الأمم المتحضرة ليس من البعيد عليهم أن يتعلموا الكتابة، وأن يأخذوا عنهم العلوم والعادات التي تمس حياتهم وتسهل لهم سبل العيش والحياة الحرة الكريمة، كما لا نستبعد أن يكون لعرب الحجاز ميزة على غيرهم من عرب الجزيرة من هذه النواحي، ذلك لأنهم جعلوا مكة المكرمة قاعدة لتجارتهم التي كانت تسيطر على الأسواق في الشام ومصر، حيث كان الحجازيون يشترون السلع من اليمنيين والأحباش، لتصديرها على حسابهم إلى أسواق الشام ومصر، وعلى تجارة المكيين كان يعتمد الرومان في أكثر الحاجيات، وقد بالغ بعض المستشرقين فادعى أنهم اتخذوا من مكة نفسها بيوتاً استخدموها للتجارة والتجسس على العرب، وكانت قبيلة قريش من أشهر القبائل العربية التي كانت تتعاطى التجارة، وجاء في «**الكشاف**» وغيره من كتب التفسير، أن القرشيين كانوا يرحلون في الشتاء إلى اليمن، وفي الصيف إلى الشام، والذي سهل لهم الاستيراد والتصدير، والاستيلاء على الأسواق، أن العرب كانوا يعظمون البيت ويحترمون جيرانه وخدامه، وقد امتازت بذلك قريش عن غيرها من سائر العرب لأنها تحصنت بجواره من غزو العرب وقطاع الطرق[١].

وليس بالبعيد عادة أن تزودها هذه الرحلات، المتتالية بسبب اتصالها المباشر بتلك الأُمم المتحضرة ببعض المنافع، بالإضافة إلى الفوائد المادية التي كانت تدرها هذه الرحلات، ومن أيسر ما يمكن أن تجره على المكيين هذه المهنة هي تعلم الكتابة والقراءة، هذا بالإضافة إلى أن يهود المدينة

---

(١) انظر «**فجر الإسلام**» لأحمد أمين ص١٣ و١٤.

كانوا يحسنون الكتابة ويعلمونها الصبيان قبل هجرة الرسول ﷺ إليها كما تؤكد ذلك بعض النصوص التاريخية.

ومن مجموع ذلك تبين أن الكتابة لم تكن بتلك الندوة بين المكيين كما يدعي البلاذري في (فتوح البلدان) حيث قال: «لقد ظهر الإسلام وبين القرشيين سبعة عشر رجلاً يحسنون الكتابة لا غير وفي الأوس والخزرج سكان المدينة إحدى عشر رجلاً تعلموها من جيرانهم اليهود».

وإذا صح أن الذين كانوا يحسنون الكتابة لا يتجاوزون هذا العدد الضئيل فلا بد وأن تكون في غيرهم معدومة أو أقل من ذلك، وبعد ملاحظة الظروف التي أحاطت بالمكيين وبخاصة القرشيين منهم الذين كانوا على اتصال دائم بالأُمم المتحضرة نستبعد كل البعد أن يكون هذا الإحصاء الذي ادعاه البلاذري وغيره صحيحاً وفي نفس الوقت لا نبالغ في تقديره، ولا ندعي انتشارها بينهم كما كانت بين جيرانهم الفرس والرومان، لأن العلم والكتابة ينتشران حيث توجد الحضارة ويكثر العمران، والحجازيون يفقدون جميع هذه النواحي.

ومما يؤكد أن الأُمية كانت تغلب على العرب قبل ظهور الإسلام الآية من سورة الجمعة ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾.

وجاء في غيرها من الآيات ما يؤكد أن النبي نفسه كان أُمياً لا يحسن الكتابة ولا القراءة كما تدل على ذلك النصوص القرآنية والنبوية.

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾ وجاء عنه ﷺ إنه قال: إنا أُمة أُمية لا نكتب ولا نحسب إلى غير ذلك من النصوص والحوادث التي تؤكد أن الأمية كانت تغلب على العرب قبل الإسلام، ولا يتنافى ذلك مع ما ذكرناه أولاً من أن عرب الحيرة

ومكة بصورة خاصة من بين عرب الجزيرة كانوا يقرؤون ويكتبون، فإنا لم نقصد من ذلك أن الأغلبية منهم كانوا يحسنونها كغيرهم من الأمم المتحضرة والذي أردناه أنه قد كان بينهم عدد لا يستهان به يحسنون الكتابة والقراءة بحكم الظروف والملابسات التي كانت تحيط بهم ولا يتنافى ذلك مع جهل الأغلبية لها.

ومهما كان الحال فالتحديد الذي ذكره البلاذري لغير الأميين، والغلو الذي ذهب إليه بعض المستشرقين من مساواة العرب لغيرهم في هذه الناحية، هذان الرأيان لا تؤيدهما الدراسات العلمية ولا النصوص الإسلامية كما ذكرنا.

ومما لا شك فيه أن الكتابة قد بدأت تنتشر في مكة وما حولها بظهور الإسلام على نطاق أوسع مما كانت عليه أولاً بسبب التحول الذي طرأ على العرب نتيجة لاعتناقهم الدين الجديد الذي يدعو إلى العلم ويحث عليه.

وتؤكد المصادر التاريخية أن مساجد المدينة التسعة كانت محط أنظار المسلمين، يتعلمون فيها القرآن وتعاليم الإسلام والكتابة وغير ذلك مما تدعو إليه الحاجة، وإلى جانب هذه المساجد انتشرت المكاتب لتعليم الصبيان ومحاربة الأُمية بأشكالها، وعندما نلاحظ موقف النبي من الأسرى الذين كانوا يحسنون القراءة والكتابة بعد نجاحه في معركة بدر الكبرى وإعفاءهم من الفدية التي فرضها على كل أسير حسب إمكانياته مع العلم بأنه كان هو ودولته الفتية الناشئة في أمس الحاجة إلى المال عندما نلاحظ ذلك ونتأكد بأنه قد أعفاهم منها، وفرض على كل أسير منهم أن يعلم عشرة من الاميين في مقابلها، ندرك مدى اهتمامه في محاربة الجهل والأُمية حتى استطاع في خلال سنوات معدودات أن يهيّئ عدداً كبيراً يقرؤون ويكتبون، ويحسنون إدارة الأعمال وتصريف الأمور، ومضت حركة التعليم تتسع بين المسلمين في أنحاء الجزيرة، والرسول ﷺ يغذيها بما تيسر لديه من الموارد

المحدودة، ويحث عليها بمختلف الأساليب والمناسبات، وقد بلغ به الحرص على توجيه الناس نحو التعليم، أن جعل طلب العلم من الفرائض، وقال كلمته المشهورة، (طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة) وقال أيضاً: (اطلبوا العلم ولو بالصين) والوصول إلى الصين في عصره أعسر من الوصول إلى القمر في عصرنا هذا، وكان من نتيجة تلك الجهود التي بذلها محاربة الأُمية أن أصبح المتعلمون من المسلمين وأبنائهم يعدون بالالوف، بعد أن كانوا لا يتجاوزون العشرات كما يظهر من إحصاءات المؤلفين الذين كتبوا في هذه المواضيع.

ويؤيد ذلك ما جاء عن أبي الدرداء. إنه قال لبعض جلسائه: اعدد من يقرأ عندي القرآن. فعدهم فبلغوا ألفا وستماية.

وكان لكل عشرة منهم مقرئ، (أي معلم) وأبو الدرداء يشرف على الجميع[1].

ومن مجموع ذلك نستطيع أن نؤكد أن تأخير المسلمين عن تدوين الحديث والآثار الإسلامية لا يعود بالدرجة الأولى إلى ندرة وسائل التدوين وتفشي الأُمية كما يدعي بعض المؤلفين من العرب والمستشرقين، ذلك لأن وسائل التدوين لم تكن بتلك الندرة حتى قبل ظهور الإسلام كما ذكرنا، ولو تنازلنا عن جميع الشواهد والأدلة التي ذكرناها وقلنا أن العرب قبل الإسلام على اختلاف مناطقهم لا يحسنون الكتابة، لو افترضنا ذلك بالنسبة للعرب قبل الإسلام، فلا يصح هذا الافتراض بعد ظهور الإسلام وبعد تلك الجهود التي بذلها الرسول الأعظمﷺ لمحاربة الجهل والأُمية، فلا بد لنا والحال هذه من تلمس الأسباب التي صرفت المسلمين عن تدوين أحاديث الرسول خلال القرن الأول من الهجرة، ومن خلال المصادر التي تعرضت لهذا

(١) انظر السنة قبل التدوين، عن «النهاية في طبقات القراء»، و«التهذيب» لابن عساكر.

الموضوع قديماً وحديثاً نجد أن أكثرها تعزو ذلك إلى الرسول نفسه، اعتماداً على المرويات عنه، وإلى الخليفة الثاني الذي اشتهر بمعارضة فكرة التدوين، وتوعد الناس بالعقاب عليها، فرووا عن الرسولﷺ أنه قال: لا تكتبوا عني شيئاً، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه. وقد أخذ الخليفة الثاني بهذا النص حينما راجت فكرة التدوين بين المسلمين كما يدعي بعض المؤلفين وعلله بأن التدوين قد يؤدي إلى التباس القرآن بالحديث وانصراف المسلمين عن كتاب الله إلى أقواله وأحاديثه كما جرى ذلك بالنسبة إلى الأمم السابقة.

وفي مقابل الرواية التي تنص على أن الرسول نهاهم عن تدوين أقواله وأفعاله رووا عنه أنه رخص لعبد الله بن عمرو بن العاص أن يكتب عنه ما يشاء فجمع من أحاديثه الصحيفة المسماة بالصادقة، وأنه قال لرجل من الأنصار: استعن على حفظك بيمينك، وقال لأنس بن مالك: قيدوا العلم بالكتابة، إلى غير ذلك من المرويات ونظراً لتعارض هذه الطائفة من المرويات عنه للروايات المانعة، رجح أكثر المحدثين بأنه نهى عنه أولاً مخافة أن يختلط حديثه بالقرآن الكريم ولما تركز القرآن في نفوسهم واحتل منها المكان اللائق به، وأصبحوا يميزونه عن غيره أباح لهم أن يكتبوا عنه ما يشاؤون، ونتيجة هذا الجمع بين هاتين الطائفتين من المرويات عنهﷺ فقد توفي والتدوين مباح للجميع، وأمر عبد الله بن العاص أن يكتب عنه في حالتي الرضا والغضب، كما يدعون، أنه دون صحيفته المسماة بالصادقة من أقواله وأفعاله مباشرة[1] ومن المستبعد أن تخفى هذه النصوص على

---

(١) لقد تحدثنا عن هذه الصحيفة المزعومة مفصلاً في كتابنا تاريخ الفقه الجعفري، وأثبتنا بالأرقام أنها ليست من أحاديث الرسول، بل هي من الكتب التي استولى عليها المسلمون في معركة اليرموك، وكان هو يحدث عن تلك الكتب وينسبها إلى الرسولﷺ وقد جمع فيها طائفة من الأحاديث وادعى بأنه أخذها من الرسول.

الخليفة، وإذا افترضنا بأنه كان على علم بها، فلماذا منع من التدوين في حين أنه لم يرد عن الخليفة الأول ما يشير إلى أنه نهى عن ذلك.

وجاء في بعض المصادر التي تعرضت لهذا الموضوع أنه منعهم عن تدوين الأحاديث حرصاً على كتاب الله، وأنه أحرق كتباً كانت لبعض الصحابة لهذه الغاية.

فقد روى عنه عروة بن الزبير، أنه أراد أن يكتب السنن، فاستفتى أصحاب رسول الله ﷺ، فأشاروا عليه أن يكتبها فطفق عمر يستخير الله شهراً، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال: إني كنت أُريد أن أكتب السنن، وأني ذكرت قوماً قبلكم كتبوا كتباً فانكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء.

وجاء عنه أنه لما حدث أُبي بن كعب عن بيت المقدس واخباره انتهره عمر بن الخطاب، وهم بضربه، فاستشهد أبي بجماعة من الأنصار ولما شهدوا بأنهم سمعوا الحديث من رسول الله ﷺ تركه، فقال له أُبي بن كعب: أتتهمني على حديث رسول الله، فقال يا أبا المنذر: والله ما أتهمتك، ولكني كرهت أن يكون الحديث عن رسول الله ظاهراً إلى غير ذلك من المرويات الكثيرة التي تؤكد أن الخليفة لم يعتمد على الرسول في منعه عن التدوين، وأنه قد تفرد بهذا التصرف حرصاً على كتاب الله، ولكن الرواية التي تنص على أنه قد انتهر أُبي بن كعب لما حدث عن بيت المقدس، وقوله فيها: إني كرهت أن يكون الحديث عن رسول الله ظاهراً، هذه الرواية تدل على أنه كان حريصاً على أن لا ينتشر الحديث عن رسول الله ﷺ، مع العلم بأن حديث الرسول مكمل للتشريع، ومبين لمجملات القرآن ومخصص لعموماته ومطلقاته، وقد تكفل لكثير من النواحي الأخلاقية والإجتماعية والتربوية، ولو تقصينا الأسباب التي يمكن افتراضها

لتلك الرغبة الملحة في بقاء السنة في طي الكتمان لم نجد سبباً يخوله هذا التصرف، ولا نستبعد أنه كان يتخوف من اشتهار أحاديث الرسول في فضل علي وأبنائه عليهم السلام.

ويؤكد ذلك ما رواه عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه. أن علقمة جاء بكتب من اليمن أو مكة تحتوي على طائفة من الأحاديث في فضل أهل البيت عليهم السلام، فاستأذنا على عبد الله بن مسعود فدخلنا عليه ودفعنا إليه الكتب، قال: فدعا الجارية ثم دعا بطشت فيه ماء، فقلنا له: يا أبا عبد الله انظر فيها فإن فيها أحاديث حسانا، فلم يلتفت، وجعل يميثها في الماء ويقول: نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن، القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن، وعبد الله بن مسعود كان منحرفاً عن علي عليه السلام ويساير المنحرفين عنه، كما تؤكد ذلك النصوص التاريخية.

ولو افترضنا أن الخليفة كان حسن النية في هذا الأمر، وأنه لم يمنع إلا بدافع الحرص على كتاب الله، فقد كان من نتائجه، أن اتسع المجال للكذابين والمنحرفين عن المخطط الإسلامي، والمرتزقة أن يضعوا من الأحاديث ما توحيه إليهم الأهواء والمطامع، بالإضافة إلى ما ضاع منها بسبب الحروب والغزوات، التي فتكت بالصحابة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله..

على أن الذين يحاولون أن يعتذروا عنه، ويقرون المرويات التي تنص على أنه خاف أن يختلط الحديث بالقرآن، هؤلاء يسيؤون إليه من حيث لا يقصدون، لأنه لم يكن قصير النظر ولا محدود التفكير ولا جاهلاً بأساليب البيان وبلاغة القول، ويعلم جيداً أن القرآن قد استولى على النفوس وتحكم بمشاعرهم وأحاسيسهم، وكان له الأثر البالغ في سير الدعوة وانتشارها، هذا بالإضافة إلى وجود الفوارق الكثيرة بين الأسلوبين التي لا تخفى على أحد منهم.

ومع التغاضي عن جميع ذلك، فقد كان بالإمكان لو كانت النوايا طيبة

التفرغ إلى جمع الحديث وتدوينه بعد تدوين القرآن الكريم والتثبت من إحصائه في مجموعة واحدة بواسطة لجنة مختارة من الأمناء المعروفين بالوثاقة والاستقامة، ولو فعلوا ذلك لقطعوا الطريق على كل أفاك أثيم، وعلى المرتزقة الذين شوهوا معالم السنة وطمسوا من أضوائها النيرة وألصقوا فيها من الموضوعات التي جرت على المسلمين أسوأ أنواع البلاء وفرقتهم شيعاً وأحزاباً.

ومهما كانت الأسباب التي فرضت على الخليفة أن يقف من السنة هذا الموقف، فالنصوص التاريخية تؤكد بأنه لم يكن موفقاً فيه ولم ينجح كل النجاح في هذا التدبير، فقد ظهرت بعض المدونات الإسلامية في فترات متعاقبة من عصر الصحابة وبعده للشيعة وغيرهم، ومن ذلك **(الجامعة)** التي ألفها علي عليه السلام وقد تناول فيها جميع أبواب الفقه، وإليها كان يرجع الأئمة عليهم السلام في أحكامهم واقضيتهم في كثير من المناسبات، كما دون عبد الله بن العباس في الفقه والتفسير وغير ذلك من العلوم، وجاء في بعض المرويات أنه ترك حمل بعير من مدوناته، وكان يحمل قسماً منها إلى مجالسه وحلقات التدريس، وكتب سعيد بن جبير أحد تلاميذه كل ما أملاه عليه. ومجمل القول أن حركة التدوين بدأت تتسع في الشطر الأخير من عصر الصحابة ولكنها لم تنتشر بين المسلمين إلا في أوائل القرن الثاني حينما أمر عمر بن عبد العزيز أبا بكر محمد بن حزم بجمع الحديث وتدوينه، وجاء في المذكرة التي وجهها إليه: انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو سنة ماضية فاكتبه فإني خفت، دروس العلم وضياعه، وأكد عليه كما تنص بعض المرويات أن يدون ما روته عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية والقاسم بن محمد بن أبي بكر[1] فهب الناس إلى التدوين وأحسوا بخطر الركود الذي مر عليه في القرن الأول وأصبح من الضرورات

---

(١) انظر «تاريخ الفقه الجعفري» ص١٧٦ والأضواء ص٢٢٤.

الملحة بنظر الجميع، لاسيما وقد ندب إليه عمر بن عبد العزيز المعروف بالاعتدال والحرص على الآثار الإسلامية ولكن التدوين الذي كان يوم ذاك لم يكن مرتباً على أبواب الفقه وفصوله ولم يقتصر الكتاب على موضوع واحد، بل كان المؤلف يحشد في كتابه من جميع المواضيع، والأصناف، بما في ذلك التفسير واللغة والأدب ونحو ذلك من المواضيع، أما التدوين المرتب على الأبواب الفقهية فلم يكن معروفاً قبل أواخر النصف الأول من القرن الثاني، ويدل على ذلك ما أورده الحافظ الذهبي في حوادث ١٤٣ قال: وفي هذا العصر شرع علماء الإسلام في تدوين الحديث والفقه والتفسير وغير ذلك من المواضيع، فصنف ابن جريج المتوفى سنة ١٥٠ تصانيفه الكثيرة في مكة، وصنف ابن أبي عروبة المكنى بأبي النظر العدوي، وفي خلال ذلك صنف أبو حنيفة في الفقه والرأي، كما صنف حماد بن سلمة وسفيان الثوري والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، وهشيم بن بشير، وغيرهم في فترات متعاقبة تتراوح بين سنة ١٥٠ و١٧٥ عشرات الكتب في مختلف المواضيع وإذا لاحظنا ما انتجته مدرسة الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام في هذه الفترة من القرن الثاني تقريباً من المدونات التي بلغت ستة آلاف كما أحصاها أكثر المؤلفين في هذا الموضوع من الشيعة وأشرنا إلى مصادرها في كتابنا (المبادئ العامة في الفقه الجعفري) إذا لاحظنا ذلك ندرك أهمية هذا الدور من ناحية اتساع حركة التأليف وتدوين الآثار الإسلامية وغيرها من آثار الفرس واليونان في مختلف المواضيع، وقد أحصى المؤلفون في أحوال الرجال والتراجم عدداً كبيراً لجماعة من أصحاب الأئمة كصفوان بن يحيى، وشعيب بن أعين الحداد، وهشام بن الحكم، واسماعيل بن موسى بن جعفر عليه السلام وعبد الله بن المغيرة البجلي الكوفي، وعبد الله بن سنان مولى بني هاشم، ومحمد بن عمير ويونس بن عبد الرحمن، وأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، والفضل بن شاذان

النيسابوري إلى غير ذلك ممن تتراوح مؤلفاتهم بين العشرين والثلاثين كتاباً.

وجاء عن محمد بن مسعود العياشي أنه أنفق على تدوين العلم ثلاثمائة ألف دينار، وأن داره كانت تعج بالناس، وهم بين ناسخ وقارئ ومقارن ولو كتب البقاء لمؤلفات الشيعة في القرنين الثاني والثالث، لكانت دور الكتب أغنى ما تكون بالآثار الشيعية، ولكن الظروف التي أحاطت بهم، والحروب الدامية التي كانت في الغالب تستهدف دماءهم وآثارهم كل ذلك قد ساهم في تبديد تلك الثروة الغنية بالكنوز والنفائس، وليس أدل على ذلك من إقدام الحكام والغزاة، وبخاصة الأيوبيين منهم على حرق المكتبات الشيعية مباشرة. كمكتبة الطوسي، والوزير (نصر سابور بن اردشير) وزير بهاء الدولة، ومكتبة الأزهر، التي أسسها الفاطميون في مصر وحشدوا فيها مئات الألوف من المجلدات في مختلف المواضيع وبقيت أكثر من قرنين من الزمن منهلاً كريماً لرواد العلم من مختلف الأقطار إلى أن جاء عهد الأيوبيين الذي استهدف الشيعة وآثارهم أكثر من أي شيء آخر ذلك العهد الذي مثل فيه صلاح الدين وأبناؤه الجريمة بأقبح صورها وأشكالها إلى غير ذلك من دور الكتب التي كانت أكثر محتوياتها من كتب الشيعة وآثارهم.

ومهما كان الحال فلم يطرأ على التدوين تطور قبل نهاية القرن الثاني، وبنهايته شرع فريق من العلماء بتطويره فأفردوا أحاديث الرسول عن آراء الصحابة وأقضيتهم، ووزعوا الأحاديث على أبواب الفقه وفصوله حسب المناسبات ومضى العلماء على ذلك، فألف أحمد بن حنبل جامعه، وإسحاق بن راهويه وغيرهما عشرات الكتب وظلت حركة التدوين تتسع إلى أن دخلت طوراً جديداً، هو طور الاختيار والتنقيح، وكان أول من اتجه إلى هذه الناحية من السنة محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله.

قال الحافظ بن حجر في مقدمة فتح الباري على صحيح البخاري، ولما

رأى البخاري هذه التصانيف ورواها وانتشق رياها واستجلى محياها وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت الصحيح وغيره والكثير منها يشمله التضعيف، حرك همته لجمع الحديث الصحيح، فألف كتابه المعروف بصحيح البخاري، كما ألف كل من مسلم، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، والترمذي والنسائي، وابن ماجة، ومحمد بن يزيد كتبهم الستة المعروفة بين أعلام السنة بالصحاح خلال القرنين الثالث وأوائل القرن الرابع، وكان لمحمد بن إسماعيل البخاري الفضل الأكبر في هذا الإتجاه من التأليف، لأنه أول من حرك همته لتحري الأحاديث الصحيحة ودونها في صحيحه سنة ٢٥٠ تقريباً، وآخرهم النسائي أحمد ابن شعيب المتوفى سنة ٣٠٣ شهيداً في مكة كما في رواية الذهبي وغيره.

وجاء في سبب وفاته. أنه خرج من مصر وافداً على دمشق فاجتمع عليه المحدثون والقراء وغيرهم، وفي بعض مجالسه سأله بعضهم: أيهما أفضل عليّ أم معاوية؟ فقال: على الفور أما رضي معاوية أن يخرج رأساً برأس حتى يفضل، وجاء عنه أنه قال: والله لا أعرف له فضيلة إلا قول النبيﷺ له: (لا أشبع الله بطنك) فداسوه بأرجلهم وأخرجوه من الشام مضروراً، فتوجه نحو مكة المكرمة وتوفي بها متأثراً بما أصابه، وجاء في ترجمته أنه قال: دخلت الشام، والمنحرف عن عليعليه السلام بها كثير فصنفت كتاب الخصائص رجوت بذلك أن يهديهم الله[1].

وفي هذا الدور الذي ظهر فيه أصحاب الصحاح ودونوا صحاحهم، نجد بين المؤلفين من الشيعة من هو أكثر إنتاجاً وأحسن تنظيماً من غيرهم، كما تؤكد ذلك كتب الرجال والحديث التي تعرضت لمؤلفات الشيعة في الفترة الواقعة بين عصر البخاري والنسائي، وبخاصة المؤلفات الفقهية الموزعة على أبواب الفقه وفصوله، واشتهر من بينهم القميون بتصلبهم

---

(١) انظر «شذرات الذهب» لإبن العماد ج٢ ص٢٤٠.

وتشديدهم على كل متهم بالانحراف عن العقيدة، كمحمد بن عيسى بن عبد الله الأشعري شيخ القميين في القرن الثالث على حد تعبير علماء الرجال ومحمد بن أحمد ابن أبي قولويه، ومحمد بن إسماعيل بن بشير البرمكي، ومحمد بن خالد الأشعري القمي، ومحمد بن علي بن محبوب أحد الشيوخ الأجلاء في قم، وصاحب المؤلفات الكثيرة في مختلف المواضيع وقد أحصى له النجاشي والمامقاني في تنقيح المقال نحواً من ثلاثين مؤلفاً وفي كتابه الجامع تعرض لجميع أبواب الفقه من الطهارة إلى الديات والحدود، ومن هذه الطبقة محمد بن الحسن بن فروخ الصفار المعروف بالوثاقة وحسن السيرة وسلامة العقيدة، والمعاصر للإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام، كما عاصر البخاري وغيره من أصحاب الصحاح، إلى غير ذلك من العشرات الذين اتجهوا إلى تصفية الحديث وتصنيفه على أبواب الفقه وفصوله، وقد أحصى النجاشي لبعضهم أكثر من تسعين كتاباً.

وجاء في الفهرست لإبن النديم. أن الفضل بن شاذان النيسابوري ترك نحواً من ١٨٠ كتاباً من مؤلفاته في مختلف المواضيع، وبلغ الحال بالقميين وغيرهم أنهم كانوا يخرجون من قم كل متهم بالغلو والانحراف عن التشيع السليم ويرفضون مروياتهم مهما كان نوعها. وبالتالي فقد اتجهوا إلى التأليف في أحوال الرواة، ووضعوا أصول علم الرجال والدراية حتى لا تختلط مرويات المنحرفين والمتهمين بمرويات الموثوقين من الشيعة المعتدلين في تشيعهم وعقائدهم، ومن هؤلاء علي بن الحسين ابن علي بن فضال. فقد جاء في الفهرست للشيخ الطوسي. أنه ممن يعتمد على قوله في الرجال، ويتسند إليه في الجرح والتعديل، وأكد هذه الحقيقة في منتهى المقال، واستنتج بعضهم أنه من المؤلفين في الرجال.

ومنهم الفضل بن شاذان، فقد نص جماعة أن له كتباً في الرجال وأحوال الرواة، ومنهم محمد بن أحمد بن داود بن علي شيخ القميين في

زمانه كما نص على ذلك النجاشي، والعلأمة في الخلاصة.

وجاء في الفهرست، أنه ألف كتاباً في الممدوحين، والمذمومين في رجال الحديث.

ومنهم محمد بن الحسن أبو عبد الله المحاربي، قال النجاشي، والعلامة في الخلاصة. أنه كان خبيراً بأحوال الرواة وألف في هذا الموضوع كتاباً عرض فيه أحوالهم ومراحل حياتهم.

ومنهم نصر بن الصباح المكنى بأبي قاسم من أهالي بلخ فقد ألف كتاباً في أحوال الرواة والناقلين للحديث كما ألف في العقائد وغيرها.

ومنهم محمد بن خالد البرقي ومحمد بن مسعود السمرقندي المعروف بالعياشي وغيرهم ممن نص أصحاب الفهارس على أنهم قد ألفوا في أحوال الرجال ووضعوا أُصول علم الدراية في القرن الثالث وأوائل القرن الرابع، وقد أكد ذلك الشيخ الطوسي في العدة، وجاء فيها أن الطائفة ميزت الرجال الناقلين لهذه الأخبار فوثقوا الثقاة منهم، وضعفوا الضعفاء، وفرقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته، ومن لا يعتمد عليه، ومدحوا الممدوحين، وذموا المذمومين، وقالوا: فلان متهم في حديثه، وفلان كذاب، وفلان مخلط ومخالف في المذهب والاعتقاد، إلى غير ذلك من الطعون التي وصفوا بها الرواة والمحدثين، وأضاف إلى ذلك أنهم صنفوا في ذلك الكتب، واستثنوا الرجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارسهم، حتى أن واحداً منهم إذا أنكر حديثاً نظر في إسناده وضعفه بروايته وأصبحت هذه الطريقة عادة لهم لا تنخرم ولولا أن العمل بما يسلم من الطعون جائز، لا يكون فائدة لما شرعوا فيه من التضعيف والتوثيق[1]. هؤلاء وغيرهم من المؤلفين في الحديث وأحوال الرجال وشروط الرواية وأقسامها الذين بذلوا

---

(١) ص ٥٣ من «العدة».

كل ما لديهم من الإمكانيات لتصفية الحديث من الموضوعات ومن المشتبهات هؤلاء وضعوا الأساس للمتأخرين، وكانوا الركيزة التي اعتمدها المحمدون الثلاثة، محمد بن يعقوب الكليني، ومحمد بن بابويه الصدوق، ومحمد بن الحسن الطوسي في اختيار مجاميعهم الأربعة[1] تلك المؤلفات التي اعتمد مؤلفوها على كتب القميين وغيرهم من أصحاب الأئمة وتلاميذهم كالأصول الأربع التي كانت بمجموعها محلاً لثقة الرواة والمحدثين، من حيث معرفتهم بمؤلفيها ووثوقهم بصحة ما فيها من المرويات، هذا بالإضافة إلى القرائن الأخرى التي اعتمد عليها المحمدون الثلاثة بالنسبة لبعض المرويات، وإن لم تكن من حيث أسانيدها مستوفية لشروط العمل بالرواية، ومن جملتها مطابقة مضمون الرواية للنص القرآني، أو للسنة الصحيحة، أو لما أجمعت الطائفة عليه، أو لموافقته لحكم العقل، أو لغير ذلك من القرائن التي تؤكد مضمون الخبر وإن رواه من لا يصح الاعتماد على مروياته[2].

ومجمل القول أن المحدثين من الشيعة نشطوا في تصفية الحديث من الموضوعات ومن مرويات المنحرفين في عقائدهم والمندسين بين صفوف الشيعة ووضعوا النواة الأولى لعلمي الرجال والدراية وألفوا فيهما، قبل أن يقوم البخاري ورفاقه من أصحاب الصحاح بمهمة تصفية الحديث وتصنيفه، وأصبح علم الرجال والدراية من العلوم التي يتوقف عليها استنباط الأحكام من الأدلة، لأن الحديث هو المصدر الثاني للأحكام بعد كتاب الله، ولولاه لم يتم التشريع ولم يبلغ تلك المرتبة العالية من الإحاطة والشمول التي تناولت جميع المواضيع ووضعت الحلول لجميع مشاكل الحياة على اختلاف تطورها ومراحلها.

---

(١) «الكافي» للكليني، و«من لا يحضره الفقيه» للصدوق، و«التهذيب» و«الاستبصار» للطوسي.

(٢) «العدة» للشيخ الطوسي ص٥٣.

الفصل الثاني

في أصناف الحديث

لقد قسم الباحثون في الحديث وأحوال الرواة الخبر إلى قسمين متواتر وآحاد، وتحدثوا عنهما من حيث معناهما، وأقسامهما وشرائط الاعتماد عليهما بإسهاب في مؤلفاتهم الموضوعة لهذه الغاية، واختلفت آراؤهم في كثير من النظريات والأفكار المتعلقة بهذه المواضيع كما هو الحال في جميع المباحث التي يدخلها عنصر الإجتهاد، ومما لا شك فيه أن تحديد التواتر وشروطه، وأخبار الآحاد وأصنافها، وما يتعلق بذلك في المواضيع التي تتصل بعلمي الرجال والدراية مباشرة، هذه المواضيع وما يتعلق بها تتسع لاختلاف الأنظار وتضارب الآراء ولذلك لا يصح أن ننسب رأيا إلى الشيعة أو السنة في هذه المواضيع وغيرها من المواضيع الإجتهادية إلا إذا اتفق الأكثرية عليه، أو كان معبراً عن رأي الأغلبية منهم، أما نسبته إلى أحد الفريقين الشيعة أو السنة لمجرد وجوده في كتاب، أو لمجرد كونه يعبر عن رأي بعض الأفراد، أو الجماعات، فهو من الأغلاط التي وقع فيها أكثر المؤلفين.

وفي جميع الأحوال فالتواتر هو عبارة عن أخبار جماعة كثيرة يستحيل عادة اتفاقهم على الكذب، ولو انضمت بعض القرائن إلى المخبرين بحيث كان حصول العلم مستنداً إلى المجموع لا يمنع ذلك من حجية التواتر.

ولو أخبر جماعة بشيء، ولكنهم لم يبلغوا الحد الموجب للعلم لا

يصدق التواتر بالمعنى المصطلح عليه بينهم، كما وأن العلم لو لم يستند إلى الكثرة بأن حصل العلم به من الخارج، أو حصل العلم من أخبار ثلاثة أو أربعة معروفين بالصدق والأمانة، أو كان خبر الكثيرين موافقاً لدليل مقطوع به ومعمول بمقتضاه كل ذلك ليس من التواتر المقابل للآحاد.

بل لا بد وأن يكون العلم مستفاداً من أخبار جماعة يستحيل عليهم بحسب العادة أن يتفقوا على الكذب وكما ذكرنا لا يمنع من حصول التواتر وجود بعض القرائن المؤيدة لأخبارهم حتى ولو كان العلم الحاصل منه مستنداً إلى الجميع.

وقال الشيخ الطوسي في تحديد معنى التواتر: أن الخبر إذا لم يكن من باب ما يجب وقوع العلم عند حصوله، واشتراك العقلاء، وجاز وقوع الشبهة به، هو أن يراد به جماعة قد بلغت من الكثرة حداً لا يصح معه أن يتفق الكذب منها عن المخبر الواحد، ولا بد بالإضافة إلى ذلك من العلم بأنه لم يجمعها على الكذب جامع كالتواطوء وما يقوم مقامه، ولا بد أيضاً من العلم بأن المخبر الأول على يقين من أمره لم يخبر وهو متردد أو غافل عما أخبر به، هذا إذا لم يكن بين الجماعة وبين المخبر الأول واسطة، فإن كان بينهما واسطة لا بد من مراعاة هذه الشروط في جميع الوسائط حتى ينتهي الحال إلى نفس المخبر الأول[1].

ولا بد في العلم الحاصل من التواتر من الشروط التالية.

الأول أن لا يكون السامع عالماً بمضمون الخبر، كما لو أخبر الجماعة شخصاً عما شاهده وعلم به مباشرة، وقد عللوا ذلك بأن خبر الجماعة لو أفاد العلم في هذه الحالة، فإما أن يكون عين العلم الحاصل له بالمشاهدة،

---

(١) انظر «العدة» للطوسي ص٣١.

أو غيره، فإن كان عينه، يكون من تحصيل الحاصل، وإن كان غيره يلزم اجتماع المثلين، ولا يصح في مثل ذلك أن نفترض كون الخبر مؤكداً ومقوياً للعلم الحاصل عن طريق الحس والمشاهدة لأن العلم الحاصل للسامع عن هذا الطريق يكون ضرورياً، والضروري لا يقبل الترديد والتشكيك ولا الزيادة والنقصان.

الشرط الثاني أن لا يكون الخبر مسبوقاً بشبهة تخالف مضمونه في ذهن السامع، وأن لا يكون السامع معتقداً خلاف مدلوله تقليداً أو لسبب آخر، إذ لا يمكن حصول العلم من الخبر غالباً إلاَّ إذا كان ذهن السامع خالياً عن الشبهة والمعتقدات المخالفة له مهما بلغ رواته من الكثرة.

الشرط الثالث أن يستند المخبرون إلى الحس، فلو كان إخبارهم مستنداً إلى حكم عقلي أو نص قرآني أو غيرهما لا يكون من التواتر المقابل للآحاد.

الرابع، أن تكون جميع الوسائط عالمة بمضمون الخبر، بنحو يستند علم الطبقة الأولى إلى الحس والمشاهدة، والثانية إلى التواتر الحاصل باخبار الطبقة الأولى، والثالثة من أخبار الثانية، وهكذا بالنسبة إلى بقية الطبقات.

أما العدد الذي يتحقق به التواتر، فالظاهر أن أكثر المؤلفين في علم الحديث لا يشترطون عدداً معيناً فيه، وكل ما في الأمر لا بد فيه من الكثرة التي يحصل من أخبارها العلم بمضمون الخبر، والعلم قد يحصل أحياناً من أخبار العشرة، وأحياناً لا يحصل من أخبار العشرين والثلاثين والأكثر من ذلك.

أما تحديدها بأكثر من أربعة كما نسب إلى القاضي الباقلاني، وبأكثر من عشرة كما جاء عن (الاصطخري)، وباثني عشر مخبراً عدد نقباء بني إسرائيل، وبأكثر من عشرين كما جاء عن أبي الهذيل العلاف، وبسبعين كما

جاء عن بعض المحدثين وبثلاثمائة عدد أصحاب النبي ﷺ في بدر كما نص على ذلك بعضهم، هذه التقديرات كلها لأهل السنة، ولا وجود لها في كتب الشيعة، والظاهر اتفاقهم على عدم تحديده بعدد معين[1].

ومهما كان الحال فالخبر المتواتر، إما أن يكون متواتراً بلفظه ومعناه، كما لو اتفق المخبرون على نقل الحديث بلفظ واحد، وإما أن يكون متواتراً من حيث المعنى، كما لو اختلفت ألفاظ المخبرين مع وحدة المعنى، وحصل العلم بذلك المعنى من ألفاظهم المختلفة بواسطة دلالة الخبر على المعنى بالتضمين أو الالتزام، أو بالمطابقة إذا كانت الألفاظ المختلفة مشتركة في معنى واحد، وهذا النوع من التواتر الذي أطلقوا عليه اسم التواتر المعنوي موجود ومطرد بين المرويات في الفروع والأُصول، أما التواتر اللفظي في جميع مراحله ووسائطه هذا النوع من التواتر ربما يكون قليلاً ونادراً بين المرويات عن الأئمة والرسول ﷺ كما يبدو ذلك بعد التتبع والاستقصاء، وقد بالغ بعضهم فأنكر وجوده من الأساس.

قال الشيخ عبد الصمد في رسالته التي ألفها في علم الدراية: المتواتر هو ما رواه جماعة يحصل العلم بقولهم، للقطع بعدم إمكان تواطؤهم على الكذب عادة، ويشترط ذلك في كل طبقاته صحيحاً كان أو لا، وأضاف إلى ذلك: وهذا لا يكاد يعرفه المحدثون في الأحاديث لقلته، وهو كالقرآن وظهور النبي ﷺ والقبلة والصلاة وعدد الركعات، والحج ونصب الزكوة ونحو ذلك[2] وتشبيه التواتر بهذه الأمور الثابتة بالضرورة من دين الإسلام، هذا التشبيه يشعر بأن التواتر في الحديث يكاد أن يكون في حكم المعدوم من حيث ندرته وعدم وجوده بين المرويات عن النبي والأئمة عليهم السلام.

---

(١) انظر «مقباس الهداية» للمامقاني، و«العدة» الطوسي وغيرهما من مؤلفات الشيعة في علم الحديث.

(٢) انظر «الوجيزة» للشيخ عبد الصمد الحارثي ص٧٦.

التواتر عند محدثي السنة

لا يجد المتتبع في المؤلفات الشيعية والسنية حول الحديث وأصنافه وحالاته فروقاً جوهرية بين الفريقين في المراد في المتواتر وشروطه وأقسامه، وإذا استثنينا التقديرات المختلفة التي نقلناها عن السنة، تلك التقديرات التي لا يتحقق التواتر بأقل منها على حد زعمهم، إذا استثنينا هذه الناحية نجد أنهم يلتقون التقاء كاملاً في جميع النواحي المتعلقة به.

قال الدكتور صبحي الصالح في كتابه علوم الحديث: فالمتواتر هو الحديث الصحيح الذي يرويه جمع يحيل العقل والعادة تواطئهم على الكذب عن جمع مثلهم في أول السند وآخره ووسطه، وأضاف إلى ذلك: إن التواتر ينقسم إلى لفظي ومعنوي، فاللفظي هو أن يتفق المخبرون على ألفاظ الحديث في جميع الوسائط، والمعنوي، يرجع إلى اتفاقهم على المعنى مع الاختلاف في الألفاظ الحاكية للمعنى، ولم يستبعد الرأي الذي يرجع كثرة الأحاديث المتواترة لفظاً ومعنى، وعد منها حديث انشقاق القمر، وحديث من كذب عليَّ متعمداً فليبوأ مقعده من النار من حيث أن الذين رووا هذا الحديث عن النبي ﷺ بلغوا اثنين وسبعين صحابياً كما جاء عن بعض المحدثين وحديث الترغيب في بناء المساجد، والشفاعة، وأنين الجذع، والمسح على الخفين، والإسراء، والمعراج، ونبع الماء بين

أصابعه وأطعام الجيش الكبير من الزاد القليل الذي لا يكفي عادة لاثنين أو ثلاثة، إلى غير ذلك من المرويات الكثيرة التي نص جماعة من محدثي السنة على تواترها لفظاً ومعنى، كما جاء ذلك عن السيوطي في تدريب الراوي، والحافظ بن حجر في شرح النخبة وغيرهما.

وفي مقابل هؤلاء المغالين في إعطاء هذه المرويات صفة التواتر، نص جماعة على ندرة التواتر اللفظي وأرجع الأمثلة التي ذكرناها إلى القسم الثاني من قسمي التواتر، وهو المعنوي، نظراً للاختلاف الواقع في ألفاظها بين المحدثين.

ومهما كان الحال، فلم أجد فيما ذكره الفريقان ما يشير إلى بعد المسافة بينهما في هذه المسألة، وفيما يتعلق بكميات الأخبار المتواترة بين المرويات المدونة في كتب الحديث عند الطرفين، فكل منهما يدعي وجود كمية كبيرة من مروياته تحمل هذا الاسم، ولكن المحدثين من الشيعة يعترفون بندرة التواتر اللفظي بين مروياتهم عن الرسول والأئمة عليهم السلام بينما بالغ جماعة من محدثي السنة في كمية هذا النوع من التواتر بين مروياتهم.

أخبار الآحاد وأصنافها

لقد اصطلح المؤلفون في علم الحديث على تقسيم الخبر من حيث رواته إلى متواتر وآحاد، وعدوا كل حديث لا تتوافر فيه شروط التواتر من نوع الآحاد، سواء أكان الراوي له واحداً، أو أكثر.

وخبر الواحد ينقسم من حيث رواته إلى مستفيض ومشهور وغريب، وعزيز، كما ينقسم من حيث متنه إلى أقسام كثيرة، كما سنبين ذلك في خلال هذا الفصل الذي وضعناه لبيان الحديث وأقسامه وأصنافه وحد المستفيض عندهم أن يرويه أكثر من ثلاثة في جميع مراحله، سواء رووه بلفظ واحد، أو بألفاظ مختلفة مع وحدة المعنى، كما نص على ذلك أكثر المحدثين.

ونص بعضهم على أنه لو اختلفت ألفاظه يخرج عن كونه مستفيضاً وفرق جماعة بين المشهور والمستفيض، بأن الخبر لا يوصف بالاستفاضة إلا إذا رواه أكثر من ثلاثة في جميع مراحله حتى ينتهي إلى الطبقة الأخيرة ويوصف بالشهرة ولو كان الراوي الأول له واحداً، على شرط أن يشتهر بين الطبقة الثانية، ويرويه جماعة عن الراوي الأول، وجماعة عن الطبقة الثانية وهكذا.

ومن أمثلته الحديث المعروف المروي عن النبي ﷺ (الأعمال بالنيات) فإن هذا الحديث معدود من الأحاديث المشهورة، مع أن الذي رواه عن النبي ﷺ واحد. ورواه عنه غيره بالتسلسل إلى أن أصبح معروفاً مشهوراً بين جميع الطبقات التي تناقلته، فيكون الاختلاف بين المشهور والمستفيض في الطبقة الأولى، حيث أنه لا يكفي وحدة الراوي في إعطاء الخبر صفة الإستفاضة، ويكفي ذلك في إعطائه صفة الشهرة إذا رواه الجماعة في غيرها من الطبقات.

ويلتقي المستفيض مع المتواتر في أن كلاً منهما لا بد وأن يرويه جماعة عن مثلهم في جميع المراحل، فإن حصل العلم بصدور الحديث من النبي ﷺ أو الإمام عليه السلام من إخبار الجماعة أعطي الحديث صفة التواتر، وإلا يوصف بالإستفاضة أو الشهرة، ولو حصل العلم بصدق رواته مع القرائن والملابسات التي تحيط به.

والمراد من الغريب في عرف المحدثين، هو الذي يشتمل على لفظ غامض بعيد عن الأفهام نظراً لقلة استعماله.

والعزيز هو الذي يرويه عن مصدره اثنان فصاعداً، ولعل السر في تسميته بهذا الاسم، هو قلة وجود هذا النوع بين المرويات عن النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام، كما يجوز إعطاؤه هذا الوصف باعتبار قوته الحاصلة من روايته بطريقتين في جميع المراتب[١].

وقد صنف المحدثون المرويات عن النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام إلى الأصناف الأربعة التالية: الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف، وشاع هذا التصنيف في عصر العلامة الحلّي المتوفى سنة ٧٢٦ وأستاذه، أحمد بن

---

(١) انظر «مقباس» الهداية للمامقاني.

موسى بن جعفر[1] ونسب أكثرهم هذا التصنيف إلى العلامة وأستاذه، ولأجل ذلك فقد تعرضا لهجوم عنيف من الإخباريين الذين قطعوا بصحة جميع ما رواه المحمدون الثلاثة في كتبهم الأربعة، والواقع أن هذه المصطلحات ليست من مخترعات العلامة، ولا من مبتكرات أستاذه، لأن المتتبع لكتب الرجال والدراية يجد في طياتها ما يوحي باستعمال المتقدمين لهذه الاصطلاحات، فلقد قالوا: بأن فلاناً صحيح الحديث، وفلاناً ضعيف في أحاديثه، وفلاناً ثقة فيما يحدث به، إلى غير ذلك مما يؤكد أنهم قد استعملوا هذه الأوصاف في تقريض الأحاديث والرجال ونقدهما، ولما جاء دور العلامة الحلي استعمل هذه المصطلحات ونسقها، ووضع كل واحد منها في المحل المناسب، ونظر إلى الحديث بلحاظ ذاته مع قطع النظر عن الملابسات والقرائن التي كانت تحيط به، وطبق هذا المبدأ على جميع المرويات المدونة في الكتب الأربعة وغيرها، والنتيجة الحتمية التي ينتهي إليها الباحث عندما ينظر إلى الحديث من حيث ذاته، هي وجود هذه الأصناف الأربعة في الكتب التي بنى الاخباريون على صحة جميع ما جاء فيها وغيرها، ولا يعني ذلك أن العلامة الحلي كان يتنكر للقرائن ولغيرها من الملابسات التي تؤكد صدر الحديث المنسوب إلى النبي ﷺ أو الإمام عليه السلام ولكنه يرى أن ذلك لا يجعله من قسم الصحيح، وإن جاز الأخذ به والعمل بمقتضاه من غير ناحية السند، بينما نرى أن المتقدمين قد توسعوا في وصف الحديث بالصحة، واستعملوه في كل حديث اقترن بما يقتضي الاعتماد عليه، وإن لم يكن صحيحاً بذاته، كوجوده في أحد الأصول الأربعمائة، أو لأنه محفوف ببعض القرائن، أو موافق لحكم العقل، أو للكتاب وللسنة القطعية، أو لوجوده في أحد الكتب التي ألفها أحد الجماعة الذين أجمعوا

---

(١) المعروف بابن طاووس المتوفى سنة ٦٧٣.

على صحة ما صدر عنهم، أو لوجوده في أحد الكتب التي عرضت على الأئمة، ونالت استحسانهم، ككتاب عبيد الله الحلبي، المعروض على الإمام الصادق عليه السلام وكتابي يونس بن عبد الرحمن والفضل بن شاذان المعروضين على الحسن العسكري عليه السلام أو لكونه مأخوذاً من أحد الكتب التي شاع في عصر الأئمة الاعتماد عليها والوثوق بها ككتاب الصلوة لحريز بن عبد الله السجستاني، وكتب بني سعيد، وعلي بن مهزيار، وحفص بن غياث وغيرها من الكتب والمؤلفات في الحديث، مع العلم بأن بعض مؤلفي هذه الكتب ليسوا من الإمامية، والبعض الآخر كان منحرفاً عن المذهب الأمامي، ويرجع إلى غير الإمام الشرعي، إلى غير ذلك من القرائن والمناسبات التي تؤكد صحة مضمون الخبر، وإن لم يكن في نفسه وبلحاظ سنده مستوفياً لشرائط الصحيح التي يجب أن تتوافر في الراوي حسب الأصول المقررة في علم الدراية[1].

ومن ذلك تبين أن الصحيح في عرف المتقدمين يتسع لكل ما يجوز الاعتماد عليه، سواء أكان ذلك لناحية السند أو لغيره من الأسباب التي ذكرناها فيدخل في ذلك الموثق والحسن وحتى الضعيف المقترن ببعض القرائن، وما عدا ذلك فهو من نوع الضعيف الذي لا يجوز الاعتماد عليه بحال من الأحوال، ولعل الذي سهل للمتقدمين أن يتوسعوا في استعمال الصحيح إلى هذا الحد في حين أن كثيراً من الأخبار المقبولة لم تتوافر فيها عند المتأخرين القرائن التي تؤكد صحة مضمونها، لعل الذي سهل لهم ذلك قربهم من عصر الأئمة عليهم السلام واتصالهم بالطبقة التي اهتمت بتصفية الحديث، ووضعت الحواجز والسدود في طريق المنحرفين والمهتمين بالكذب على أهل البيت عليهم السلام بالإضافة إلى ثقتهم بأصحاب الأصول الأربعمائة ومؤلفاتهم

---

(١) انظر ص٥٤ و٥٥ من «العدة» للطوسي، وانظر «مقياس الهداية في علم الدراية» للمامقاني.

وإحاطتهم بالقرائن التي ترجح صدق الراوي وإن لم يكن في نفسه من الممدوحين بالصدق والأمانة، في حين أن أكثر هذه العوامل قد تلاشت بسبب بعد الزمان، وضياع أُصول تلك المؤلفات التي دونها أصحابها واشرف على تصفيتها القيمون وغيرهم في الفترة الواقعة بعد النصف الأول من القرن الثاني إلى أواسط القرن الثالث.

وكيفما كان فقد عرف الصحيح جماعة من المؤلفين في علم الحديث كما نص على ذلك الشهيد الثاني في كتابه (البداية في علم الدراية) بأنه عبارة عن الحديث المتصل سنده بالمعصوم بواسطة الإمامي العدل عن مثله في جميع الوسائط الواقعة بين المعصوم والراوي الأخير، فلو كان بين رواته واحد يفقد هذه الصفات، أو بعضها لا يتصف الحديث بالصحة، كما وأنه لو انقطع السند مثلاً، بأن رواه خمسة واحداً عن واحد وكانوا من عدول الإمامية، ولكن الراوي الأول عن الإمام عليه السلام لم يذكر في سند الرواية لا تكون الرواية من نوع الصحيح كما يستفاد من هذا التعريف ومن تصريحاتهم.

وأضاف بعضهم قيداً آخر إلى تعريف الصحيح، وهو أن يكون الراوي ضابطاً، ، أي متقناً لأن من لم يكن كذلك لا يحصل الوثوق بأقواله ومروياته، ولكن أكثر المؤلفين في علم الدراية لم يتعرضوا لهذا القيد، اعتماداً على أن اشتراط العدالة في الراوي يدل عليه بالملازمة، ذلك لأن العادل إذا أحس من نفسه النسيان أو السهو وعدم الإتقان يمتنع من تلقاء نفسه عن الرواية إذا لم يكن جازماً ومطمئناً لما يروي عن غيره، وافتراض غفلته وعدم التفاته إلى كثرة سهوه، ونسيانه هذا الافتراض وإن كان ممكناً في ذاته، إلا أن مصاديقه إن لم تكن معدومة فهي نادرة للغاية، وإذا بلغ الحال بالراوي إلى هذا الحد، لم يعد محلاً للوثوق والاطمئنان عند عامة الناس، وتصبح مروياته بنظر العقلاء كغيرها من المرويات التي يجب التثبت فيها إن لم تكن أسوأ حالاً منها.

ونص جماعة على أن القسم الصحيح من الأحاديث يشتمل على ثلاثة مراتب أعلاها أن تثبت عدالة الرواة بالعلم أو بشهادة العدلين، ويدخل في هذه المرتبة، ما لو كانت صفة العدالة ثابتة لبعضهم بالعلم، وللبعض الآخر بشهادة العدلين.

وأوسطها أن يكون اتصاف الراوي بالصفات المطلوبة بشهادة العدل الواحد، الذي يحصل الوثوق والاطمئنان من شهادته، أو يكون اتصاف بعضهم بتلك الصفات بواسطة شهادة العدلين، والبعض الآخر بشهادة العدل الواحد.

والمرتبة الثالثة، هي أن يتصف الراوي بالصفات المطلوبة بواسطة القواعد والأصول المعمول بها في موارد الشك وعدم العلم بالواقع، أو من دراسة تاريخ الرواة وتتبع أحوالهم.

ومع أن الجعفريين حتى بعد تصنيف الحديث إلى الأصناف الأربعة يشترطون في الصحيح أن يكون جامعاً للصفات التي ذكرناها، تراهم أحياناً يتوسعون في إطلاقه على بعض المرويات التي لم تتوافر فيها تلك الشروط، كمراسيل محمد بن أبي عميرة، وبعض الروايات التي يقتصر رواتها على بعض السند، ومن الجائز أن يكون وصف هذا النوع من المرويات بالصحة من حيث جواز العمل بها والاعتماد عليها بسبب القرائن المؤكدة لصدورها عن المعصوم عليه السلام لا لأنها من الافراد الحقيقية للصحيح بمعناه المعروف بين المحدثين وعلماء الدراية.

الصنف الثاني من أصناف الحديث (الحسن) وهو الحديث الذي يرويه الإمامي الممدوح في دينه مدحاً معتداً به عند العقلاء من غير أن ينص أحد على وثاقته، ولا على فسقه وانحرافه عن المذهب، ولا بد وأن يرويه الإمامي الجامع لهذه الصفة عن إمامي مثله إلى أن ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو الإمام عليه السلام.

الصنف الثالث (الموثّق) وهو الحديث الذي يرويه المستقيم في دينه،

المتمسك بعقيدته، المعروف بحسن السيرة والسلوك والصدق والأمانة على شرط أن لا يكون إمامياً سواء أكان من الشيعة الذين انحرفوا عن المخطط الإمامي، كالواقفية والفطحية والزيدية وغيرهم، أم كان من غير الشيعة كأهل السنة وغيرهم من المذاهب الأخرى، وسواء أكان جميع رواته من المخالفين للمذهب الإمامي، أم كان بعضهم إمامياً: والبعض الآخر عامياً، وقد نص المؤلفون في علم الدراية أن هذا النوع من الأحاديث أقوى من النوع الثاني ويقوم عليه لو تعارضا في مورد واحد.

الصنف الرابع (الضعيف) وهو الفاقد للشروط المعتبرة في الأصناف الثلاثة الصحيح، والحسن والموثق، ومن ذلك ما لو رواه من هو متصف بالفسق، أو ببعض الصفات التي تشعر بعدم تورعه عن الكذب ونحوه في المعاصي، أو كان جميع رواته أو بعضهم من المجهولين الذين لم يتبين حالهم من حيث استقامتهم وسلامة عقيدتهم.

ومجرد الانحراف عن العقيدة الشيعية الصحيحة لا يوجب ضعف الحديث ما لم يقترن ببعض الصفات، كالفسق، وعدم التورع عن الكذب ونحو ذلك مما يوحي بعدم الاطمئنان إليه، وقد ذكرنا أن غير الإمامي إذا كان مستقيماً في دينه ومعروفاً بالصدق والأمانة يصح الاعتماد على مروياته، ولها الأفضلية على مرويات الإمامي الممدوح الذي لم تثبت عدالته فيما لو تعارضت معها في مورد واحد[١].

وتختلف مراتب الحديث الضعيف باختلاف الأسباب الموجبة لتضعيفه، فالذي يرويه المعروف بالفسق، أو الكذب من الإمامية أسوأ حالاً من الذي يرويه مجهول الحال والذي يرويه مجهول الحال من غيرهم أسوأ حالاً مما يرويه المجهول منهم، وهكذا كلما كانت أسباب الضعف واضحة جلية لا

---

(١) انظر مقياس الهداية في علم الدراية.

تقبل المراجعة، كان الخبر أبعد عن الإعتبار وأشد ضعفاً، والحال ذلك أيضاً بالنسبة إلى الأصناف الثلاثة، فالذي يرويه العدل الإمامي الفقيه الورع الضابط، أصح مما يرويه العدل الإمامي الفاقد لبقية هذه الصفات، والحديث الحسن المروي بطريقين أو ثلاثة أقوى من المروي بطريق واحد وهكذا بالنسبة إلى الموثّق، وربما يكون الحسن في مرتبة الصحيح، كما لو روي بطريقين أو أكثر، واقترن ببعض المرجحات، ومرد ذلك إلى قوة الاطمئنان بصحة الحديث والوثوق بصدوره عن المعصوم في أمثال هذه الموارد.

ثم إن هذا التصنيف المنسوب إلى المتأخرين، لا يعني أن الأحاديث التي يصح العمل بها والاعتماد عليها في إثبات الأحكام وغيرها تنحصر في الأصناف الثلاثة الصحيح والحسن والموثق وغيرها يسقط عن الاعتبار مهما كان حاله، وإنما هو لتمييز الأخبار الصالحة للعمل عن غيرها، مع قطع النظر عن القرائن والملابسات التي قد تجعل غير الصالح صالحاً، والصحيح غير صالح، ولذا فإن الفقهاء في كثير من المناسبات يتركون الصحيح، أو الموثق، ويأخذون بالضعيف المعارض لهما اعتماداً على القرائن الخارجة من الحديث، أو شهرة العمل به، أو لأنه مروي عن طريق الجماعة الموثوقين عند المحدثين الذين لا يروون إلا عن الثقاة كأصحاب الإجماع وغيرهم من أصحاب الأئمة عليهم السلام[1].

---

(١) أصحاب الإجماع هم الذين أجمع المحدثون والرواة على تصديقهم فيما يروونه عن الأئمة عليهم السلام وهؤلاء ستة من أصحاب الباقر، وستة من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام وستة من أصحاب الإمام موسى بن جعفر عليه السلام كما نص على ذلك الشيخ أبو عمرو الكشي في رجاله، فالستة من أصحاب الباقر زرارة بن أعين، ومعروف بن خربوذ وبريد العجلي، وأبو بصير الأسدي والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي، والستة من أصحاب الصادق عليه السلام جميل بن دراج، وعبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بكير، وحماد بن عيسى، وحماد بن عثمان، وأبان بن عثمان، والستة من أصحاب موسى، وحماد هم يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى، ومحمد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن ابن محبوب، وأحمد بن محمد إبن أبي نصر.

ومن مجموع ذلك تبين أن الفرق بين الصحيح في عرف المتقدمين. والصحيح عند المتأخرين، إن الصحيح عند المتقدمين هو الذي يصح العمل به والاعتماد عليه ولو لم يكن من حيث سنده مستوفياً للشروط التي ذكرناها والصحيح في عرف المتأخرين هو الجامع لتلك الشروط، فتكون النسبة بينهما هي العموم المطلق كما نص على ذلك في مقياس الهداية نقلاً عن فوائد الوحيد البهبهاني.

وقد قسم علماء الدراية الحديث إلى أقسام كثيرة بالإضافة إلى الأصناف الأربعة السالفة، كالمعنعن، والمسند، والمتصل، والمعلق والمفرد والمدرج، والمشهور، والغريب، والمصحف، والمرسل، والمقطوع، وغير ذلك، ولا يعنينا استقصاء جميع النواحي المتعلقة بهذا الموضوع.

الحديث وأصنافه عند السنة

لا يختلف الحال كثيراً بين المحدثين من سنيينوشيعيين من حيث تصنيف الحديث إلى أكثر من صنفين، مع الإعتراف بأن التقسيم الطبيعي للحديث الذي تنطوي فيه جميع الأقسام وتتفرع عنه جميع الأصناف، هو إما أن يكون مقبولاً، أو مردوداً، والمقبول يرادف الصحيح كما وأن المردود يرادف الضعيف، ولكنهم مع ذلك اصطلحوا على تقسيمه إلى الأقسام الثلاثة التالية.

الصحيح، والحسن، والضعيف، وبقية الفروع والمصطلحات تتفرع عن هذه الأصناف الثلاثة، وقد أنهاها بعضهم إلى مائة نوع، كل نوع منها علم مستقل على حد تعبيرهم[1].

والصحيح عندهم هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ أو إلى مصدره من صحابي أو من هو دونه على شريطة أن لا يكون شاذاً ولا معللاً.

والشاذ هو الذي يرويه ثقة مقبول الحديث بنحو يكون مخالفاً لما يرويه الثقات، كما نص على ذلك الحفاظ بن حجر في شرح النخبة، والمعلل هو

---

(١) انظر «علوم الحديث ومصطلحاته» ص١٤٣.

المشتمل على علة خفية تخدش في صحته.

والتقسيم الأولي للصحيح لا يعدو هذين القسمين، الصحيح لذاته والصحيح لغيره، فالصحيح لذاته هو الذي يتمتع رواته بأفضل الصفات وأكرمها، والصحيح لغيره هو المحكوم بصحته لأمر خارج عنه كالحديث الحسن الذي يقترن بما يوجب صحته، أو بما يؤكد صدوره عن النبي ﷺ أو غيره من الصحابة.

ونص النووي في كتابه قواعد التحديث، أن للصحيح أقساماً سبعة أعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما كان جامعاً لشروطهما في الصحيح، وإن لم يدوناه في صحاحهما، ثم ما كان على شرط البخاري في الرواية، ويأتي من بعده ما كان على شرط مسلم، والنوع الأخير ما صححه غيرهما من المؤلفين في الحديث.

وقال إبن تيمية: أن أهل العلم قد اتفقوا على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة ثم ما رواه أهل البصرة، ثم ما رواه أهل الشام وتجاهل أكثرهم مرويات الكوفيين، ووصفها بعضهم بكثرة الدغل وعدم السلامة من العلل، ولعل من أبرز أسباب هذا التنكر لمرويات الكوفيين هو التشيع الغالب على أهلها، والشيعة عند أكثر المحدثين من السنة مبتدعة وضَّاعون كذابون على حد تعبيرهم يغلب على حديثهم الدغل والخلل، أما أحاديث الشاميين فهي أصح من أحاديثهم، لأن رواتها قد تخرجوا من مدرسة معاوية وآل مروان الأئمة البررة، وتلمذوا على أبي هريرة راوية الأمويين وصنيعة معاوية بن أبي سفيان الحريص على مصلحة الإسلام، والمحتاط في أُمور الدين ومصالح المسلمين.

الحسن

الحديث الحسن، هو الذي يتصل سنده بواسطة العدول واحداً عن واحد ولم يبلغوا درجة غيرهم من حيث الضبط والإتقان، ولا بد فيه بالإضافة إلى ذلك أن يسلم من الشذوذ والتعليل، وهو إما حسن لذاته، وبلا توسط أمر خارج عن حقيقته، وإما أن يستمد حسنه من أمر خارج عنه، كما لو كان أحد رواته مستوراً لم تثبت أهليته أو عدمها، ولكنه لم يكن مغفلاً ولا متهماً بالكذب، وبالإضافة إلى ذلك كان معتضداً برواية أُخرى مماثلة له باللفظ، أو مؤيدة لمعناه[1] فالحديث في مثل هذه الحالة يستمد حسنه من الرواية المماثلة له، أو الرواية المؤيدة لمعناه.

والمعروف بين المحدثين أن تصنيف الحديث إلى الأصناف الثلاثة لم يكن قبل الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩، ولما ألف كتابه الجامع في الحديث صنفه إلى هذه الأصناف الثلاثة[2].

ويدعي بعض المؤلفين في الحديث، أن البخاري، وإن لم يتعرض لهذا النوع من الحديث، إلا أنه قد أشار إليه واعتبره من أفراد الصحيح الذي يصح العمل به والاعتماد عليه.

---

(١) وتسمى المماثلة له باللفظ (بالمتابع)، والمؤيدة لمعناه بالشاهدة.

(٢) الترمذي، هو محمد بن عيسى صاحب الجامع الكبير في الحديث.

الضعيف

هو الحديث الذي لم تتوافر فيه الشروط التي ذكرناها في قسمي الصحيح والحسن، ومنه المرسل والمنقطع وغير ذلك من الأصناف الآتية، ومع أن المرسل ليس حجة في الدين كما ينص على ذلك مسلم في مقدمة صحيحه، فأكثرهم يعتمدون على مراسيل الصحابة، ويحتجون بها، ذلك لأن الصحابي على حد زعمهم إذا روى حديثاً لم يتيسر له سماعه من النبي ﷺ فالراجح في حقه أنه يرويه عن صحابي مثله، وسقوط الراوي الأول من سند الحديث لا يمنع من صحته ولا يجب البحث عن بقية السند، كما لا يجب البحث عن عدالة الصحابي، لأن شرف الصحبة فوق جميع الاعتبارات والامتيازات.

ونص السيوطي في كتابه التدريب. على أن في الصحيحين من مراسيل الصحابة ما لا يحصى، وأن أكثر رواياتهما تنتهي إليهم، لأنهما لم يرويا إلا عن العدول، والصحابة فوق الشبهات والأهواء، وأعلى مراتب المرسل عند المحدثين ما رواه صحابي ثبت سماعه، ويأتي من بعده ما رواه صحابي رأى النبي ﷺ ولم يثبت سماعه منه، ثم المخضرم وهو من عاصر النبي ﷺ ولم يتمكن من لقائه والاجتماع به، ثم المتقن كسعيد بن المسيب وأمثاله، ويلي ذلك من كان يتحرى الأفضل من الشيوخ، كالشعبي ومجاهد، ودون ذلك

مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد كالحسن البصري وأمثاله، ومن أصناف الضعيف (المنقطع)، وهو من سقط من سنده واحد أو أكثر، أو كان بين روايته أحد المبهمين[1] وهو أسوأ حالاً من المرسل.

ومن أنواع الضعيف المعضل، وهو الحديث الذي سقط من سنده راويان فأكثر على سبيل التوالي ولذلك سمي بالمعضل.

ومن أنواعه المدلس، وهو الذي يرويه شخص عمن عاصره ولقيه، مع أنه لم يسمع منه، وقد اشتهر جماعة من كبار الرواة بهذا الوصف، وتوقف جماعة في مروياتهم، كهشيم بن بشير بن أبي حازم المتوفى سنة ١٨٣، وجاء عن الذهبي أنه قال: لا نزاع في أنه كان من الحفاظ ولكنه كان كثير التدليس، ومنهم سفيان بن عيينة المتوفى سنة ١٩٨، روى عن جماعة من التابعين كالزهري، وزيد بن أسلم، وعمر بن دينار وغيرهم، ومع أنه كان معدوداً في طليعة المدلسين، كما يبدو من نصوصهم في علم الحديث، فقد احتجوا بحديثه، واعتمدا عليه في أُمور الدين.

ومنهم سليمان بن مهران المعروف بالأعمش، المتوفى سنة ١٤٨، وقتادة بن دعامة بن عزيز السدوسي البصري المتوفى سنة ١١٧، وهو من المعروفين بين المحدثين بالتدليس، لأنه روى عن جماعة لم يسمع منهم.

ومنهم الحسن البصري أحد مشاهير التابعين، المتوفى سنة ١١٠، ونص الذهبي في ميزان الاعتدال على أنه كان من قضاة الأمويين، ومن المدلسين في الحديث.

ومنهم عبد الرزاق الصنعاني المتوفى سنة ٢١١، والوليد بن مسلم الدمشقي وجاء عنه أنه كان يدلس عن الكاذبين والموثوقين، توفي سنة ١٩٥

---

(١) المبهم هو الذي لم يعرف أصله ونسبه ولم تثبت عدالته.

ومنهم سفيان الثوري كما نص على ذلك المؤلفون في أحوال المحدثين.

وجاء في توضيح الأفكار المجلد الأول ص٣٥٣ و٣٥٤، أن جميع هؤلاء الأئمة المشاهير من رواة الصحيحين، ولذلك فقد اعتذر المحدثون عنهم بأن تدليسهم يرجع إلى إبهام الراوي، ومثل ذلك لا يوجب تجريحهم بالكذب والإغراء ونحو ذلك مما يخل بوثاقتهم، وحاول بعضهم إخراج مرويات هؤلاء من التدليس، وإدخالها في المرسل، وحجتهم في ذلك أن التدليس يختص بمن روى عمن لاقاه ولم يسمع منه، فإن روى شخص عمن عاصره ولم يلتق به، فالرواية من المرسل[١].

وقال الخطيب البغدادي في الكفاية، في معرض التفرقة بين المدلس والمرسل أن الراوي لو بين أنه لم يسمع الحديث من الراوي الذي دلسه منه وكشف ذلك يصبح الحديث مرسلاً غير مدلس فيه، لأن الإرسال لا يرافقه الإبهام من طرف المرسل بأنه قد سمع الحديث ممن لم يسمع منه، وأنه قد التقى به، والتدليس الذي نقلناه عن هؤلاء يتضمن الإرسال لا محالة، من حيث أن المدلسين قد أمسكوا عن ذكر من دلسوا عنه، ويفترق هذا النوع من المرسل من ناحية أنهم أبهموا السماع ممن لم يسمعوا منه لا غير، ولم يظهر منهم إيهام السامع بأنهم قد التقوا بالراوي وسمعوا منه، والذي يوهن الحديث المدلس فيه، ملازمة التدليس لإيهام السامع أنه قد سمع ممن لم يسمع منه، ولأجل ذلك ذم العلماء من دلس في الحديث، ولم يذموا من أرسله[٢].

لقد حاول المؤلفون في علم الحديث بهذا اللف والدوران تنقية أخبار الصحيحين من الضعف، ودفع جميع الشبه والشكوك التي تحوم حولهما ولو

---

(١) انظر «علوم الحديث» ص١٨٣.

(٢) «الكفاية في علم الحديث» الخطيب البغدادي ص٣٥٧.

بالمغالطات والتمحلات، حتى كأنهما من كتب الله المنزلة التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، مع العلم بأن مؤلفيها من البشر الذين يخطئون ويصيبون كغيرهم من جميع بني الإنسان إلا من عصمه الله.

ومن الجائز أن يكون منشأ اعتمادهما على مرويات هؤلاء المدلسين، كما وصفهم بذلك علماء الحديث، هو وثوقهما بها ولو من القرائن والملابسات الخارجة عن نطاق الحديث، والاعتذار عنهما بهذا الاسلوب ليس بعيداً عن المنطق، وفي الوقت ذاته بعيد عن الغلو والإسراف في تقديسهما، هذا بالإضافة إلى أن إعطاء تلك المرويات صفة الإرسال لا ينفي عنها صفة الضعف لأن المرسل من أفراد الضعيف كما نص على ذلك المؤلفون في دراية الحديث.

ومن أقسام الضعيف الحديث المعلل، وهو الذي ينطوي على علة تمنع من صحته، وإن بدأ سالماً من العلل، وأكثر ما يكون التعليل في الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً وحينئذ قد تدرك العلة بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه الناقد على وهم وقع من الراوي بأن يرسل حديثاً موصولاً، أو يكون الحديث من نوع الموقوف، وهو في واقعه مما يسمى في عرف المحدثين بالمرفوع، أو يكون مصدر العيب فيه دخول حديث في حديث، بنحو يغلب على ظن الراوي أن الحديث غير صحيح أو يتردد في صحته، ويستحسن من الراوي إذا روى حديثاً معللاً أن يذكر علته[1].

ومن أقسامه المضطرب، وهو الذي تتعدد رواياته بنحو تتساوي وتتعادل ولا يمكن ترجيح أحدهما على الآخر بشيء من طرق الترجيح،

---

(١) والمراد بالمعلل هو المشتمل على علة أي عيب يمنع من صحته، وإن كان بظاهره يبدو سالماً من العيوب.

ومنشأ الضعف في هذا النوع ما يقع فيه من الاختلاف من ناحية حفظ رواته وضبطهم ومن أمثلة ما جاء عن أبي بكر أنه قال لرسول الله ﷺ:

أراك شبت يا رسول الله، قال: شيبتني هود وأخواتها، رواه أبو اسحاق وحده، واختلفوا فيه على وجوه، فمنهم من رواه مرسلاً، ورواه بعضهم موصولاً، ورواه جماعة مسنداً إلى أبي بكر، وآخرون أسندوه إلى عائشة، وأسنده فريق إلى سعد، وكل هؤلاء من الثقاة الذين لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض وترك الباقي، والاضطراب في السند أمارة على ضعف الحديث، لأن تساوي الروايات في الدرجة وعدم تعارضها يمنع من الحكم بالأصح منها، وقد يحصل الإضطراب في متن الحديث كما لو اختلفت الروايات في متنه سواء اتفقت في سنده أو اختلفت فيه.

ومن أقسامه المقلوب. وهو الذي يقدم الراوي فيه المتأخر، أو يأخر فيه المتقدم، أو يضع شيئاً مكان شيء وقد ضعفوا هذا النوع من الأحاديث نظراً إلى أن التقديم والتأخير يكشفان في الغالب عن عدم ضبط الراوي، وذلك قد يؤدي إلى عدم تفهم المراد من الحديث.

ومن أقسامه الشاذ، والمنكر، والمتروك، والمراد من الشاذ هو ما يرويه الثقة بنحو يختلف عن رواية غيره من الثقاة، أو لرواية غيره له ممن هو أولى منه بالقبول، والمراد من المنكر هو ما يرويه الضعيف بنحو يتعارض مع رواية الثقة الضابط، والمتروك هو الذي يرويه المتهم بالكذب أو من هو ظاهر الفسق، أو من غلبت عليه الغفلة والأوهام الباطلة إلى غير ذلك من أنواع الضعيف وأصنافه.

وقد تبين من هذا العرض الموجز لأقسام الحديث ومراتبه، أن تقسيم الحديث وتصنيفه إلى هذه الأقسام والأصناف يلتقي فيها الطرفان السنة والشيعة في الغالب، وموارد الخلاف بينهما لا تزيد عن الخلافات الواقعة

بين علماء المذهب الواحد في هذا الموضوع وغيره من المواضيع.

والذي تجدر الإشارة إليه أن هذه العناية البالغة في الحديث وأصنافه وحالاته كان من الممكن الإستفادة منها إلى أبعد الحدود، لو تجرد الذين اهتموا بهذه المواضيع عن نزعاتهم وأخذوا بالواقع الذي تفرضه الدراسة العلمية الواعية، وعرضوا الأحاديث سنداً ومتناً على علمي الدراية والرجال عرضاً عملياً بقصد تصفيته مما يسيء إلى السنة، بل وحتى إلى الإسلام نفسه، واهتموا بأحاديث الأحكام وغيرها مما هو مدون في مجاميع الحديث على علاته ومصائبه، ولكنهم لو يوفقوا لذلك، فقد رافقتهم النزعات الموروثة في جميع المراحل التي مروا بها واهتموا بالأسانيد أكثر من اهتمامهم بالمتون، مع العلم بأن الأخطار الناتجة عن متونها لا تقل عن أخطار الأسانيد، واحتضنوا أحاديث الأحكام تاركين غيرها من المرويات في مختلف المواضيع كأنها لا تعنيهم، مع أنها إن لم تكن أولى بالدراسة والتصفية من أحاديث الأحكام، فليست تلك بأولى منها ولا أكثر شمولاً وأعم نفعاً، ذلك لأن الدساسين والمرتزقة قد وجدوا متسعاً لهم عن طريقها للوصول إلى ما يهدفون إليه وقد بلغ الحال بالوضّاعين أنهم كانوا إذا استحسنوا أمراً صيروه حديثاً، كما نص على ذلك بعضهم، وحجتهم في ذلك أنهم يضعون له لا عليه على حد تعبيرهم.

هذا بالإضافة إلى أن الخلافات المذهبية قد استحوذت عليهم في الدراسات المتعلقة بهذه المواضيع منذ تدوين الحديث إلى آخر مرحلة من المراحل التي مروا بها، فقد ظهر كل فريق بمظهر المدافع عن مروياته ومجاميعه لا بمظهر الناقد النزيه الذي يهمه أن ينتقي الجوهر من الحصى، وأن يدفع عن الحق شبه المبطلين والمنحرفين ولو كان الحق بجانب أخصامه ومنافسيه.

العدالة

لما كانت العدالة من الشروط الأولية للحديث الصحيح عند الفريقين السنة والشيعة، ولما كانت عدالة الصحابة من الأمور المتفق عليها بين محدثي السنة، كان من المفروض أن نتعرض لهذين الموضوعين في هذه الدراسات حول الصحيح للبخاري، والكافي للكليني، ذلك لأنهما لم يدونا في هذين الكتابين إلا ما صح عندهما من المرويات في مختلف المواضيع، ولأن البخاري أكثر ما يعتمد في صحيحه على مرويات الصحابة مهما كان حالهم، ولا يتردد في مروياتهم ولو كانت لا تنسجم مع أُصول الإسلام ومبادئه، أو كانت عن طريق أبي سفيان، والحكم بن أبي العاص وأمثالهما من أعداء الإسلام.

والمراد من العدالة كما يظهر من موارد استعمالها عندهم، استقامة الراوي في أُمور الدين، وسلامته في الفسق، ومنافيات المروءة في جميع الحالات ونص الخطيب البغدادي في (الكفاية) على أن العدل من عرف بأداء الفرائض، ولزوم ما أمر به، وتوقي ما نهي عنه، وتجنب الفواحش المسقطة، وتحري الحق والواجب في أفعاله ومعاملاته، والتوقي في لفظه مما يثلم الدين والمروءة، وأضاف إلى ذلك: إن من كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل في دينه، واستدل على ذلك بقول النبي ﷺ:

من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، فهو ممن كملت مروءته، وظهرت عدالته، ووجبت أخوته، وحرمت غيبته، وأكثرهم يفرق بين تعديل الراوي وتزكية الشاهد، فيكتفون في تعديله بشاهد واحد، ويشترطون التعدد في التزكية، لأنها نوع من الشهادة التي لا بد فيها من التعدد.

ويبدو من هذا النص وغيره من النصوص أن العدالة من الصفات القائمة بالنفس التي تعرف بآثارها كأداء الفرائض وتجنب المحرمات ومنافيات المروءة وغير ذلك مما يكشف غالباً عن وجود تلك القوة الدافعة على العمل بالواجبات وترك المحرمات، وتحري الحق والواجب في جميع الأفعال والمعاملات، فلا بد والحالة هذه من تتبع أحوال الراوي في أكثر حالاته ليصح الحكم عليه بالعدالة أو عدمها.

وقال الدكتور صبحي الصالح: ولا ريب أن العدالة شيء زائد على مجرد التظاهر بالدين والورع، لا تعرف إلا بتتبع الأفعال واختبار التصرفات لتكون صورة صادقة عن الراوي[١].

ونص في المجلد الثاني من توضيح الأفكار على أنه لا فرق بين تزكية الراوي وتزكية الشاهد من حيث الاكتفاء بشاهد واحد، وأيد ذلك القاضي أبو بكر الباقلاني، واحتج لذلك، بأن التعدد إنما يجب في الشهادة، وتزكية الشاهد ليست شهادة[٢].

ونص الشيخ عبد الصمد والد الشيخ البهائي أحد أعلام الإمامية في كتابه الوجيزة في دراية الحديث، أن عدالة الراوي وجرحه يثبتان بشهادة

---

(١) انظر ص١٣٣ من «علوم الحديث».

(٢) الباقلاني أحد الشيوخ الذين انتهت إليهم زعامة المذهب الأشعري في النصف الثاني من القرن الرابع، توفي سنة ٤٠٣.

عدل واحد عند الأكثر، ولو اجتمع الجارح والمعدل فالمشهور تقديم الجارح.

كما وأن أكثر النصوص الشيعية تؤكد أن العدالة صفة قائمة في النفس، وأن الطريق إلى معرفتها هو فعل الواجبات وترك المحرمات، كما نص على ذلك العلامة الحلي وأكثر من تأخر عنه، وأضاف بعضهم إلى ذلك ترك ما يتنافى مع المروءة وإن لم يكن بذاته من المحرمات، وفي مقابل ذلك نص جماعة على أنها ليست شيئاً آخر وراء فعل الواجبات وترك الحرام فمن فعل الواجب وترك الحرام كان عادلاً، وإن لم يكن ذلك ناتجاً عن وجود صفة في النفس تدفعه إلى فعل الواجب وترك الحرام، وتشدد فريق ثالث في تحديدها، فقالوا: بأنها الاستقامة في أُمور الدين الناتجة عن الملكة القائمة في النفس، وفرعوا على ذلك بأن من فعل الواجبات وترك جميع الكبائر إذا لم يكن ذلك منه بتأثير تلك القوة الدافعة على العمل والإطاعة لا يكون عادلاً، واحتجوا لذلك ببعض المرويات عن الأئمة عليهم السلام وقد جاء فيها.

إن العادل هو المعروف بالستر والعفاف، وكف البطن والفرج واليد واللسان، واجتناب الكبائر التي توعد الله عليها سبحانه بالنار: وهذه الصفات لا تجتمع في شخص ما لم يكن الخوف من الله مسيطراً عليه ومتأصلاً في نفسه، وليست الملكة في واقعها غير الخوف والرجاء الدافعين على الطاعة والاستقامة في أُمور الدين.

ومهما كان الحال فالظاهر أن الجميع متفقون على أن العدالة التي هي شرط في الشاهد وإمام الجماعة والراوي وغير ذلك تترتب آثارها إذا كان الإنسان معروفاً بالستر والعفاف وترك المعاصي، وفعل الواجبات سواء أكانت من الأمور القائمة بالنفس وهذه الأمور كواشف عنها، أم كانت هي العدالة الشرعية التي اعتبرها الشارع موضوعاً للآثار المختلفة حسب

المقامات، وتفسيرها بهذا المعنى ليس بعيداً عن ظاهر النصوص التي تعرضت لحالها، وقد جاء في بعضها، من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم فهو ممن حرمت غيبته، وكملت مروءته وظهرت عدالته، وفي بعضها إذا كان ظاهر الإنسان مأموناً جازت شهادته، وليس عليك أن تسأل عن باطنه إلى غير ذلك من النصوص التي تشير إلى أن العدالة ليست شيئاً آخر وراء فعل الواجبات وترك المحرمات.

وقد تعرض الفقهاء بمناسبة حديثهم عن العدالة ومنافياتها إلى تصنيف المعاصي إلى صغائر وكبائر ونص أكثرهم على أن الإصرار على الصغائر وعدم التوبة عنها من نوع الكبائر، لأن الإصرار عليها يلازم الاستخفاف بأوامر الله والأمن من العقوبة، وجاء عن الإمام محمد الباقر عليه السلام أن الإصرار على الذنب أمن من مكر الله ولا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون، ونص أكثرهم على أن الكبيرة هي ما توعد الله عليه بالعذاب في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وآله واعتمدوا في ذلك على رواية عبد العظيم ابن عبد الله الحسني عن أبي جعفر الجواد عليه السلام وجاء فيها أن عمرو بن عبيد دخل على الإمام الباقر عليه السلام وبعد أن استقر به المجلس تلا قوله تعالى: أن تجتنبوا كبائر الأثم والفواحش، ثم قال: أُحب أن أعرف الكبائر من كتاب الله، قال أبو جعفر عليه السلام: يا عمرو أكبر الكبائر الإشراك بالله، قال سبحانه: ومن يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة، وبعده اليأس من روح الله، لأن الله يقول: لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون، ومضى الإمام عليه السلام يعدد الكبائر التي نص عليها القرآن حتى عد اثنين وعشرين نوعاً منها.

وجاء عن الإمام الرضا عليه السلام أنها خمس وثلاثون نوعاً، وعد منها قتل النفس، والزنا والسرقة، وشرب الخمر، وعقوق الوالدين، والفرار من الزحف، وأكل مال اليتيم، ومعونة الظالمين والركون إليهم، والربا، وقذف المحصنات وغير ذلك من المحرمات المنصوص عليها في الكتاب والسنة

وتقسيم المعاصي إلى الصغائر والكبائر. هذا التقسيم يمكن أن يكون نسبياً بمعنى أن كل معصية بالنسبة لما فوقها صغيرة، وبالنسبة لما هو دونها كبيرة فلو قلنا بذلك تصبح كل معصية من المعاصي صالحة للوصفين، ويكون الفاعل مستحقاً للعقاب باعتبار كونه عاصياً مع قطع النظر عن نوع المعصية ووصفها، ويدل على ذلك قوله تعالى!

﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾، حيث أن الآية بظاهرها تنص على أن مطلق المعصية سبب لهذا الجزاء.

ومما لا شك فيه أن عدالة الراوي تثبت بشاهدين عدلين بمقتضى الأدلة الدالة على حجية البينة وقيامها مقام العلم في جميع موارد العمل بها، أما الشاهد الواحد، فقد نص أكثر الفقهاء على الاكتفاء به في تعديل الراوي، كما نص على ذلك الشيخ عبد الصمد في الوجيزة، والمامقاني في مقياس الهداية وغيرهما، وفي مقابل ذلك لم يكتف بعض الفقهاء بالشاهد الواحد لأن عدالة الراوي كغيرها من الموضوعات التي لا بد من إحرازها بطريق العلم أو ما يقوم مقامه، وليس ذلك إلا البينة التي تتألف من شاهدين.

ورجح الشيخ الأنصاري. الاكتفاء بكل ما يفيد الوثوق والاطمئنان بعدالته بما في ذلك العدل الواحد إذا حصل من شهادته الاطمئنان بها اعتماداً على بعض النصوص التي لم تشترط أكثر من الوثوق والاطمئنان كقوله عليه السلام لا تصلي إلا خلف من تثق بدينه وورعه، وقوله: إذا كان مأموناً جازت شهادته، ونحو ذلك مما يشير إلى أن المعول على الاطمئنان بالشاهد وأمام الجماعة والراوي، سواء حصل ذلك من استقصاء حاله مباشرة، أو من شهادة العدلين، أو العدل الواحد[1] وأضاف إلى ذلك بعضهم أن الاقتصار على البينة في هذه المسألة يؤدي إلى الغاء كثير من المرويات،

---

(١) انظر رسالة الشيخ مرتضى في العدالة.

لعدم تيسر البينة على عدالة الراوي، لاسيما مع بعد المسافة بينه وبين الشاهد، على أن التعديل والتجريح الموجودين في كتب الرجال مبنيان على الحدس الذي لا يفيد إلا الظن، والاكتفاء به يرجع إلى الاعتماد على الاطمئنان من أي طريق كان، وشهادة العدل الواحد لا تقتصر أحياناً عن إفادة هذه المرتبة.

الفصل الثالث

في الصحابة

الصحابي في اللغة مشتق من الصحبة، ويوصف بها كل من صحب غيره طالت المدة أو قصرت.

وعند المحدثين، هو كل مسلم رأى رسول الله ﷺ قال البخاري في صحيحه: من صحب رسول الله ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه.

وجاء عن أحمد بن حنبل أنه قال: أفضل الناس بعد صحابة الرسول من البدريين كل من صحبه سنة أو شهراً، أو يوماً أو رآه، وله من الصحبة على قدر ما صحبه[(١)].

ونص بعضهم على أن أصحاب الحديث يعطون وصف الصحبة لكل من روى عن النبي حديثاً أو كلمة أو رآه، وممن صرح بذلك ابن حجر في المجلد الأول من الإصابة: وأضاف إلى ذلك مؤمناً به، ثم قال: ويدخل في قولنا مؤمناً به، كل مكلف من الجن والإنس، ونص غيره على دخول الجن الذين آمنوا به في الصحابة أيضاً[(٢)]، وفي مقابل ذلك يشترط بعضهم في إعطاء المسلم وصف الصحبة، أن يقيم معه سنة أو سنتين، ويغزو معه غزوة

(١) انظر «**الكفاية**» ص٥١، و«**تلقيح فهوم أهل الآثار**» ص٢٧.
(٢) انظر المجلد الأول من «**الإصابة**» ص١٠ و١١.

أو غزوتين، كما جاء عن سعيد بن المسيب.

ونص القاضي أبو بكر الباقلاني، على أن الصحبة لا يوصف بها إلا من كثرت صحبته، واتصل لقاؤه، ولا يجري هذا الوصف على من لقي النبي ساعة ومشى معه خطأ، أو سمع منه حديثاً[1] والرأي الشائع الذي يؤيده أكثرهم هو إعطاء هذا الوصف لكل من رأى النبي ﷺ أو ولد في حياته، وعدوا محمد بن أبي بكر من الصحابة، مع أنه ولد في حجة الوداع آخر ذي القعدة قبل وصول النبي ﷺ إلى مكة في السنة العاشرة من الهجرة وقبل وفاته بثلاثة أشهر، وتتفاوت درجات الصحابة عندهم فقد نص بعضهم أنهم اثنا عشر طبقة أعلاها السابقون إلى الإسلام من الطبقة الأولى، وأدناها الذين أدركوه في حجة الوداع لا غير.

وقد أجمعوا على أن أفضلهم أبو بكر وعمر، ويأتي من بعدهما عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب عليه السلام ومن بعدهما الباقون من العشرة المبشرين بالجنة، ثم تتسلسل درجاتهم وطبقاتهم حسب تقدم إسلامهم، ومواقفهم من الجهاد والخدمات التي قدموها إلى الإسلام والرسول ﷺ وتثبت الصحبة بالأمور التالية.

التواتر، والشهرة، والشياع الذي لم يبلغ حد التواتر، وبخبر الصحابي الواحد وخبر التابعي، ولو كان واحداً بناء على الرأي الراجح من كفاية الواحد في التزكية[2].

ومهما كان الحال في تحديد المقصود من الصحابي حسب اصطلاحهم فلقد توسع المؤلفون.

في علمي الحديث والرجال في البحث عن الحديث وأقسامه والرواة

---

(١) «الكفاية» ص٥١.

(٢) «السنة قبل التدوين» ص٣٩٤ و«الإصابة» ج١ ص١٣ و١٤.

وأحوالهم، درسوا أحوال الرجال جيلاً بعد جيل، حتى إذا تحققوا من أحوال الراوي، وأنه كان نقي السيرة صادق الإيمان ضابطاً متقناً أميناً، وصفوه بالوثاقة، ووصفوا مروياته بالصحة، وإذا وجدوا فيه ما يشعر بعدم الأمانة في الحديث، أو عدم الاستقامة في الدين، وصفوه بما يتناسب مع حاله، وتركوا جميع مروياته، إلا إذا اقترنت ببعض القرائن التي تؤكد صدورها عن النبي ﷺ أو عن صحابته، ولو وجدوا له قادحاً ومادحاً وجارحاً ومعدلاً أخذوا بالجارح وتركوا المادح والمعدل، وبهذه المناسبة يقول ابن الصلاح:

إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل، فالجرح مقدم لأنه يخبر عما ظهر من حاله، والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل، فإذا كان عدد المعدلين أكثر من عدد الجارحين، قيل تعين الأخذ بالتعديل، والصحيح الذي عليه الجمهور أن الجرح أولى بالرعاية والاعتبار، ومع أنهم احتاطوا في الأخذ بالحديث إلى هذا الحد، ووضعوا الأُصول والقواعد للتأكد من أحوال الراوي وسلامة الحديث مما يوجب عدم الاطمئنان بصحته، وطبقوا أُصول علمي الدراية والرجال على جميع الرواة مهما بلغوا من العظمة والعلم والدين، مع أنهم وضعوا الجميع على اختلاف طبقاتهم ومكانتهم في قفص الاتهام، وبحثوا عن أحوالهم بتحفظ ودقة، وقفوا من الصحابة مكتوفي الأيدي واعتبروهم من العدول الذين لا يجوز عليهم نقد أو تجريح وقالوا: (أن بساطهم قد طوي) على اختلاف طبقاتهم وأعمارهم، وأضافوا إلى ذلك أن جميع ما صدر عنهم من الغلط والانحراف والشذوذ لا يسلبهم صفة العدالة لأن صحبتهم للنبي ﷺ تكفر عنهم ما تقدم من ذنوبهم وما تأخر، مهما بلغ شأنها وتعاظم خطرها على حد تعبير الجمهور الأعظم من محدثي السنة ومؤلفيهم في هذه المواضيع، والذين خرجوا على هذا الرأي ولم يفرقوا بين الصحابة وغيرهم لا يمثلون رأي السنة في هذه المسألة، بل

تعرضوا لأعنف الهجمات وأسوأ الاتهامات المعادية من الجمهور الأعظم، الذين يقدسون كل من رأي النبي، أو سمع حديثه ولو كان طفلاً صغيراً، ولعلنا بهذه الوقفة القصيرة مع الجمهور القائلين بأن الصحابة لا يخضعون للنقد والتجريح وأن جميع الشروط التي ينص عليها علم الدراية يجب أن تطبق على الراوي والرواية ما لم يكن الراوي لها صحابياً.

لعلنا بهذه الوقفة معهم نستطيع أن نكشف عما يكمن وراء هذا الإفراط في الغلو بجميع من أسموهم بالصحابة من الأخطار التي تسيء إلى السنة النبوية وإلى الإسلام نفسه الذي ألغى جميع الإمتيازات والإعتبارات التي لا تعكس جهات الخير والكرامة في الإنسان واعتبر العمل الصالح هو المائز بين الطيب والخبيث والصالح والفاسد مع العلم بأن الكثير منهم قد أسرفوا في ارتكاب المعاصي والمنكرات وخالفوا الضرورات من دين الإسلام.

عدالة الصحابة

يدعي الجمهور من السنة، أن للصحبة شرفاً عظيماً يمنح المتصف بها امتيازاً يجعله فوق مستوى الناس أجمعين، ولو باشر المنكرات، وأسرف في المعاصي واتباع الشهوات، وينطلقون من هذا الغلو إلى أنهم عدول مجتهدون في جميع ما صدر منهم، فمن أصاب في آرائه وأعماله الواقع فله ثواب من أدرك الحق وعمل به، ومن أخطأ فله أجر المجتهدين العارفين فعدالتهم ثابتة بتعديل الله لهم وثنائه عليهم على حد تعبير الغزالي في المستصفى، وعندما تنتهي الرواية إليهم يجب الوقوف عندها، وليس لأحد أن يطبق عليها أُصول علم الدراية وقواعده، ولو كان الراوي لها مروان بن الحكم أو أبو سفيان أو غيرهما ممن وصفهم القرآن بالنفاق والرسول الكريم بالإرتداد.

قال إبن حجر في المجلد الأول من الإصابة: اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلّا شذاذ من المبتدعة، وأضاف إلى ذلك أن عدالتهم ثابتة بتعديل الله لهم، ونقل عن إبن حزم. بأنهم جميعاً عدول ومن أهل الجنة قطعاً على حد تعبيره، ومن قال بأنهم كغيرهم من الناس يتفاوتون بمقدار أعمالهم وخدماتهم وجهادهم فقد تعرض لأعنف الهجمات من جمهور أهل السنة.

وقال الغزالي في المستصفى: والذي عليه السلف وجماهير الخلف أن عدالتهم معلومة بتعديل الله عز وجل إياهم وثنائه عليهم في كتابه وهو معتقدنا فيهم، إلا أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد لفسق مع علمه به، وذلك مما لم يثبت، فلا حاجة لهم إلى التعديل، قال تعالى: كنتم خير أُمة أُخرجت للناس، ومضى يسرد الأدلة على عدالتهم من الكتاب والسنة، وأضاف إليها أنه لو لم ترد النصوص القرآنية والنبوية بعدالتهم لكان فيما اشتهر وتواتر من حالهم في الهجرة والجهاد وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأهل في موالاة رسول الله ﷺ ونصرته، لو لم ترد النصوص لكانت هذه النواحي كافية في عدالتهم، وبعد أن تعرض لبعض الآراء التي تحملهم مسؤولية أعمالهم وتصرفاتهم المنسوبة إلى بعض أعيان المعتزلة وغيرهم، بعد أن عرضها قال: وكل هذه الأقوال جرأة على السلف، ومخالفة للسنة، وأخيراً رجح الرأي الشائع بين فقهاء السنة ومحدثيهم فيما يتعلق بتصرفات الصحابة المنافية لأصول الإسلام وفروعه، الذي ينص على أنهم مجتهدون في كل ما وقع منهم، فالمصيب منهم مأجور، والمخطئ معذور[1].

ويؤكد البعض من السنة أن الصحابة كغيرهم من الرواة من حيث وجوب الفحص عن عدالتهم والتوثق منها[2]، وأنصار هذا القول بين من يرى أنهم كغيرهم من الناس، وأن الصحبة لا ترفع من شأن أحد طالت أم قصرت، وبين من يدعي أن عدالتهم استمرت إلى أن وقع الخلاف بينهم، وباشروا الفتن وأراقوا الدماء، وتنافسوا على أمور الدنيا، ومنذ ذلك الحين أصبحوا كغيرهم معرضين للنقد والتجريح والتفسيق ولغير ذلك مما يجوز على جميع الناس، وأسرف بعض المعتزلة إسرافاً لا مبرر له في حكمه على تلك الفئات المتخاصمة، فذهب واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد إلى

(١) انظر «المستصفى» ص٢٠٤ و٢٠٥.
(٢) القائلون بذلك لا يمثلون رأي الجمهور كما ذكرنا سابقاً.

وجوب طرح الرواية إذا انتهت إليهم ولو كان الراوي لها علياً عليه السلام، لاحتمال أن يكون هو المبطل في خصومته لعائشة ورفيقيها، ولمعاوية وأنصاره، كما يرى ذلك واصل بن عطاء، بينما يؤكد عمرو بن عبيد، الزعيم الثاني للمعتزلة بعد واصل إنهم جميعاً قد خرجوا عن العدالة ولا تصح شهادتهم على «باقة بقل»، على حد تعبيره.

وجاء في الفرق بين الفرق للبغدادي. إن أبا الهذيل العلاف، والجاحظ، وأكثر القدرية على رأي واصل بن عطاء في علي عليه السلام وطلحة والزبير وعائشة وغيرهم ممن اشترك في الحروب والخصومات في تلك الفترة من تاريخ الإسلام.

ومهما كان الحال فالمحدثون والفقهاء من المنتسبين إلى المذاهب الأربعة إلا ما شذ منهم متفقون على عدالة الصحابة وعدم التوقف في مروياتهم عن الرسول صلى الله عليه وآله ورجحان الإقتداء بهم في أُمور الدين وغيرها، ولم يعرف الخلاف في ذلك إلا من بعض المتأخرين، كالشيخ صالح مهدي المقبلي، المتوفى في أوائل القرن الثاني عشر الهجري، والشيخ محمد عبدو، والشيخ رشيد رضا، وغيرهم، ولكن هؤلاء وإن كانوا من أعلام السنة، ولكنهم لا يمثلون إلا أنفسهم في هذه المسألة.

قال الأُستاذ محمود أبو ريه: وإذا كان الجمهور على أن الصحابة كلهم عدول، ولم يقبلوا الجرح والتعديل فيهم كما قبلوه في سائر الرواة، واعتبروهم جميعاً معصومين عن الخطأ والسهو والنسيان، فإن هناك كثير من المحققين لم يأخذوا بهذه العدالة المطلقة لجميع الصحابة، وإنما قالوا كما قال العلامة المقبلي: أنها أغلبية لا عامة، وأنه يجوز عليهم ما يجوز على غيرهم من الغلط والنسيان والسهو والهوى، ويؤيدون رأيهم بأن الصحابة إن هم إلا بشر يقع منهم ما يقع من غيرهم، مما يرجع إلى الطبيعة البشرية،

ويعززون حكمهم بما وقع في عهده من المنافقين والكذابين وبما وقع بعده من الحروب والفتن والخصومات التي لا تزال آثارها إلى اليوم، وستبقى إلى ما بعد هذا اليوم[١].

واستدلّ القائلون بعدالة الصحابة ببعض الآيات والأحاديث المروية عن النبي ﷺ التي تثبت هذه الصفة لجميع الصحابة على حد زعمهم. فمن ذلك قوله تعالى في الآية من سورة الفتح: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا﴾.

وقال تعالى في سورة التوبة: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾.

وقال في سورة الأنفال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ لَّهُم مَّغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ﴾.

وقال في سورة الحشر: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝٨ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةٗ مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٩ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾.

---

(١) انظر الأضواء ص٣٢٢ و٣٢٣، والمستصفى ص١٠٥.

وقال في سورة الفتح: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾.

بهذه الآيات وغيرها مما اشتمل على مدحهم بازيمان والصدق وعلى وعدهم بالمغفرة والجنان، التي أعدها الله للمؤمنين العاملين، قد استدل الجمهور من السنة على عدالة الصحابة وأنهم فوق الشبهات والأهواء (وإن بساطهم قد قوي) وليس لأحد أن يتردد في شيء من تصرفاتهم وأعمالهم على حد تعبير بعض المحدثين من السنة والذين لا يمكن التنكر له، هو أن هذه الآيات ونظائرها تدل دلالة واضحة لا تقبل الجدل والتشكيك على أن لبعضهم من القداسة وعلو المنزلة ما ليس لأحد من الناس وبخاصة من اشترك معه في حروبه وغزواته، وضحى في سبيل تلك الدعوة بالمال والنفس والأولاد، وأخلص له في السر والعلانية، هؤلاء لا يجحد فضلهم إلا كل معاند لا يؤمن بيوم الحساب، أما ثبوت العدالة والقداسة لكل من رآه أو سمع حديثه، أو أدرك عصره ولو طفلاً صغيراً مهما صنع بعد ذلك من المنكرات واقترف من الذنوب والآثام كما جرى ذلك لكثير منهم، فهو نوع من التهويش والتضليل الذي لا يقره المنطق بل ولا العقل، ولا تؤيده تلك النصوص ولو من بعد، ذلك لأن من وصفهم الله بتلك الآيات بالشدة على الكفار والركوع والسجود والهجرة والجهاد وغير ذلك من الأوصاف لا ينكر أحد فضلهم، ولا يتردد في عدالتهم، ومن المعلوم أن الذين عاصروا الرسول ورووا حديثه، بل وحتى الذين ناصروا دعوته لم تتوافر في أكثرهم تلك الصفات التي اشتملت عليها الآيات الكريمة، بل من بينهم المنافق والفاسق والمتخاذل والمتستر بالإسلام خوفاً أو طمعاً، ومن ينتظر الفرص ويراقب الظروف ويهيئ المناسبات ليقوم بدوره في وجه تلك الدعوة المباركة، ولو بالفتك بالرسول إذا اقتضى الأمر، كما أشار القرآن نفسه إلى ذلك في بعض آياته، هذا بالإضافة إلى أن المتتبع لسير الحوادث، وتاريخ

الصحابة في حياة الرسول وبعد وفاته لا يرتاب في أن الذين عاصروا الرسول بل وحتى الذين كانوا ألصق به من جميع الناس لم يلتزموا سيرته وسنته وساقتهم الأهواء إلى ممارسة ما استطاعوا من الملذات والشهوات، لقد أحبوا وكرهوا وخاصموا وانتقموا واستحل بعضهم دماء الآخرين في سبيل الجاه والسلطان. إن هؤلاء الذين ألبسوا جميع الصحابة ثياب القديسين وأعطوهم صفات الأنبياء المرسلين، قد ناقضوا أنفسهم فصدقوا التاريخ فيما رواه من أعمالهم الطيبة ومواقفهم الخالدة، وكذبوه في غير ذلك من المرويات التي تصور لنا جشعهم وانهماكهم في المعاصي والمنكرات، مع العلم بأن التأريخ الذي روى لنا محاسن أخبارهم، روى لنا سيئات أعمالهم بشكل أوثق وأقرب إلى منطق الأحداث التي توالت خلال تلك الفترة من تاريخهم المشحون بالأحداث والمتناقضات، والتنافس على المال الحرام والجاه والسلطان.

ومجمل القول، أن الآيات التي استدل بها الجمهور على عدالة الصحابة لا يستفاد منها أكثر من التنويه بفضل من جاهد في سبيل الله بماله ونفسه ابتغاء مرضاة الله وطمعاً في ثوابه، كما يبدو ذلك بعد الرجوع إليها وملاحظة أسباب نزولها وملابساتها فالآية الأولى بمنطوقها تنص على أن جماعة من أنصار النبي ﷺ كانوا أشداء على الكفار رحماء بينهم، قد انصرفوا إلى العبادة حتى ظهرت آثار ذلك في جباههم ووجوههم، وهذه الصفات لم تتوافر إلا في عدد محدود من الصحابة فضلاً عن جميعهم.

والآية الثانية لم تتعرض إلا للسابقين في فعل الخيرات والطاعات وتفضيلهم على غيرهم من الكسالى والمقصرين، فهي من حيث مؤداها أشبه بقول الرسول ﷺ «من سن سنة حسنة كان له أجر من عمل بها: ومن سن سنة سيئة كان عليه وزر من عمل بها».

وجاء عن جماعة من المفسرين، أن الآية تشير إلى من صلى مع النبي

القبلتين، وقال آخرون: أنها نزلت فيمن بايع بيعة الرضوان، وقال بعضهم أنها فيمن أسلم قبل الهجرة، وعلى جميع التقادير فهي لا تفيد الجمهور، ولا تؤيد ادعاءهم من قريب أو بعيد[1].

والآية الثالثة، نزلت فيمن هاجر من مكة إلى المدينة، بعد أن هاجر الرسول إليها، كما جاء في مجمع البيان للطبرسي، وقد مدحهم الله سبحانه، لأنهم هاجروا من ديارهم وأوطانهم في مكة ولحقوا بالرسول ﷺ إلى المدينة، كما مدح من آواهم ونصر الرسول، ووصفهم بأنهم المؤمنون حقاً، ولا يعارض أحد من المسلمين في أن أولئك بهجرتهم، وهؤلاء بنصرتهم وتضحياتهم وإيثارهم على أنفسهم من المرضيين عند الله سبحانه بالنسبة إلى هذا الموقف الذي وقفوه مع النبي ﷺ وهذا لا يمنع من صدور المخالفات الكثيرة من بعضهم التي توجب وصفهم بالنفاق أو الإرتداد كما نصت على ذلك بعض المرويات، على أن الصفات التي اشتملت عليها الآية لم تتوافر في جميع الصحابة، كي تثبت لهم العدالة التي يدعيها الجمهور، وهكذا الحال بالنسبة إلى الآية من سورة الحشر، فإن ثبوت الفضل للفقراء والمهاجرين، والذين تلقوهم ونصروهم وآثروهم على أنفسهم، ولمن بايعه بيعة الرضوان، في مقابل هذه التضحيات، لا يلزم منه ثبوته لكل من رأى النبي أو روى عنه ولو حديثاً، أو سمع منه كلمة[2]. وقد استدل القائلون بعدالة الصحابة بالإضافة إلى تلك الآيات ببعض المرويات عن الرسول ﷺ.

فمن ذلك ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: لا تسبوا أحداً من أصحابي، فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحد ولا نصيفه.

---

(١) انظر «أحكام القرآن» للجصاص: ج٣ ص١٨٠ ومجمع البيان: ج٣ تفسير سورة التوبة.
(٢) انظر «مجمع البيان» ج٥ وغيره من كتب التفسير.

وروى الترمذي عنه في صحيحه أنه قال: الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضاً بعدي فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى الله يوشك أن يأخذه.

وجاء عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله قال النجوم آمان للسماء، فإذا ذهبت النجوم أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي آمان لأُمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أُمتي ما يوعدون.

وجاء عنهﷺ أنه قال: خير القرون قرني، ثم الذي يلونهم ثم الذي يلونهم ثم يفشو الكذب.

وقد أورد هذه المرويات الأستاذ محمد عجاج الخطيب في كتابه السنة قبل التدوين، كما استدل بها كل من تكلم عن الصحابة وأحوالهم، وانتهى الأستاذ الخطيب من هذه المرويات إلى النتيجة التالية:

فقال: وقد اجتمعت الأمة على عدالتهم جميعاً إلا أفراداً معدودين اختلف في عدالتهم لا يتجاوزون عدد أصابع اليد الواحدة، فلا يجوز لأحد أن يتعداهم خشية أن يخالف الكتاب والسنة اللذين نصا على عدالتهم، وبعد تعديل رسول اللهﷺ لهم لا يحتاج أحد منهم إلى تعديل أحد، وأضاف إلى ذلك. على أنه لو لم يرد من الله تعالى ورسوله الكريم شيء في تعديلهم لوجب تعديلهم، لما كانوا عليه من دعم الدين والدفاع عنه، ومناصرتهم للرسول والهجرة إليه والجهاد بين يديه، وبذل المهج والأموال وأخيراً انتحل صفة الإجتهاد لهم، حيث لم يجد ما يعتذر به عن بعض تصرفاتهم، وللمجتهد أن يصنع ما يشاء، ما دام يفعل بوحي من اجتهاده، حتى ولو خالف الضرورات، واستحل جميع المنكرات، كما وقع لكثير منهم. ومما ذكرنا تبين أن الجمهور القائلين بعدالة جميع من رأى النبي، أو سمع حديثه، لا يملكون الأدلة الكافية، التي تغنيهم عن التعسف واللف والدوران

لإثبات العدالة المزعومة، ذلك لأن ما جاء عن النبي ﷺ من المرويات التي تدل على تمجيدهم، وعدم إيذائهم، وأنهم أمان لأهل الأرض، هذه المرويات لو صحت لا تدل على أنهم قد بلغوا من الدين مبلغاً يعصمهم عن اتباع أهوائهم وشهواتهم، ويدفعهم إلى الامتثال واجتناب المحرمات، ومن الجائز أن يكون الثناء عليهم باعتبار أن صحبتهم للنبي والتفافهم حوله يشكل مجموعة متماسكة لحماية الإسلام من أخطار الغزو المرتقب في كل لحظة من داخل البلاد وخارجها، هذا التكتل باعتباره من مظاهر القوة التي تمكن سير الدعوة كان محبوباً لله سبحانه، مع قطع النظر من خصوصيات الأفراد التي تخص كل واحد من حيث تصرفاته وأعماله. هذا بالإضافة إلى أن حديث لا تسبوا أصحابي، وأصحابي كالنجوم[1]. هذا الحديث من حيث اشتماله على صيغة الجمع، لا يتعين للشمول والاستيعاب، بل يصح منه ولو بالنسبة إلى المخلصين في ولائهم العاملين بأوامر الله المتمسكين بسنته وسيرته، ولا ينكر أحد وجود مجموعة كبيرة بين اتباعه، قد تفانوا في خدمة الإسلام، وأخلصوا في أعمالهم وجهادهم طمعاً في مرضاة الله وثوابه، والحديث ونظائره على تقدير صدوره من النبي لا بد وأن يكون ناظراً إلى تلك الفئة من بين أتباعه، ومن غير المعقول أن يقصدهم النبي ﷺ على جهة العموم، وهو المخاطب بتلك الآيات التي وصفت فريقاً منهم بالنفاق والبغي وفريقاً بالتآمر على حياته وإحباط جميع مساعيه وجهوده التي بذلها في سبيل الدين وتثبيت دعائمه، من غير المعقول أن يقصدهم جميعاً من تلك النصوص، ويقف موقف المدافع عنهم المجامل لهم، والآيات الكثيرة تنادي بنفاقهم، وتكشفهم على واقعهم كي لا يغتر بهم أحد من أصحابه الطيبين، وحتى لا تكون الصحبة ستاراً لأصحاب الشهوات والمطامع يستغلونها لأغراضهم ولكي لا تكون للصحابي تلك الحصانة التي تمنع من نقده وتجريحه.

---

(١) لقد ذكر هذا الحديث إبن القيم في الجزء الثاني «من أعلام الموقعين»: ونص على أنه من الأحاديث الموضوعة ص٢٢٣.

وقلما تخلو سورة من سور القرآن من التشهير بهم والتحذير من دسائسهم، وسميت سورة التوبة بالفاضحة، كما جاء عن عبد الله بن العباس لأنها فضحتهم وكشفت عن واقعهم.

وجاء عنه أنه قال: ما زال القرآن ينزل بالمنافقين حتى خشينا أن لا يبقى أحد أمين من الصحابة.

وسميت المبعثرة لأنها تبعثر أسرار المنافقين وتبحث عنها، كما سميت البحوث، والمدمدمة والحافرة والمثيرة إلى غير ذلك من الأسماء التي تتناسب مع مضامين تلك السورة بكاملها[1].

قال تعالى في معرض التهديد والتوبيخ للمنافقين: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّاتَّبَعُوكَ وَلَٰكِن بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ ۚ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٤٢﴾ عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾.

وهذه الآية قد كشفت عن سوء نواياهم، وأشارت إلى المخطط الذي تبنوه ضد الدعوة كما تشعر بعتاب الله للنبي ﷺ حيث أُذن لهم بالتخلف عنه في بعض غزواته كما تؤكد ذلك الآية التي بعدها.

قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَن يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴿٤٤﴾ إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴿٤٥﴾ وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ ﴿٤٦﴾ لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿٤٧﴾ لَقَدِ ابْتَغَوُا الْفِتْنَةَ مِن قَبْلُ وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّىٰ جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَارِهُونَ﴾.

---

(١) انظر «مجمع البيان» طبع صيدا ج٣ وغيره من كتب التفسير.

فالآية المذكورة تنص بصراحة إلى أن بين صفوف الصحابة في المدينة وغيرها جماعة كانوا يسرون الغدر والنفاق، ويتربصون الظروف والمناسبات للفتك بالمسلمين وإيقاع الفتنة بهم، وتضيف الآية إلى ذلك، أن هؤلاء حتى لو خرجوا معك للجهاد، لا تستفيدون من خروجهم شيئاً يعود عليكم بالخير، لأنهم يبيتون الفتنة والشر لكم وتنص الآية بالإضافة إلى ما ذكرنا، على أن لهم أنصاراً بين الذين خرجوا معك يتجسسون عليكم وينقلون إليهم أسراركم «وفيكم سماعون لهم والله عليم بالظالمين»، ويستفاد من مجموع ذلك أن النفاق كان متفشياً بين الصحابة والتنظيم السري، كان يشمل مجموعة ممن تظاهروا بالإسلام وأشتركوا في غزوات الرسول ضد المشركين، وأن الغاية منه كانت تستهدف القضاء على الإسلام والرجوع إلى تأليه الأصنام والأوثان، ولولا أن الله سبحانه قد أحاط تلك الدعوة المباركة بعنايته، وحفظها من مكرهم ودسائسهم وأظهرهم على واقعهم، لولا ذلك كان من الميسور عليهم القضاء عليها بين عشية وضحاها. ولا أحسب أن المتتبع لنصوص القرآن يتردد في هذه الحقيقة.

قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّي ۚ أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا ۗ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿٤٩﴾ إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ۖ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَتَوَلَّوا وَّهُمْ فَرِحُونَ﴾.

وجاء في تفسير قوله ﴿أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ أنهم وقعوا في العصيان والكفر بمخالفتهم لك، وتخلفهم عن الجهاد معك.

وقال مخاطباً لهم: ﴿قُلْ أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ ۖ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴿٥٣﴾ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ ﴿٥٤﴾ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ ﴿٥٥﴾ وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ

يفرقون ﴿٥٦﴾ لو يجدون ملجأ أو مغارات أو مدخلا لولوا إليه وهم يجمحون﴾.

نم عرض القرآن جانباً آخر من جوانب نفاقهم فقال سبحانه.

﴿ومنهم من يلمزك في الصدقات فإن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون ﴿٥٨﴾ ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون﴾.

وجاء عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أن المعنيين بهذه الآية أكثر من ثلثي الناس ممن كانوا في عصر الرسول، وأشارت بعض الآيات إلى فريق آخر من المنافقين، كانوا يعتمدون إيذاء النبي صلى الله عليه وآله بما ألصقوا فيه من التهم الباطلة فقال: ﴿ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أذن قل أذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ورحمة للذين آمنوا منكم والذين يؤذون رسول الله لهم عذاب أليم﴾.

وجاء في أسباب نزولها أن جماعة من المسلمين قالوا في الرسول ما لا ينبغي، فقال رجل منهم: لا تفعلوا فإنا نخاف أن يبلغ محمداً ما تقولون فيوقع بكم، فقال الجلاس بن سويد: بل نقول ما شئنا ثم نأتيه فيصدقنا بما نقول: فإن محمداً أُذن سامعة فأنزل الله هذه الآية.

وقال سبحانه في الآية ٦٤ وما بعدها: ﴿يحذر المنافقون أن تنزل عليهم سورة تنبئهم بما في قلوبهم قل استهزئوا إن الله مخرج ما تحذرون ﴿٦٤﴾ ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون ﴿٦٥﴾ لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم إن نعف عن طائفة منكم نعذب طائفة بأنهم كانوا مجرمين﴾.

وجاء في مجمع البيان وغيره من كتب التفسير في أسباب نزولها. أن إثني عشر رجلاً من المسملين وقفوا على العقبة ليفتكوا برسول الله صلى الله عليه وآله عند رجوعه من تبوك، فاخبر الله رسوله بذلك وأمره أن يرسل إليهم ويضرب وجوه رواحلهم، وكان عمار بن ياسر يقود دابة رسول الله صلى الله عليه وآله وحذيفة بن

اليمان يسوقها فقال الرسول ﷺ لحذيفة: اضرب وجوه رواحلهم فضربها حتى نحاهم، فلما نزل رسول الله ﷺ قال لحذيفة: من عرفت من القوم؟ قال لم أعرف منهم أحداً: فعدهم رسول الله ﷺ بأسمائهم واحداً واحداً، فقال له حذيفة: ألا تبعث إليهم فتقتلهم، فقال: أكره أن تقول العرب: لما ظفر بأصحابه قتلهم[1].

وقال سبحانه: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُل لَّا تَعْتَذِرُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٤﴾ سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رِجْسٌ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

هذه الآيات نزلت في ثمانين رجلاً من الصحابة قد تخلفوا عن الخروج مع النبي ﷺ إلى تبوك، فلما رجع منها فاتحاً جاءوه يعتذرون عن تخلفهم عنه، فأخبره الله سبحانه بما انطوت عليه ضمائرهم، ونهاه أن يقبل معذرتهم لعلمه سبحانه بأنهم يسرون غير ما يظهرون، إلى غير ذلك من الآيات التي اشتملت عليهم هذه السورة وغيرها كالحشر والمنافقين والأنفال والأحزاب وغير ذلك من السور التي قلما تخلو من ذكرهم والتحذير من غدرهم ودسائسهم في داخل المدينة وخارجها.

ومما يلفت النظر أن المتآمرين قد انتشروا داخل المدينة وخارجها، وأن نشاطهم قد تعدى حدود المدينة كما تدل على ذلك بعض الآيات الكريمة.

قال سبحانه: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَائِرَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

---

(١) انظر «مجمع البيان» ج٣ ص٤٦، وقيل أنها نزلت فيمن كان يسخر منه ويهزأ من أخباره وتصرفاته.

ويبدو من مجموع ما ورد في القرآن بشأنهم أن الخطر منهم على الدعوة الإسلامية لم يكن بأقل من المشركين الذين لم يخضعوا لسلطان الإسلام، ومن الجائز القريب أن يكون خطر المنافقين أشد وأبلغ أثراً من أخطار غيرهم لأنهم كانوا معهم وبين صفوفهم يراقبون جميع تصرفاتهم ويحصون عليهم أنفاسهم: وقد اطمئن إليهم أكثر المسلمين، بل وحتى النبي ﷺ لم يكن يعرف واقعهم، لولا الوحي الذي كان يكشفهم له بين حين وآخر، ولولا أنهم كانوا يشكلون خطراً عظيماً على الدعوة الإسلامية وعلى الرسول نفسه لما ألح القرآن الكريم على التحذير منهم بتلك الأساليب المختلفة.

ويؤيد ذلك ما جاء عن الإمام الصادق الصدوق في تفسير الآية ٥٩ من سورة التوبة، أن المعنيين بها أكثر من ثلثي الناس، ولو كانوا قليلي العدد وليسوا من ذوي الشأن، ولا يملكون من الوسائل التي تمكنهم من تنفيذ مخططاتهم وأهدافهم، إذا كانوا كذلك فهل يستحقون هذا الاهتمام البالغ الذي ظهر في كثير من الآيات والسور وهل يحسن التحذير والتخويف ممن لا خطر منه ولا شأن له؟، ولماذا لم يتجاهل القرآن تلك الفئات الظالمة كما تجاهل أكثر العصاة ولم يتعرض إلى خطرهم على الدعوة ولو بآية تشير إليهم من قريب أو بعيد. وتؤكد النصوص التاريخية: أن القرآن الكريم لم يقف هذا الموقف من الصحابة، ولم يحدث عنهم بتلك القسوة بشتى الأساليب إلا بعد أن تكتل فريق منهم بقصد الفتك بالرسول، وإحباط مساعيه. تضامناً مع مشركي قريش وغيرهم من العرب، وما كان وقوف الإثني عشر رجلاً الذين أشارت إليهم الآية ٦٤ من سورة براءة، في طريق الرسول للفتك به وهو راجع من غزوة تبوك إلا إحدى المحاولات التي تعاقد المتآمرون على تنفيذها، ومما لا شك فيه أن وراء هؤلاء الاثني عشر عدد كبير، كان ينتظر نجاح المؤامرة ليقوم كل بدوره المعدّ له، وقد بلغ الحال بالمنافقين أنهم كانوا يسهلون للمشريكن واليهود احتلال المدينة ليناصروهم على محمد ﷺ كما تشير إلى ذلك الآية ١٤ من سورة الأحزاب.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا۟ ٱلْفِتْنَةَ لَءَاتَوْهَا وَمَا تَلَبَّثُوا۟ بِهَآ إِلَّا يَسِيرًا﴾.

وجاء في تفسيرها. لو دخل المشركون المدينة وطلبوا من المنافقين قتال المسلمين لأجابوهم إلى ذلك.

وعن قتادة أن المقصود بالآية لو دخل المشركون إلى المدينة، وطلبوا من المنافقين الدخول معهم في الشرك لأسرعوا إلى إجابتهم.

ومجمل القول أن هذه الآيات على كثرتها توحي بوجود مجموعة من المنافقين قد تستروا بالإسلام لها أثرها وفعاليتها كانت تعمل بالخفاء للقضاء على الدعوة الإسلامية ولو بالفتك بالرسول، أو بإعلان العصيان والتمرد عليه داخل المدينة وخارجها، بعد أن عجزوا عن مقاومته مع صفوف المشركين في المعارك التي دارت بينهم وبينه ووترهم بآبائهم وأبنائهم وعشائرهم ومعتقداتهم واضطرهم إلى الاستسلام وأطاح بامجادهم وألغى جميع الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها، ويتحكمون بالضعفاء والفقراء بسببها هؤلاء بلا شك لم يخالط الإيمان قلوبهم، بل أظهروا الإسلام خوفاً وطمعاً، وقد وصف الله قصة إسلامهم بقوله:

﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾.

ليس بغريب على من أسموهم بالصحابة أن لا يدخل الإيمان في قلوب الكثيرين منهم وأن يكون فيهم المنافق والصالح، والمطيع والعاصي والطيب والخبيث لأنهم حديثو عهد بالدين الجديد، الذي أقر الكثيرون به خوفاً وطمعاً، وأرغمهم على الإستسلام حين لم يجدوا سبيلاً للمقاومة، وفرض عليهم مبادئه وأُصوله في حين أنهم ورثوا عن آبائهم وأسلافهم ما لا يتفق مع تلك المبادئ وأُصول ذلك الدين الجديد، ليس بغريب أن يكونوا كما وصفهم القرآن، وكما نقل عنهم المحدثون والمؤرخون، لأن النظر إلى النبي، أو سماع حديثه لا يغيران طبيعة الإنسان، ولا يقتلعان منها نوازع

الشر، إنما الغريب أن يحكم جمهور السنة على كل من رآه أو سمع حديثه بالعدالة والإستقامة، مع وجود هذه الآيات على كثرتها التي وصفت مجموعة منهم بالنفاق، وعدم الإيمان بالله وبمبادئ الإسلام وأُصوله وحذرت النبي من غدرهم ونفاقهم وكشفت عن واقعهم.

ونحن لا نريد أن نطعن في جميع الصحابة، ولا أن نجحد فضل المجاهدين منهم والعاملين معه وبعده بإخلاص لنشر الإسلام وتطبيق مبادئه وأُصوله، الذين آثروه على أعز ما لديهم، وأغلى ما يملكون وتسابقوا إلى الشهادة والموت في سبيله، إنَّا لا نريد ذلك ولا نقر من يهاجم جميع الصحابة ويجحد فضلهم، ونعتبر ذلك إساءة للرسول نفسه وجحوداً لنصوص القرآن الكريم الذي أشاد بفضل المجاهدين منهم في سبيل الله والعاملين بأصوله وفروعه ووعدهم أجراً عظيماً وجزاء كريماً، وإنما الذي نريده، أنهم كغيرهم من المسلمين في مختلف العصور فيهم الصالح والطالح، والشقي والسعيد، والمؤمن والمنافق وهم في إيمانهم ونفاقهم يتفاوتون، فمنهم من بلغ القمة في إيمانه وإخلاصه وتضحياته، ومنهم من انحط إلى أسفل درك بسبب إسرافه في المنكرات والمعاصي، وبالرغم من أن التاريخ قد حاباهم فلقد سجل عليهم ما لا تقره الأديان والشرائع والأعراف في مختلف النواحي والمراحل التي مروا بها ولو أردنا أن نحصي تصرفاتهم التي لا يمكن أن تقرها الأديان بحال من الأحوال بل وحتى شريعة الغاب ولا يمكن افتراضها من نتائج الاجتهاد الذي يعذر فيه المجتهدون كما يحاول بعض الأعلام من السنة، لو أردنا أن نحصي عليهم تلك المخالفات الصريحة لنصوص القرآن لبلغت كتاباً مستقلاً. وقبل الحديث عن بعض تصرفاتهم لا بد من الإشارة إلى بعض النصوص التي تؤيد انحراف الكثير منهم في حياة الرسول وبعده عن المخطط الإسلامي الذي وضعه القرآن والرسول ﷺ، كما جاء في مجاميع الحديث الموثوقة عند السنة.

فقد جاء في البخاري عن عبد الله بن العباس. أن النبيﷺ قال: إنكم تحشرون حفاة عراة، وإن أُناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول أصحابي أصحابي: فيقول: أنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم، فأقول: كما قال العبد الصالح: وكنت عليم شهيداً ما دمت فيهم.

وجاء فيه أيضاً عن أبي هريرة، أن النبيﷺ قال: بينا أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم، خرج رجل من بيني وبينهم فقال هلم: قلت إلى أين، قال إلى النار والله: قلت وما شأنهم؟ قال: ارتدوا على أدبارهم القهقرى، ثم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل وقال هلم: قلت إلى أين: قال إلى النار والله: قلت وما شأنهم قال: إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى، فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم[1]. وجاء فيه أن النبيﷺ قال يرد علي يوم القيامة رهط من أصحابي فيحلئون عن الحوض فأقول يا رب أصحابي. فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك. إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى.

وجاء في الصحيح للبخاري عن سهل بن سعد أن النبيﷺ قال: ليوردن علي أقوام أعرفهم ويعرفوني، ثم يحال بيني وبينهم، فأقول إنهم مني، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً لمن غير وبدل.

وجاء فيه عن عبد الله أن النبيﷺ قال: أنا فرطكم على الحوض، وليرفعن رجال منكم، ثم ليختلجن دوني، فأقول يا ربي أصحابي! فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك.

وروي عن أسماء بنت أبي بكر، أن النبيﷺ قال إني على الحوض حتى أنظر من يرد علي منكم، وسيؤخذ ناس دوني، فأقول يا ربي مني ومن

---

(١) وهمل النعم هي الإبل الهاملة التي تتخلف عن السير مع القافلة، والمراد من ذلك أنه لا يخلص من النار إلا القليل.

أمتي فيقال: هل شعرت ما عملوا بعدك والله ما برحوا يرجعون على أعقابهم، إلى غير ذلك من المرويات في مجاميع الحديث عند السنة.

والجدير بالذكر أن هذه المرويات لم تتعرض للمنافقين والمتآمرين في عهد الرسول ﷺ على سلامة الدعوة الإسلامية وعلى الرسول نفسه بصفته الحامل للوائها كما نصت على ذلك سورة التوبة وغيرها، بل تعرضت لأصحابه من بعده وما سينتهي إليه أمرهم من حيث خروجهم عن الجادة والمخطط الذي وضعه لهم؛ وهي تصرح بأنهم سيرتدون من بعده ويرجعون على أعقابهم إلى الوراء، أي إلى ما يشبه حالتهم قبل الإسلام، وبذلك تكون قد أضافت مجموعة منهم إلى المجموعة التي تعرضت لها سورة التوبة وغيرها من سور القرآن وآياته، وبضميمة الذين وصفهم بالارتداد إلى الفئة الأولى ينتج أن أكثر الصحابة قد خالفوا الرسول ولم يتبعوا سنته وسيرته، ومع ذلك فالجمهور من السنة يقفون منهم موقف المغالي، ويصفونهم بالعدالة والاستقامة والرسول يصفهم بالإرتداد، ويقول (لا ينجو منهم إلا مثل همل النعم)، وهم يقولون: بأنهم ناجون ولو خالفوا الضرورات واستحلوا المنكرات لأنهم مجتهدون، والمجتهد مأجور على كل حال وإن تخطى الحق وتعمد الباطل وخالف الضرورات من دين الإسلام كما فعل العشرات منهم.

وكيف يصح وصفهم بالعدالة، وفيهم من عاب على النبي ﷺ تصرفه في الصدقات كما جاء في الآية من سورة المائدة، وفيهم من آذاه كما تنص على ذلك الآية من سورة البقرة، وفيهم من اتخذ مسجداً ضراراً وكفراً تفريقاً بين المؤمنين كما تنص على ذلك الآية من سورة التوبة وفيهم الذين تخلفوا عن غزوة تبوك، وكانوا أكثر من ثمانين رجلاً، وحلفوا له الأيمان الكاذبة، كما نصت على ذلك الآية ﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ﴾ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ وفيهم أربعة عشر رجلاً تعاقدوا على اغتيال الرسول في

ظلمات الليل، وفيهم من إذا أصابت الرسول حسنة تسؤهم، وإن أصابته مصيبة سرتهم وفرحوا بها، إلى غير ذلك من الأصناف التي نص عليها القرآن، وفيهم من ارتدوا بعد موته وغيروا وبدلوا، ولم ينفذوا وصيته في علي وأهل بيته عليهم السلام وآذوا ابنته حتى ماتت وهي غضبى عليهم كما نص على ذلك البخاري في صحيحه، مع أنهم سمعوه أكثر من مرة يقول، فاطمة بضعة مني من آذاها فقد آذاني، وفيهم من أراقوا دماء المسلمين وخاضوا جميع الفتن، ومارسوا أنواع الشهوات، وغرروا بزوجة النبي صلى الله عليه وآله السيدة عائشة حتى قادت جيشاً مع أهل الأهواء والأطماع لحرب إمام المسلمين وسيدهم علي عليه السلام فأراقوا الدماء ونهبوا الأموال وروعوا الآمنين واستباحوا الأعراض.

وفيهم من قال، عندما تولى الخلافة قريبه عثمان: تلقفوها يا بني أمية تلقف الكرة فوالذي يحلف به أبو سفيان ما من جنة ولا نار ولا حساب ولا عقاب، وهو بعينه القائل لعلي عليه السلام حينما استولى أبو بكر على الخلافة: غلبكم على هذا الأمر أرذل بيت في قريش، أما والله لأملأنها عليه خيلاً ورجالاً، فقال له علي عليه السلام: ما زلت عدواً للإسلام وأهله، فما ضر ذلك الإسلام وأهله شيئاً[1].

وفيهم من قتل مالك بن نويرة وعشيرته ودخل بزوجته ساعة قتله، لأنه امتنع من تسليم الزكوة لغير الحاكم الشرعي، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الحدود تدرأ بالشبهات، وقال الله تعالى: ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مسلماً.

وفيهم طريد رسول الله صلى الله عليه وآله مروان بن الحكم وأبوه واسرته الذين لم يؤمنوا بالله ورسله طرفة عين أبداً وقد لعنهم الرسول وحذر المسلمين من

---

(١) انظر ص٢٤٥ من «**الاستيعاب**» لابن عبد البر المطبوع على هامش «**الإصابة**» لإبن حجر ج٢.

مكرهم ودسائسهم، وهم الذين استغلوا خلافة عمثان بن عفان، واستهتروا بجميع الحقوق والمقدسات حتى ضج المسلمون في مختلف الأقطار من تصرفاتهم، ولما رفض إقصاءهم عن الحكم، لم يجد المسلمون بدأ من التخلص منه عن طريق القوة! التي أودت بحياته، ولما اتفق المسلمون في داخل المدينة وخارجها على الخليفة الشرعي علي عليه السلام وضاق عدله بفريق ممن أسموهم بالصحابة، تكتلوا بقيادة الشيخين طلحة والزبير للثورة ضد الحكم القائم، وأغروا زوجة النبي على أن تتزعم حركة الثورة ليضللوا بخروجها البسطاء والمغفلين، فعرضوها للهتك والخطر، وصانوا نساءهم بالرغم من تأكيد القرآن على صيانة نساء النبي، وحرص الرسول على أن يحفظه المسلمون في أهله ونسائه، وكان من نتيجة ذلك أن مروان بن الحكم نفسه تولى قتل طلحة بيده، لأنه كان من المحرضين على قتل قريبه عثمان بن عفان، وجاء في بعض المرويات عنه أنه قال لأبان بن عثمان: قد كفيناك بعض قتلة أبيك[1].

وروى البخاري في صحيحه أن ابن عمر جمع أهله وولده في وقعة الحرة: وأمرهم أن لا يخلعوا بيعة يزيد بن معاوية، وروى لهم عن رسول الله أنه قال: وإني لا أعلم غدراً أعظم من أن يبايع رجل على بيع الله ورسوله ثم ينصب له القتال[2] وأي غدر أعظم من الفتنة التي أثارتها عائشة وزميلاها طلحة والزبير، تلك الفتنة التي قتل فيها أكثر من ثلاثين ألف مسلم كما تؤكد النصوص التاريخية الموثوق بها بعد أن بايعا علياً عليه السلام طائعين غير مكرهين، ومع ذلك فالصحابة كلهم عدول حتى مروان بن الحكم والأسرة الأموية لأنهم عاصروا الرسول وسمعوا أحاديثه، ويجب أن تتضاعف عدالة معاوية لأنه من كتاب الوحي على حد زعم الإخباريين من السنة، وكتاب الوحي

---

(١) انظر «الاستيعاب» على هامش الإصابة لابن حجر ص٢١٤.

(٢) انظر ج١٦ من «فتح الباري على صحيح البخاري» ص١٧٣.

كانوا ألصق بالرسول من غيرهم وأطول صحبة له من جميع الناس.

وبينهم أمثال كعب الأحبار ووهب بن منبه وغيرهما ممن كانوا يزودون بعض الصحابة بمفترياتهم التي تسيء إلى الإسلام والسنة الكريمة وكان هؤلاء مصدراً ضخماً لأبي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وأمثالهما.

وجاء في المجلد السابع والعشرين من المنار للسيد رشيد رضا: أن كعب الأحبار كان من زنادقة اليهود الذين أظهروا الإسلام والعبادة لتقبل أقوالهم في الدين، وقد راجت دسائسه وانخدع به بعض الصحابة ورووا عنه وتناقلوا أقواله بدون إسناد إليه، وأضاف إلى ذلك: وإن شر رواة هذه الإسرائيليات، وأشدهم تلبيساً وخداعاً للمسلمين وهب بن منبه وكعب الأحبار، فلا تجد خرافة دخلت كتب التفسير والتاريخ الإسلامي في أُمور الخلق والتكوين والأنبياء وأقوالهم والفتن والساعة والآخرة ألا وهي منهما[١].

هذان الرجلان وإن لم يكونا من الصحابة لأنهما دخلا في الإسلام بعد وفاة الرسول ﷺ ولكن الصحابة قد اعتمدوا عليهما فيما يتعلق بالمواضيع المذكورة، بل وحتى فيما يتعلق بتقريض بعض الأشخاص والبلدان ونسبوها إلى الرسول مباشرة، كما يبدو ذلك من مرويات أبي هريرة حينما التحق بمعاوية ووفر له أسباب الرفاهية والنعيم.

وقد جاء عن كعب الأحبار أنه التقى برجل، فسأله من أين هو؟ فقال له: من أهل الشام، قال: لعلك من الجند الذي يدخل الجنة منه سبعون ألفاً بغير حساب ولا عذاب، قال له ومن هم؟ قال: أهل دمشق قال: لست منهم، قال: فلعلك من الجند الذين ينظر الله إليهم كل يوم مرتين، قال ومن هم؟ قال: أهل فلسطين.

---

(١) ص٥٤١ إلى ٧٨٣ من المجلد المذكور.

وروى عنه السيوطي في الجامع الصغير أنه قال: الشام صفوة الله من بلاده، إليها يجتبي صفوته من عباده فمن خرج من الشام إلى غيرها فبسخطه ومن دخلها فبرحمته.

هذه المرويات وغيرها في فضل الشام وجندها وأصحابها تؤكد عدالة معاوية ومن تبعه كعمرو بن العاص وولده عبد الله وأبي هريرة ومروان وزمرته وغيرهم ممن انضم إلى معاوية من الصحابة وأبنائهم، لأن هؤلاء قد دخلوا الشام وسكنوها، ومن دخل الشام فقد دخل رحمة الله كما يدعي كعب الأحبار وتلامذته.

ومنهم أبو هريرة الذي روى عن الرسول ﷺ أنه ما من مولود يولد إلا ويمسه الشيطان، فيستهل صارخاً من مس الشيطان غير مريم وإبنها فإن الله جعل دون الطعنة حجاباً، فأصاب الحجاب ولم يصبها[1]، ولازم ذلك أن الأنبياء جميعهم لم يسلموا من طعنة الشيطان حتى محمد ابن عبد الله ﷺ فقد أُصيب بتلك الطعنة وتأثر بها كغيره من الناس كما يقتضيه الاستثناء الذي اقتصر على مريم وابنها، وكان أبو هريرة من صنائع معاوية، والمقربين إليه، وقد ولاه على المدينة وروى له ما يشاء في علي عليه السلام وأتباعه، وجاء في شرح النهج: إنه لما دخل العراق عام الجماعة دخل أبو هريرة مسجد الكوفة، فلما اجتمع حوله الناس جثا على ركبتيه وضرب صلعته بيده مراراً، وقال يا أهل العراق تزعمون أني أكذب على رسول الله ﷺ وأحرق نفسي بالنار، والله لقد سمعت رسول الله يقول: أن لكل نبي حرماً، وأن المدينة حرمي فمن أحدث فيها حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ثم قال: وأشهد بالله أن علياً أحدث فيها[2].

وهو الذي وصف مسيرة الجيش الذي بعثه النبي ﷺ إلى البحرين بقيادة

---

(١) انظر «البخاري» ص ج ل.

(٢) انظر «شرح النهج» ج١ ص٣٥٩.

العلاء بن الحضرمي، وكان مؤلفاً من أربعة آلاف مقاتل، وفي ذلك يقول أبو هريرة: لقد ساروا حتى أتوا على خليج من البحر ما خاضه أحد قبلهم، ولا يخوضه أحد بعدهم، فأخذ العلاء بعنان فرسه وسار على وجه الماء فسار الجيش وراءه، فوالله ما ابتل لنا قدم ولا حافر، وكان ذلك في السنة الثانية من الهجرة[1].

وهو الذي روى كما جاء في الصحيحين للبخاري ومسلم، إن ملك الموت جاء إلى موسى، فقال له أجب ربك! فلطمه موسى على عينه ففقأها، فرجع ملك الموت إلى الله تعالى فقال له: إنك أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت ففقأ عيني، فرد الله عليه عينه، وقال له ارجع إلى عبدي، وقل له: إن كنت تريد الحياة فضع يدك على متن ثور، فما توارث بيدك من شعرة فإنك تعيش بها سنة.

وهو الذي روى أن بني إسرائيل كانوا يتهمون موسى بعيب في جسمه، فنزل ذات يوم إلى الماء ليغتسل، ووضع ثوبه على حجر قريب منه، فأخذ الحجر الثوب وفر به، فخرج موسى من الماء في طلبه عارياً، والحجر يسير ومعه الثوب حتى وصل إلى أسواق المدينة، وموسى يجد في طلبه، ويقول: ثوبي حجر ثوبي حجر إلى غير ذلك من مروياته التي سنعرض قسماً منها في الفصول الآتية، تلك المرويات التي لا يقرها العقل، ولا تتلائم مع واقع الإسلام البعيد عن الخرافات والأساطير والأوهام ولقد عرفه الصحابة الأولون، وأدركوا خطره على السنة الكريمة من خلال مروياته التي كان يتلقاها من كعب الأحبار وغيره ويسندها إلى الرسول ﷺ، وقال له عمر بن الخطاب، كما جاء في رواية ابن سعد في طبقاته: إنك عدو الله والإسلام يا أبا هريرة، وقال فيه علي بن أبي طالب عليه السلام: أكذب الناس على رسول

---

(١) انظر «**الإصابة**» لإبن حجر، و«**الاستيعاب**» لابن عبد البر المطبوع على «**هامش الإصابة**».

الله ﷺ أبو هريرة الدوسي[1].

وجاء في تأويل مختلف الحديث لإبن قتيبة. إن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب عليه السلام كذبوا أبا هريرة في مروياته عن الرسول ﷺ وفي كتاب جامع بيان العلم وفضله لإبن عبد البر عن طاووس أنه قال: كنت جالساً عند ابن عمر، فأتاه رجل فقال: إن الوتر ليس بحتم فخذوا منه ودعوا، فقال ابن عمر كذب أبو هريرة.

وقد كذبه كل من الزبير بن العوام وابن مسعود وعائشة وغيرهم، ولذلك كان مقلاً من الحديث في تلك الفترة من تاريخ الصحابة ولكنه وجد منفساً له ومجالاً واسعاً بعد اتصاله بالأمويين وبخاصة بعد أن استتب الأمر لمعاوية وأصبح من المقربين إليه، ومعاوية يهمه أكثر من أي شيء أن يجد إلى جانبه من يكيل له ولأسرته المدح والثناء، ويضع المطاعن في علي وأسرته وينسبها إلى رسول الله ﷺ، وللحديث النبيوي أثره البالغ في تأييد الحكام وتبرير تصرفاتهم لأنهم يحكمون ويتصرفون باسم الدين، ولأن الخلافة امتداد لسلطة الرسول وحكومته.

وقد بلغ من ولائه لمعاوية أن ولده أبا بردة قال: إن معاوية لم يغلق دوني باباً، ولم أقصده في حاجة إلا قضيت لي بالغة ما بلغت[2] ومنهم بسر ابن أرطأة[3] أحد القواد البارزين في جيش معاوية، الذي كان مولعاً في تقتيل المسلمين واستباحة أعراضهم وقد أرسله معاوية، بعد تحكيم الحكمين بقيادة جيش من أهل الشام إلى مكة والمدينة واليمن وأمره أن يقتل

---

(١) انظر ص٣٦٠ من ج١ «**شرح النهج**» لإبن أبي الحديد.

(٢) انظر «**شيخ المضيرة أبو هريرة الدوسي**» لمحمود أبي رية ص٤٣.

(٣) عده في «**الإصابة**» من الصحابة، لأنه ولد قبل وفاة الرسول بسنتين، كما جاء في رواية الواقدي ووصفه الدار قطني بالصحنة، ونص ابن يونس على أنه صحابي «أخذ من الرسول حديثين». انظر المجلد الأول من «**الإصابة**» ص١٥٢».

كل من يوالي علياً عليه السلام ولا يدين بولاء آل أبي سفيان، فقتل في طريقه كل متهم بالتشيع والولاء لأهل البيت، وخافه الناس، وقبل أن يدخل المدينة خرج منها أبو أيوب الأنصاري، الوالي عليها من قبل علي عليه السلام، فدخلها بسر بن أرطأة بدون أية مقاومة، فصعد منبر الرسول في المسجد، وتوعد من كان فيها من المهاجرين والأنصار وأبنائهم بالقتل إن لم يبايعوا معاوية بن أبي سفيان، ثم قال: أما والله لولا ما عهد إلي معاوية ما تركت في المدينة محتلماً إلا قتلته، وأمر الناس بالبيعة لمعاوية، ومن تمنع عن ذلك أمر بقتله، وأرسل إلى بني سلمة، وقال لهم: والله ما لكم عندي أمان ولا أقبل منكم بيعة حتى تأتوني بجابر بن عبد الله الأنصاري، فذهب جابر إلى أُم سلمة زوجة النبي صلى الله عليه وآله واستشارها بالأمر وكان مما قاله لها: إن هذه البيعة التي يريدها لمعاوية بيعة ضلال، وأخاف أن أقتل، فأشارت عليه أن يبايع كما أشارت على ولدها بذلك، ثم مضى يتتبع المهاجرين والأنصار فمن لم يجده منهم هدم داره، ومضى إلى مكة ففعل فيها مثل ذلك، وفي طريقه إلى اليمن قتل جماعة من الأبرياء، ولما انتهى إليها فر منها عبيد الله بن العباس وكان والياً لعلي فيها فقتل طفلين لعبيد الله وأُمهما تنظر إليهما وكان من نتيجة ذلك أن فقدت عقلها ورثتهما بالأبيات التالية فرق لها القريب والبعيد.

وها من أحس بابني اللذين هما ... كالدرتين تشظى عنهما الصدف

ها من أحس بابني اللذين هما ... سمعي وعقلي فعقلي اليوم مختطف

حدثت بسراً وما صدقت ما زعموا ... من قتلهم ومن الإثم الذي اقترفوا

أنحى على ودجي ابني مرهفة ... مشحوذة وكذاك الإثم يقترف

وأغرى معاوية بسراً في يوم من أيام صفين بمبارزة علي عليه السلام، وكان من أبطاله المبرزين، فلم يجد بسر بن أرطأة سبيلاً للتهرب، ولما دنا من علي عليه السلام وحرك يده بالسيف، رمى بنفسه عن ظهر فرسه إلى الأرض وكشف

عورته كما صنع زميله ابن العاص من قبل، فصرف علي عليه السلام وجهه عنه ضاحكاً، وبهذه المناسبة يقول بعض الشعراء لأهل الشام:

أفي كل يوم فارس تندبونه	له عورة وسط العجاجة بادية
يكف لها عنه علي سنانه	ويضحك منها في الخلاء معاوية
فقولا لعمرو ثم بسر ألا انظرا	سبيلكما لا تلقيا الليث ثانية[1]

ومنهم عمرو بن العاص المستشار الأول لمعاوية الذي ساهم في جميع الفتن والحروب الدامية التي أثارها ابن هند ضد علي عليه السلام لقاء مصر وخراجها ما دام حياً، وتم له الاستيلاء على مصر بعد فشل مؤتمر التحكيم الذي أنتجته معركة صفين، والتي لعب فيها ابن العاص دوراً بارزاً إلى جانب معاوية بن أبي سفيان، وكان يردد في مرضه الذي مات فيه: لقد أصلحت من دنياي قليلاً وافسدت من ديني كثيراً، فلو كان الذي أصلحت هو الذي أفسدت، والذي أفسدت هو الذي أصلحت لفزت، ولو كان ينفعني أن أطلب طلبت، ولو ينجيني أن أهرب هربت، فصرت كالمختنق بين السماء والأرض لا أرقى بيدين، وأهبط برجلين[2].

قال ذلك ابن النابغة وهو على فراش الموت حيث لا يجديه الندم، ولا تنفعه التوبة، وكيف يجديه ذلك وقد أراق الدماء وأشعل الفتن، وافتعل لمعاوية المكائد والحيل، وأغرى آلاف الناس بتلك الفتن العمياء التي تزعمها هو وسيده ابن أبي سفيان، وعانى المسلمون من آثارها المصائب والويلات زمناً طويلاً، وقبل ذلك شاغب على عثمان وأغرى الناس بقتله، كما جاء في الاستيعاب وشرح النهج لابن أبي الحديد، والتحق بمعاوية بعد

---

(١) انظر **«الاستيعاب هامش الإصابة»** ج١ ص١٦٢ و١٦٣ وما بعدها وقد عده من الصحابة ومن الرواة عن الرسول صلى الله عليه وآله جماعة منهم أبو الحسن الدارقطني وغيره.

(٢) **«الاستيعاب»** ص٥٠٥ و٥٠٦ المطبوع مع **«الإصابة»** ج٣.

أن وجد أن علياً لا يشتري من بضاعته شيئاً ولا يعتمد على أمثاله من المنافقين، ولا يتخذ المضلين عضداً.

تسعون عاماً قضاها ابن النابغة بين الكفر والإسلام المزيف لم يخالط الإيمان قلبه، ولم ينحرف عن الباطل طرفة عين أبداً ومع ذلك فهو من عدول الصحابة ومروياته الكثيرة تحتل الصدارة في صحيح شيخ المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري، وروى عنه البخاري في جملة ما رواه عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول: آل أبي طالب ليسوا لي بأولياء.

ومنهم معاوية بن أبي سفيان المشهور بإخلاصه وخدماته للإسلام والمسلمين والقائل لأهل العراق حينما دخل الكوفة ظافراً بعد أن تركها الخليفة الشرعي الحسن بن علي عليه السلام. والله ما قاتلتكم لتصوموا ولا لتصلوا ولا لتحجوا وتزكوا، وإني لأعلم أنكم تفعلون ذلك ولكني قاتلتكم لأتأمر عليكم، وقد أعطاني الله ذلك وأنتم له كارهون، والذي قال فيه الحسن البصري: لو لم يكن لمعاوية إلا واحدة من ثلاثة لكفى، تأمره على الأمة بغير مشورة منها ولا اختيار وإلحاقه زياداً بأبيه، وقد قال رسول الله: الولد للفراش وللعاهر الحجر وأكراه الناس على مبايعة ولده يزيد المستهتر في دين الله، وقتله لحجر بن عدي وأصحابه البررة ظلماً وعدواناً، فالويل له من حجر وأصحابه. وقال فيه الفقيه الجليل سعيد بن المسيب: قاتل الله معاوية كان أول من غير قضاء رسول الله ﷺ وقد قال: الولد للفراش وللعاهر الحجر[1].

هذا بالإضافة إلى تاريخه الحافل بالمنكرات والتنكر للقيم، ولجميع المبادئ التي جاء بها القرآن والرسول ﷺ وأي جريمة بقيت في نفس معاوية، ولم يشبع منها نهمه وشرهه، لقد أمضى شطراً من حياته مع أبيه

---

(١) انظر «شرح النهج وحلية الأولياء» لأبي نعيم ج٣ ص١٦٧.

يجاهدان ويعملان بكل ما لديهما من قوة لإطفاء نور الله، والقضاء على الدعوة الإسلامية التي جاء بها محمد بن عبد الله، ولم يدخلا في الإسلام إلا بعد أن وجدا أن لا مفر لهما من سيوف المسلمين، فنطقا بالشهادتين مرغمين، وتسترا بالإسلام، وهما يكيدان له ويعملان في جو من السرية والتكتم مع المنافقين لتقويض دعائمه بمختلف الوسائل وكان الله لهما ولغيرهما بالمرصاد يخبر رسوله بما يسرون وما يعلنون وظن أبو سفيان أن الفرصة قد سنحت له بوفاة الرسول ﷺ، وكان غائباً عن المدينة حين ذاك كما جاء في رواية أبي هريرة، ولما رجع وبلغه أن أبا بكر قام بالأمر، قال أبو الفضيل يعني بذلك أبا بكر: إني لأرى فتقاً لا يرأبه إلا الدم[1] فجاء ليغري علياً بالحشود التي تؤيده ضد الحكم القائم على حد زعمه متخذاً من ذلك وسيلة للقضاء على رسالة محمد ﷺ التي حاربها هو وزوجته وأولاده من قبل، ولكن علياً الذي لا يفكر إلا في مصلحة الإسلام، والذي وهب حياته وكل ما لديه في هذا السبيل، يدرك جيداً ما تنطوي عليه تلك العروض المغرية من رجل كأبي سفيان ويرى من واجبه أن يكون الدعامة الأصيلة للإسلام، أياً كان الحاكم فرد عليه معلناً له رأيه فيه وفي أمثاله الذين يبيتون الغدر والمكر والنفاق، فقال: إنك يا أبا سفيان ما زلت تكيد للإسلام وتعاديه، وإنك تنوي من وراء ذلك الشر والغدر، فانطوى على نفسه هو وولده ومن على شاكلتهما من المنافقين يحز الألم نفوسهم، ويأكل الحقد قلوبهم، لاسيما والإسلام قد تغلب على حركة المرتدين واكتسح الأمبراطوريتين الفارسية والرومانية في بضع سنوات معدودات، ففقد أبو سفيان وأسرته الأمل في مقاومة الإسلام عن طريق الثورات الداخلية التي وضعها في حسابه، واتجه إلى العمل بأسلوب جديد، فتملق إلى الخليفة

---

(١) نفس المصدر السابق.

الحاكم ليحتفظ لولده بمركز من مراكز الدولة لعلهم ينفذون منه ولو في المستقبل إلى تحقيق شيء من أهدافهم المعادية للإسلام، وظل هو وولده يتملقون إلى الخليفة الثاني حتى ولاهما الشام وجهاتها على التعاقب، ولكنه استطاع بحكمته وحنكته أن يحدد تصرفاتهما وأن يفرض عليهما هيبته طيلة حياته، ومع ذلك فقد بعثت هذه الولاية التي استمرت عشرين عاماً الأمل في نفس معاوية والأسرة الأموية في أن يصبح الحاكم المطلق في مستقبل حياته الذي يصدر الأوامر من على منبر الشام لجميع الأقطار وبالفعل بدأ هذا الأمل يشع ويتسع في نفس معاوية ويسري في دمه وعروقه وبخاصة عندما انتهت الخلافة الإسلامية إلى قريبه عثمان فغمرت معاوية وأباه نشوة الفرح، واستعاد الشيخ العجوز نشاطه، فخرج من وكره يدب على عصاه متجهاً إلى قبر حمزة بن عبد المطلب يرفسه برجله، وهو يقول: قم يا أبا عمارة إن الذي تقاتلنا عليه أصبح بيد صبياننا، ومن ثم انطلق به قائده نحو المسجد ليقول كلمته التي تنبع من أعماق قلبه، والتي كتمها طيلة هذه المدة خوفاً من سطوة الإسلام: تلقفوها يا بني أُمية تلقف الكرة فوالذي يحلف به أبو سفيان ما من جنة ولا نار ولا حساب ولا عقاب. قال ذلك وهو يظن أن المسجد خال من كل إنسان، إلا من أُسرته، ولولا أن علياً عليه السلام قد فاجأه بقوله:

أعمى الله بصيرتك كما أعمى بصرك، لأظهر أكثر من ذلك مما تنطوي عليه نفسه الحاقدة المشركة ولكن صوت الحق الذي أخرس أسلافه في بدر والأحزاب زعزع كيانه، فلاذ بالفرار إلى وكره معتصماً فيه حتى مضى إلى ربه، وفي أعماق نفسه لا جنة ولا نار ولا حساب ولا عقاب، وبقي الولد الطموح أميراً على الشام يجد في تحقيق آماله وأمانيه وتوالت الأحداث لمصلحته واستفاد من نقمة المسلمين على قريبه عثمان أكثر من أي إنسان، فتقاعد عن نصرته، مع أنه يملك من العدة والعدد ما يسهل عليه الخروج من تلك الأزمة (لو أنه) أسرع إلى نجدته منذ أن استغاث به واستنصره ولكنه

تجاهله وكأن الأمر لا يعنيه وجاء بعد ذلك يطالب بدمه متخذاً من قميص لوثه بدماء حيوان وسيلة لتضليل أهل الشام واستجداء عطفهم ونجدتهم للمطالبة بدمه وأغراهم بولايته الشرعية التي تخوله وحده أن يثأر للخليفة المقتول ظلماً وعدواناً على حد زعمه وزعم الذين قادوا الثورة للبصرة في حين أنهم كانوا يزودون الثائرين على عثمان بكل ما يضمن لهم النجاح والقضاء عليه.

وتم له الإستيلاء على الحكم بالخداع والمكر وإراقة الدماء وتبذير الأموال لشراء الخونة من أهل العراق وغيرهم، وظل نحواً من عشرين عاماً يحكم باسم الدين ويداه تقطران من دماء الأبرياء والصلحاء ومضى إلى ربه وهو يحث الجماهير ويشتري الضمائر بالأموال لينتقموا له من علي والطيبين من ذرية الرسولﷺ بدلاً من الإستغفار والندم والتوبة وإن كانت لا تجديه شيئاً.

ومن تتبع تاريخه وأحصى تصرفاته لا يرتاب في أنه كان يعمل بكل ما لديه من قوة للقضاء على الإسلام والرجوع إلى الجاهلية الأولى بكل مظاهرها وأشكالها.

وهو مع كل ذلك من عدول المسلمين ومجتهديهم المعذورين فيما صدر منهم، والمأجورين على جميع جرائمهم حتى في إغراء جعدة بنت الأشعث على قتل الحسن ريحانة الرسولﷺ، وقتله الصحابي الجليل حجر بن عدي وأصحابه البررة والحاقه زياداً بأبيه وغير ذلك من جرائمه التي لا تحصى.

وقد مضى الأمويون طيلة حكمهم في محاربة الإسلام بإحياء مظاهر الجاهلية بجميع أشكالها وحاول عبد الملك وولده هشام بن عبد الملك التوهين من مقام النبي محمدﷺ عن طريق دعاتهما المنتشرين في أنحاء

البلاد، ويؤكد ذلك ما جاء في تاريخ التمدن الإسلامي لجرجي زيدان.

قال: كان الحجاج بن يوسف عامل عبد الملك يفضل الخلافة على النبوة، ويقول: ما قامت السموات والأرض إلا بالخلافة، وأن الخليفة عند الله أفضل من الملائكة المقربين والأنبياء والمرسلين، وإذا حاجه أحد في ذلك قال: أخليفة أحدكم في أهله أكرم عليه أم رسوله إليهم، وكان عبد الملك إذا سمع ذلك أعجب به، واقتدى بالحجاج من جاء بعده من العمال الأشداء كخالد القسري عامل هشام بن عبد الملك فقد كان يقول بمقالته. وخطب الناس في مكة، فقال: أيها الناس أيهما أعظم؟ أخليفة الرجل على أهله أم رسوله إليهم؟ يعرض برسول الله ﷺ، وقد بلغ الحال ببعض المتملقين إليهم أن أحدهم وقف مرة ليخطب الناس فأخطأ في آية من القرآن، فوقف بعض المتملقين، وقال: لا يهولنك أيها الأمير ما رأيت عاقلاً قط حفظ القرآن إنما يحفظه الحمقى من الرجال[1].

ومهما كان الحال فمعاوية بصفته صحابياً مأجور على جميع أعماله، قال ابن كثير في كتابه «الباعث الحثيث»: وأما ما شجر منهم بعد الرسول ﷺ فمنه ما وقع من غير قصد كيوم الجمل، ومنه ما كان على اجتهاد كيوم صفين، والاجتهاد يخطئ ويصيب، ولكن صاحبه معذور وإن أخطأ، ومأجور أيضاً، وأما المصيب فله أجران اثنان وأضاف إلى ذلك: إن ما ذهبت إليه المعتزلة من أن الصحابة كلهم عدول إلا من قاتل علياً قول مردود ومرذول[2].

ومنهم سمرة بن جندب الصحابي صاحب النخلة التي ساومه النبي عليها بالجنة، فأبى أن يقبل شيئاً من تلك العروض المغرية، وأصر على

---

(١) انظر ص٢ ج٢ «تاريخ التمدن الإسلامي» عن «العقد الفريد» و«المسعودي» وابن الأثير و«الأغاني».

(٢) انظر ص١٨٢ من «الباعث الحثيث».

الدخول على الأنصاري وإيذائه، والنبي ﷺ يستعطفه حرصاً على حقه وصوناً لكرامة الأنصاري، ولما رأى النبي تعنته وإصراره على إيذاء الأنصاري، قال له: إذهب فافعلها وارم بها وجهه، لا ضرر ولا ضرار في الإسلام.

وكان سمرة من أنصار المنحرفين عن علي عليه السلام، وخاض الفتن معهم، واشترك في جميع المخازي والمنكرات التي أظهرها معاوية، وجاء في أبي هريرة أنه قال لرجل من أهل البصرة: ما فعل سمرة بن جندب، قال أنه حي يرزق قال أبو هريرة: ما أحد أحب إلي أطول حياة منه، لأن رسول الله ﷺ قال لي وله ولحذيفة اليمان: آخركم موتاً في النار.

وكان يتلذذ بقتل الأبرياء، وجاء عنه أنه قتل في البصرة ثمانية آلاف ممن لا يحل قتلهم في دين الله، ولما ضج أهلها من قسوته واستهتاره بالدماء قال لهم: وأي بأس على المقتول، فمن كان من أهل الجنة عجلناه إليها، ومن كان من أهل النار مضى إلى مقره، وقتل من بني سوار العدوي سبعة وأربعين رجلاً من حفاظ القرآن في يوم واحد، وحرض التابعين على الخروج لحرب الحسين بن علي عليه السلام وقتاله، وأعطاه معاوية خمسمئة ألف درهم مقابل أن ينسب إلى الرسول ﷺ أن الآية ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ﴾، تعني إبن ملجم لأنه قتل علياً عليه السلام، وأن الآية: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ﴾ نزلت في علي بن أبي طالب عليه السلام[1] إلى غير ذلك من المنكرات التي ارتكبها ويكفيه ذماً قول النبي ﷺ: إنك رجل مضار، ووقوفه إلى جانب معاوية وتحريضه على قتل الحسين عليه السلام، ومع ذلك فهو من عدول المسلمين، ومن المجتهدين المأجورين على جميع أعمالهم.

---

(١) انظر شرح النهج ج١، ص٣٦١ و٣٦٣.

ومنهم المئات ممن كانوا يكيدون للإسلام، ويتعاطون جميع المعاصي والمنكرات على اختلاف أنواعها، ومن أراد أن يتتبع أخبارهم ويحصي عليهم تصرفاتهم لا يكفيه مجلد خاص في هذا الموضوع.

ونحن لا نريد من وراء ذلك انتقاص الصحابة، وإنكار فضلهم، فإن للصحبة شرفها وللعمل الصالح أجره، وللجهاد فضله، وإنما الذي أردناه أن الصحبة ليست من أسباب العصمة عن الذنوب، وأن الإسلام قد نظر إلى الإنسان من خلال أعماله وتصرفاته، لا من خلال أمجاده وألقابه وأوصافه ولم يجعل لقرابة الدم والعرق ميزة فضلاً عن الألقاب والصفات، نريد أن نقول لمن يشترطون عدالة الراوي، وتزكيته بشاهدين عدلين، إن جلال السنة ومكانتها من التشريع، وأثرها في حفظ الثروة الإسلامية، كل ذلك يفرض علينا أن نتأكد من صحة الحديث أياً كان الراوي له، ولا يكفينا أن نتثبت من أحوال الرواة، حتى إذا انتهينا إلى الصحابي الراوي للحديث، نقف أمامه خاشعين واجمين كأنه قرآن منزل من غير أن نتأكد صحته ومن غير أن ننظر إلى متن الرواية نظرة فاحصة واعية ونعرضها على العقل والقرآن وأُصول الإسلام.

إن هذا الغلو في تقديس مرويات الصحابة، قد أدخل على السنة النبوية مجموعة من الخرافات والأحاديث المكذوبة، لا يزال المسلمون ينظرون إليها نظرة تقديس واحترام لأن رواتها من الصحابة، وهي في واقعها وصمة على السنة وسلاح بيد أعداء الإسلام للهدم والتخريب، والتشنيع على المسلمين ومعتقداتهم ومن الغريب المؤسف أن يغالي السنة في الصحبة إلى حد القول: بأن يوماً واحداً حضره معاوية بن هند مع رسول الله، خير من عمر بن عبد العزيز وأهل بيته، مع العلم بأن عمر بن عبد العزيز كان من خيرة الحكام في سيرته وسياسته وعدله وزهده.

لقد قال الشيعة بعصمة الأئمة الإثني عشر فأقاموا الدنيا وأقعدوها وقالوا هم بعصمة الألوف من البشر من حيث لا يشعرون، وإذا أنكر عليهم الشيعة عدالة مروان وأبيه الذي كان يحكي النبي في مشيته ساخراً ويدلع له لسانه ويغمز عليه عينه. وعدالة معاوية وأمثاله، وصفوهم بالرفض والغلو وغيرها من الأوصاف.

وليست العصمة في حساب الشيعة إلا ترك المعاصي على اختلاف أصنافها وفعل الواجبات، وليس ذلك بنظر العقل من المحالات، وتاريخ الأئمة عليهم السلام يؤكد ما يدعيه الشيعة فقد بذل أخصامهم السياسيون والمذهبيون أقصى ما لديهم من جهد في سبيل انتقاصهم فلم يستطيعوا أن يلصقوا بهم عيباً، أو تساهلاً في واجب وانحرافاً عن الحق.

لقد أنكر السنة عصمة علي عليه السلام، وقالوا بعدالة معاوية ومروان بن الحكم وعمرو بن العاص وبسر بن أرطأة وغيرهم من العشرات الذين وصفهم القرآن بالنفاق معلناً بذلك في كثير من آياته وسوره، ووصفهم الرسول بالإرتداد عن الدين والرجوع إلى جاهليتهم الأولى، وإذا جازت العدالة التي تشد الإنسان إلى الله، وتحول بينه وبين انتهاك حرماته، إذا جازت على معاوية وأبيه، ومروان وأمثاله، فكيف يستسيغ أصحاب هذه الفرية أن يهاجموا من يذهب إلى عصمة علي عليه السلام القائل: والله لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها على أن أعصي الله في نملة أسلبها جلب شعيرة ما فعلت، والقائل إن إمرتكم لا تساوي نعلاً بالية إذا لم تكن وسيلة لإحقاق الحق وإزهاق الباطل، وإلى عصمة أبنائه والأئمة الهداة الذين نهجوا نهجه، واتبعوا سيرة جدهم الأعظم، وحاربوا الظلم والظالمين، والغطاة والمتجبرين، واستهانوا في حياتهم في سبيل الله وخير الإنسانية.

وهل العصمة إلا الرجوع إلى الله سبحانه في جميع الأمور صغيرها

وكبيرها وترك ما نهى الله عنه بنحو تكون هذه المرتبة من الإيمان وكأنها طبيعة له تلازمه ملازمة الضوء للشمس والظل لذي الظل.

وجاء عن الإمام زين العابدين عليه السلام أنه قال: لا يكون الإمام منا إلا معصوماً، وليست العصمة في ظاهر الخلقة فتعرف، قيل له: فما معنى المعصوم؟ قال: المعتصم بحبل الله، وحبل الله هو القرآن لا يفترقان إلى يوم القيامة، فالإمام يهدي إلى القرآن، والقرآن يهدي إلى الإمام[1].

وإذا كان مرد العصمة التي يدعيها الإمامية لعلي والأئمة من ذرية الرسول صلى الله عليه وآله إلى هذا المعنى، فهل هي بنظر العقل والعادة من المحالات حتى تتعرض لتلك الهجمات العنيفة من جانب أهل السنة، مع العلم بأنهم أثبتوها مصغرة لآلاف المسلمين بما فيهم الذين ساروا باتجاه معاكس لمبادئ الإسلام والقرآن طيلة حياتهم، ولولا أن الإسلام قد تساهل في إطلاق لفظ المسلم وإعطائه لكل من نطق بالشهادتين ولو بلسانه، لكان من الواجب إخراجهم من صفوف المسلمين حتى في التسمية.

وأعود لأكرر أن الشيعة لا يستخفون بالصحابة جميعهم كما يدعي المهوشون والمضللون، ولا يخالفون قول ربهم وسنة نبيهم بالنسبة إليهم فيتبعون الصالحين الصادقين في إيمانهم، ويستخفون بمن عناهم الله سبحانه بقوله: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ وبمن عناهم الرسول بقوله:

«ارتدوا على أدبارهم القهقرى، ولا يخلص منهم إلا مثل همل النعم» ولا يتخطون رأي أئمتهم في الصحابة وغيرهم من الناس على اختلاف أصنافهم وأديانهم الذين نظروا إلى الناس من خلال أعمالهم وآثارهم لا من

---

(١) انظر «مجمع البحرين» مادة عصم.

خلال القابهم وأمجادهم.

وقد جاء في دعاء الإمام زين العابدين الذي كان بدعوته للأنبياء وأتباعهم، ما يؤكد أن الأئمة لم يترددوا في تعظيم الطيبين من الصحابة وتقديسهم.

قال عليه السلام: اللَّهم وصلِّ على أصحاب محمد خاصة الذين أحسنوا الصحبة، وأبلوا البلاء الحسن في نصره، وأسرعوا إلى وفادته، وسابقوا إلى دعوته، واستجابوا له حيث أسمعهم حجة رسالته، وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته، وقاتلوا الأنبياء والآباء في تثبيت دعوته وانتصروا به، وحتى كانو منطوين على محبته يرجون تجارة لن تبور في مودته، والذين هجرتهم العشائر إذ تعلقوا بعروته، وانتفت منهم القرابات إذ سكنوا في ظل قرابته، فلا تنسى لهم اللهم ما تركوا لك وفيك، وأرضهم من رضوانك، واشكرهم على هجرتهم فيك ديار قومهم وخروجهم من سعة المعاش إلى ضيقه يا أرحم الراحمين.

هؤلاء الذين عناهم الإمام بتلك الدعوات المباركات من بين من أسموهم بالصحابة ينظر الشيعة إليهم بكل تقديس وتقدير ولا يرتاب أحد في عدالتهم واستقامتهم وولائهم للرسول ودعوته المباركة طيلة حياتهم وجهادهم المخلص لإحيائها وإرساء قواعدها إلى أن فارقوا الدنيا بقلوب عامرة بالإيمان ونفوس مطمئنة بما وعد الله به العاملين والمجاهدين.

الفصل الرابع

البخاري وصحيحه بنظر المحدثين

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهبم البخاري صاحب الصحيح المعروف (بصحيح البخاري).

وجاء في ترجمته أنه ولد في شوال سنة ١٩٤هـ، وتوفي في قرية تسمى (خرتنك) من بلاد سمرقند سنة ٢٥٦هـ في اليوم الأول من شوال، وهو من أصل فارسي يعتنق المجوسية، وأول من أسلم منهم جدابية المغيرة بواسطة اليمان الجعفي والي بخارى، وكان ولاؤه وولاء أولاده إليه، ولذلك فقد انتسب إليه فقال في نسبه: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، فتكون نسبته إليه بالولاء لا بالنسب، وكان أبوه محدثاً مات وهو صغير السن، وترك له مالاً جليلاً فنشأ محمد بن إسماعيل في حجر أمه، ولما بلغ العاشرة من عمره بدأ في حفظ الحديث فحفظ كتب ابن المبارك ووكيع وهما من مشاهير المحدثين في القرن الثاني، قبل أن يتجاوز السادسة عشر من العمر ونشط في طلب الحديث وحفظه إلى أن نبغ في هذه الناحية وأصبح بنظر محدثي السنة من أوثق المحدثين وأعرفهم فيه، وقضى شطراً من حياته يطلب الحديث حيث كان من بلد إلى بلد حتى جمع ستمئة ألف حديث انتخب منها كتابه المعروف بصحيح البخاري كما جاء في أكثر كتب التراجم التي تعرضت لتاريخه.

ونقل عنه بعض المحدثين أنه قال: ما وضعت في كتابي الصحيح حديثاً إلا اغتسلت وصليت ركعتين، وبقي ستة عشرة سنة يتتبع الأحاديث ويستقصيها حتى أتمه، وبلغ من ثقة المحدثين به أن أبا الحسن المقدسي كان يقول: كل من روى عنه البخاري في صحيحه فقد جاز القنطرة، أي لا بد أن تكون شروط الراوي بكاملها متوافرة فيه.

وقال الخطيب البغدادي في ترجمة الأمير أبي الهيثم، خالد بن أحمد المتوفى سنة ٢٧٠هـ أنه تولى إمارة بخارى وسكنها وترك فيها آثاراً محمودة وأخذ الحديث عن أبي راهويه وغيره، وأنفق في طلب العلم أكثر من ألف ألف درهم، ولما استوطن بخارى وفد عليه حفاظ الحديث، فبسط يده بالإحسان إليهم، وطلب من محمد بن اسماعيل البخاري أن يلازم مجلسه، فامتنع عن ذلك وأظهر الاستخفاف به، فأخرجه من بخارى إلى سمرقند فلم يزل بها حتى وافته المنية.

وقال ابن العماد الحنبلي: أن البخاري قد نقل عن ألف من العلماء، ولم ينقل إلا عمن كان يقول: الإيمان قول وعمل.

وجاء عنه أنه قال: الذي دفعني إلى تأليف الصحيح، هو أني رأيت النبي ﷺ وكأني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب عنه، فسألت بعض الذين يتعاطون تفسير الأحلام عن تأويل ذلك، فقال: إنك تذب عنه الكذب، فاتجهت إلى اختيار الصحاح من المرويات عنه ﷺ.

وأثنى عليه من ناحية إحاطته بعلم الحديث واستخراج الصحيح منه جماعة من المحدثين ثناء بالغاً، فقد روى حمدون الأعمشي. أنه رأى محمد ابن إسماعيل البخاري في جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان، ومحمد بن يحيى يسأله عن الأسامي والكنى والعلل، فيمر عليه محمد بن إسماعيل كالسهم كأنه يقرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

وقال فيه أحمد بن حنبل ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل البخاري.

وجاء عن محمد بن يوسف الفريري أنه قال: لقد سمع كتاب الصحيح من محمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، وما بقي أحد يروي عنه غيري.

وقال محمود بن عمر العقيلي: لما ألف البخاري كتابه الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المدني وغيرهم فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث قال العقيلي والقول فيها قول البخاري.

وجاء في هدى الساري للعسقلاني. أن الإسماعيلي في المدخل قال: بعد أن أثنى على صحيح البخاري وبالغ في الثناء عليه، ونحا نحوه في التصنيف جماعة منهم الحسن بن علي الحلواني، ومنهم أبو داود السجستاني وكان معاصراً له، ومنهم مسلم بن الحجاج، فرام مرامه وأخذ عنه وعن كتبه، إلا أنه لم يضايق نفسه مضايقة أبي عبد الله البخاري، وروى عن جماعة لم يتعرض لهم البخاري.

وقال الحاكم أبو أحمد النيسابوري: رحم الله محمد بن إسماعيل فإنه ألف أُصول الأحكام من الأحاديث، وبين للناس، وكل من جاء بعده فقد أخذ من كتابه كمسلم بن الحجاج وغيره.

وقال الدارقطني: لولا البخاري لما ذهب مسلم وما جاء، وأضاف إلى ذلك، وأي شيء صنع مسلم إنما أخذ كتاب البخاري فعمل عليه وزاد فيه بعض الزيادات.

ونص على ذلك القرطبي في كتابه المفهوم في شرح صحيح مسلم، وبعد أن استعرض ابن حجر في مقدمة فتح الباري آراء المحدثين والعلماء

في صحيح البخاري، وسرد الجهات المؤدية إلى تفضيله على صحيح مسلم وجميع كتب الحديث، أخذ في بيان الخصائص والكرامات التي امتاز بها صحيح البخاري، ونقل عن أبي أحمد بن أبي حمزة أنه قال: قال لي بعض السادات المقر لهم بالفضل: أن صحيح البخاري ما قرئ في شدة إلا فرجت، ولا ركب به في مركب فغرق.

وجاء في المقدمة. أن البخاري قد فقد بصره في حداثة سنه وذهبت عيناه، فرأت والدته إبراهيم الخليل في المنام فقال لها: يا هذه قد رد الله على ابنك بصره، فأصبح وقد رد الله عليه بصره، وكان بعد ذلك يكتب في الليالي المقمرة وأورد من فضائله وكراماته حيا وميتاً ما لم يثبت مثله للأنبياء والمقربين[1] ومن أمثلة ذلك، أن النبي ﷺ قد أمر الناس بتدريس كتاب البخاري. وروي عن أبي زيد المروزي أن النبي ﷺ جاءه وهو نائم بين الركن والمقام، فقال له: إلى متى تدرس كتاب الشافعي ولا تدرس كتابي قلت: يا رسول الله وما كتابك؟ قال جامع محمد بن اسماعيل. وجاء في المقدمة أيضاً أن الروائح العطرة الطيبة كانت تفوح من قبره بعد أن وضع فيه واستمرت زمناً طويلاً بعد دفنه، مما أدى إلى ازدحام الناس حول قبره ليأخذوا من ترابه العطر الفواح، ولم يمتنعوا عنه إلا بعد أن أُحيط بحاجز يحول بين الناس وبينه، وعدد من كراماته أنه كان يحفظ ستمئة ألف حديث، وأنه كان يحفظ كل ما يسمع وما يتلى عليه لأول مرة، ويمر بالكتاب مرة واحدة من أوله لآخره فيحفظه بالغاً ما بلغ، وأنه وفد على البصرة، وهو غلام ليسمع الحديث، فذهب مع جماعة إلى مشايخ البصرة ومحدثيها، وكلهم يكتب ما يتلى عليهم، إلا هو فإنه كان يستمع ولا يكتب، وفي خلال خمسة عشر يوماً دون أصحابه خمسة عشر ألف حديث، ولما لاموه على

(١) انظر «مقدمة فتح الباري» الجزء الأول والثاني.

عدم الكتابة، أعاد عليهم كل ما سمعه وسمعوه، مما اضطرهم أن يعرضوا ما دونوه على محفوظاته[1].

ومن تتبع ما قيل فيه، وما نسب إليه، يجد أن أتباعه قد غالوا في تقديسه وتعظيمه حتى خرجوا بذلك عن الحد المألوف ووضعوه في مستوى الأساطير، وكلمة المقدسي وحدها، «كل من روى عنه البخاري فقد جاز القنطرة» التي تعبر عن رأي الجمهور فيه، هذه الكلمة وحدها تكفي للتعبير عن غلوهم المتطرف فيه، ولو نزهوه عن هذه المبالغات والمقالات، وتركوه لآثاره ومؤلفاته، التي توفيه حقه كاملاً غير منقوص لو فعلوا ذلك لأبعدوا عنه وعن صحيحه الطعون المسددة التي وجهها ويوجهها لهما كل باحث منصف ينشد الحقيقة مجرداً عن جميع العوامل والمؤثرات، ولكنهم لما أبوا إلا أن يجعلوه ثاني القرآن، أبى الباحثون المنصفون إلا أن ينظروا إلى البخاري كمحدث اجتهد في جميع الحديث وتدوينه يخطئ ويصيب، وإلى كتابه كغيره من مجاميع الحديث التي جمعت الغث والسمين، والصحيح والفاسد.

---

(١) انظر ص٢٥١ وما بعدها من الجزء الثاني مقدمة فتح الباري وانظر شذرات الذهب ج٢، ص١٣٤ و١٣٥.

الصحيح بنظر العلماء والمحدثين

الظاهر أن المحدثين من السنة متفقون على أن محمد بن إسماعيل البخاري أول من تطوع لتمييز الصحيح عن غيره، بعد أن كانت الطبقة الأولى التي دونت الحديث لا يعنيها من أمره إلا جمع حديث الرسول وأقوال الصحابة وأقضيتهم من غير ترتيب وتبويب، وجاءت الطبقة الثانية فوزعته على الأبواب الفقهية ووضعت كل حديث في المحل المناسب له، فكان البخاري مجدداً في الطريقة التي سلكها، وممهداً لمن ألف من بعده كمسلم بن الحجاج، وابن ماجة المتوفى ٢٧٣هـ، وأبي داود المتوفى ٢٧٥هـ، والترمذي المتوفى ٢٧٩هـ، والنسائي المتوفى ٣٠٣هـ.

وقال ابن كثير في الباعث الحثيث: أول من اعتنى بجمع الحديث الصحيح محمد بن اسماعيل، وتلاه تلميذه وصاحبه مسلم بن الحجاج النيسابوري فهما أصح كتب الحديث، والبخاري أرجح منه، لأنه اشترط في كتابه هذا أن يكون قد عاصر شيخه وثبت عنده سماعه منه، واكتفى مسلم بالمعاصرة ولو لم يسمع منه[1].

(١) انظر «الباعث الحثيث» ص٢٥ وجاء في ص٣٠ من المجلد الأول من «هدى الساري» عن أبي المعمر المبارك بن أحمد إن شرط الصحيح عند البخاري أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الاثبات ويكون إسناده متصلاً غير

وجاء عنه أنه استخرج كتابه الصحيح من ستمئة ألف حديث، وأنه كان يحفظ مائة ألف حديث من الصحاح، ومائتي ألف من غيرها.

وقال جماعة: إن أصح الأحاديث ما في الصحيحين، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ويأتي بعد ذلك المرويات على شرطهما في صحة الحديث، وهي التي تكون جامعة للشروط المعتبرة عندهما ويأتي في المرتبة الأخيرة ما كان من المرويات على شرط أحدهما.

ولما ألف الحافظ أبو الفرج الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ كتابه الموضوعات لم ينتقد البخاري إلا في حديث واحد، فجاء العلماء من بعده فأقروا أكثر ما أورده في كتابه إلا ما يتعلق بانتقاده البخاري ومسلماً[١].

وقال السيد رشيد رضا: إن أحاديث الجامع الصحيح للبخاري في جملتها أصح في صناعة الحديث وتحري الصحيح من كل ما جمع في الدفاتر من كتب الحديث، ويليه في ذلك صحيح مسلم، وأضاف إلى ذلك ويوجد في غيرهما من دواوين السنة أحاديث أصح من بعض ما فيها، وما روي من رفض البخاري لمئات الألوف من الأحاديث التي كانت تروى يؤيد ذلك، فنفوا ما نفوا لينتقوا الصحاح الثابتة[٢].

وجاء في التعليقة على الباعث الحثيث. الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين ومن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر، إن أحاديث الصحيحين كلها صحيحة ليس في واحد منها مطعن، أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على

مقطوع وإن كان للصحابي راويان فأكثر فحسن، وإن لم يكن إلا راو واحد وصح الطريق إليه كفى، وأضاف إلى ذلك أبو بكر الحازمي أن يكون راويه مسلماً صادقاً غير مدلس ولا مختلط متصفاً بصفات العدالة ضابطاً سليم الذهن والاعتقاد.

(١) انظر ص١٤٠ من «السنة» للدكتور السباعي.

(٢) «الأضواء على السنة» ص٢٥٢.

معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهم في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف فيها أحد، فلا يهولنك أرجاف المرجفين، وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة[1].

ويبدو من تتبع آراء المحدثين والفقهاء في الصحيح للبخاري أن أكثرهم يرجحه على صحيح مسلم، وأنهما معاً أصح المؤلفات في الحديث والذين يفضلونه على جميع الصحاح، بين من بلغ بهم الغلو إلى تصحيح جميع مروياته، وبين من ضعف قسماً من أحاديثه تفرد هو ببعضها، واشترك معه مسلم في اثنين وثلاثين حديثاً، كما نص على ذلك في مقدمة فتح الباري ص٨١ وبالإضافة إلى ذلك فقد تناول جماعة من المحدثين رجال البخاري، واتهموا عدداً كبيراً منهم بما يوحي بضعفهم وعدم جواز الاعتماد على مروياتهم، ومع ذلك فلم تتزعزع ثقة الجمهور فيه، وبالغوا في تقديسه والدفاع عنه حتى خرجوا عن المألوف والمعقول، وقد حدد المقدسي موقفهم منه بقوله: «كل من روى عنه البخاري فقد جاز القنطرة» أي يصبح فوق الشبهات والاحتمالات.

والواقع الذي لا يجوز التنكر له هو أن البخاري في اختياره لتلك المرويات التي دونها في صحيحه، والتي نظر إليها الجمهور وكأنها من وحي السماء يمكن أن تتلمس له المعذرة بالنسبة لمن لم يكن أمره واضحاً من حيث دينه وسيرته، فلا بد له والحال هذه من البحث عن حال الراوي والرجوع إلى المصادر التي تبحث عن أحوال الرجال وتاريخهم حتى إذا تبين له أنه مستوف للشروط من حيث العدالة والاستقامة وجب الرجوع إلى متن الحديث من حيث موافقته للكتاب ومخالفته له واشتماله على العلل

---

(١) «الباحث الحثيث» ص٣٥.

والقرائن وغير ذلك مما يؤكد صحته، أو يمنع من الاعتماد عليه، وقد اختلفت آراء المحدثين في ذلك أشد الاختلاف، فالمعروف عن مالك ابن أنس، أنه كان يعتمد على أحاديث أهل المدينة أكثر من غيرها، كما اعتمد ابن جريح على أحاديث المكيين، والكثير من المحدثين لم يعتمدوا على مرويات العراقيين بحجة أنها لا تخلو من التعليل في الغالب، هذا بالإضافة إلى أن الأنظار تختلف في تحديد العدالة باعتبارها من الشروط الأساسية في الراوي، فرب شخص يوثق رجلا، ولا يراه غيره ثقة، لأنه اطلع منه على ما يخل بالعدالة أو على ما لم يطلع عليه غيره لاسيما وقد وجد البخاري وغيره في عصر تشعبت فيه الآراء والمعتقدات، وتفرق المسلمون فيه شيعاً وأحزاباً وتراشقوا بالتكفير والتفسيق، واستحل بعضهم دماء البعض الآخر وكان من أبرز ما حدث النزاع الذي استحكم بين المحدثين من جهة والمعتزلة من جهة أخرى. ففي مثل ذلك يمكن أن تتلمس للبخاري ولغيره العذر في اعتمادهم على هذا النوع من الرواة. أجل قد يعذر البخاري في اعتماده على بعض الرواة ما دام بالإمكان أن نجد له ولو ما يشبه العذر.

أما إذا كانت حالة الراوي واضحة ومخالفاته تأبى عن التأويل الذي ومهما كان الحال، فقد نص ابن حجر في هدى الساري، على مروياتهم مهما حاول المتعصبون لهم إعطاءهم صفة البراءة وسلامة القصد، وسنتعرض في الفصول الآتية لبعض الطعون الموجهة لبعضهم كما جاء في كتب التراجم وأحوال الرواة، بالإضافة إلى من أشرنا إليهم من رواة أحاديثه.

ومهما كان الحال. فقد نص ابن حجر في هدى الساري، على أبي اسحاق إبراهيم بن أحمد المستعلي قال: انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفريري، فرأيت فيه أشياء لم تتم،

وأشياء مبيضة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيء، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض، قال أبو الوليد: ومما يدل على صحة هذا القول، أن رواية أبي اسحاق المستعلي، ورواية أبي محمد السرخسي، ورواية أبي الهيثم الكشمهيني، ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير، مع أنهم انتسخوا من أصل واحد، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه.

ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث[١] وقد انتقد المحدثون والحفاظ البخاري بأنه لم يتقيد بالنص الحرفي للرواية، وأحياناً ينقل الرواية بالمعنى، وأن رواياته تشتمل على المكرر والمعلق والموقوف، والمقطوع[٢] وغير ذلك من عيوب الرواية.

ومن الجائز القريب أن يكون البخاري رحمه الله قد وضع في حسابه أن لا يضع الصيغة النهائية لكتابه إلا بعد جمعه أولاً ثم تمحيص اسانيده، ومحاكمة متونه، ولكن الأجل قد وافاه بعد الفراغ من الجولة الأولى، التي تم له فيها أن يجمع تلك الكمية من الأحاديث بعد أن أنفق شطراً كبيراً من عمره متجولاً في المدن الإسلامية الكبرى التي تحولت مساجدها ونواديها، وبيوت علمائها إلى معاهد لتدريس الحديث وتدوينه ولغير ذلك من العلوم والفنون، وفي هذه المرحلة كان يدون الأحاديث أحياناً كما تنقل إليه وأحياناً يعتمد على ذاكرته التي كانت أشبه بآلة للتسجيل تلتقط جميع ما يصل إلى فضائها من الأصوات كما يستنتج ذلك من كتب التراجم التي وضعته في مستوى الأساطير، ولم يمهله الأجل لتمحيص أسانيده ومحاكمة متونه

---

(١) انظر «الأضواء» ص٣٤٨ عن «مقدمة فتح الباري».

(٢) المراد من المعلق هو الحديث الذي لم يذكر فيه السند من أوله، كأن يرويه ابتداء عن أبي عمر عن النبي ﷺ والموقوف هو الذي ينتهي سنده إلى الصحابي من غير أن يتعرض للنبي في قول أو فعل والمقطوع هو الذي ينتهي سنده إلى التابعي ولا يتعداه.

وحذف ما يجب حذفه بعد دراسة متونه وعرض أسانيده على أُصول علم الدراية، فقام تلاميذه من بعده بنقله من مسوداته وتدوينه على عيوبه وعلاته، كما تؤيد ذلك رواية إبراهيم بن أحمد المستعلي المتقدمة ورواية أبي محمد السرخسي وغيرهما من المرويات التي تؤكد أن البخاري رحمه الله قد وافاه أجله قبل تصفيته وتمحيص أسانيده ومتونه. ولذا يرى المتتبع الحديث الواحد مكرراً بنصه الحرفي في مختلف الأبواب بدون مناسبة واختلاف في السند غالباً.

ومن أمثلة التكرار - وإن كان لا يخلو باب من أبوابه من حديث مكرر - حديث أم حرام بنت ملحان زوجة عبادة بن الصامت.

وجاء في الحديث عنها، أن رسول الله ﷺ دخل عليها فأطعمته وجعلت تفلي رأسه، فنام وهي تفليه ثم استيقظ وهو يضحك، قالت ما يضحكك يا رسول الله قال: أناس من أُمتي عرضوا على غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر ملوكاً على الأسرة، قالت ادع الله أن يجعلني منهم فدعا لها فركبت البحر هي وزوجها في بعض الغزوات التي غزاها معاوية، ولما رجعت صرعتها دابة قدمت إليها لتركبها وماتت نتيجة لذلك، وروى هذه الرواية أنس بن مالك ودونها البخاري في صحيحه وكررها بلا زيادة في مختلف الأبواب، وتكررت في المجلد الثاني من الصحيح أربع مرات في ص١٣٤ و١٣٧ و١٤٩ و١٥٣ هذا بالإضافة إلى بقية المجلدات التي لا يخلو منها هذا الحديث. ومن الأمثلة أيضاً الحديث الذي ينص على صعود النبي إلى السماء واجتماعه بالنبيين، ومن بينهم موسى ﵇ الذي نصح محمداً ﷺ في أن يراجع الله سبحانه في التخفيف عن أُمته، وكان قد فرض عليها خمسين صلاة في اليوم على حد زعم الراوي، فرجع إليه، وطلب منه التخفيف عملاً بنصيحة موسى ﵇ فجعلها أربعين، ولما أخبر موسى بذلك

أشار عليه أن يرجع ويطلب تخفيفها، فاستجاب لطلبه وجعلها ثلاثين ثم رجع النبي إلى ربه ثالثة ورابعة بإيعاز من النبي موسى إلى أن استقرت على ما هي عليه الآن، وفي المرة الخامسة لم يستجب محمدﷺ لنصيحة موسى ورضي بالصلاة الخمس كما تنص على ذلك الرواية التي رواها البخاري في صحيحه. ويجدها القارئ في جميع مجلداته وبخاصة الثاني منها مكررة في ص٢١١ و٣٢٨ بصيغة واحدة. إلا في عدد المراجعات التي راجع فيها النبيﷺ ربه بإشارة من موسى بن عمران.

ومن الأمثلة أيضاً حديث الثلاثة الذين أطبقت عليهم الصخرة، وسدت عليهم منافذ الحياة فاستعرضوا حسناتهم، ودعا كل واحد منهم بعمل من أعماله الصالحات، فارتفعت عنهم الصخرة وخرجوا من تحتها مشياً على أقدامهم، وهي في ص٢٥ و٣٥ و٤٧ من الثاني أيضاً كما يجدها القارئ في بقية المجلدات إلى غير ذلك من الأمثلة التي يتعسر إحصاؤها، ويستطيع المتتبع أن يؤكد أن المرويات التي لم تتكرر في صحيح البخاري لا تتجاوز ألفين وبضع مئات من مجموع مروياته، هذا بالإضافة إلى بقية العيوب التي أحصى بعضها جماعة من المؤرخين والمحدثين.

وروى الخطيب البغدادي في تاريخه عنه أنه قال يوماً: رب حديث سمعته في البصرة، وكتبته في الشام، ورب حديث سمعته في الشام وكتبته بمصر، فقيل له: يا أبا عبد الله بكماله فسكت.

وجاء في مقدمة فتح الباري عن أحيدر والي بخارى أن البخاري قال له: رب حديث سمعته في البصرة وكتبته في الشام، ورب حديث سمعته بها وكتبته بمصر، فقلت له يا أبا عبد الله بتمامه فسكت.

وقال ابن حجر العسقلاني: أنه كان يروي الحديث الواحد تاماً بإسناد واحد بلفظين، وإنه كان لا يكتب الأحاديث التي يسمعها، فإذا رجع إلى

بخاري كتبها عن حفظه. وسأل بعضهم ابن عقدة أيهما أحفظ البخاري أو مسلم؟ فقال كان محمد عالماً، وكان مسلم عالماً، فأعدت عليه مراراً فقال: يقع لمحمد الغلط في أهل الشام، وذلك لأنه أخذ كتبهم ونظر فيها فربما ذكر الرجل بكنيته، ويذكره في موضع آخر باسمه ويظنهما اثنين وأما مسلم فقلما يقع له الغلط في العلل، لأنه كتب كتب المسانيد ولم يكتب المقاطيع ولا المراسيل.

وقد أحصيت أحاديث البخاري، كما جاء في (هدى الساري) فبلغت ٧٣٩٧ حديثاً، بما في ذلك الأحاديث المكررة، فإذا أضيف إليها ما فيه من المعلقات، والمتابعات تبلغ ٩٠٧٢[١]، وإذا حذفنا المكررات منها واقتصرنا على الأحاديث التي يتصل سندها بمصدرها تبلغ ٢٧٦٢ حديثاً.

قال في هدى الساري: فجمع ما في صحيح البخاري من المتون الموصولة بلا تكرير على التحرير ألفا حديث وستماية وحديثان، ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر من الجامع المذكور مائة وتسعة وخمسون حديثاً، فجميع ذلك ألفا حديث وسبعمائة وإحدى وستون حديثاً.

وقد عرض في المجلد الثاني من هدى الساري أسماء الصحابة الذين روى عنهم، وعد منهم مروان بن الحكم، وأبا سفيان، ومعاوية، وعمرو ابن العاص، والمغيرة بن شعبة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، والنعمان ابن بشير الأنصاري، الذي لازم معاوية وولده يزيداً إلى اللحظة الأخيرة من حياته، واشترك معهما في جميع الجرائم والفتن، ولم يذكر الحسن والحسين عليهما السلام في جملة من روى من الصحابة، مع العلم بأنهما صحابيان

---

(١) المتابعات هي الأحاديث التي يرويها اثنان أو أكثر عن الصحابي الذي روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله.

حسب تحديدهما للصحبة كما ذكرنا.

وأكثر من روى عنه أبو هريرة وعائشة، وعمر بن الخطاب، وعبد الله ابن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، فقد روى عن أبي هريرة أربعمائة وستة وأربعين حديثاً، وعن عبد الله بن عمر مائتين وسبعين حديثاً، وعن عائشة مائتين واثنين وأربعين حديثاً ولم يرو عن فاطمة الزهراء سيدة النساء إلا حديثاً واحداً، وروى عن علي بن أبي طالب عليه السلام تسعة وعشرين حديثاً، وروى عن أبي موسى الأشعري سبعة وخمسين حديثاً وروى عن معاوية ثمانية أحاديث وعن المغيرة بن شعبة الذي استحق حد الزنا لولا عطف عمر بن الخطاب عليه كما تنص كتب التاريخ روى عنه أحد عشر حديثاً وعن النعمان بن بشير ستة أحاديث، ولم يرو عن المقداد بن الأسود إلا حديثاً واحداً ولا عن عمار بن ياسر إلا أربعة أحاديث ولا عن سلمان الفارسي إلا أربعة أحاديث وروى عن عبد الله بن العباس نحواً من مائتين وسبعة عشر حديثاً وقد صحت عنده أحاديث عبد الله لأن أكثرها جاء في طريق عكرمة المتهم باعتناق فكرة الخوارج كما سنتعرض لتاريخه في الفصل الآتي[1].

(١) ضحى الإسلام ج٢، ص١١١ و١١٢، والباعث الحثيث، ص٢٥ ومقدمة فتح الباري ج٣، ص٢٤٨ و٢٤٩.

الكليني

محمد بن يعقوب الكليني الرازي صاحب المؤلفات الغنية بالفوائد في مختلف المواضيع، ومن أبرز مؤلفاته كتابه المعروف بالكافي جمع فيه أحاديث أهل البيت في الأصول والفروع والأخلاق وغيرها من المواضيع وجاء في كتب التراجم: إنه لقب بالكليني نسبة إلى قرية من بلاد إيران في منطقة الري (تسمى كلين)، وفيها دفن والده يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، ويعرف أيضاً بالسلسلي[1] وكان من أبرز شيوخ الشيعة في الري وأوجههم، ثم انتقل إلى بغداد وسكن بها إلى أن توفي بها سنة ٣٢٨ هجرية، وقيل سنة ٣٢٩هـ، وليس في كتب التراجم التي تعرضت لتاريخه ما يشير إلى تاريخ ولادته، لذلك لم يكن من السهل تحديد عمره على التحقيق، ومن الجائز أن يكون قد أدرك في صباه الإمام الحادي عشر الحسن العسكري عليه السلام الذي توفي سنة مأتين وستين هجرية، ومما لا شك فيه أن حياته كلها كانت في عهد السفراء الأربع وكلاء الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن عليه السلام لأن عهدهم استمر سبعين عاماً تقريباً، أي إلى حدود سنة ٣٣٠ هجرية والكليني لم يتخط هذا الرقم عند الجميع.

---

(١) لعل الوجه في هذه النسبة أنه سكن أخيراً في بغداد في محلة تدعى درب السلسلة بباب الكوفة.

والذي يؤيد أنه أدرك الإمام العسكري عليه السلام كما يرجح ذلك العلامة الطباطبائي في رجاله هو أنه قد أخذ الحديث عن جماعة عاصروا الأئمة الثلاثة الرضا والجواد والهادي عليهم السلام ورووا عنهم، منهم أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري شيخ القميين ووجههم، ولم يذكر المؤلفون في الرجال تاريخ وفاته، ولكنهم نصوا على أنه لم يلتق بالإمام العسكري، وهذا التعبير يشعر بوفاته قبل انتقال الإمامة إليه. ومهما كان الحال فلم أجد فيما لدي من كتب التراجم ما يشير إلى تاريخ ولادة الكليني، والمقطوع به أنه عاش في النصف الثاني من القرن الثالث وفي أوائل القرن الرابع.

وقد اتفق الطرفان السنة والشيعة على تعظيمه وإجلاله، وأنه كان من أظهر علماء عصره وأوثقهم في دينه وحديثه، وجميع من تعرض له من مؤلفي السنة وصفه بذلك.

وجاء عن (البغوي) أحد المحدثين من السنة في تفسير الحديث المشهور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة من يجدد لها دينها، إن المبعوث على رأس المائة الأولى من أولي الأمر عمر بن عبد العزيز، ومن الفقهاء محمد الباقر عليه السلام والقاسم بن محمد وسالم ابن عبد الله بن عمر، وغيرهم من تلك الطبقة، وعلى رأس المائة الثانية من الحكام المأمون العباسي، ومن الفقهاء الشافعي، واللؤلؤي من الأحناف، وأشهب من المالكية، والإمام علي بن موسى الرضا من الإمامية ومن المحدثين يحيى بن معين، وعلى رأس المائة الثالثة من الحكام المقتدر العباسي، ومن الفقهاء أبو جعفر الطحاوي الحنفي، وابن جلال الحنبلي وأبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني، وعد السيد المرتضى ممن بعث من الإمامية على رأس المائة الرابعة بالإضافة إلى جماعة من فقهاء المذاهب الأربعة.

وجاء عن التبصير لإبن حجر وغيره من المؤلفين في الرجال والتراجم

ما يؤكد أنه كان من أبرز الفقهاء والمحدثين في عصره، ومن المساهمين بجد ونشاط وإخلاص في تدعيم الدين ونشر الثقافة الإسلامية من جميع نواحيها.

ونظر إليه الشيعة بعين الاحترام والتقدير في جميع الأدوار التي مروا بها واشتهر من بين مؤلفاته الغنية بالفوائد كتابه الجليل الكافي، ذلك الكتاب الذي تحرى فيه أقصى ما لديه من جهد لتصفية الأحاديث الصحيحة عن غيرها كما نص على ذلك في مقدمة كتابه، حتى تم له تأليفه بعد جهاد ورحلات استمرت نحواً من عشرين عاماً يجوب فيها البلدان من بلدة إلى بلدة في البحث عن الحديث ومذاكرة المحدثين في الحديث وأصنافه ومصادره، والتنقيب عن الأصول الأربعمائة التي ألفها تلامذة الأئمة في الحديث، وعن مؤلفات القميين وغيرهم التي جمعوها في أواخر القرن الثاني من مرويات أصحاب الإمامين جعفر بن محمد وأبيه الباقر عليهما السلام وقد ذكرنا في الفصل السابق أن القميين والأشعريين والبعض من الكوفيين قد تطوعوا لجمع الأحاديث وتصفيتها، وألفوا في علمي الرجال والدراية ووضعوا أصول هذين العلمين خلال النصف الأول من القرن الثالث ومهدوا الطريق للطبقة الثالثة التي برز فيها الكليني وألف كتابه الجامع ونال إعجاب العلماء والمحدثين على اختلاف مذاهبهم وطبقاتهم.

ورجح جماعة من المؤلفين الأعلام أنه كان على اتصال بسفراء الإمام محمد بن الحسن الذين كانوا يتصلون به. كما نص على ذلك المحدث النيسابوري في كتابه منية المراد والسيد علي بن طاووس وغيرهما، وانطلق هؤلاء من هذه المرحلة إلى أن الكافي قد عرضه سفراء الإمام عليه وأقر العمل به، وتمسكوا بما جاء عنه عليه السلام أنه قال: (الكافي كاف لشيعتنا)، وأضافوا إلى ذلك أن بعض الشيعة من البلدان النائية كلف الكليني بتأليف

كتاب في الحديث يجمع مختلف المواضيع، لكونه على اتصال دائم بالسفراء الذين كانوا يتصلون بالإمام، ويروون عنه، فألفه أجابة لطلبهم في عشرين عاماً، ولا بد وأن يكون قد راجعهم فيما اشتبه عليه امره.

ولكن المؤلفات التي تعرضت للكليني وكتابه ليس فيها من يؤيد هذا الادعاء ونص جماعة من المحدثين وغيرهم على عدم صحة الحديث المروي عن الإمام عليه السلام حول هذا الموضوع، نظراً لأن الرواة له لم تتوافر فيهم شروط الاعتماد على هذه الرواية، هذا بالإضافة إلى أن الإمام عليه السلام في الغيبة الصغرى لم يكن الاتصال به ممكناً إلا في الضرورات وليس منها تمحيص مرويات الكافي لإمكان التوصل إلى معرفة الصحيح من غيره بالرجوع إلى أُصول علم الدراية وأحوال الرجال، على أن بعض مرويات الكافي لو عرضت على الإمام محمد بن الحسن عليه السلام لا يمكن أن يقره عليهما كما سنتعرض لبعضها في الفصول الآتية ولو افترضنا أن الإمام عليه السلام قال في تقريضه (الكافي كاف لشيعتنا) كما تنص على ذلك الرواية، لو افترضنا ذلك فلا يستفاد من هذه الجملة أنه صحيح بكل محتوياته، لجواز كونه كافياً لشيعتهم من حيث اشتماله على كمية من الأحاديث في الفروع والأصول صادرة عن الأئمة عليهم السلام ومما لا ريب فيه أن المرويات الصحيحة والمقترنة ببعض القرائن المؤكدة لصدورها بين مرويات الكافي سواء في ذلك ما ورد منها لبيان الأحكام وما ورد في الأخلاق والآداب والسنن وغير ذلك هذه الأصناف لو طبقها الشيعة لكانت كفيلة بأن تجعلهم في القمة بين أصناف الناس، ومهما كان الحال فليست الرواية نصاً في أن جميع مروياته صادرة عنهم عليهم السلام.

وقد عد المؤلفون في علم الدراية الكليني من الطبقة الرابعة بين المحدثين. فالطبقة الأولى حسب اصطلاحهم يمثلها الطوسي والنجاشي

والثانية يتزعمها الشيخ المفيد، وابن الغضائري، والثالثة هي طبقة الصدوق، وأحمد بن محمد بن يحسى وأمثالهما، والرابعة طبقة الكليني وهكذا إلى الطبقة السادسة عشر التي تنتهي بالمعاصرين للحسين وأبيه أمير المؤمنين عليه السلام بينما ابتدأ السنة في تسلسل الطبقات من الصحابة، ثم كبار التابعين، وهكذا إلى الطبقة الثانية عشر التي تنتهي بالترمذي، والنسائي وبعض شيوخه.

وللكليني عدد من المؤلفات في مختلف المواضيع، منها كتابه في تاريخ القرامطة والرد عليهم، ومنها في تعبير الرؤيا، وفي رسائل الأئمة عليهم السلام وما قيل فيهم من الشعر، وفي الرجال وغير ذلك من المواضيع المختلفة بالإضافة إلى الكافي الذي عرف به الكليني أكثر من جميع مؤلفاته.

وقد بلغت أحاديثه بعد الإحصاء ستة عشر ألف حديث ومائة وتسعين حديثاً موزعة على جميع أبوابه ومواضيعه[1].

(١) انظر «روضات الجنات» للخونساري ج٤، ص٥٥٢ و٥٥٣.

الكافي بنظر الشيعة

لقد وقف علماء الشيعة من الكافي موقفاً يمكن أن يكون بالقياس إلى موقف السنة من صحيح البخاري سليماً وبعيداً عن المغالاة والإسراف فلم يتنكروا لحسناته ولم يتجاهلوا ما فيه من السيئات والنقص الذي لا يخلو منه كتاب مهما اتخذ المؤلف الحيطة لإخراجه كما يريد ويحب. ومع أنهم لم يغالوا فيه غلو محدثي السنة وفقهائهم في صحيح البخاري، فلقد وضعه فريق من المحدثين القدامى فوق مستواه وأحاطه الإخباريون بهالة من التقديس والإكبار، ولكن من جاء بعدهم من أعلام الطائفة قضى على تلك الهائلة ولفتوا الأنظار إلى ما فيه من نقص وعيوب. ومع كل ذلك فلقد عده الكثير من العلماء والمحدثين مجدداً بالنسبة إلى من تقدمه من المؤلفين في الحديث، بالرغم من أن الذين تقدموه من المحدثين والمؤلفين قد تحروا جهدهم لتصفية الأحاديث من المكذوب والمشبوه، وتشدد القيمون في أحاديث المتهمين بالغلو والموقف وغيرهما من المنحرفين عن المذهب الإثني عشري، ولكنهم كما أعتقد لم يوفقوا إلى إخراج جامع للمواضيع المختلفة التي اشتمل عليها الكافي، ولا أظن أنهم صنفوا الأحاديث حسب المواضيع ووزعوها على الأبواب، وفي المحل الذي يناسبها كما صنع الكليني، ولم يجمع أحد قبله الأصول والمرويات التي يترجح لديه صدورها

عن المعصوم، ولو من جهة القرائن التي تحيط بها، حتى ولو كان الراوي لها يعتنق الغلو والوقف، أو أي مذهب آخر، كما جمعها هو في كتابه ووضعها في المحل المناسب، فإن الذين باشروا عملية التصفية من قبله، كانوا ينظرون إلى الراوي قبل أي شيء، فإذا وجدوا فيه مغمزاً أو انحرافاً تركوا مروياته مهما كان حالها ولو أُحيطت بعشرات القرائن، بينما درس الكليني الرواية من ناحية السند والمتن والملابسات التي تحيط بها، واعتبر الوثوق بالصدور مهما كان مصدره شرطاً أساسياً للاعتماد على الرواية، ولذلك احتاج إلى عشرين عاماً لأنهاء هذه الدراسة التي أعطت هذه النتائج الغنية بالفوائد في مختلف المواضيع.

وقال فيه الشيخ المفيد الذي أدرك شطراً من حياته: إن كتاب الكافي من أجلّ كتب الشيعة وأكثرها فائدة.

وقال المرزا حسين النوري في مستدرك الوسائل بعد أن أورد كلمة الشيخ المفيد: إنما كان أكثر فائدة من غيره من حيث أنه جامع للأصول والأخلاق والفروع والمواعظ والآداب، وغير ذلك من المواضيع، وهو أجل من غيره من حيث الاعتبار والاعتماد، لأنه جمع الأصول الأربعمائة، التي كانت بتمامها موجودة في عصره، كما يظهر في ترجمة أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري المتوفى سنة ٣٨٥، وقد جاء في ترجمته أنه روى جميع الأصول والمصنفات، وألف منها ومن غيرها كتابه المسمى (بالجوامع في علوم الدين)[١].

ويؤيد ذلك ما جاء في أسباب تأليف الكافي، من أنه ألفه إجابة لمن طلب منه كتاباً يجمع من جميع فنون الدين ما يكتفي به المتعلم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل بالآثار الصحيحة عن

---

(١) انظر «الكنى والألقاب» للشيخ عباس القمي، و«رجال المرزا محمد» ص ٣٥٨.

الصادقين عليهم السلام، والسنن القائمة التي عليها العمل، وبها يؤدي فرض الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وآله فاستجاب لطلبهم، وألفه في تلك المدة الطويلة التي حددها كل من ترجمه وتعرض لتاريخه بعشرين عاماً: فجاء جامعاً لما يحتاج إليه المحدث والفقيه والمتكلم والواعظ، والمجادل، والمتعلم، والكتاب الذي يحتوي على هذه المواضيع، لا بد وأن يلفت الأنظار، ويصادف تقدير الباحثين من العلماء، لأنه يوفر عليهم عناء البحث عن الروايات ويسد حاجة الفقيه، والمحدث والمتكلم وغيرهم في آن واحد.

هذا بالإضافة إلى ما كان يتمتع به مؤلفه من ثقة غالية، وشهرة واسعة، ومكانة في العلم والدين تؤهله لأن يحتل المكانة التي تليق به في النفوس. ولأن يكون أحد المعنيين بالحديث الشريف، (سيبعث الله لأمتي على رأس كل مائة من يجدد لها دينها)[1] كما يرى ذلك جماعة من الفريقين السنة والشيعة، ومع أنه نال إعجاب الجميع وتقديرهم، لم يغال به أحد غلو محدثي السنة في البخاري، ولم يدع أحد بأنه صحيح بجميع مروياته لا يقبل المراجعة والمناقشة سوى جماعة من المتقدمين تعرضوا للنقد اللاذع من بعض من تأخر عنهم من الفقهاء والمحدثين، ولم يقل أحد: بأن من روى عنه الكليني فقد جاز القنطرة كما قال الكثيرون من محدثي السنة في البخاري، بل وقف منه بعضهم موقف الناقد لمروياته من ناحية ضعف رجالها، وإرسال بعضها، وتقطيعها، وغير ذلك من الطعون، التي تخفف من حدة الحماس له، والتعصب لمروياته، وحتى أن الذين لم يقروا تلك الاتهامات الموجهة إليه، ووصفوه بأنه أفيد كتب الحديث وأجلها، وقالوا: بأنه لم يصنف مثله، وأخذوا بجميع مروياته، هؤلاء لم يدعوا بأن جميع ما فيه مروي بواسطة العدول في جميع مراتب السند، والذي يستفاد من

---

(١) أي يظهره على واقعه، ويزيح الشبه عن مقاصده وأهدافه.

نصوصهم أنه جامع للمرويات التي تثق النفس بصدورها عن المعصوم من حيث أن مؤلفه بقي زمناً طويلاً يبحث وينقب ويقطع المسافات البعيدة من بلد إلى بلد حتى جمعه من الصدور والمجاميع بعد الوثوق بصدور مروياته عن الأئمة عليهم السلام ولو بواسطة القرائن والإمارات الخارجة عن متونها، ولو لم يكن الراوي مستوفياً للشروط المطلوبة في الرواة.

ويتأكد ذلك عندما نلاحظ أن الصحيح في عرف المتقدمين يختلف أشد الاختلاف عن عرف المتأخرين: ذلك لأن الصحة لا تتوقف على عدالة الراوي، بل يصح وصف الحديث بالصحة لمجرد الوثوق بصدوره، ولو من حيث وجوده في أحد الأصول الأربعمائة، أو في أحد الكتب المعروضة على الإمام ككتاب عبيد الله الحلبي الذي عرضه على الإمام الصادق عليه السلام وأثنى عليه وكتابي يونس بن عبد الرحمن والفضل بن شاذان المعروضين على الإمام العسكري عليه السلام، أو لكونه مطابقاً لدليل آخر مقطوع به ونحو ذلك من القرائن المفيدة للاطمئنان بالصدور. ولو لم يكن الرواة كلهم من حيث ذاتهم ممن يصح الاعتماد عليهم.

والمتحصل من ذلك أن أكثر الذين اعتمدوا على الكافي واعتبروا جميع مروياته حجة عليهم فيما بينهم وبين الله سبحانه، هؤلاء لم يعتمدوا عليها إلا من حيث الوثوق والاطمئنان بالكليني الذي اعتمد عليها بعد جهاد طويل استمر عشرين عاماً، بالإضافة إلى أن احتمال تقريض الإمام الثاني عشر عليه السلام لتلك المرويات كان يراود أذهان الكثيرين ممن تأخروا عنه كما ذكرنا من قبل وإن كنا لم نجد مصدراً مقبولاً بهذا الاحتمال ولا نستبعد أن يكون الحديث المروي حول هذا الموضوع من موضوعات مقلدة الاخباريين الذين تضاعف حماسهم له بعد تصنيف العلامة الحلي للحديث إلى الأصناف الأربعة، وكما ذكرنا فإن وثوق الكليني بها لم يكن مصدره بالنسبة إلى

جميعها عدالة الرواة بل كان في بعضها من جهة القرائن التي تيسر له الوقوف عليها نظراً لقرب عهده بالأئمة عليهم السلام، ووجود الأُصول المختارة في عصره، هذا بالإضافة إلى عنصر الاجتهاد الذي يرافق هذه البحوث في الغالب، ويؤيد ذلك أن الكليني نفسه لم يدع أن مرويات كتابه كلها من الصحيح المتصل سنده بالمعصوم بواسطة العدول، فإنه قال في جواب من سأله، تأليف كتاب جامع يصح العمل به والاعتماد عليه قال: وقد يسر لي الله تأليف ما سئلت وأرجو أن يكون بحيث توخيت. وهذا الكلام منه كالصريح في أنه قد بذل جهده في جمعه وإتقانه معتمداً على اجتهاده وثقته بتلك المجاميع والأصول الأربعمائة، التي كانت مرجعاً لأكثر المتقدمين عليه ومصدراً لأكثر مرويات كتابه.

ومهما كان الحال فالكافي مع أنه كان من أوثق المجاميع في الحديث منذ تأليفه إلى عصر العلامة الحلي وأستاذه أحمد بن طاووس أكثر من ثلاثة قرون من الزمن مع أنه كان بهذه المنزلة عند المتقدمين، فإن جماعة منهم كالمفيد وابن إدريس، وابن زهرة، والصدوق لم يثقوا بكل مروياته ووصفوا بعضها بالضعف كغيرها من المرويات التي لم تتوافر فيها شروط الاعتماد على الرواية.

ومن ذلك تبين أن المقدمين لم يجمعوا على الاعتماد على جميع مروياته جملة وتفصيلاً، فإن شهادتهم له بأنه من أوثق كتب الحديث وأفيدها واعتباره مرجعاً لهم، لا تعني أن كل ما فيه حجة شرعية يجوز الاعتماد عليه في الفروع والأصول كما يدعي أكثر الإخباريين.

ويمكن تحديد موقف العلماء والمحدثين من مرويات الكافي بالبيان التالي، وهو أن تصحيح الكليني لمروياته واعتباره لها حجة فيما بينه وبين ربه، هل هو شهادة منه بتزكية رواة تلك الأحاديث، وبوجود قسم منها في

الكتب المعتبرة التي عرضت على الأئمة عليهم السلام وأقروا العمل بها من اعتبر تصحيحه لها واعتماده عليها من باب الشهادة لا بد وأن يعتمد عليها لجواز الاكتفاء بالشاهد الواحد في مقام التزكية وفي الموضوعات كما لو شهد الثقة بأن هذا الكتاب لزيد مثلاً وهذا الحديث موجود في الكتاب الفلاني، أو في المحل الفلاني مثلاً ويؤيد ذلك ما جاء في مستدرك الوسائل حيث قال: إن شهادة الكليني على صحة خبر ترجع إلى أن الخبر موجود في الأصول والكتب المعمول بها، المعلومة الانتساب إلى أربابها، والمتصلة طرقه وأسانيده إليها وقد أخرجه منها أو تلقاه من الثقاة الذين لا تتوقف معرفتهم على الأمور النظرية: لكونهم من مشايخه أو مشايخ مشايخه، وقرب عصره منهم، وعدم اشتباههم بغيرهم، وكلها شهادة حسية مقبولة عند الفقهاء، فلو شهد عادل بأن هذا الكتاب لفلان، وهذا الكلام موجود في كتاب فلان أو شهد بأن فلاناً ثقة، فهل رأيت أحداً يستشكل في ذلك، بل عليه مدار الفقه في نقل الآراء والفتاوى والأقوال، والتزكية والجرح[1]، فمن اعتبر تصحيح الكليني لمرويات الكافي شهادة منه بتزكية رواتها وبوجود قسم منها في الكتب المعتبرة. بنى على صحتها وجاز له العمل بها في الأحكام وغيرها، ومن بنى على أن تصحيحه لها، كان من نتيجة فحصه واجتهاده ودراسته لإسناد الحديث ومتونه خلال تلك المدة الطويلة، من بنى على ذلك لم يفرق بين مرويات الكافي وغيرها من حيث كونها خاضعة للنقد والجرح والتعديل، لأن اجتهاد شخص لا يكون حجة على غيره، ولا بد في مثل ذلك من عرض ذلك الموضوع على الأصول والقواعد الموضوعة لتمييز الصحيح من غيره، وبالتالي قد ينتهي إلى عين النتيجة، وقد ينتهي لخلافها، وفي الحالين يتعين عليه أن يعمل بما أدى إليه اجتهاده، ومن الجائز القريب

---

(١) «الفائدة الرابعة» ص٥٣٨.

أن يكون المضعف لبعض مرويات الكافي متجهاً إلى هذه الملاحظة.

قال السيد في المفاتيح: إن اخبار الكليني بصحة ما دونه في الكافي كما يمكن أن يكون باعتبار علمه بها، وقطعه بصدورها عن الأئمة عليهم السلام فيجوز الاعتماد عليها والحال هذه كسائر أخبار العدول، كذلك يمكن أن يكون باعتبار اجتهاده وظهورها عنده ولو بالدليل الظني، فلا يجوز إذن الاعتماد عليه، فإن ظن المجتهد لا يكون حجة على مثله، كما هو الظاهر من الأصحاب، بل ومن العقلاء، وحيث لا ترجيح للاحتمال الأول وجب التوقف.

ومهما كان الحال، فالكتب الأربعة وعلى رأسها الكافي كانت بنظر المتقدمين من الفقهاء والمحدثين إلى أواخر القرن السابع الهجري الذي ظهر فيه العلامة الحلي، وأستاذه أحمد بن طاووس، كانت من أوثق المصادر في الحديث، ولم يتردد في قبول مروياتها سوى من أشرنا إليهم، على أن بعض المحدثين قد فسر كلام المفيد والصدوق، الذي يدل بظاهره على التشكيك ببعض مرويات الكافي، قد فسر كلامهما بما يرجع إلى أنهما يترددان في بعض مروياته إذا تعارضت مع غيرها وكان المعارض لها أقوى سنداً وأظهر دلالة، وذلك لا يعني أنها من نوع الضعيف، لأن تعارض الصحيح مع الأصح لا يمنع من وصفه بالصحة، كما لا يمنع من جواز العمل به والاعتماد عليه في غير مورد التعارض مع الأصح منه والشيء الطبيعي أن تتضاءل تلك الثقة التي كانت للكافي على مرور الزمن بسبب بعد المسافة بين الأئمة عليهم السلام وبين الطبقات التي توالت مع الزمن، وبمجيء دور العلامة الحلي انفتح باب التشكيك في تلك المرويات على مصراعيه بعد أن صنف الحديث إلى الأصناف الأربعة، فتحرر العلماء من تقليد المتقدّمين فيما يعود إلى الحديث، وعرضوا مرويات الكافي وغيره على أُصول علم الدراية

وقواعده، فما كان منها مستوفياً للشروط المقررة إقروا العمل به والاعتماد عليه، وردوا ما لم تتوافر فيه الشروط المطلوبة. وعلى هذا الأساس توزعت أحاديث الكافي التي بلغت ستة عشر ألف حديث ومائة وتسعة وتسعين حديثاً على النحو التالي.

الصحيح منها خمسة آلاف واثنان وسبعون حديثاً، والحسن مائة وأربعة وأربعون حديثاً، والموثق إلف ومائة وثمانية وعشرون حديثاً، والقوي ثلاثمائة وحديثان[1]، والضعيف تسعة آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانون حديثاً[2].

ومما تجدر الإشارة إليه أن اتصاف هذا المقدار من مرويات الكافي بالضعف لا يعني سقوطها بكاملها عن درجة الاعتبار، وعدم جواز الاعتماد عليها في أمور الدين، ذلك لأن وصف الرواية بالضعف من حيث سندها وبلحاظ ذاتها لا يمنع من قوتها من ناحية ثانية كوجودها في أحد الأصول الأربعمائة، أو في بعض الكتب المعتبرة، أو موافقتها للكتاب والسنة، أو لكونها معمولاً بها عند العلماء، وقد نص أكثر الفقهاء أن الرواية الضعيفة إذا اشتهر العمل بها والاعتماد عليها، تصبح كغيرها من الروايات الصحيحة، وربما تترجح عليه في مقام التعارض.

وجاء في مقباس الهداية للمامقاني. أن الذي ألجأ المتأخرين إلى العدول عن طريقة القدماء، واضطرهم إلى تصنيف الحديث إلى الأصناف الأربعة، هو تطاول الأزمنة بينهم وبين الطبقة الأولى، وضياع بعض الأصول المعتمدة التي دونها أصحاب الأئمة عليهم السلام والتباس المأخوذ منها

---

(١) القوي ما كان سنده كله أو بعضه من غير الإماميين وليس فيه ضعف.

(٢) انظر «روضات الجنات» إلى محمد باقر الخونساري (حرف الجيم ص٥٥٣، والمستدرك الفائدة الرابعة).

بغيرها، وخفاء القرائن التي اعتمد عليها المتقدمون إلى غير ذلك من الأسباب التي اضطرتهم إلى هذا التصنيف لتمييز الصحيح عن غيره[1].

وسبب آخر أشرنا إليه من قبل، ولعله أقرب إلى الواقع من غيره، وهو أن أصحاب الكتب الأربعة قد اعتمدوا على اجتهاداتهم ووثوقهم بتلك المرويات التي دونوها في مجاميعهم كما يبدو ذلك من بعض كلماتهم التي تشير إلى هذا المعنى، فإن قول الكليني: وقد يسر لي الله تأليف ما سألت، وأرجوا أن يكون بحيث توخيت، ظاهر في أنه اعتمد على اجتهاداته ودراسته في انتقاء الأحاديث التي دونها في الكافي، وقد تلقى العلماء تلك المجاميع بالقبول والتقدير نظراً لثقتهم بأصحابها في دينهم وعلمهم، فحسن الظن بالكليني وغيره من مؤلفي الكتب الأربعة. يسر لهذه الكتب أن تحتل تلك المكانة الرفيعة في نفوس العلماء والمحدثين نحواً من ثلاثة قرون تقريباً، وبلغ الحال ببعض الاخباريين الذين لا يتخطون حرفية النصوص، ولا يفسحون حتى للعقل أن يتدخل في شيء من أُمور الدين، بلغ الحال بهم أن اعتبروها من نوع المقطوع بصدوره عن المعصوم، واستمروا على تعصبهم لها إلى العصور المتأخرة، ووجهوا إلى العلامة الحلي وأستاذه التهم والشتائم، واعتبروا تصنيفه للحديث إلى الأصناف الأربعة من نوع البدعة والخروج على طريقة السلف الصالح وسيرتهم، ولا تزال فلولهم إلى اليوم تتمسك بمرويات الكافي وكأنها من وحي السماء، مع العلم بأن العلامة قد خدم السنة والمذهب، وفضح أساليب الدساسين والمنحرفين الذين ألصقوا بالمرويات الصحيحة آلاف الروايات التي اتخذها أخصام الشيعة سلاحاً للهدم والتخريب، والتشويش على الشيعة وأئمتهم عليهم السلام.

هذه الثقة العظيمة بالمحمدين الثلاثة ـ محمد بن يعقوب الكليني

---

(١) انظر «مقباس الهداية» الملحق بالمجلد الثالث من «تنقيح المقال في علم الرجال».

ومحمد بن الحسن الطوسي ومحمد بن بابويه ـ وبخاصة الكليني هي التي جعلت للكافي تلك الحصانة عند المتقدمين من فقهاء الإمامية ومحدثيهم، ولما جاء دور العلامة الحلي وأستاذه ووجدا بين مرويات الكافي وغيره من كتاب الحديث ما لا يجوز الاعتماد عليه والركون إليه وقفاً منها موقف المتحرر من التقليد والتبعية العمياء، وتابعهما على ذلك كل من جاء بعدهما من العلماء والمحدثين.

فكان موقفهما من مرويات الكليني أشبه ما يكون بموقف محمد بن أحمد بن إدريس الحلي من فتاوى الشيخ الطوسي وآرائه في الفقه، تلك الآراء التي ظلت أكثر من قرن من الزمن وكأنها من وحي السماء. ولا مصدر لذلك إلا أنه استطاع أن يفرض نفسه على تلاميذه وعلماء عصره، بالإضافة إلى شخصيته العلمية وشهرته الواسعة، ولما ظهر ابن ادريس المتوفى سنة ٥٩٨ هجرية ووقف من آرائه موقف الناقد المتحرر خالفه في كثير من آرائه ككل باحث متحرر لا يهمه إلا إحقاق الحق من مصادره، فأعاد الثقة إلى النفوس، وبدأ هو وغيره من العلماء المعاصرين والمتأخرين عنه في تقييم آراء الطوسي ومؤلفاته وإرجاعها إلى الأصول والقواعد، بعد أن سيطرت على عقول العلماء والمفكرين وكادت أن تنسيهم فتح باب الإجتهاد الذي امتاز به فقهاء الشيعة على غيرهم من فقهاء المذاهب الأربعة، ولذلك شواهد وأمثلة اخرى في تاريخ العلماء والمفكرين يدركها الباحث المتتبع في تاريخهم ومؤلفاتهم تؤكد أن شخصية العالم وثقته في النفوس تسيطران أحياناً على أتباعه وتلاميذه وتستبد في عقولهم وتفكيرهم، حتى يخيل إليهم أن جميع آرائه ونظرياته فوق الشبهات والأوهام.

الكليني يختصر السند أحياناً

السند حسب اصطلاح المحدثين هو الرواة الذين ينقلون الحديث بالتسلسل عن مصدره الأول نبياً كان أو إماماً، أو صحابياً أو غير هؤلاء حتى ينتهي إلى الراوي الأخير والكليني يحرص في الكافي كما يبدو، بعد التتبع على ذكر السند بكامله. وقد يحذف بعضه، أو أوله اعتماداً على بعض القرائن الدالة عليه. قال المامقاني في خاتمة المجلد الأول من رجاله: وقد يحذف نادراً صدر السند، ولعله لنقله عن الأصل الذي يروي عنه من غير واسطة، أو لحوالته على ما ذكره قريباً، كما لو ذكر رواية بسندها الكامل، وبنفس السند روى رواية غيرها، فيحذف من السند حينئذ اعتماداً على ما ذكره أولاً، وقد يختصر السند أحياناً، ويقول عن عدة من أصحابنا عن فلان، ويعني بالعدة جماعة من مشاهير الرواة نبه عليهم بأسمائهم كي لا يحصل الالتباس.

قال العلامة في خاتمة الخلاصة من كتابه في الرجال: نقلاً عن الكليني نفسه، وكلما ذكرته في كتابي عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، فهم علي بن إبراهيم، وعلي بن محمد بن عبد الله بن أُذينه، وأحمد بن عبد الله عن أبيه، وعلي بن الحسين السعدبادي، وكلما ذكرته في كتابي عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد فهم علي بن محمد بن علان، ومحمد بن

أبي عبد الله، ومحمد بن الحسن، ومحمد ابن عقيل، وأضاف إلى ذلك العلامة ويغره، أن الكليني إذا قال؛ عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى، فهم محمد بن يحيى، وعلي بن موسى الكمنداني، وداوود بن كورة، وأحمد بن إدريس، وعلي بن إبراهيم[1].

وفي بعض أبواب الكافي يصرح هو بالمراد من العدة، فقد جاء في الباب التاسع من العتق. عدة من أصحابنا، علي بن إبراهيم ومحمد بن جعفر، ومحمد بن يحيى، وعلي بن محمد بن عبد الله القمي، وأحمد بن عبد الله، وعلي بن الحسين جميعاً عن أحمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى.

والروايات المصدرة بلفظ العدة في الكافي أكثرها عن أحمد بن محمد بن عيسى، وعن سهل بن زياد، وعن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وقد نص الكليني نفسه على أن الذي تعنيه كلمة العدة هؤلاء الثلاثة باستثناء ثلاثة عشر رواية مصدرة بلفظ العدة كما أحصاها جماعة من المحدثين قد أهمل المعنيين فيها ولم ينص على أسمائهم.

قال في المستدرك: وأما القسم الثاني وهم العدة الذين لم يتعرض لهم هو وغيره، فلا بد من الفحص عنهم والنظر في أحوالهم، فإذا تبين للباحث حسن حالهم أخذ بمروياتهم، والا يتعين التوقف بشأنها.

ومجمل القول أنه قد يبدو لغير المتتبع أن الكليني يختصر السند أحياناً اعتماداً على ثقته وعلمه بحال بعض الرواة كما هو الشأن بالروايات التي يصدرها بلفظ العدة ونحوه، ولكنه في الواقع قد اعتمد لفظ العدة بدلاً من التنصيص عليهم بأسمائهم في كل رواية من باب الاختصار وتهرباً من التطويل وبين بعد ذلك المعنيين من هذا اللفظ بأسمائهم وأشخاصهم دفعاً

---

(١) انظر «الخلاصة في الرجال» للعلامة ص١٣٣.

للالتباس عدا ثلاثة عشر مورداً كما أحصاها في الفائدة الرابعة من مستدرك الوسائل لم ينبه هو وغيره عن المعنيين من لفظ العدة فيها، وأكد ذلك المامقاني في خاتمة كتابه تنقيح المقال. على أن أكثر المتقدمين لم يفرقوا بين العدة التي نبه على الأشخاص المعنيين منها، وبين التي أهمل المراد منها بل وحتى بين مروياته التي اختصر السند في أولها، وبين التي ذكر فيها السند بكامله، لأنه لا يروي إلا عن الثقة على حد تعبيرهم، ونص بعضهم على أن الكليني لا يروي عن مجهول، وأضاف إلى ذلك. وناهيك بحسن حال أولئك الرواة رواية الكليني عنهم، وما أشبه هذا النص بالنص الذي نقلناه على بعض محدثي السنة بشأن من روى عنهم البخاري «كل من روى عنه في الحصيح فقد جاز القنطرة» إلا أن هذه الكلمة تعكس رأي الجمهور وأظهر في المغالاة والمبالغة من الكلمة الأولى التي لا تعكس إلا رأي قائلها وبعض المقلدة من الأخباريين.

وكما يصدر السند أحياناً بلفظ العدة، يصدره أيضاً بلفظ الجماعة، وقد أكثر منه في كتاب الصلوة عن أحمد بن محمد، وفي بعضها بزيادة ابن عيسى، ورجح جماعة من المؤلفين في علمي الرجال والدراية إن الذي يعنيه من الجماعة هو عين ما يعنيه من العدة، وعلى ذلك فإذا ورد بعد لفظ الجماعة أحد الثلاثة الذين ذكرهم بعد لفظ العدة، تكون الرواية كغيرها من الروايات التي صدرها بلفظ العدة عن أحد الثلاثة، وإن لم يرد بعد لفظ الجماعة أحد الثلاثة، فلا بد من الفحص عن الجماعة وعن أحوالهم، ونص بعض المؤلفين في الرجال. على قبول الرواية المصدرة بلفظ الجماعة على كل حال. قال المامقاني في الفائدة الثانية من ملحقات رجاله: لكن لا يبعد قبول الرواية إن لم يكن فيها عيب من وجه آخر، لوضوح بعد اتفاق الجماعة المذكورين على الكذب، سيما بعد كونهم ممن يروي عنهم ثقة الإسلام[1].

---

(١) انظر الفائدة الثانية من ملحقات كتابه في«الرجال» ص٨٤.

الكليني يروي عن الإماميين وغيرهم

لقد ذكرنا فيما تقدم أن الحديث الذي يوصف بالصحة عند المتقدمين لا يختص بما يرويه الإمامي العادل عن مثله حتى ينتهي إلى النبي ﷺ والإمام عليه السلام بل يتسع وصف الصحة له ولغيره مما كان محاطاً ببعض القرائن المرجحة لصدوره عن المعصوم عليه السلام ولما هو موجود في الكتب التي عرضت عن الإمام فأقرها، أو في الأصول الأربعمائة، أو في الكتب التي شاع بين الطبقة الأولى العمل بها والاعتماد عليها ككتاب الصلوة لحريز بن عبد الله السجستاني، وكانت حفص بن غياث القاضي، وكتب بني سعيد، وعلي بن مهزيار وغيرها من الكتب التي اعتمد عليها محدثوا الشيعة ودونوا مروياتها في مجاميعهم كالكافي وغيره، وعدوها من صحاح الأحاديث مع العلم بأن مؤلفي تلك الكتب، ورواة أحاديثها يختلفون في مذاهبهم أشد الاختلاف، فهم بين من هو عامي المذهب كحفص بن غياث القاضي الذي تولى القضاء للرشيد، كما جاء في خلاصة أخبار الرجال للعلامة الحلي وبين من هو من الفطحية كبني فضال، الذين قال الإمام عليه السلام فيهم، خذوا ما رووا وذروا ما رأوا، أو من الواقفية وغير ذلك من المذاهب المختلفة، وذكرنا سابقاً أن التصنيف الذي أحدثه العلامة وأستاذه للحديث قد تخطى الحدود التي اصطلح عليها المتقدمون، وأصبح الموثق المقابل للصحيح والحسن، الذي يرويه غير الإمامي الموثوق به من الأصناف المعتبرة المعمول بها بين الفقهاء، ويقدم على الحسن ، من أن رواته من الإماميين،

سواء أكان الرواة للحديث المعروف في عرف المحدثين بالموثق ممن يدينون بالتشيع كالفطحية والواقفية، أو من السنيين الموثوق بهم، هذا الصنف من الحديث يأتي بعد الصحيح مباشرة، وذكرنا أن بين أحاديث الكافي من هذا الصنف ألفي حديث ومائة وثمانية عشر حديثاً، وفي ذلك دلالة على أن الشيعة لم يبلغ بهم التعصب إلى عدم جواز الأخذ بكل ما يرويه المخالفون لهم في العقيدة، كما يدعي السنة، حتى ولو كان الراوي عن المعصوم معروفاً بالاستقامة في دينه، والضبط لأسانيد الروايات ومتونها.

ويؤكد ذلك أن الكليني نفسه روى عن جماعة من العامة كحفص بن غياث القاضي الذي تولى القضاء للرشيد، وغياث بن كلوب، ونوح بن دراج، وطلحة بن زيد، وعباد بن يعقوب الرواجني، والنوفلي والسكوني، وعن الزهري ووهب بن وهب أبي البختري، وجاء في بعض كتب الرجال أنه كان من قضاة العباسيين، وعن عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، وغيرهم ممن ورد ذكرهم في أسانيد الكافي. وإذا كان الأكثر من الشيعة يتشددون في رواية غير الإمامي أو يعتبرون كون الراوي إمامياً، فذلك لا يعني أنه من ضرورات مذهبهم في الحديث، وإنما هو من الاجتهاد الذي تختلف فيه الأنظار والآراء، وكما ذكرنا أن اعتمادهم على مرويات الفطحية وغيرهم، وتدوينها في مجاميعهم، مع العلم بأنهم كانوا يسمونهم (بالكلاب الممطورة)[1] مما يؤكد أن جماعة منهم يكتفون بعدالة الراوي في مذهبه، وأن الاختلاف في العقيدة لا يمنع من الاعتماد على ما يرويه، إذا كان صادقاً ومأموناً في النقل، والذي يؤيد هذا المبدأ ويؤكده قول الإمام العسكري عليه السلام في جواب من سأله عن مرويات بني فضال باعتبارهم من المنحرفين عن المخطط الإثنى عشري: خذوا ما رووا وذروا ما رأوا. هذا الحديث يرشد إلى أن فساد العقيدة لا يسري إلى فساد القول، فإذا قال المخالف لك، حقاً وصدقاً فخذ بقوله واعتمد عليه إذا كانت تثق بصدقة واستقامته، واترك رأيه ما دمت تعتقد بفساده.

---

(١) مركوبة كالمطايا.

موقف السنة من مرويات المخالفين لهم

ثم إن القائلين من الشيعة بعدم جواز الاعتماد على رواية غير الإمامي، هؤلاء على قلّتهم لا يفرقون بين أصناف المخالفين لهم، ولا يفضلون مخالفاً على غيره، كما فعل السنة من المخالفين لهم، فإنهم عدوا الشيعة من المبتدعة المخالفين كالخوارج وغيرهم من الفرق، ولكنهم فضلوا عليهم الخوارج وأخذوا بمروياتهم بحجة أنهم لا يستحلون الكذب والشيعة يستحلونه على حد زعمهم.

قال السباعي في كتابه السنة ومكانتها من التشريع الإسلامي: والذين يظهر لي أنهم يرفضون رواية المبتدع إذا روى ما يوافق بدعته كالشيعة أو كان من طائفة عرفت بإباحة الكذب، ووضع الحديث في سبيل أهوائها، ولهذا رفضوا رواية الرافضة، وقبلوا رواية بعض الشيعة الذين عرفوا بالصدق والأمانة، كما قبلوا رواية المبتدع، إذا كان هو وجماعته لا يستحلون الكذب كعمران بن حطان وبعض الخوارج.

وجاء في منهاج السنة: نكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلا الرافضة فإنهم يكذبون[1].

---

(١) انظر «السنة ومكانتها من التشريع الإسلامي» للسباعي ص١١٠ و«منهاج السنة» ج١ ص١٣.

ويقصد السباعي ببعض الشيعة الذين عرفوا بالصدق والأمانة الزيدية كما يدل على ذلك قوله في ص١٤٩ وهؤلاء، أي الزيدية يعدون أكثر طوائف الشيعة اعتدالاً، وفقههم قريب من فقه أهل السنة، أما الرافضة ويعني بهم من يفضلون علياً ويقولون بأنه هو صاحب الحق بعد رسول الله فهؤلاء لا يشفع لهم شيء عند السباعي وأمثاله.

وجاء في الكتاب المذكور في خلال حديثه عن الفرق السياسية. أن الرافضة أكثر الفرق كذباً، وإن مالك سئل عنهم فقال: لا تكلمهم ولا تروي عنهم فإنهم يكذبون، وإن شريك بن عبد الله القاضي وغيره قالوا عنهم: أحمل عن كل من لقيت إلا الرافضة فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً، وأنهم وضعوا الحديث في ذم معاوية وابن العاص، كما وضعوا في فضائل علي وأهل بيته ثلاثمائة ألف حديث، وقد أطال السباعي الحديث عمن أسماهم بالرافضة، وحشد مجموعة من الأراجيف والأباطيل حولهم، وحاول أن يصورهم بألد أعداء الإسلام الذين لم يكن يهمهم إلا تحطيمه وتقويض دعائمه، كما نص على ذلك في ص٩٥ من كتابه.

ونحن لا نريد أن نخوض معه ومع أمثاله ممن استحوذ عليهم النصب والتعصب، وأعمى قلوبهم الحقد على أهل البيت وشيعتهم، فقد سبقه إلى هذه الافتراءات سلفه الصالح من أتباع الأمويين وعملائهم الذين كان معاوية والأمويون من بعده يشترون ضمائرهم بالأموال لكي يضعوا الأحاديث في فضله وفضل أتباعه، وفي التشنيع على الشيعة والتوهين لأمرهم وانتقاص علي وأبنائه عليهم السلام، ورد عليهم الشيعة قديماً حديثاً وفندوا جميع مفترياتهم، ودسائسهم، ومع كل ذلك فالسباعي والجبهاني والسفياني وغيرهم، من المأجورين والمفرقين لا يعنيهم إلا تفريق الصفوف وتمزيق وحدة المسلمين وبث الأحقاد في النفوس لقاء أجر معلوم من أسيادهم أعداء الإسلام،

هؤلاء وغيرهم يجترون أقوال المتقدمين حنقاً وحقداً على الشيعة، وعداوة لأهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم من البدع على رغم أنف الحاقدين والمفترين، كالسباعي والجبهاني وإبن تيمية وأمثالهم المأجورين.

لقد رفض السنة رواية الشيعي لأنه مبتدع كذاب، وقبلوا رواية الخوارج لأنهم وإن كانوا من أهل البدع كالشيعة على حد تعبيرهم، إلا أنهم صادقون متدينون لا يستحلون الكذب ولا الفسق، وكانوا من التقوى على جانب عظيم كما جاء في كتابه ص٩٦.

ويعود في ص٩٧ ليؤكد هذه الحقيقة فيقول: لقد حاولت أنْ أعثر على دليل علمي يؤيد نسبة الوضع إلى الخوارج، فرأيت الأدلة العلمية على العكس، تنفي عنهم هذه التهمة، فقد كانوا يكفرون مرتكب الكبيرة من الذنوب أو مرتكب الذنوب مطلقاً والكذب من الكبائر، فكيف إذا كان على رسول الله ﷺ ومضى في حديثه ينتحل لهم أسباب الزهد والصدق والعبادة الخالصة، ويصف الرافضة (أي الشيعة) بالكذب ووضع الأحاديث، محتجاً لتزكية الخوارج بقول أبي داوود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج، ويقول ابن تيمية، ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً وأصدق وأعدل من الخوارج، إلى غير ذلك من الهراء الذي لا يرتكز على العلم والمنطق والدين.

وكنت أتمنى لنفسي أن لا تضطرني مطالعاتي حول الموضوع الذي يبدي إلى الخوض مع هؤلاء الدساسين المأجورين في مثل هذه المواضيع وكان بالإمكان أن اتغاضى واتجاهل بعض التهم والأراجيف التي يلصقها الحاقدون بالشيعة، لولا (أن الساكت عن إظهار الحق شيطان أخرس) ولولا أن الحقيقة تفرض نفسها على الباحث المجرد، وتأبى عليه أن يمر بمثل هذه الآراء من غير أن يكشفها على واقعها لتكون سلاحاً بيد الباحث البريء

الذي لا يعنيه إلا الحق من أي مصدر كان.

لقد اتفق أكثر السنة على أن مرويات الشيعة لا يجوز الاعتماد عليها لأنهم في طليعة المبتدعة المتسترين بالإسلام ومن الدعاة إلى بدعتهم، لأنهم يدعون بأن الرسول نص على علي عليه السلام بالخلافة في غدير خم وغيره من المواقف، ووضعوا على حد تعبيرهم آلاف الأحاديث في فضله وفضل السيدة فاطمة وولديها الحسن والحسين عليهما السلام، لذلك فهم من المبتدعة الكذابين، والخوارج من المبتدعة الصادقين. ونحن لا نريد أن نناقش ونجادل في المرويات حول استخلاف علي وفضائل أهل البيت، لا نريد ذلك، لأن الحديث حول هذه المواضيع يتصل بتاريخ الإسلام، وقد تكلم فيه الشيعة والسنة في عشرات المناسبات وكتبوا حوله عشرات الكتب، ولكن الذي أُريد أن أقوله لمن يحتج في رفض مروياتهم، بأنهم من المبتدعة الداعين إلى بدعتهم، كيف سوغ هؤلاء لأنفسهم قبول مرويات مروان ومعاوية والمغيرة بن شعبة وعمرو بن العاص، وطلحة والزبير والنعمان بن بشير الأنصاري، وأمثال هؤلاء ممن أراقوا الدماء واستباحوا الحرمات، وأعلنوها حرباً شعواء لا هوادة فيها على الإمام الشرعي الذي اختاره المهاجرون والأنصار، والمسلمون من جميع البلدان والاقطار.

أليس خروج عائشة أم المؤمنين وزوجة النبي صلى الله عليه وآله تقود جيشاً إلى حرب علي عليه السلام يقتل الأبرياء وينهب الأموال ويروع الآمنين، والقرآن يناديها ويؤكد عليها وعلى غيرها من أمهات المؤمنين، بأن يقرن في بيوتهن ولا يتبرجن تبرج الجاهلية الأولى، أليس ذلك فساداً في الأرض، وبدعة في دين الله لا تقل أخطاره عن أخطار فكرة الخوارج وغيرهم من المبتدعة وهل البدعة إلا إدخال ما ليس من الدين في الدين، وارتكاب ما يتنافى مع أُصول الإسلام وقواعده، وهل تتفق سيرة معاوية وأتباعه ممن قبل المحدثون

أحاديثهم، هل تتفق سيرتهم مع أُصول الإسلام وفروعه وقواعده ونحن لا نريد أن نجادلهم فيما ينسبونه إلى الشيعة من الوضع والكذب، ونفترض ذلك أمراً واقعاً، ولكن هل يستطيع باحث مجرد أن ينزه أخصام علي كمعاوية وأتباعه ومن يحمل روحه ومبادئه عن الوضع والكذب وبذل الأموال لهذه الغاية. مع أن التاريخ مشحون بالشواهد على أنه قد أصدر أمراً وزعه على جميع عماله في مختلف العواصم وأمرهم بوضع الأحاديث في فضل الخلفاء وبخاصة قريبه عثمان، ووضع الأحاديث التي تسيء إلى علي وبنيه.

أصحيح أن رسول الله ﷺ قال: من أراد أن ينظر إلى رجلين من أهل النار فلينظر إلى هذين، فنظرت السيدة عاشئة وإذا بعلي والعباس قد أقبلا نحو رسول الله ﷺ كما روى ذلك جماعة من المحدثين عنها، أصيحيح أن رسول الله ﷺ قال: إن علياً يموت على غير ديني، كما روى عروة بن الزبير عن خالته عائشة أوليست بعض المرويات المدونة في الصحاح عن جماعة من الصحابة كأبي هريرة وأمثاله أضر على الإسلام وأكبر خطراً مما يسميه السباعي وأسلافه بالبدع كما سنشير إليها خلال الفصول الآتية، أو ليس معاوية أول من أدخل البدع في دين الله ودعا إليها وعاقب على تركها وفرض مسبة علي وبنيه على الخطباء وأئمة المساجد، واستمر الأمر على ذلك قرناً كاملاً من الزمن وقد قال رسول الله ﷺ: من سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة ومن سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها.

أولم يقل رسول الله ﷺ لعمار: يا عمار تقتلك الفئة الباغية وهل ينكر أحد من المحدثين، قتل معاوية وأتباعه لعمار بن ياسر ومن على شاكلته من صحابة النبي الميامين.

أفلا يكفي معاوية أن يكون في عداد المبتدعة تسليط ولده الفاجر

المستهتر في دين الله على المسلمين، مع العلم بأنه قد خالف بذلك سيرة الشيخين الجليلين أبي بكر وعمر اللذين لم يجعلا لأولادهما نصيباً فيها. وفي ولدهما من هو أبر وأصلح وأتقى من معاوية وأولاده بعشرات المرات ولو أردنا أن نستقصي البدع والمنكرات التي أحدثها جماعة من الصحابة وماتوا وهم مصرون عليها لخرجنا من ذلك بمجلد أضخم من كتاب السباعي (السنة ومكانتها من التشريع) وكنت أتمنى أن لا أدخل في هذا الموضوع، ولكني كما ذكرت أولاً قد رأيت نفسي مضطراً لتقديم هذه الأمثلة التي تؤكد أن الذين يرفضون مرويات الشيعة يتسترون بتلك الأسباب التي يدعونها، والواقع أن السبب الأول والأخير الذي لا يمكن التكفير عنه، ولا يدخله عنصر الإجتهاد الذي دخل على تصرفات معاوية وأتباعه وعلى من وصفهم القرآن بالمنافقين، السبب الأول والأخير هو موالاة الشيعة لعلي وأهل بيته عليهم السلام والرجوع إليهم من أُمور الدين والتكفير عن هذه البدع لا يمكن أن يكون إلا بالرجوع عن موالاتهم والتمرغ على أعتاب بعض الصحابة بما فيهم معاوية وأتباعه، وما داموا مصرين على ذلك فهم مبتدعة كذابون، والخوارج قوم صلحاء لا يجاملون ولا يستعملون التقية كما يصنع الشيعة، ولم يكن وسطهم بالوسط الذي يقبل الدسائس والزندقة والشعوبيين، كما هو الحال بالنسبة إلى الرافضة على حد تعبير السباعي وغيره[1].

ونحن إذ نبارك له ولأسلافه من العلماء والمحدثين، فكرة الرجوع إلى الخوارج وأخذ الدين عنهم، نريد أن نلفت نظر القراء إلى أن أهل السنة يشترطون العدالة في الراوي بالإضافة إلى الإسلام، ويفسرون العدالة بفعل الواجبات واجتناب المحرمات، مع العلم بأن الخوارج يكفرون جميع المسلمين، لأنهم لم يشتركوا معهم في جهاد الأمويين، ويكفرون علياً

---

(١) انظر ص٩٥ من الكتاب المذكور.

واتباعه، وعثمان وحزبه، ويستحلون دماء وأموال جميع من لم يساندهم ويدين بآرائهم، هذا بالإضافة إلى تشريعاتهم المنافية لأصول الإسلام ومبادئه، لأن فيهم من جوز نكاح بنات الأولاد وبنات أولاد الأخوة[1].

وادعى يزيد بن أنيسه أحد قادتهم أن الله سيبعث نبياً من العجم بكتاب ينسخ شريعة محمد بن عبد الله ﷺ.

وفيهم من ادعى بأن سورة يوسف ليست من القرآن، إلى غير ذلك من الآراء المنافية لضرورات الإسلام والتي تجعلهم في عداد الكفار والملحدين[2]، ومع ذلك فالخوارج صادقون لا يستحلون الكذب، والشيعة مبتدعة كذابون.

وجاء عن بعض المحدثين من السنة أنه سمع شيخاً منهم بعد ما تاب يقول: إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً.

وبهذه المناسبة يقول الحافظ ابن حجر: هذه والله قاسمة الظهر للمحتجين بالمراسيل، إذ بدعة الخوارج كانت في مبدأ الإسلام، والصحابة متوافرون، ثم في عصر التابعين فمن بعدهم، وهؤلاء إذا استحسنوا أمراً جعلوه حديثاً واشاعوه، فربما سمع الرجل الشيء فحدث به، ولم يذكر من حدثه به فيحمله منه غيره، ويجيء الذي يحتج بالمنقطعات فيحتج به مع كون أصله ما ذكرنا[3].

على أن السباعي يرسل أقواله جزافاً وينسبها إلى أهل السنة ليؤيد بها

---

(١) وهم العجاردة أتباع ميمون العجردي أحد أمرائهم.

(٢) انظر مقالات الإسلاميين للأشعري، و«التبصير في الدين» للإسفرائيني، وكتابنا «الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة» ص٥٦ وما قبلها.

(٣) انظر ص٩٨ من شيخ المضيرة عن توجيه النظر ص٢٤٥.

أدعاءه ويركز على أساسها حملاته المسعورة على الشيعة.

والواقع أن الباحث المتتبع يمكن أن ينتزع من آرائهم ونصوصهم حول هذه المواضيع أن الأكثرية الغالبة ترفض رواية الشيعي بقول مطلق بنحو يصح نسبته إلى جمهور أهل السنة وأحسب أن هذا هو أول ما يهتدي إليه الباحث بعد استقصاء آرائهم وتمحيصها لأنهم متفقون على أنهم من أهل البدع والأهواء وبدعتهم ليست كغيرها من البدع التي يمكن أن يجد لها الإنسان تفسيراً مقبولاً على حد زعمهم، ومع ذلك فلا يصح نسبته إلى الجميع.

وجاء في الباعث الحثيث للشيخ أحمد محمد شاكر ما يؤيد ذلك، حيث قال: أهل البدع والأهواء إذا كانت بدعتهم مما يحكم بكفر القائلين بها لا تقبل روايتهم بالاتفاق كما نص على ذلك النووي، وأضاف إلى ذلك أن السيوطي أنكر الاتفاق الذي يدعيه النووي، لوجود القائل بقبول روايتهم مطلقاً، ووجود من يقول بقبولها إذا اعتقد الراوي حرمة الكذب.

وأما من كانت بدعته لا توجب الكفر، فإن بعضهم لم يقبل روايته مطلقاً، وبعضهم قبلها إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه، وروى ذلك عن الشافعي، حيث قال: ما رأيت في أهل الأهواء والبدع أشهد بالزور من الرافضة.

وقال بعضهم: تقبل رواية المبتدع إذا لم يكن داعية إلى بدعته ولا تقبل إذا كان داعية إليها، وفي رأي النووي أن الأكثر يذهبون إلى ذلك[1].

ومن مجموع ذلك تبين أنهم لم يتفقوا على رأي واحد في هذه المسألة، وإن بينهم من يرجح قبول رواية المبتدع في الأحوال كلها، وإن كان الأكثر

---

(١) انظر «الباعث الحثيث» ص١٠٠.

يشترط أن لا يكون داعية إليها كما نص على ذلك النووي وقال الحافظ الذهبي في المجلد الأول من الميزان في ترجمة أبان بن تغلب: أن الشيعي إذا لم يكفر الشيخين أبي بكر وعمر ولم يتبرأ منهما تقبل روايته، ثم قال في وصف أبان: أنه شيعي جلد، لكنه صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته، وأضاف إلى ذلك. فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع؟ وحد الثقة العدالة والإتقان، فكيف يكون عدلاً وهو صاحب بدعة، وجوابه أن البدعة على ضربين صغرى كالتشيع بلا غلو، وغلو التشيع، وهذه كثيرة في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهبت جملة الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل، والغلو فيه والحط على أبي بكر وعمر، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، ولا أستحضر من هذا النوع رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله، حاشا وكلا فالغالي في زمان السلف وعرفهم، هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً عليه السلام وتعرض لسبهم، والغالي في زماننا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضال مفتر كذاب ونقل عن الحافظ ابن حجر ما هو قريب من هذا النص[1].

وهذا النص من الذهبي يكاد أن يكون صريحاً في أن صدق الراوي ووثاقته لا بد من مراعاتهما في الراوي أياً كانت صفته، والشيعي مع أنه على جميع حالاته مبتدع، ولكن إذا لم يبلغ الحال به إلى تكفير من حارب علياً عليه السلام والبراءة من الشيخين لا ترد روايته إذا كان صدوقاً وضابطاً للحديث، وهو وإن لم يعبر عن رأي الجمهور في هذه المسألة، إلا أن الكثير منهم على ذلك، كما يبدو من نصوصهم وتصريحاتهم.

---

(١) المصدر السابق ص١٠١.

قال ابن حجر في هدى الساري في تحديد المبتدع الذي لا تقبل مروياته: أن الموصوف بالبدعة، إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق فالمكفر بها لا بد وأن يكون التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الرافضة المدعين حلول الألوهية في علي عليه السلام وغيره، والإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيمة أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء.

والبدعة الموجبة للفسق كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً والمستندين في خلافهم إلى تأويل ظاهر سائغ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله، إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفاً بالديانة والعبادة، فقيل يقبل حديثه مطلقاً، وقيل يرد مطلقاً، وفصل آخرون بين أن يكون داعية لبدعته، أو غير داعية لها فقبلوا حديث غير الداعية، وردوا حديث الداعية لها. وأضاف إلى ذلك. إن هذا المذهب هو الأعدل وصارت إليه طوائف من الأئمة. وادعى ابن حيان إجماع أهل النقل عليه. وفصل بعضهم في رواية المبتدع الذي لا يدعو لبدعته، بما حاصله أن غير الداعي إلى بدعته إذا اشتملت روايته ولو من بعيد على ما يؤيد بدعته، أو يحسنها في ظاهر الحال فلا يصح الاعتماد عليه إلى غير ذلك من الأقوال الكثيرة التي أوردها العسقلاني في مقدمة فتح الباري[1]. وكما ذكرنا لا يستطيع الباحث أن ينتزع مبدأ عاماً صريحاً في عدم قبول مرويات الشيعة بقول مطلق يعبر عن رأي الجميع ويصح اعتباره مذهباً لهم والذي يمكن نسبته إلى الأكثرية أن الشيعي إذا لم يعلن البرائة ممن تقدم على علي عليه السلام في الخلافة ولم يكن داعياً إلى تشيعه ولا متحمساً

---

(١) انظر ص١٤٤ و١٤٥ من المجلد الثاني من «هدى الساري».

له يصح الاعتماد على حديثه إذا كان معروفاً بالصدق ومتحرراً من منافيات الوثاقة والمروءة على حد تعبير بعضهم، أما إذا كان ممن يتبرأ من أخصام علي عليه السلام ويدعو إلى بدعته التي هي التشيع في اصطلاحهم، أو يروي ما يؤيدها فلا يكون مقبول الحديث، ومن هنا يصح أن يقال أن الشيعي الإثني عشري لا يصح الاعتماد على مروياته عند الأكثرية الغالبة، لعدم توافر الشروط التي يشترطونها لقبول روايته مع التشيع بهذا المعنى.

ويجد الباحث هنا وهناك في خلال أحاديثهم من يرجح الأخذ برواية الشيعي إذا لم يكن مغالياً، وهؤلاء على قلّهتم قد فصل بعضهم بين ما أذا وردت رواية الشيعي من طريق السنة أيضاً، وبين ما إذا تفرد بها الشيعي، ففي الأول ترد روايته إطفاء لناره وإخماداً لبدعته على حد تعبيرهم وفي الحالة الثانية يصح الأخذ بها والاعتماد عليها إذا كان معروفاً بالصدق ولم يكن لروايته صلة ببدعته، تقديماً لمصلحة انتشار الحديث على مصلحة إهانة المبتدع، لأن من مصلحة الحديث نشره وإظهاره. وفي مقابل هذه المصلحة رد حديث المبتدع المستلزم لإهانته والتشهير بكذبه حتى لا تتسرب دسائسه إلى النفوس، ولكن مصلحة انتشار الحديث المترتبة على الأخذ برواية المبتدع الصادق أولى بالمراعاة من تلك المصلحة[١].

وقد وقف الغزالي مع هذه المسألة موقفاً معتدلاً بالنسبة إلى غيره من شيوخ السنة، يرجع حاصله إلى أن اشتراط العدالة في الراوي إذا كان من جهة تحصيل الاطمئنان والوثوق بحديثه والعادل يتجنب الكذب ويتحرز الأخذ من غير الموثوقين، فالمبتدع بناء على ذلك مهما كانت بدعته إذا كان صدوقاً يتجنب الكذب ويتحرى الصواب، ويبتعد عن غير الموثوقين، ينبغي

(١) المصدر السابق، وهذا التفصيل يصور لنا مدى الحقد والتعصب ضد الشيعة الذي امتزج بدماء هؤلاء وتحكم في تفكيرهم ومداركهم وأعماهم عن إدراك أبسط الحقائق وأقربها إلى النفوس البريئة التي لا ترى للحق بديلاً.

أن تؤخذ روايته بعين الاعتبار، وإذا كان اشتراط العدالة راجعاً إلى أن الفسق بذاته يمنع من قبول الشهادة والرواية، من حيث كونه نقصاً يسلب المتصف به أهلية الاعتماد عليه كالكفر مثلاً، فالمبتدع من حيث كونه فاسقاً يفقد أهلية تحمل الشهادة والرواية.

وقد رجح مانعية الفسق من الاعتماد على الرواية لا من حيث ذاته بل من حيث أن الفاسق متهم في حديثه، ولا يكون محلاً للوثوق والاطمئنان في الغالب، وانتهى من هذه المقدمة إلى أن المبتدع مهما كانت بدعته، إذا كان ورعاً صدوقاً متمسكاً في دينه لا يستحل الكذب، يصح الأخذ بمروياته والاعتماد عليه في الحديث وغيره، وإذا لم يكن بهذه الصفات لا يعتمد عليه في شيء من أمور الدين[1].

وهذا التفصيل من الغزالي أقرب إلى المنطق وألصق بالواقع من جميع ما قيل حول المبتدع ومروياته وتؤيده الآية الكريمة.

﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ حيث أن الظاهر من الآية الكريمة أن الفاسق إنما وجب التبين في حديثه والفحص عن صحته والوقوف عنده حتى ينكشف الحال من حيث احتمال كذبه، وعدم صدقه فيما أخبر به لا من حيث مانعية الفسق بذاتها. ولعل البخاري لا ينظر إلى المبتدعة من الزاوية التي نظر منها الغزالي فلم يرو عمن ثبت تشيعه إلا عن عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة ولم يرد ذكر لأحد منهم في أكثر من رواية أو روايتين، ولعل ذلك من حيث أن الروايات التي وردت عن طريقهم رواها غيرهم من السنة كما اعتذر بعض المحدثين عنه بالنسبة لرؤيته عن حمران بن أعين، وروى بعض المتهمين بالتشيع، وعلى قلة تلك المرويات فقد ضعفها جماعة من محدثي السنة لمجرد هذه

---

(١) انظر المستصفي ص١٠٢ من الجزء الأول.

التهمة، كما روى عن عدد كبير من الخوارج، والنواصب، والقدرية والمرجئة وغيرهم ممن وصفهم علماء السنة ومحدثوهم بالمبتدعة ولكن بدعتهم لا تمنع من صدقهم على حد تعبيرهم.

وقد فرق العسقلاني في مقدمة فتح الباري بين التشيع والرفض، والغلو في الرفض بما حاصله أن التشيع هو محبة عليﷺ وتفضيله على الصحابة فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو رافضي غال في التشيع، ومن لم يقدمه عليهما فهو شيعي، فإذا ذكر الشيعي سبب التقدم على الشيخين، أو صرح ببغضهما فهو غال في الرفض، ومن كان يعتقد بالرجعية فأشد غلواً[1].

وبنتيجة هذه الفروق التي ذكرها ابن حجر لمراتب التشيع، يتبين أن الذين روى عنهم من الشيعة ممن يقدمون علياًﷺ على الخليفتين أبي بكر وعمر لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة، كما تؤيد ذلك الإحصاآت التي أجراها النقاد لأحاديث البخاري، وجميع المتهمين بالتشيع بين رجاله كما يظهر من كتب أهل السنة المؤلفة في التراجم وأحوال الرواة لا يتجاوزون خمسة عشر تقريباً، ويتسع التشيع عندهم لكل من يحب علياً أو ينتقد أخصامه. فإذا وجدوا شخصاً معتدلاً في تقديره للحوادث ومنصفاً في عرضها، أو وجدوه ينتقد سيرة بعض الخلفاء والحكام الأمويين، اتهموه بالتشيع، ووقفوا موقف المتحفظ من مروياته، وقد يتهم الراوي بالتشيع لمجرد أنه يروي فضيلة لعلي أو حديثاً حسناً فيه. ويؤيد ذلك ما جاء في المجلد الثالث من الميزان للذهبي في أثناء حديثه عن محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٢١٠، فقد قال في وصفه: أنه ثقة صادق فيه تشيع يسير وموالاة لا تضر ولازم ذلك أن الموالاة التي تبلغ إعطاء علي صفة الأفضلية على غيره تمنع من قول مروياته.

---

(١) انظر «هدى الساري» ص٣٣٣.

وقال فيه أحمد بن علي السليماني الحافظ: أنه كان يضع للروافض[1] وقد ضعف المؤلفون في الحديث وأحوال الرواة اسماعيل بن سليمان بن المغيرة الأزرق التميمي الكوفي لأنه ممن روى حديث الطائر المشوي.

وقال فيه أبو حاتم سمعت ابن نمير يقول: كان إسماعيل بن الأزرق من غلاة الشيعة، ولا مصدر لمن أعطاه هذه الصفة إلا روايته للحديث المذكور، وليس في كتب الرجال ما يُشير إلى تشيعه فضلاً عن غلوه في التشيع. ومما يؤيد أنهم كانوا لا يتحملون من الراوي ما يرويه في فضائل علي عليه السلام أن الحافظ عبد الله بن محمد بن عثمان الواسطي المتوفى سنة ٣٧٣ أحد الأعلام في عصره، كان يدرس عدداً من تلاميذه، فاتفق له أنه أملى عليهم حديث الطائر المشوي، فلم يتحملوا منه ذلك، بل وثبوا عليه فأقاموه من مكانه وغسلوا موضعه، فلزم بيته ولم يحدث أحداً بعد ذلك، ولذا قل حديثه عند الواسطيين كما نص على ذلك في تذكرة الحفاظ[2] ومن الشواهد على ذلك أن عباد بن يعقوب أبا سعيد الكوفي المتوفى سنة ٢٥٠ ممن روى عنه البخاري حديثاً واحداً، ورواه غيره من محدثي السنة، وورد لعباد بن يعقوب ذكر في بعض أسانيد البخاري وتعرض للنقد والطعن عليه، لروايته عنه، بحجة أنه كان داعية إلى الرفض، مع اعترافهم بأنه كان صدوقاً في حديثه. كما يؤيد ذلك ابن العماد الحنبلي، والحافظ الذهبي، وكان ابن خزيمة إذا حدث عنه يقول حدثنا الثقة في روايته المتهم في رأيه، ولا مصدر لهم في تشيعه وغلوه في الرفض إلا أنه كان يقول: أن الله أعدل من أن يدخل الجنة طلحة والزبير، لأنهما بايعا علياً ثم نكثا بيعته وقاتلاه.

وروى عن جماعة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: إذا رأيتم معاوية على منبري

---

(١) انظر ص٥٩٩ من المجلد ٣ من «ميزان الاعتدال».

(٢) انظر «الإمام الصادق والمذاهب الأربعة» ج٦، ص٣١٠.

فاقتلوه، وألف كتاباً في أحوال الصحابة لم يتحيز فيه وروى ما يتعلق بفضل علي عليه السلام مع العلم بأن كتب التراجم الشيعية لا تنص على تشيعه، بل ينص أكثرها أنه كان عامي المذهب، وممن نص على ذلك المرزا محمد في إتقان المقال، والطوسي في كتابه الفهرست[1] ومهما كان الحال فالباحث بعد التمحيص لأحوالهم وآرائهم حول هذا الموضوع يطمئن إلى أن الرأي الشائع عندهم الذي يصح نسبته إليهم هو عدم قبول مرويات الشيعة الإمامية الذين يفضلون علياً على غيره من الخلفاء ويرونه وأبناءه عليهم السلام أحق بالخلافة بعد الرسول ممن تولاها على التعاقب ومن الجائز القريب أن يكون هذا الموقف السلبي من مرويات الشيعة في مختلف العصور هو من نتائج الحظر الشامل الذي وضعه معاوية وولاته على مرويات الشيعة وحتى على شهاداتهم، ولقد أكد هذا الحظر في وثيقته التاريخية التي وزعها في مختلف الأقطار الإسلامية واقتدى به غيره من الأمويين طيلة حكمهم الذي استمر نحواً من ثمانين عاماً فكان من نتيجة ذلك أن أصبح من المرتكزات في أذهانهم يرثها الخلف عن سلفه في مختلف العصور[2].

---

(١) انظر «شذرات الذهب» ج٣، ص١٢١ و«تهذيب التهذيب» ص١٠٩ و١٠٠ و«هدى الساري» ٤١١ و«منهج المقال في علم الرجال» للمرزا محمد.

(٢) انظر ج٣، «النهج».

الفصل الخامس

من رجال البخاري

بالرغم من تلك الهالة التي للبخاري وجامعه في نفوس آلاف العلماء والمحدثين من السنة، التي بلغت حدود الغلو المفرط، والتقديس لكل مروياته، بالرغم من ذلك فقد تعرض للنقد والطعن كغيره من كتب الحديث، من ناحية الاسناد والمتن، وعرض بعض النقاد عيوب جماعة من رواته ونص على عدم توافر الشروط المطلوبة فيهم، ولكن أكثر المؤلفين في الرجال قد تطوعوا للدفاع عنهم، وحاولوا تغطية عيوبهم بمختلف الأساليب، وأسرف بعضهم في دفاعه بعدما عجز عن إثبات براءتهم مما أُلصق بهم، فقال: لا يجوز الطعن في أي كان من رجال البخاري ما لم يكن أمره واضحاً لا يقبل التأويل والتوجيه، وما دام التأويل والتوجيه ممكناً، فكلهم فوق الشبهات والأهواء، واستشهد هؤلاء بقول المقدسي وغيره من المحدثين: قال في هدى الساري في الموضوع نفسه، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول:

كل من روي عنه من الصحيح فقد جاز القنطرة، كما نص على ذلك القشيري، الشيخ أبو الفتح في مختصره، وأضالف إلى ذلك. أنه لا يجوز الخروج عن هذا الأصل إلا بحجة ظاهرة، وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه، من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين.

وأقر هذا المبدأ ابن حجر في مقدمة فتح الباري، ودافع دفاعاً قوياً عن الرجال الذين تعرضوا للنقد والتجريح من رجال البخاري بعد أن عرض ما قيل فيهم من قدح ومدح، ولم يستطع أن يستر تحيزه لهذا المبدأ، ولا غلوه في تعظيم الصحيح وتقديس رجاله، كما يبدو ذلك من الفصل الذي عرض فيه الأسماء التي تعرضت للنقد في كتب الرجال[1].

ونؤكد ما ذكرنا أولاً من أنا لا نستبعد على البخاري أن يكون قد اعتمد على ما يعتقد بسلامته من العيوب متناً وسنداً. ككل باحث يتحرى الصحيح حسب اجتهاده، ولكل إنسان أن يجتهد كما اجتهد هو وغيره، ولكن لا يلزم إنسان باجتهاد غيره مهما بلغت مرتبته من العلم والتدقيق والإحاطة. وسنعرض في هذا الفصل جماعة من رجال الصحيح للبخاري والكافي للكليني معتمدين فيما قيل فيهم على المؤلفات التي تبحث في هذه المواضيع عند السنة والشيعة.

وقد تعرضنا في الفصول السابقة لجماعة من الصحابة الذين اعتمد عليهم البخاري في صحيحه وروى عنهم المئات من الأحاديث، مع العلم بأن الذين كتبوا في الجرح والتعديل لم يتعرضوا لمن أسموهم بالصحابة إلا بما يوحي بالقداسة والفضل العظيم، لأن شرف الصحبة جعلهم فوق مستوى الناس أجمعين، لذا فإن الذين تعرضوا للنقد والتجريح من رجال البخاري كلهم من الطبقة الثانية وما بعدها.

ولا نريد في هذا الفصل أن نستقصي جميع المشبوهين والمتهمين بالبدع والانحرافات الخلقية والعقائدية، لأن استيعاب هذه الناحية بكاملها لا يتسع لها كتاب واحد، لاسيما وأن هذه الدراسات التي تناولت كتابين من أبرز كتب الحديث وأجلها عند السنة والشيعة لم تكن لهذه الغاية.

---

(١) انظر ص١٤٤ جزء ٢ من «المقدمة».

ومهما كان الحال فالكتابان قد تعرضا للنقد والهجوم وبخاصة فيما يتعلق برجالهما. لاسيما بين المتأخرين من أعلام الفريقين، وإن كانت الهجمات التي تعرض لها البخاري وصحيحه من بعض أعلام السنة قد تطوع لردها العشرات من العلماء والمحدثين لأن من روى عنه فقد جاز القنطرة وصحيحه أصح كتاب بعد كتاب الله كما يؤكد ذلك أكثرهم.

ونقدم أولاً بعض النماذج من المعتمدين عند البخاري. قال ابن الصلاح: لقد احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الطعن بهم كعكرمة مولى ابن عباس، وإسماعيل بن أويس، وعاصم بن علي وعمر بن مرزوق وغيرهم. وغيرهم.

وقال العراقي في شرح ألفيته في مقام الرد على من قال أن من شرط البخاري أنه لا يخرج إلا عن الثقة حتى ينتهي إلى الصحابي: قال: هذا القول ليس بجيد، لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان، وقال البدر العيني: في الصحيح جماعة جرحهم بعض المتقدمين. وجاء في العلم الشامخ: في رجال الصحيحين من صرح كثير من الأئمة بجرحهم، وتكلم فيهم من تكلم بالكلام الشديد.

وقال الشيخ أحمند شاكر في شرحه لألفية السيوطي: وقد وقع في الصحيحين كثير من رواية بعض المدلسين، والتدليس في الرواية من الأسباب الموجبة لضعف الراوي، وعدم وثاقته، لأن التدليس في واقعه يرجع إلى الكذب والإغراء.

وقال شعبة بن الحجاج امام الجرح والتعديل على حد تعبير بعض المؤلفين في أحوال الرواة: لأن أزني أحب إلي من أن أدلس، وأضاف إلى ذلك، إن التدليس أضر من الكذب.

ونص جماعة من الفقهاء والمحدثين منهم الشافعي على عدم قبول

روايته مطلقاً[1] وقال جماعة: من اشتهر بالتدليس أصبح من المجروحين الذين لا تقبل مروياتهم مطلقاً، وإن صرح بالسماع بعد ذلك.

وممن اشتهر بالتدليس أبو هريرة الذي اعتمد عليه البخاري أكثر من جميع الصحابة. قال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث: كان أبو هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ كذا وإنما سمعه من غيره، ونص الذهبي في سيرة أعلام النبلاء. على أن يزيد بن إبراهيم سمع شعبة بن الحجاج يقول: كان أبو هريرة مدلساً. وجاء في البداية والنهاية. أن يزيد بن هرون سمع شعبة يقول فيه ذلك. ويروي ما سمعه من كعب الأحبار ومن رسول الله ﷺ ولا يميز بين هذا وهذا، وعندما يتصدى له أحد بالسؤال ويحقق معه في الحديث الذي ينسبه لرسول الله ﷺ يتراجع أحياناً ويقول أخبرني به مخبر، ولم اسمعه من رسول الله ﷺ وبلغ عائشة أنه يروي عن الرسول أنه سمعه يقول: من أصبح جنباً فلا صوم له، فأنكرت عليه وقالت له: متى سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك فقال لها كما جاء في رواية البخاري، وابن سعد، وابن كثير وغيرهم:

لقد شغلك عن حديث رسول الله ﷺ المرآة والمكحلة والخضاب. فأصرت على إنكارها عليه والتشهير به وروت عن الرسول بأنه كان يدركه الفجر وهو جنب من غير احتلام، فيغتسل ويصوم، فتراجع بعد ذلك، وقال أنها أعلم مني: إني لم أسمعه من رسول الله ﷺ وإنما سمعته من الفضل بن العباس.

قال ابن قتيبة: لقد استشهد أبو هريرة بالفضل بن العباس بعد موته، ونسب الحديث إليه ليوهم الناس بأنه قد سمعه منه[2].

---

(١) التدليس في الرواية أن يروي الراوي عمن عاصره ولم يسمع منه بقصد إيهام الغير أنه قد سمع منه. كما لو روى بلفظ سمعت فلاناً أو قال لي فلان من غير أن يسمع منه أو يراه.

(٢) انظر «شيخ المضيرة» عن سير أعلام النبلاء و«موطأ» مالك.

وقال الحافظ الذهبي: التدليس من الصحابة كثير إلا أنه لا يضر، ولا عيب فيه، هذا مع العلم بأن التدليس من العيوب التي لا تقل خطراً عن الكذب، إن لم يكن أفظع منه، وقد عده علماء الجرح والتعديل سبباً كافياً لتضعيف الرواية وسقوطها عن درجة الاعتبار، ولكنه إذا صدر من صحابي فلا حكم له، لأن الله سبحانه قد رفع عنهم ما وضعه على غيرهم، ولأنهم مجتهدون في كل ما يفعلون وعدالتهم أثبت من الجبال الرواسي لا تتصدع بجميع المنكرات والمعاصي. ولذا فإن النقاد وعلماء الجرح والتعديل قد وضعوا عدداً كبيراً من رجال البخاري في قفص الاتهام وألصقوا بكل واحد عيوبه، ولم يذكروا في عدادهم من الصحابة إلا مروان بن الحكم لأنه قتل طلحة في أعقاب واقعة الجمل، وشهر السيف طلباً للخلافة على حد تعبير بعضهم، واعتذر عنه جماعة منهم ابن حجر في مقدمة فتح الباري، بأنه كان متأولاً فيه[1].

ويقصدون بذلك أنه خاف أن ينسحب من المعركة كما انسحب منها القائد الثاني الزبير، وتلك جريمة لا مبرر لها، لأنهم يقاتلون قوماً أشركوا بالله واستحلوا حرماته بنظر مروان وعصابته، ونص بعضهم أنه كان متأولاً من حيث أنه كان مقتنعاً بأن طلحة ممن حرض على عثمان وأعان على قتله.

ومهما كان الحال فقد روى البخاري عن جماعة من الخوارج والنواصب والقدرية والمرجئة وغيرهم ممن وصفهم المحدثون والفقهاء بالمبتدعة، ومن بين هؤلاء نحواً من خمسة عشر راوياً طعن فيهم المحدثون بتهمة التشيع، وسنعرض في هذا الفصل جماعة ممن تعرضوا للنقد واتهموا بالانحراف من رجال البخاري، فمن هؤلاء عكرمة مولى عبد الله بن العباس، وقد تعرض لأعنف الهجمات وأسوأ الاتهامات من المتقدمين على

(١) انظر «هدى الساري» ص٦٧٨.

البخاري والمتأخرين عنه، ومرد الطعون الموجهة إليه إلى الأمور التالية: الأول أنه كان يكذب في الحديث وينسب لعبد الله بن العباس وجاء عن ابن سيرين وسعيد بن المسيب، وعطاء ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك ابن أنس، والقاسم بنن محمد وغيرهم أنه كان من الكذابين المعروفين وحبسه علي بن عبد الله في بيت الخلاء لأنه أسرف في الكذب على أبيه، وقال سعيد بن المسيب لغلامه: لا تكذب علي كما كذب عكرمة على عبد الله، إلى غير ذلك من النصوص التي تصفه بالكذب والوضع.

الثاني من الطعون الموجهة إليه أنه كان يعتنق فكرة الخوارج ويدعو إليها في أفريقيا وغيرها وانتشرت في تلك البلاد بسببه، فقد روى الحاكم في تاريخ نيسابور قال: كنت قاعداً عند عكرمة، فأقبل مقاتل ابن حيان وأخوه، فقال له مقاتل: يا أبا عبد الله ما تقول في نبيذ الجر فقال عكرمة: هو حرام، قال ما تقول فيمن شربه: قال أقول إنه كافر.

وقال أبو سعيد بن يونس في تاريخ الغرباء: وبالمغرب إلى وقتنا هذا قوم على مذهب الإباضية يعرفون بالصفرية يزعمون أنهم أخذوا عن عكرمة. وقال إبن قتيبة الدينوري المتوفى سنة ٢٢٧: كان عكرمة عبداً لعبد الله بن العباس، فباعه علي بن عبد الله لخالد بن يزيد بن معاوية بأربعة آلاف ديناراً، ثم رجع عكرمة إلى علي وقال له: اتبيع علم أبيك بأربعة آلاف دينار، فاستقاله فأقاله وأعتقه، وأضاف إلى ذلك أن عبد الله ابن الحرث قال: دخلت على علي بن عبد الله وعكرمة موثق على باب كنيف فقلت له: أتفعلون هذا بمولاكم، قال إن هذا يكذب على ابي: واستطرد في حديثه عنه ووصفه بأنه كان خارجياً يرى رأي الخوارج ويدعو إليه ومات وله من العمر ثمانون عاماً[1].

---

(١) انظر «المعارف» لإبن قتيبة ص٢٠١.

وأكد هذه الحقيقة كل من يحيى بن بكير، وخالد بن أبي عمران الحصري، ومعصب الزبيري، وأحمد بن حنبل وغيرهم، ودافع عنه جماعة من المحدثين، وكان من أشدهم حماساً له ابن حجر في مقدمة فتح الباري، وما ذاك إلا لأن البخاري يعتمد عليه في جامعه ويكثر من الرواية عنه[١].

الثالث من الطعون، أنه كان يساير الأمراء ويقف على أبوابهم طمعاً في جوائزهم، ومن كانت هذه حالته يضطر إلى مجاراتهم وتقريظ أعمالهم.

وقد أسهب في مقدمة فتح الباري في سرد ما قيل فيه من مدح وذم، ودفع جميع الطعون الموجهة إليه اعتماداً على نصوص بعض المحدثين الذين أثنوا على دينه وعلمه، مع العلم بأن الرأي الشائع المعمول به عند جمهور المحدثين فيما لو تعارض الجارح والمعدل، هو تقديم الجارح، لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله والجارح يخبر عن باطن خفي على غيره، وإذا كان عدد المعدلين أكثر، فقد قيل بتقديم التعديل، والصحيح الذي عليه الجمهور كما نص ابن الصلاح أن الجرح مقدم على كل حال[٢].

ومن الغريب أن يطعن الحفاظ والمحدثون فيمن كان يساير الحكام ويطمع في جوائزهم ولا يطعنون فيمن كان يشترك معهم مباشرة في الحكم والظلم والبغي وقتل الأبرياء كعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة ومروان ابن الحكم وبسر بن ارطأة وأمثال هؤلاء من العشرات الذين روى عنهم البخاري في صحيحه عشرات الروايات، ولم يجرؤ أحد من النقاد أن يتعرض لهم بنقد أو تجريح.

ومنهم اسماعيل بن أويس، وقد ضعفه النسائي، وقال فيه سملة بن شبيب ما يوجب طرح روايته على حد تعبير ابن حجر في مقدمة فتح الباري، كما ضعفه ابن معين والدارقطني وغيرهما، ولم يستطع ابن حجر أن يثبت

---

(١) انظر المقدمة ص١٩٢ ١٩٣ و١٩٤.

(٢) انظر الأضواء ص٢٨١.

أمام الطعون الموجهة إليه، ولكنه اعتذر عنه، بأنه قد اجتمع بمحمد بن إسماعيل البخاري، وأخرج له أحاديثه لينتقي منها وطلب منه أن يرشده إلى الصحيح من غيره لحدث به، واستنتج من ذلك أن البخاري لم يدون في صحيحه إلا الصحيح منها[1].

ومنهم عروة بن الزبير، أحد الحاقدين على علي عليه السلام الذين كانوا يروون فيه الأكاذيب أرضاء لسيدهم معاوية بن أبي سفيان، وروى عنه الزهري بأنه سمع عائشة تقول: كنت عند رسول الله صلى الله عليه وآله إذ أقبل علي والعباس، فقال النبي صلى الله عليه وآله يا عائشة إن هذين يموتان على غير ديني. وروى عنها أنها قالت: كنت عند رسول الله صلى الله عليه وآله فقال النبي صلى الله عليه وآله يا عائشة: إن سرك أن تنظري إلى رجلين من أهل النار فانظري إلى هذين، فنظرت وإذا بعلي والعباس قد أقبلا علينا.

وجاء في شرح النهج لابن أبي الحديد عن جرير بن عبد الحميد عن محمد بن شيبة قال: شهدت مسجد المدينة فإذا الزهري وعروة بن الزبير جالسان يذكران علياً عليه السلام فنالا منه، فبلغ علي بن الحسين عليه السلام فجاء حتى وقف عليهما، فقال أما أنت يا عروة فإن أبي حاكم أباك إلى الله فحكم لأبي على أبيك، وأما أن يا زهري، فلو كنت بمكة لأريتك بيت أبيك، وأضاف إلى ذلك: أن عاصم بن أبي عامر البجلي حدث عن يحيى ابن عروة أنه قال: كان أبي إذا ذكر علياً عليه السلام نال منه إلى غير ذلك مما يؤكد أنه كان ناصبياً كارهاً لعلي عليه السلام، وقد أكثر البخاري من الرواية عنه وعن ولده هشام بن عروة، الذي روى عن أبيه وورث عنه النصب والعداء الشديد لعلي وأهل بيته عليهم السلام[2].

---

(١) «المقدمة» ص١٥١، ج٢.

(٢) انظر المجلد الأول من «شرح النهج» ص٣٥٨ ـ ٣٧٠.

ومنهم حريز بن عثمان أحد المتعصبين والمبغضين لعلي وبنيه عليهم السلام وجاء في المجلد الأول من شرح النهج، أن حريز بن عثمان كان ينتقصه ويبغضه ويروي عنه أخباراً مكذوبة، وقد قيل ليحيى بن صالح الوضاحي: لقد رويت عن مشايخ من نظراء حريز بن عثمان، فما بالك لم تحمل عنه، قال لقد أتيته: فناولني كتاباً، فإذا فيه: حدثني فلان عن فلان أن النبي صلى الله عليه وآله لما حضرته الوفاة أوصى أن تقطع يد علي بن أبي طالب عليه السلام فرددت الكتاب ولم أستحل أن أروي عنه شيئاً.

وجاء في تاريخه أنه كان إذا دخل المسجد ليصلي فيه لا يخرج منه حتى يلعن علياً سبعين مرة، وجاء عن اسماعيل بن عياش أنه قال: رافقت حريزاً من مصر إلى مكة فجعل يسب علياً ويلعنه، ثم قال لي: هذا الذي يرويه الناس أن النبي صلى الله عليه وآله قال لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى حق، ولكن أخطأ السامع، قلت: فما هو؟ قال: إنما هو أنت مني بمكان قارون من موسى[1].

وجاء عنه أنه قال: يا أهل العراق أنتم تحبون علياً ونحن نبغضه ولما سألوه عن سبب ذلك أجاب بأنه قتل أجداده[2].

ومنهم أبو بردة بن أبي موسى الأشعري أحد النواصب المغالين في بغضهم لعلي عليه السلام قال في المجلد الأول من شرح النهج: ومن المبغضين القالين له أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، ورث البغض له لا عن كلالة، وجاء عن عبد الرحمن بن جندب أن أبا بردة قال لزياد بن أبيه: أشهد أن حجر بن عدي قد كفر بالله كفرة أصلع، عنى بذلك أنه أخذ الكفر عن علي عليه السلام.

---

(١) المصدر السابق ص٣٦٣

(٢) نفس المصدر ص٣٧٠.

وروى عبد الرحمن المسعودي عن ابن عياش المنتوف أنه قال: سمعت أبا بردة يقول لأبي العادية الجهني قاتل عمار بن ياسر، أنت قتلت عماراً قال نعم: فتناول يده وقبلها، ثم قال له: لا تمسك النار أبداً[1].

ومن الغريب أن ابن حجر في مقدمته عد أكثر من أربعمائة من رجال البخاري، ممن طعن فيهم جماعة من المحدثين بما يوجب ضعفهم وعدم الوثوق بهم وعد منهم ستة من النواصب المعروفين بعدائهم لعلي عليه السلام ولم يذكر أحداً من النواصب الذين ذكرناهم، مع أنهم قد اشتهروا بهذه الصفة أكثر من غيرهم، ولعله من حيث أنه لا يجد سبيلاً للدفاع عنهم.

ومهما كان الحال، فإذا أضفنا هؤلاء إلى الستة الذين ذكرهم ابن حجر في مقدمته وأضفنا الجميع إلى النواصب من الصحابة، يبلغ عدد النواصب بين رجال البخاري نحواً من ستين ناصبياً على وجه التقريب. كما يبلغ عدد الخوارج الذين روى عنهم في صحيحه أكثر من ثلاثة عشر خارجياً حسب التهم الموجهة إليهم في كتب التراجم وأحوال الرجال.

وإذا أردنا أن نتلمس له ولأمثاله من المحدثين العذر بالنسبة إلى نواصب الصحابة من حيث أنهم قد اجتهدوا في كل ما صدر عنهم كما يزعم أهل السنة فهل يجد لهم الباحث عذراً مقبولاً يبرر اعتمادهم على مرويات هذا النوع من التابعين، ويسوغ لهم رد مرويات الشيعي الداعي إلى تشيعه كما رجح ذلك أكثرهم، ولماذا كان المفضل لعلي عليه السلام على غيره والقائل بأنه هو الخليفة الشرعي بعد رسول الله ﷺ أسوأ حالاً ممن كان يقول في حجر بن عدي الكندي الصحابي الجليل، لقد كفر بالله كفرة أصلع، كأبي بردة بن أبي موسى الأشعري وعروة بن الزبير وأمثالهما من السبابين الفحاشين الذين قد أكثر البخاري من الرواية عنهم، وهم أسوأ حالاً من

---

(١) المجلد الأول من «شرح النهج»: ص٣٧٠.

الخوارج الذين كانوا يكفرون جميع المسلمين ويستحلون دماءهم وأموالهم لمجرد أنهم لم يقفوا إلى جانبهم في المعارك التي دارت بينهم وبين الأمويين، ولم يقروا آراءهم التي لا ترتكز علَى أساس صحيح من العلم والدين والمنطق، مع العلم بأنه قد عاصر الإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام ولا بد وأن يكون قد أدرك الإمام الجواد ولم يرو عنهم شيئاً كما وأنه لم يرو عن الأئمة الصادق والكاظم والحسن الزكي، ولا عن غيرهم من السادة العلويين والرواة لأحاديث أهل البيت الذين عاصرهم وعرف عن نشاطهم في جمع الحديث وتدوينه وتصفيته في الفترة التي مر بها في معالجة هذه المواضيع.

ومجمل القول أن الشيخ محمد بن إسماعيل البخاري، مع أنه وجد في عصر كانت مدارس الفقه والحديث في منتهى نشاطها عند جميع الفرق والمذاهب الإسلامية، ونشاط الشيعة كان بارزاً ملموساً في أوائل القرن الثالث الذي ظهر فيه البخاري في مختلف العواصم والمناطق الإسلامية، لاسيما الكوفة وبغداد وقم وغيرها من المدن الكبرى التي كانت تجمع العشرات ممن تفرغوا لدراسة الحديث وتدوينه، ومع ذلك فلم يرو عن أحد منهم، ولا عن الأئمة الثلاثة الذين عاصرهم، ولا عن الإمام الصادق عليه السلام مؤسس مدرسة الفقه والحديث وولده الإمام موسى بن جعفر، ولا عن أحد من العلويين كزيد بن علي وغيره، مع العلم بأن زيد بن علي قد ترك أثراً في الفقه والحديث، من أبرز مؤلفات ذلك العصر، وترك تلاميذ الأئمة عليهم السلام آلاف المؤلفات كما تدل على ذلك الفهارس المخصصة لأحصاء مؤلفات الشيعة[١].

هذه المؤلفات على سعتها أكثرها من مرويات الأمامين الصادق وأبيه

---

(١) انظر «الفهرست» في أسماء المؤلفين من الشيعة والنجاشي وغيرهما.

محمد الباقر، وهي لا تتعدى أحاديث الرسول وأقضية علي وفتاويه خلال ثلاثين عاماً قضاها بعد وفاة الرسول في نشر العلم والآثار الإسلامية، ومع ذلك فالبخاري لم يرو عنه في صحيحه سوى تسعة عشر حديثاً، بينما روى عن أبي هريرة أكثر من أربعمائة وخمسين حديثاً، وعن أنس بن مالك المعروف بعدائه لعلي عليه السلام أكثر من مأتي حديث، وقد تجاهل الحسن بن علي عليه السلام الذي نشأ في أحضان الرسول وتخرج من مدرسة علي أمير المؤمنين عليه السلام وبقي بعد جده وأبيه منهلاً لرواد العلم ومصدراً كريماً لكل مسترشد يروي لهم أحاديث جده، ويعلمهم أحكام الإسلام كما نزلت من عند الله، ومع ذلك فلم يرو عنه البخاري شيئاً وروى عن عبد الله بن الزبير، وعده صحابياً فوق الشبهات والأهواء مع أنه هو والحسن بن علي عليه السلام في سن واحدة تقريباً، وهو الذي ترك الصلاة على النبي أربعين يوماً عداوة لعلي وآل علي عليه السلام.

هذه المواقف من البخاري مع الشيعة وأئمة الشيعة من الصعب أن يجد لها الباحث تفسيراً مقبولاً لاسيما وهو يروي عن الخوارج والنواصب وأمثالهما من المنحرفين والمسرفين في الشهوات والمنكرات وجميع الآثام.

وإذا قلنا أن البخاري لا يروي عن الشيعة ولا عن ائمتهم، فلا نقصد من ذلك أن صحيحه خال من الشيعة، وإنما الذي نعنيه أن الشيعة في عصره وقبله إن لم يكونوا أبرز من غيرهم في جميع الميادين والمواضيع العلمية، فلا أقل من أنهم كانوا كغيرهم من علماء السنة ومحدثيهم وقد انصرفوا إلى تصفية الحديث وتصنيفه قبل أن يقول البخاري بمهمته التي تعد تحولاً جديداً في تاريخ الحديث عند السنة، ومع ذلك لم يرو عن هذه الطبقات التي عاصرته ولا عن التي قبلها وتجاهل الأئمة الكرام الذين حدثوا عن جدهم

الرسول وأبيهم علي عليه السلام وعن كرام الصحابة، لا نقصد أن ندعي أنه خال من الرواة المعتنقين لفكرة التشيع، لأن الباحث يجده في بعض الأسانيد يعتمد أحياناً على بعض الشيعة كسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، والقاسم بن محمد، وعبد الملك بن أعين في حديث واحد رواه عنه سفيان بن عيينة في كتاب التوحيد من صحيحه، والثلاثة الأول وإن أُحيط تشيعهم بأكثر من شبهة عند السنيين والشيعيين، ولكنهم في واقعهم أقرب إلى التشيع من التسنن، لاسيما سعيد بن جبير الذي قتله الحجاج بن يوسف لأنه لم يعلن براءته من علي وبنيه عليهم السلام كما نص على ذلك أكثر المؤرخين، هذا بالإضافة إلى أن كتب التراجم السنية لا تعد سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد من رجال الشيعة.

وهب أن هؤلاء وأكثر منهم ممن اتهم بالتشيع بين رجال البخاري من الشيعة البارزين والداعين إلى التشيع، فهل يرفع ذلك عن البخاري الذي جاء لتصفية الحديث، وجمع صحيحه من ستماية ألف حديث مسؤولية إهماله لآلاف الرواة والمحدثين من الشيعة الذين شاركوه في رحلاتهم الطويلة لدراسة الحديث، وإهماله لثلاثة من الأئمة الذين عاصروه[1] وتجاهله للإمام الصادق وولده الكاظم وحفيده الإمام علي ابن موسى عليهم السلام وللحسن السبط، مع اكثاره من مرويات أبي هريرة المدلس[2] وابن هند وأتباعه، وعكرمة الخارجي، وعروة الناصبي، وروايته عن عمران بن حطان ورفاقه من الخوارج، لذا فإن الباحث لم يجد بداً من التساؤل، بل وحتى من اتهامه بالتعصب ضد الشيعة كما ذكرنا.

ولو افترضنا أن له عذراً بالنسبة لإهماله لرواية الشيعة ومحدثيهم فهل

---

(١) الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام.

(٢) بشهادة ابن قتيبة. وشعبة بن الحجاج إمام أهل الجرح والتعديل وغيرهما.

يستطيع أحد أن يجد له عذراً مقبولاً يجعله في حل من تجاهله للإمام الصادق والأئمة الهداة من ذرية الرسول ﷺ الذين كانوا يروون عنه وعن جدهم علي عليه السلام وكانوا على صلة بآراء جميع الفقهاء والمحدثين على اختلاف مذاهبهم ونزعاتهم.

ومنهم محمد بن شهاب الزهري أحد علماء التابعين، المتوفى سنة ١٢٢، وكانت صلاته بقصور الأمويين من أوثق الصلاة، وتولى لهم القضاء فأفاضوا عليه من عطائهم وهباتهم، كما تؤكد ذلك المصادر التاريخية.

ومن المعلوم أن الحكم وبخاصة الأمويين منهم كانوا أبعد عن الدين وأهله من غيرهم، ولم يقربوا من العلماء إلا من كان يؤيد تصرفاتهم، ويمنحهم صفات الخلفاء الشرعيين لرسول الله ﷺ.

وجاء في تاريخ اليعقوبي، إن عبد الملك بن مروان لما منع الناس من الحج إلى مكة يوم كان إبن الزبير مسيطراً على الحجاز، ضج الناس من منعهم عن أداء فريضة الحج، فاستنجد عبد الملك بالزهري لكي يجعل له مخرجاً من تلك الأزمة، فوضع له حديثاً عن الرسول ﷺ ينص على أنه قال: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، ومسجد المدينة، ومسجد بيت المقدس، وإن الصخرة التي وضع رسول الله قدمه عليها تقوم مقام الكعبة فنبى عبد الملك على الصخرة قبة وعلق عليها ستور الديباج، وأقام لها سدنة وأمر الناس أن يطوفوا حولها كما يطوفون حول الكعبة نكاية باخصامه السياسيين(١).

وقد وصفه الذهبي في المجلد الرابع من ميزان الاعتدال بالتدليس(٢).

٦ ـ أحمد بن بشير الكوفي روى عنه البخاري في صحيحه، وعده

---

(١) انظر ص٨ من المجلد الثاني من «تاريخ اليعقوبي».

(٢) انظر ص٤٠، ج٤، من «الميزان».

النسائي، وعثمان الدارمي من الضعفاء، وأكد عثمان الدارمي بأنه من المتروكين الذين لا يعتمد على مروياتهم توفي سنة ١٩٧.

٧ ـ أحمد بن صالح المصري أبو جعفر الحافظ، قال النسائي فيه: ليس بثقة ولا مأمون، تركه محمد بن يحيى، ووصفه ابن معين بالكذب وقال معاوية بن صالح. سألت يحيى بن معين عن أحمد بن صالح، فقال كذاب يتفلسف وقد دافع عنه ابن حجر في مقدمة فتح الباري على عادته مع المتهمين من رجال البخاري.

٨ ـ أحمد بن أبي الطيب المروزي، وصف أحاديثه أبو حاتم الرازي بالضعف، وجاء في ميزان الاعتدال. أنه كان يروي المناكير، وتولى شرطة بخارى من قبل حكامها.

٩ ـ إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي، ضعفه أحمد بن حنبل، ويحيى ابن سعيد، وترك حديثه الدارقطني، ورجح تركه النسائي، ومع ذلك فقد روى عنه البخاري حديثين، واعتمد عليه في بعض الأسانيد.

١٠ ـ أحمد بن عيسى المصري، قال في التهذيب: لقد حلف ابن معين بأنه كذاب وقال سعيد بن عمرو اليربوعي: لقد أنكر أبو زرعة على مسلم روايته عنه وأضاف إلى ذلك، إن أبا زرعة قال: ما رأيت أهل مصر يشكون في أنه وأشار إلى لسانه، أي أنه كذاب.

١١ ـ اسحاق بن سويد بن هبيرة العدوي، كان ناصبياً يهاجم الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ضعفه جماعة من المحدثين، ومع ذلك فقد روى عنه البخاري، ومسلم وأبو داوود والنسائي.

١٢ ـ اسحاق بن محمد بن إسماعيل، ضعفه أبو داوود والنسائي، وقال الدارقطني والحاكم في المستدرك، لقد تعرض البخاري للنقد من جهة روايته عنه.

١٣ ـ اسماعيل بن أبان الوراق أحد شيوخ البخاري ضعفه جماعة من المحدثين، ووصفه بعضهم بالانحراف عن الحق، يعنون بذلك أنه كان يميل إلى التشيع[١].

١٤ ـ أسيد بن زيد الجمال، ضعفه كل من النسائي وابن معين والدارقطني ورجح ضعفه كل من ابن عدي وابن حيان، وأضاف ابن حيان أنه كان يروي المناكير ويسرق الحديث، ويظهر منهم أنه كان متهماً بالتشيع، فقد جاء في كلام البزار عنه، أحتمل حديثه مع شيعية شديدة عنه[٢].

١٥ ـ ثور بن يزيد الحمصي، كان من القائلين بالقدر، وقد نهى الأوزاعي وابن المبارك عن كتابة حديثه والاعتماد عليه.

١٦ ـ حصين بن نمير الواسطي ضعفه ابن معين، وأبو أحمد الحاكم في الكنى، وقال فيه جماعة: أنه كان ناصبياً يشتم علياً عليه السلام.

١٧ ـ الحسن بن عمارة الكوفي كان كذاباً، وقد أطبقوا على تركه، كما جاء في مقدمة فتح الباري.

١٨ ـ خالد بن مخلد القطراني الكوفي من كبار شيوخ البخاري، طعن في أحاديثه جماعة منهم أحمد بن حنبل، وتوقف في أمره آخرون لأنه كان غالياً في التشيع على حد زعمهم، وقال فيه إبن سعد: أنه منكر الحديث مفرط في التشنيع، وعدَّ له إبن عدي عشرة أحاديث من المنكرات.

وروى عنه البخاري بسنده إلى أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إن الله عز وجل قال: من عادى لي ولياً فقد أذنني بالحرب وما تقرب إلي عبدي

---

(١) وقد ورد ذكره في كتب الرجال عند الشيعة، ولم يظهر منها ما يشعر بتشيعه أو وثاقته ولم يذكروا له مدحاً ولا ذماً إلا عن طريق التقريب لإبن حجر.

(٢) ليس في كتب الرجال ما يشير إلى تشيعه. ولا هو من الشيعة. والظاهر أنه كان معتدلاً في تسننه.

بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي عليها، فلئن سألني عبدي لأعطينه، ولأن استعاذ بي لأعيذنه، وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت واكره مساءته، ولا بد له منه[1].

وقد عد المحدثون هذا الحديث من الغرائب، ولكن هيبة الجامع الصحيح الذي دون فيه هذا الحديث تمنعهم من طرحه، وعدوه من منكرات خالد بن مخلد على حد تعبير الذهبي في المجلد الأول من الميزان.

وقال ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب: كان خالد بن مخلد أحد الحفاظ بالكوفة، رحل وأخذ الحديث عن مالك وطبقته، وتوفي سنة ٢١٣.

وليس له في كتب الرجال الشيعية ذكر، ولو كان من الشيعة أو من المفرطين في التشيع كما يدعي ابن سعد وغيره لورد ذكره حتماً بين رجال الشيعة، لأنهم لم يهملوا أحداً، بل تعرضوا حتى لمن كان تشيعه محاطاً بشيء من الغموض، وخالد بن مخلد لو كان من رجال الشيعة كما تنص على ذلك بعض المؤلفات السنية لا يمكن إهماله لاسيما وهو من كبار شيوخ البخاري.

١٩ ـ داود بن الحصين المدني، قال فيه الذهبي: قد تفرد بأشياء منها ولاؤه لعثمان وآله ومنها أنه كان خارجياً يرى رأي الخوارج، ويروي الأحاديث المنكرة، وكان يتقي حديثه سفيان بن عيينة، وتوقف فيه

---

(١) والواقع أن الحديث يشتمل على بعض الفقرات المنكرة والتي لا يمكن الالتزام بها بالنسبة إلى الله تعالى «مثل قوله وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض نفس عبدي المؤمن» فإن نسبة التردد إلى الله لا تنفك عن الجهل بالمصالح والنتائج المرتقبة. ولعل هذه الزيادة في الحديث من موضوعات أبي هريرة.

أبو حاتم، وكان علي بن المديني يقول: مرسل الشعبي وسعيد بن المسيب أحب إلي من مسند داوود عن عكرمة عن ابن عباس(١).

٢٠ ـ رفيع أبو العالية الرياحي: قال فيه الشافعي: أن أحاديث أبي العالية الرياحي رياح لا يعتد بها(٢)...

٢١ ـ زكريا بن يحيى بن عمر بن حصين من شيوخ البخاري، طعن فيه الدارقطني، وأضاف: بأنه متروك الحديث، ووصفه الحاكم، بأنه يخطئ في أحاديثه.

٢٢ ـ زياد بن عبد الله بن الطفيل ضعفه علي بن المديني وابن سعد وقال ابن حيان: لا يجوز الإحتجاج بخبره إذا انفرد به، كما ضعفه النسائي وجماعة آخرون، ومن غرائب أحاديثه ما رواه عن عطاء بن السائب بسنده إلى ابن عباس، إن رجلاً قال: يا رسول الله، أيصبغ ربك؟ قال نعم صبغاً لا ينقض أحمر وأصفر وأبيض(٣).

٢٣ ـ سالم بن عجلان الأفطس مولى بني أمية، كان من دعاة المرجئة، وينفرد برواية المعضلات من الأحاديث، ويقلب الأخبار كما يريد، وجميع من ترجمه ذكر أنه قد اتهم بأمر سوء، فقتل لهذه الغاية، ونص في الميزان على أن الذي تولى قتله عبد الله بن علي بن عبد الله بن العباس.

٢٤ ـ سلمة بن رجاء التميمي ضعفه النسائي وقال فيه ابن معين: أن حديثه ليس بشيء، وقال ابن عدي: أنه حدث بأحاديث لا يتابع عليها.

٢٥ ـ سلمان بن عبد الرحمن الدمشقي كان يروي عن الضعفاء والمجاهيل، وكان على حد تعبيرهم، لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم

---

(١) انظر «ميزان الاعتدال» ص٥، ج٢.

(٢) نفس المصدر ص٥٤.

(٣) نفس المصدر، ص٩٣.

ولم يميز، وأضاف إلى ذلك الدارقطني. أنه كان يروي المناكير، يأخذها عن الضعفاء ويحدث بها، وقد ذكره العقيل في كتاب الضعفاء.

٢٦ ـ عاصم بن علي بن عاصم، قال فيه يحيى بن معين: كل عاصم في الدنيا صعيف، وضعفه كل من ابن معين والنسائي، وأورد له ابن عدي بعض الأحاديث المنكرة عن شعبة[1].

٢٧ ـ عباد بن راشد التميمي، ضعفه يحيى القطان، والنسائي وأبو داود، وجاء في ميزان الاعتدال أن البخاري ذكره في كتابه الضعفاء.

٢٨ ـ عبد الله بن صالح الجهني كاتب الليث بن سعد كذبه جماعة في الحديث واتهمه آخرون، ونفى عنه النسائي الوثاقة، وذمه أحمد بن حنبل، ووصفه بعضهم بالتدليس في بعض أحاديثه، وقال أحمد بن حنبل لقد روى عبد الله بن صالح عن الليث عن أبي ذؤيب، وما سمع الليث ابن سعد من أبي ذؤيب شيئاً. ووثقه جماعة من المحدثين، كما دافع عنه ابن حجر في مقدمته، وجاء في هدى الساري: إن خالد بن نجيح كان مصاحباً له، ويضع الحديث في كتبه بخط يشبه خطه وربما كتب الحديث ورماه في داره فيظن عبد الله أنه من خطه فيأخذه ويحدث به إلى غير ذلك مما قيل فيه من الطعون[2].

٢٩ ـ عبد الله بن عبيدة الزيدي أخو موسى بن عبيدة، كما جاء عن ابن معين، ولم يرو عنه غير أخيه موسى، وحديثهما من نوع الضعيف عند المحدثين.

٣٠ ـ عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس، طعن فيه كل من النسائي وزكريا الساجي، والعقيلي، ونص زكريا الساجي أنه كان ضعيفاً يروي المناكير.

---

(١) مقدمة «فتح الباري»، ج٢، ص١٧٦.

(٢) انظر مقدمة «فتح الباري»، ص١٧٨، ج٢، وج٢ من «الميزان» ص٤٤١ و٤٤٢.

٣١ ـ عبد الحميد بن عبد الرحمن، وصفه ابن معين بضعف العقل، وضعفه في الحديث ابن سعد والعجلي، ونسب إليه أبو داود، أنه كان داعية للارجاء.

٣٢ ـ عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أُمية البصري متروك عند أئمة الحديث وقد نص النسائي على ضعفه، روى عنه البخاري في كتاب التهجد من صحيحه.

٣٣ ـ عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العبسي أحد الشيوخ للبخاري اتهمه المحدثون بالتشيع، وأنه كان يروي فيه بعض الأحاديث المنكرة وقد ضعفوه لهذه الغاية، ونص ابن معين: على أنه كان يستضعف فيما يرويه عن جامع سفيان الثوري[١].

٣٤ ـ عدي بن ثابت الأنصاري التابعي المشهور على حد تعبير ابن حجر في مقدمة فتح الباري، تردد في مروياته جماعة من المحدثين، لأنه كان يغلو في التشيع بزعمهم.

وقال عنه أبو حاتم: أنه كان إمام مسجد الشيعة وقاضيهم، ونص ابن حجر، أن البخاري لم يرو عنه شيئاً يقوي بدعته.

وقال الذهبي في الميزان: لو كانت الشيعة مثله لقل شرهم، وقال عنه ابن معين: أنه شيعي مفرط، وأضاف إلى ذلك الدارقطني، أنه رافضي غال[٢].

---

(١) لم يرد له ذكر في رجال الشيعة. وكما ذكرنا من قبل أن الراوي يتهم بالتشيع أو الغلو فيه لأنه يروي فضيلة لعلي عليه السلام أو ينتقد أخصامه كطلحة والزبير ومعاوية.

(٢) والظاهر أن التشيع المنسوب لعدي بن ثابت من نوع التشيع المنسوب لغيره ولذا فإن المؤلفين في الرجال لم يذكروه في عداد الشيعة ويبدو أنه لم يكن يتشدد في مواقفه على أخصام علي عليه السلام

٣٥ ـ عمر بن أبي سلمة التنيسي الدمشقي صاحب الأوزاعي، ضعفه يحيى بن معين، وزكريا الساجي، وقال أبو حاتم، لا يحتج بحديثه، وأضاف إلى ذلك أحمد بن حنبل، أنه روى أحاديث باطلة عن زهير بن محمد.

٣٦ ـ عمر بن هاني العبسي كان داعية إلى القول بالقدر بمعنى التفويض ومن أنصار الأمويين ومن الدعاة المتحمسين لبيعة يزيد بن عبد الملك، وقد قتله مروان الحمار آخر حكام الدولة الأموية، روى عنه البخاري في صحيحه ثلاثة أحاديث.

قال العباس بن الوليد بن صبيح: قلت لمروان بن محمد لا أرى سعيد بن عبد العزيز روى عن عمير بن هاني العبسي، فقال: كان عمير أبغض إلى سعيد من النار، قلت ولما قال: أوليس هو القائل على المنبر حين بويع ليزيد بن عبد الملك، سارعوا إلى هذه البيعة، إنما هما هجرتان هجرة إلى الله ورسوله، وهجرة إلى يزيد، ولاه الحجاج أمر الكوفة وعزله عنها، لأنه لم ينفذ له جميع أوامره على حد زعمه[١].

٣٧ ـ فليح بن سليمان الخزاعي، ضعفه يحيى بن معين، والنسائي، وأبو داود، وقال الدارقطني: أنه مختلف في أمره، وقال ابن عدي أن أحاديثه بين صالح وغريب.

٣٨ ـ محمد بن طلحة بن مصرف الكوفي، قال ابن معين: ثلاثة يتقى حديثهم، محمد بن طلحة، وفليح بن سليمان، وأيوب بن عتبة، ونص ابن سعد على أنه له أحاديث منكرة، وقال عثمان: أن الناس كانوا يكذبونه، وتردد في أمره يحيى بن معين، ولم يرجح وثاقته، كما خطأه أبو داود وغيره.

---

(١) انظر «دلائل الصدق» للمظفري، ج١، ص٥٣.

٣٩ ـ محمد بن زياد الألهاني، أبو سفيان الحمصي، كان هو وحريز بن عثمان معروفين بالنصب والعداء لعلي عليه السلام ومع ذلك فقد وثقه جماعة من المحدثين وروى عنه البخاري وغيره[١].

٤٠ ـ محمد بن فضيل بن غزوان الكوفي، وثقه جماعة، وتوقف في أمره آخرون لتشيعه، كما يدعي ابن حجر في مقدمة فتح الباري وأضاف إلى ذلك:

أن أبا هاشم حدث عنه أنه كان يقول: رحم الله عثمان، ولا رحم من لا يترحم عليه: وأنه رأى عليه آثار أهل السنة والجماعة[٢].

٤١ ـ مطرح بن يزيد أبو المهلب، مجمع على ضعفه كما نص على ذلك الذهبي في المجلد الرابع من الميزان، وأضاف إلى ذلك، لقد ضعفه أبو حاتم، والنسائي، وقال يحيى: ليس بثقة، وقال ابن حيان: مطروح لا يروي إلا عن ابن زهر، وعلي بن يزيد، وهما ضعيفان.

وهو الذي روى عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي إمامة، أنه قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله من عند عمه حين قبض وهو يقول: ما زلت بعمي حتى تركته في ضحضاح من نار[٣].

٤٢ ـ معلى بن منصور أبو ليلى كذبه أحمد بن حنبل، ونقل عبد الحق عن أحمد بن حنبل، أنه رماه بالكذب، ونص ابن سعد على أن جماعة من أصحاب الحديث لا يروون عنه.

٤٣ ـ المغيرة بن مقسم، أبو هشام أحد فقهاء الكوفة، كان يدلس في

---

(١) المصدر السابق ص٦.

(٢) ولعلهم لذلك لم يقفوا منه موقف المتصلب وقد عده المرزا محمد والشيخ محمد طه من رجال الشيعة الموثوقين.

(٣) «الميزان»، ص١٢٣، ج٤.

حديثه كما نص على ذلك ابن فضيل، وضعف حديثه أحمد بن حنبل عن إبراهيم النخعي، وادعى أن ما رواه عن إبراهيم إنما سمعه عن حماد، ويزيد ابن الوليد.

وقال العجلي: أنه كان عثمانياً[1]. وأكد ابن حيان واسماعيل القاضي، بأنه كان مدلساً.

٤٤ ـ محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبد الله ابن أخي الزهري، حدث ثلاثة أحاديث عن النبي لا أصل لها كما جاء في مقدمة فتح الباري، وقد ضعفه يحيى بن معين، ونص أبو حاتم على أن حديثه ليس بقوي.

٤٥ ـ المنهال بن عمر الأسدي، ضعفه جماعة من المحدثين، وقال فيه يزيد بن أبي زياد: أن شهادته على درهمين لا تقبل، وكان المغيرة بن مقسم، ينهى الأعمش عن الرواية عنه، ونص ابن الجوزجاني، على أنه سيئ المذهب[2].

٤٦ ـ عبد الله بن سالم الأشعري الحمصي كان ناصبياً يشتم علياً عليه السلام وقد ضعفه جماعة، ومع ذلك فقد روى عنه البخاري.

٤٧ ـ قيس بن أبي حازم البجلي، هاجر إلى النبي صلى الله عليه وآله فلم يتوفق لرؤيته مع أنه أدرك الجاهلية، ولأنه لم يلق النبي صلى الله عليه وآله لم يكن في عداد الصحابة، فقد ضعفه جماعة من المحدثين، وبالغ آخرون في تزكيته وكان ناصبياً يهاجم علياً عليه السلام ويروي أحاديث منكرة.

٤٨ ـ فليح بن سليمان الخزاعي أبو يحيى المدني، ضعفه يحيى بن

---

(١) وكلمة عثمانياً. تعني النصب والكراهية لعلي عليه السلام.

(٢) ليس في كتب الرجال ما يؤكد تشيعه. والظاهر أنه كان معتدلاً في تسننه ينكر على معاوية وأتباعه تصرفاتهم. ولا يتعرض لعلي وآله بسوء.

معين، والنسائي، وأبو داود، وتردد فيه الدارقطني، وغمزه الساجي ونص ابن عدي على أن له أحاديث من نوع الغرائب، وقد اعتمد عليه البخاري وأخرج عنه في المناقب وغيرها من مواضيع كتابه.

٤٩ ـ قطر بن خليفة المخزومي، قد ضعفه جماعة من المحدثين، وجاء عن أبي بكر بن العياش أنه ترك حديثه لسوء مذهبه، أي لأن فيه تشيعاً قليلاً على حد تعبير ابن عدي، ونص الجوزجاني على عدم وثاقته.

وقال أحمد بن يونس: كنا نمر به وهو مطروح ولا نكتب عنه شيئاً.

٥٠ ـ ثور بن زيد الديلمي، شيخ الإمام مالك، كان يرى رأي الخوارج ويقول بالقدر.

٥١ ـ خيثم بن عراك بن مالك، قال ابن حازم: لا تجوز الرواية عنه، وقال سعيد بن زيز، ومصعب الزبيري: استفتى أمير المدينة مالكاً عن شيء فلم يفته، فأرسل إليه: ما منعك من ذلك؟ قال: لأنك وليت خيثماً على المسلمين، فلما بلغه ذلك عزله.

٥٢ ـ نعيم بن حماد الخزاعي، ضعفه النسائي، ونسبه بعض المحدثين إلى الوضع في الحديث، ونص ابن معين على أنه يتوهم الشيء فيخطئ فيه.

وقد روى بسنده إلى النبيﷺ أنه كان يقول: رأيت ربي في أحسن صورة، شاباً موقراً رجلاه في خضرة عليه نصلان من ذهب[1].

٥٣ ـ هشام بن حجير المكي، ضعفه يحيى بن معين، ويحيى القطان وعده من الضعفاء أبو جعفر العقيلي، وقال سفيان بن عيينة: لم نأخذ عنه إلا ما لم نجده عند غيره.

---

(١) «الميزان» ج٤، ص٨٦٩.

٥٤ ـ هشام بن عروة الزبيري، كان يحدث أحاديث فينكرها عليه أهل بلده، وجاء عن مالك أنه كان لا يرتضي حديثه، وجاء عنه أنه نسي في آخر عمره فكان يحدث ولا يعرف ماذا يحدث به، كما نص على ذلك ابن القطان وغيره، والظاهر أن الإمام مالك كان سيّئ الرأي فيه من غير ناحية الحديث كما يظهر من هدى الساري لابن حجر[١].

٥٥ ـ هشام بن عمار الدمشقي أحد الشيوخ للبخاري، قال فيه أبو داود حدث بأربعمائة حديث لا أصل لها، وجاء عن عبد الله بن محمد بن سيار الفرهياني أنه قال: كان هشام يلقن كل شيء ما كان من حديثه ويقول: قد أخرجت هذه الأحاديث صحاحاً.

وقال صالح جزرة، وعبد الله بن محمد بن سيار: أنه كان يأخذ أجرة على الرواية، على كل رواية ورقتين درهما[٢].

٥٦ ـ وهب بن منبه الصنعاني ضعفه جماعة لأنه من القائلين بالقدر، وروى عنه حماد بن سلمة أنه قال: كنت أقول بالقدر حتى قرأت بضعة وسبعين كتاباً من كتب الأنبياء، تنص على أن من جعل لنفسه شيئاً من المشيئة فقد كفر فتركت قولي.

وروى سفيان بن عيينة عن عمر بن دينار أنه قال: دخلت على وهب بن منبه داره بصنعاء، فأطعمني من جوزة في داره، فقلت وددت أنك لم تكن كتبت في القدر كتاباً: قال: وأنا والله لوددت ذلك.

ونصف جماعة من المؤلفين في أحوال الرجال. إن وهب بن منبه كان وضاعاً يحدث عن الكتب التي وجدها في اليمن وجهاتها وينسبها إلى رسول الله ﷺ وهو وأخوه همام أخذا عن أبي هريرة وأخذ عنهما

---

(١) ص١١٨ من المجلد الثاني.

(٢) انظر «الميزان» ص٣٠٣ ج٤.

الإسرائيليات التي حدث بها. وكان لهما ولأبي هريرة وكعب الأحبار دوراً بارزاً في ادخال الموضوعات على الحديث وتشويه معالمه. ومن هؤلاء أخذ عبد الله بن عمرو بن العاص صحيفته التي ادعى أن الرسول اذن له بتدوينها من أقواله وأفعاله في حالتي الرضا والغضب على حد تعبيره. وقد أكثر من الطعن عليه الحافظ ابن كثير في المجلد الأول من تاريخه البداية والنهاية[١].

٥٧ ـ يحيى بن أبي زكريا الغساني، ضعفه أبو داود، ووصفه بالجهالة ابن معين، ونص ابن حيان على أنه لا تجوز الرواية عنه.

٥٨ ـ يعقوب بن حميد بن كاسب المدني، ضعفه النسائي وغيره، ونفى عنه الوثاقة يحيى بن معين، ونص أبو داوود أن في مسنده أحاديث منكرة، وأضاف إلى ذلك: أنا قد طالبناه بالأصول فدافعنا، ثم أخرجها بعد ذلك، فإذا تلك الأحاديث بخط طري، زاد فيها وأسندها.

٥٩ ـ يحيى بن عبد الله بن بكير المصري، ضعفه النسائي، وجاء عن ابن معين أنه قال: حديثه ليس بشيء، ونص البخاري في تاريخه الصغير، إن ما رواه يحيى بن عبد الله عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أتقيه.

٦٠ ـ هشيم بن بشير السلمي، قال الثوري: لا تكتبوا عنه، وقد اشتهر في التدليس والكذب، واتفق له أن جماعة من أصحابه قد أجمعوا على أن لا يأخذوا عنه شيئاً مما يحدث به، ففطن لذلك، فجعل يقول في كل حديث يذكره، حدثنا حصين ومغيرة عن ابراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلست اليوم؟ قالوا لا، فقال والله لم أسمع من مغيرة مما ذكرته حرفاً واحداً.

٦١ ـ الوليد بن مسلم مولى بني أُمية، روى عن مالك عشرة أحاديث لا أصل لها كما جاء في ميزان الاعتدال وهدى الساري.

---

(١) انظر «الأضواء وفجر الإسلام» لأحمد أمين، و«تاريخ الفقه الجعفري والمبادئ العامة» للمؤلف.

وقال عنه أبو مسهر: كان يأخذ من أبي السفر حديث الأوزاعي، وأبو السفر كان كذاباً، ونص أكثرهم على أنه كان يدلس في الحديث، وأحياناً يدلس عن الكذابين.

٦٢ ـ الوليد بن كثير بر يحيى المدني، كان خارجياً يرى رأي الأباضية، وقد ضعفه ابن سعد، وتردد في أمره الساجي، واعتذر عنه ابن حجر بأنه لم يكن داعية إلى الخوارج، وإن كان منهم ويرى رأيهم.

٦٣ ـ عمران بن حطان السدوسي، قال الدارقطني: أنه متروك الحديث وخبيث في مذهبه، وقال المبرد في الكامل، كان من رؤساء الصفرية وفقهائهم، والدعاة إلى مذهبهم، وهو الذي امتدح ابن ملجم لأنه قتل سيد المسلمين وإمامهم علي بن أبي طالب بالأبيات المشهورة التي يقول فيها:

إنـي لأذكـره يـومـاً فـأحـسـبـه أوفـى الـبـريـة عـنـد الله مـيـزانـا

إلى غير ذلك من الرواة الذين اعتمد عليهم البخاري في صحيحه، وقد ذكر في مقدمة فتح الباري أكثر من أربعمائة من رواة الصحيح تضاربت فيهم آراء المحدثين، من حيث وثاقتهم وجواز الاعتماد على مروياتهم ونص جماعة من أئمة الجرح والتعديل على عدم وثاقتهم وتضعيف مروياتهم. على أن علماء الجرح والتعديل أنفسهم، كابن معين، وابن المديني، ومحمد بن حيان، ويحيى بن سعيد القطان، والذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، مؤلف الميزان، وابن حزم علي بن أحمد بن سعيد وغيرهم، قد طعن بعضهم في بعض، ونسب كل منهم إلى الآخر الانحراف والعيوب التي توهن أمره، وتوحي بعدم الوثوق في مروياته وأقواله[١].

---

(١) انظر «**دلائل الصدق**» من ص٩ ح إلى ١٢ وقد اعتمدنا في هذه اللمحة عن هؤلاء الأشخاص على «**ميزان الاعتدال**»، و«**هدى الساري**»، واقتصرنا على هذا المقدار من المتهمين بالانحراف والمضعفين من رجال الصحيح تهرباً من التطويل والملل.

وأكتفي بهذه الأمثلة من المشبوعين والمتهمين في دينهم وروايتهم بين رجال الصحيح الذين يعدون بالمئات تهرباً من التطويل والملل، مع العلم بأن هذه الأمثلة اليسيرة تكفي القارئ البريء لأن ينظر إلى البخاري كغيره من المؤلفين الذين يعتمدون على اجتهادهم حيناً، وعلى غيرهم ممن يحسنون به الظن حيناً آخر فيخطئون ويصيبون ككل إنسان لم يعصمه الله من الخطأ والزلل، وتكفي أيضاً لأن يكون صحيحه بنظر القراء كغيره من مجاميع الحديث التي جمعت الغث والسمين والصحيح والفاسد مع الاعتراف له بالفضل والعمل الطيب، والجهد المثمر.

من رجال الكافي

لم يستطع المغالون في تقديس مرويات الكافي من المتقدمين والمتأخرين على حماسهم له أن يدفعوا الطعون القاسية التي ألصقها علماء الرجال والحديث بكثير من مروياته ولا أن يثبتوا صحة ما جاء فيه بشكل عام في حين أن وصف الصحة كاد أن يكون من أبرز صفاته عند فئة من الأخباريين هم أشبه بحشوية العامة لم يستطيعوا أن يثبتوا صحة مروياته لأنه قد اعتمد على اجتهاداته في توثيق الرواة واختيار المرويات، والإنسان مهما بلغ شأنه ومهما بالغ في البحث والتنقيب لا يخرج عن كونه إنساناً يخطئ ويصيب، ولكن الكليني مع أخطائه الكثيرة لم يشذ شذوذ البخاري، فلم يروي عن صنائع الحكام وخدام القصور ولا عن أحد من الصحابة ما لم تسمو به الصحبة وترتفع به عن الدنايا والإجرام إلى حيث الكرامة والاعتزاز بالفضيلة والاقتداء بالرسول ﷺ بالقول والفعل.

ولكنه في الوقت ذاته قد روى عن الغلاة وبعض المنحرفين عن الطريق القويم كما يبدو للمتتبع في كتب التراجم وأحوال الرواة، ولعله كان يكتفي بوجود بعض الموثوقين في سند الرواية، وهو مع ذلك لم يوفق لدراسة متون بعض الأحاديث دراسة علمية بقصد التمحيص ومقارنة مضمونها مع منطق أهل البيت وأسلوبهم الذي يتفق مع العلم والعقل ومنطق الحياة، ولو فعل

ذلك لوجد لزاماً عليه أن يتجنب بعض تلك المرويات التي لا تعكس مبدأ الأئمة ولا تنسجم مع واقعهم الرفيع الذي يمثل اسلوب جدهم الأعظم وكتاب الله الكريم، مع العلم بأنه قد دون في الكافي إلى جانب تلك المرويات أقوالهم المتكررة وتوصياتهم بأن يعرضوا أحاديثهم على كتاب الله وأنهم لا يحدثون إلا بما تقبله العقول ويتفق مع الكتاب، وأن ما لا يتفق مع الكتاب يجب طرحه.

ومهما كان الحال فسنتعرض في هذا الفصل لجماعة من المتهمين بالانحراف والمطعون بهم من رجال الكافي معتمدين على الكتب الشيعية التي تعرضت لأحوال الرجال وتاريخهم مع الاختصار حسب الإمكان تهرباً من التطويل والملل الذي يحسه الكثير من القراء.

١ ـ أحمد ابن أبي زاهر أبو جعفر الأشعري، كان يروي عن الضعفاء والمجاهيل، ولم يكن قوياً في نفسه، ومن أجل ذلك لم يسلم حديثه من العيوب كما جاء في الخلاصة للعلامة الحلي.

٢ ـ أحمد بن مهران، ضعفه ابن الغضايري والعلامة في الخلاصة، ولم يشر أحد من المؤلفين في الرجال إلى توثيقه.

٣ ـ يونس بن ظبيان، نص المؤلفون في الرجال على أنه ضعيف لا يلتفت إلى حديثه واتفقوا على أنه من الغلاة الوضاعين.

وجاء عنه أنه قال: كنت في بعض الليالي في الطواف فإذا بنداء من فوق رأسي: أني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري. فرفعت رأسي فإذا أبو الحسن الرضا عليه السلام ولما بلغ حديثه هذا أبا الحسن الرضا عليه السلام غضب غضباً لم يملك معه نفسه ثم قال للرجل لعنك الله ولعن من حدثك. ولعن يونس بن ظبيان ألف لعنة يتبعها ألف لعنة. أما إن يونس مع أبي الخطاب في أشد العذاب.

وجاء عنه أن بنتاً لأبي الخطاب ماتت. فوقف يونس على قبرها وقال: السلام عليك يا بنت رسول الله[1].

٤ ـ علي بن حسان. كان من الغلاة المعروفين في عصره بالكذب. وتأويل الآيات والأحاديث حسب معتقداته. وقد ألف كتاباً في تفسير القرآن أسماه تفسير الباطن. روى أكثره عن عمه عبد الرحمن بن كثير. وروى عنه الكليني رحمه الله في تفسير بعض الآيات ما يؤكد غلوه وفساد عقيدته. وسنتعرض لبعض مروياته في الفصول الآتية.

٥ ـ علي بن اسباط. المعروف بأبي الحسن المقري كان من القائلين بإمامة عبد الله الملقب بالأفطح ابن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام عده المؤلفون في الرجال من الضعفاء لذلك ولغيره من أسباب التضعيف. ونص بعضهم أنه رجع عن رأيه بعد جدال جرى بينه وبين علي بن مهزيار، فألف ابن مهزيار رسالة في الرد عليه بقصد إرجاعه إلى الإمام الشرعي.

٦ ـ عبد الرحمن بن كثير من موالي العباس بن محمد بن عبد الله بن العباس. كان من الوضاعين كما جاء في كتب الرجال. وأخذ عنه ابن أخيه علي بن حسان. واعتمد عليه في كتابه تفسير الباطن كما ذكرناه وقد أكثر الكليني عنه وعن علي بن حسان في كتاب الحجة من الكافي. وقل أن تجد رواية من مروياتهما سالمة عن الشذوذ، والعيوب والغلو المفرط الذي حاربه الأئمة أنفسهم في مختلف المناسبات ووضعوا المروجين لهذه الأفكار في مستوى الجاحدين الذين لعنهم الله وأعد لهم العذاب الأليم.

٧ ـ محمد بن الحسين بن سعيد الصايغ. جاء في النجاشي والخلاصة للعلامة الحلي. أنه ضعيف جداً ومتهم بالغلو المنافي لأصول الإسلام.

---

(١) انظر «الإتقان» للشيخ محمد طه ص٣٩٤ و«رجال» المرزا محمد حرف إليه.

٨ ـ علي بن العباس الجرازيني. قال في الإتقان: إنه ضعيف جداً. ونص في الخلاصة أن له تصنيفاً في الممدوحين والمذمومين يدل على خبثه وفساد مذهبه لا يلتفت إليه. ولا يعبأ بما رواه.

٩ ـ علي بن حمزة البطائني، كان ممن وقف على إمامة موسى بن جعفر عليه السلام وادعى بأنه غاب وسيرجع.

وجاء في الخلاصة للحلي. أنه أصل الوقف، وأشد الخلق عداوة للولي بعد أبي إبراهيم موسى بن جعفر عليه السلام ونص الكشي في رجاله، إن علي بن الحسين بن فضال قال: علي بن أبي حمزة كذاب متهم ملعون، رويت عنه أحاديث كثيرة، وكتبت عنه تفسير القرآن من أوله إلى آخره، إلا أني لا أستحل أن أروي عنه حديثاً واحداً.

وروى اللاهجي في رجال الفقيه عن يونس بن عبد الرحمن أنه قال: مات أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام. وليس أحد من قوامه إلا وعنده له المال الكثير، وكان ذلك سبب وقوفهم عليه وإنكارهم لموته، وله عند علي ابن أبي حمزة ثلاثون ألف ديناراً، وقيل فيه أكثر من ذلك[1].

١٠ ـ عمر بن شمر بن يزيد الجعفي، ضعفه المؤلفون في الرجال، ونسبوا إليه أنه دس أحاديث في كتب جابر الجعفي ونسبها إليه، وأضاف إلى ذلك في الخلاصة. إني لا أعتمد على شيء مما يرويه.

١١ ـ صالح بن أبي حماد أبو الخير الرازي، ضعفه أكثر المؤلفين في الرجال وتوقف في أمره العلامة في الخلاصة.

١٢ ـ صالح بن يحيى المزني ضعفه جماعة من المحدثين، ونسبوا إليه ما يشعر بعدم جواز الاعتماد عليه، واتفقوا على أنه كان زيدي المذهب.

---

(١) انظر «إتقان المقال» ص٣٢٢ و٣٢٣.

١٣ ـ صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان، جاء في نقد الرجال للتفريشي أنه كان من الغلاة الكذابين، لا يلتفت إلى أحاديثه، وأكد ذلك في الخلاصة، ولم يرد على أحد من المؤلفين في الرجال ما يشير إلى جواز الاعتماد عل مروياته، أو وثاقته.

١٤ ـ محمد بن جمهور العمي البصري، جاء في النجاشي عنه: إنه ضعيف في الحديث فاسد المذهب، وأضاف إلى ذلك، أنه قد قيل فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها، وأكد ذلك عنه أكثر المؤلفين في الرجال ونصوا على أنه له شعراً يحلل فيه محرمات الله[١].

١٥ ـ محمد بن سليمان بن عبد الله الديلمي، نص في اتقان المقال على أنه ضعيف جداً لا يعول عليه في شيء، ومع ذلك فهو متهم بالغلو والانحراف في عقيدته، كما نص على ذلك أيضاً المؤلفون في أحوال الرواة.

١٦ ـ محمد بن سنان الزاهري، جاء في رجال النجاشي عنه أنه ضعيف جداً لا يعول عليه، ولا يلتفت إلى ما تفرد به.

وجاء عن الفضل بن شاذان أنه قال: لا أحل لكم أن ترووا أحاديث محمد بن سنان، وعده من الكذابين المعروفين، كأبي الخطاب ويونس بن ظبيان، ويزيد الصائغ وغيرهم.

ورووا عنه أنه قال: لا ترووا عني مما حدثت به شيئاً، فإنما هي كتب اشتريتها من السوق، وأطال المؤلفون في الرجال الحديث عنه، وذكروا كل ما قيل فيه من مدح وذم، ولم ينتهوا إلى ما يوجب الاطمئنان لمروياته.

١٧ ـ سليم بن قيس بن سمعان، وثقه جماعة، وضعفه آخرون، وادعى

(١) انظر ص٣٤٢ من «الاتقان» ورجال المرزا محمد وغيره.

جماعة من المحدثين، أن الكتاب المعروف بكتاب سليم بن قيس من الموضوعات، وأطالوا الحديث حوله وحول كتابه، وجاء فيه أن الأئمة ثلاثة عشر إماماً، وأن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت مع أنه كان في حدود السنتين.

١٨ ـ المفضل بن صالح أبو جميلة الأسدي، جاء فيه أنه ضعيف كذاب يضع الأحاديث ويرويها عن الأئمة عليهم السلام.

١٩ ـ المفضل بن عمر الجعفي، نص النجاشي في رجاله عنه، بأنه كان فاسد المذهب، مضطرب الرواية لا يعبأ به، وروى حماد بن عثمان أن الإمام الصادق عليه السلام قال له: يا كافر يا مشرك ما لك ولابني اسماعيل. وجاء عن ابن مسكان أن حجر بن زائدة وعامر بن جداعة الأزدي دخلا على الإمام الصادق عليه السلام فقالا له جعلنا الله فداك: إن المفضل بن عمر يقول: إنكم تقدرون أرزاق العباد، فقال: والله ما يقدر أرزاق العباد وأرزاقنا إلا الله، ولقد احتجت إلى طعام لعيالي فضاق صدري وأبلغت إلى الفكر في ذلك، حتى احرزت قوتهم فعندها طابت نفسي، لعنه الله وبرئ منه، قال: افنلعنه ونبرأ منه قال: نعم وجاء في بعض المرويات ما يشعر بوثاقته والاطمئنان إليه إلا أن مجرد ذلك لم يكن كافياً لبراءته مما نسب إليه.

٢٠ ـ المنخل بن جميل الكوفي، نص المؤلفون في الرجال على أنه ضعيف فاسد الرواية، واضافوا إلى ذلك أنه من الغلاة المعروفين.

٢١ ـ القاسم بن محمد الجوهري، كان واقفي المذهب روى عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، وقد ضعفه جماعة من المحدثين، ولعل سبب تضعيفهم له انحرافه عن مخطط التشيع.

٢٢ ـ صالح بن محمد بن سهل الهمداني، من الغلاة الكذابين كما نص على ذلك المؤلفون في الرجال، وجاء عنه أنه قال: كنت أقول في الصادق

بالربوبية: فدخلت عليه فلما نظر إلي قال: يا صالح إنا والله عبيد مخلوقون لنا رب نعبده وإن لم نعبده عذبنا.

ورجح بعضهم أن الغالي الكذاب هو محمد بن سهل الهمداني من أصحاب الإمام الجواد عليه السلام، وهو الذي أشار إليه الشيخ الطوسي في كتابه الغيبة، ونص على أنه من المذمومين والمتهمين في عقيدتهم[1].

٢٣ ـ عبد الله بن عبد الرحمن، جاء في الإتقان وغيره عنه أنه غال ضعيف ليس بشيء، ونص التفريشي وغيره على أنه كان من كذابة أهل البصرة، وله كتاب الزيارات يدل على خبث عظيم على حد تعبيرهم.

٢٤ ـ عبد الله بن القاسم الخضرمي المعروف بالبطل، وصفه المؤلفون في الرجال، بأنه كذاب غال يروي عن الغلاة لا خير فيه ولا يعتد برواياته.

٢٥ ـ عبد الله بن القاسم الحارثي، كان من أصحاب معاوية بن عمار ثم فارقه وقال بالغلو: وجاء عنه في الخلاصة وغيرها. أنه غال كذاب ضعيف متروك الحديث، معدول عن ذكره.

٢٦ ـ محمد بن الحسن بن شمون، جاء عنه أنه كان واقفياً، ثم غلا، ضعيف فاسد المذهب، ونص في نقد الرجال، أنه ضعيف متهافت لا يلتفت إليه ولا إلى مروياته، وأضاف إلى ذلك أنه عاش مائة وأربعة عشر عاماً.

٢٧ ـ سلمة بن الخطاب، وصفه المؤلفون في الرجال بالضعف في حديثه، ورجح بعضهم قوته ووثاقته نظراً لاعتماد جماعة، منهم أحمد بن إدريس، ومحمد بن الحسن الصفار ومحمد بن بابويه الصدوق، على مروياته.

٢٨ ـ محمد بن الوليد الصيرفي شباب، ممن اتفقوا على ضعفه بلسان واحد، ولم يشر أحد إلى التردد في أمره.

---

(١) انظر رجال المرزا محمد ورجال الشيخ محمد طه ص٣٠١.

٢٩ ـ محمد بن علي أبو جعفر القرشي، قال في إتقان المقال: ضعيف جداً فاسد الاعتقاد، لا يعتمد عليه في شيء، وأضاف إلى ذلك أنه ورد قم بعد أن اشتهر بالكذب في الكوفة، فنزل على أحمد بن محمد بن عيسى، ولما اشتهر أمره بالغلو تخفى، وأخيراً أخرجه منها أحمد بن محمد قهراً[1].

٣٠ ـ محمد بن علي بن بلال، من المذمومين عند المحدثين، ونص الطبرسي في الإحتجاج على وجود بعض المرويات في ذمه والتشهير به، وأضافوا إلى ذلك أنه كان لديه بعض الأموال إلى الإمام عليه السلام فأنكرها وتمنع من صرفها في مواضعها إلى غير ذلك من الطعون الموجهة إليه.

٣١ ـ أحمد بن هلال، جاء في الخلاصة عنه أنه ملعون على لسان الحجة محمد بن الحسن عليه السلام كما ينص على ذلك التوقيع الوارد على يد أبي القاسم بن روح، وجاء في فهرست أسماء المؤلفين للطوسي. أنه كان غالياً متهماً في دينه، توفي سنة ٢٦٧.

٣٢ ـ أمية بن علي، ضعفه المؤلفون في الرجال، وجاء في الخلاصة ونقد الرجال أنه ضعيف الرواية في مذهبه ارتفاع، أي غلو مفرط.

٣٣ ـ الحسين بن مياح، من غلاة الشيعة ومن الضعفاء في الحديث كما نص على ذلك في الإتقان والخلاصة، ومنتهى المقال، ولم يتردد في أمره أحد ممن تعرضوا لحاله.

٣٤ ـ محمد بن أرومة، جاء في الإتقان وغيره عنه أنه من المتهمين بالغلو، وبلغ من تشدد القميين على المتهمين بالغلو أنهم قد دسوا من يقتله في جوف الليل، فجاءه الموكل بهذا الأمر فوجده يصلي نوافل الليل فتركه

---

(١) انظر «الإتقان» و«منهج المقال» وغيرهما من كتب الرجال.

ورجع عنه، وينسب إليه أنه ألف كتاباً في تفسير الباطن، وكان ذلك من أسباب النقمة عليه[1].

٣٥ ـ عبد الكريم بن عمرو بن صالح الخثعمي، جاء عنه أنه واقفي خبيث، ونص في الخلاصة على أن الواقفية تدعيه. والغلاة تروي عنه كثيراً.

٣٦ ـ محمد بن عيسى اليقطيني، ضعفه جماعة من المحدثين، وجاء عنه أنه كان يذهب مذهب الغلاة، ووثقه جماعة منهم، واعتمدوا على مروياته، وقد أطال المؤلفون في الرجال الحديث عنه وذكروا كل ما قيل فيه من مدح وذم ولم ينتهوا إلى نتيجة حاسمة في أمره[2].

٣٧ ـ عبد الله بن بحر، وصفه المؤلفون في الرجال بأنه ضعيف مرتفع القول. أي أنه من الغلاة المبالغين في غلوهم، ولم يتولَّ الدفاع عنه أحد منهم.

٣٨ ـ عمر بن عبد العزيز، يروي المناكير ويخلط في أحاديثه كما نص على ذلك أكثر المحدثين، ولم يتحمس للدفاع عنه أحد، ولا وصفه أحد بالوثاقة.

٣٩ ـ مسعدة بن صدقة، كان بتري المذهب، كما نص على ذلك الكشي في رجاله، ولم يتعرض أحد إلى توثيقه.

٤٠ ـ وهب بن وهب، أبو البختري، قال عنه النجاشي: أنه كان كذاباً، وقال غيره: أنه كان من أكذب البرية، وله عن الصادق عليه السلام أحاديث كلها لا يوثق بها.

٤١ ـ الحسن بن العباس بن الحريش، نص في إتقان المقال على أنه

---

(١) انظر «الإتقان» ص٣٣٩.

(٢) نفس المصدر ص٣٥٦.

ضعيف جداً له كتاب إنا أنزلناه في ليلة القدر، رديء الحديث مضطرب الألفاظ، وجاء في الخلاصة ونقد الرجال أن كتابه فاسد الألفاظ موضوع، وهذا الرجل لا يلتفت إليه ولا يكتب حديثه، وقد روى عنه الكليني في الكافي، باب إنا أنزلناه في ليلة القدر.

وأحسب أن هذا العدد اليسير من المتهمين بالانحراف عن المخطط الإسلامي الصحيح يكفي لدحض مزاعم القائلين بأن الشيعة يصححون جميع مرويات الكافي، ولا يرتابون في شيء منها، ذلك لأن الصحيح كما ذكرنا في الفصول السابقة هو الذي يرويه العادل المستقيم في دينه عن مثله إلى أن يتصل بالنبي أو الإمام عليه السلام ووجود منحرف واحد في سند الرواية يكفي لعدم الإعتداد بها ما لم تقترن ببعض القرائن التي تؤكد صدورها.

الواجب في صحيح البخاري

بالإمكان أن ينتزع الباحث صفات الواجب عن البخاري من مروياته عن النبي ﷺ حول هذه المواضيع المنتشرة في صحيحه هنا وهناك، وبالطبع إنه لم يدون فيه إلا الأحاديث الصحيحة عنده، لأنه اختارها من ستمائة ألف حديث على حد زعم المؤلفين في التراجم كما ذكرنا، مع العلم بأن البخاري في صحيحه لم يوفق إلى توزيع الأحاديث على المواضيع التي تعرض لها توزيعاً كاملاً، ذلك لأنه يعنون الموضوع أحياناً ويروي فيه بعض الأحاديث التي تناسبه وأحياناً يروي فيه ما لا يتناسب معه، لذلك فإن الباحث إذا أراد أن ينتهي إلى رأيه الأخير في موضوع من المواضيع التي دونها في كتابه لا بد وأن يستقصي بقية الأبواب ويتتبع المرويات فيها إذا كانت هذه المدونات تعبر عن رأيه في تلك المواضيع.

لعل السر في ذلك أن البخاري لم يمهله الأجل إلى انجاز كتابه ونقله من المسودات التي جمعه فيها، فوافاه الأجل قبل تبييضه وتوزيع أحاديثه في الأماكن التي تناسبها، وحذف المكررات منه، كما ذكرنا سابقاً ولما جاء دور تلاميذه من بعده دونوه على علاته، ولو أمهله الأجل لجاء كتابه مصنفاً ومرتباً على الأبواب والمواضيع ووافياً بالغرض الذي أراده من تأليفه، وسليماً من أكثر العيوب التي لا يستطيع الباحث تجاهلها.

كما وأنه لم يتعرض للواجب بعنوان خاص، بل تعرض لصفاته تعالى وبعض الخصائص التي تشير إلى حقيقته في مختلف المناسبات والأبواب. ففي الباب الذي عقده لتفسير قوله تعالى: «ولتصنع على عيني» قارن بين عين الدجال، وعين الله في أكثر من رواية، وكلها تنص على أن الدجال أعور العين اليمنى، وأن الله ليس باعور. وبهذه المناسبة روى عن موسى بن إسماعيل عن جوريه عن نافع عن عبد الله أنه قال: ذكر الدجال عند النبي ﷺ فقال: أن الله لا يخفى عليكم أنه ليس بأعور وأشار بيده إلى عينه، وإن الدجال أعور العين اليمنى، كأن عينه عنبة طافية.

وروى عن أنس أن النبي ﷺ قال: ما بعث الله من نبي إلا أنذر قومه من الأعور الكذاب، إنه أعور وإن ربكم ليس باعور مكتوب بين عينيه كافر، هو الخالق المصور البارئ.

وقد أكثر من الروايات التي تنص على خروج الدجال وأن عينه اليمنى عوراء وعين الله سليمة من العور، وفي خلال مروياته التي أوردها في هذا الباب روى عن عبيدة عن عبد الله أنه قال: جاء حبر من الأحبار إلى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد إنا نجد أن الله جعل السماوات على أصبع، والأرضين على أصبع، والشجر على أصبع، والماء والثرى على أصبع، وسائر الخلائق على أصبع، ثم يقول أنا الملك، فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه تصديقاً لقول الحبر، ورواها مرة ثانية وأضاف إليها أنه ضحك تعجباً وتصديقاً[1].

وفيما يتعلق برؤية الله سبحانه وتعالى عما يصفه الجاهلون علموا كبيراً روى في شرح قوله تعالى: «وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة» عن جرير أنه قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺإذ نظر إلى القمر ليلة البدر فقال: إنكم

---

(١) انظر ص٢٧٨ و٢٨٠ و٣٠٠ المجلد الرابع من «**الصحيح**» للبخاري.

سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته.

وروى عن جرير بن عبد الله أنه قال: قال النبي ﷺ إنكم سترون ربكم عياناً.

وروى عنه أيضاً أنه قال: خرج علينا رسول الله ليلة البدر فقال إنكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون هذا لا تضامون في رؤيته. وروى عن أبي هريرة مجموعة من الأحاديث بهذا المضمون، وزاد فيها أنه قال: فهل تضارون في رؤية الشمس ليس دونها حجاب؟ قالوا لا يا رسول الله: قال إنكم ترونه كذلك يجمع الله الناس يوم القيامة فيقول من كان يعبد شيئاً ليتبعه. فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس، ويتبع من كان يعبد القمر القمر، ويتبع من كان يعبد الطواغيت الطواغيت، وتبقى هذه الأمة فيها شافعوها ومنافقوها، فيأتيهم الله فيقول أنا ربكم فيقولون له: هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا جاء ربنا عرفناه، فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون.

وجاء فيما رواه عن أنس أن المؤمنين يحبسون يوم القيامة فيتشفعون بالأنبياء، فكل نبي يأتونه يذكر خطيئته فيعتذر عن مقابلة الرب، فيأتون محمداً ﷺ فيستأذن على ربه في داره فيؤذن له، وعندما يراه في داره يخر له ساجداً ويبقى زمناً طويلاً، ثم يقول له: ارفع رأسك فيرفع رأسه ويستشفع بمن يريد فيخرج من الدار التي فيها ربه ويدخلهم الجنة، ويخرج جماعة من النار ويدخلهم الجنة أيضاً، ثم يعود فيدخل على ربه في داره، فيؤذن له ثانياً فيسجد لله، ثم يرفع رأسه ويشفع فيمن يشفع له، فيخرج منها ويدخلهم الجنة، ثم يدخل الدار التي فيها الله ثالثاً، وهكذا يصنع ذلك مراراً حتى لا يبقى في النار إلا من يستحق الخلود فيها[١].

ويحدث البخاري عن الله سبحانه في بعض مروياته عن الرسول ﷺ أنه

---

(١) نفس المصدر ص٢٨٣ و٢٨٧.

ينزل عن عرشه الجالس عليه في السماء السابعة إلى سماء الدنيا في ثلث الليل الأخير، فقد روى عن إسماعيل عن مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له، وروى هذه الرواية بألفاظها من غير زيادة في ص١٠٠ عن أبي سلمه ابن عبد الرحمن، وتكرر منه هذا المضمون بهذا السند وغيره.

وفي مناسبة ثانية يصور أنس بن مالك وأبو هريرة الله سبحانه بصورة رجل له رجلان يضع أحدهما في جهنم فيملأها، بينما جميع العصاة والكفار لا يملأون إلا جانباً منها.

فقد روى عن أنس أنه سمع النبي ﷺ يقول: يلقى العصاة في النار فتقول هل من مزيد فيضع قدمه فيها فتقول قط قط.

وروى عن أبي هريرة أن الرسول ﷺ قال: يقال لجهنم هل امتلأت فتقول هل من مزيد فيضع قدمه فيها فتقول قط قط.

وروى عن أبي هريرة أيضاً أن النبي ﷺ قال تحاجت الجنة والنار. فقالت النار أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين، وقالت الجنة مالي لا يدخلني إلا ضعفاء الناس وسقطهم، فقال الله سبحانه للجنة: أنت رحمتي أرحم بك من أشاء من عبادي: وقال للنار: إنما أنت عذابي أعذب بك من أشاء من عبادي، ولكل واحدة منهما ملؤها، فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله فيها، فتقول قط قط قط، فهنالك تمتلئ ويزوي بعضها إلى بعض، ولا يظلم الله من خلقه أحداً، وأما الجنة فينشئ الله لها خلقاً تمتلئ بهم.

وروى عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: يكشف ربنا

عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة، ويبقى من كان يسجد في الدنيا رئائاً وسمعة فيذهب ليسجد فيعود وظهره طبقاً واحداً[1] وجاء في المجلد الرابع من صحيح البخاري، أن رجلاً سأل الله سبحانه أن يخرجه من النار، فاشترط عليه أن لا يسأله غير ذلك، فلما أخرجه منها سأله أن يقربه من باب الجنة، فأخذ عليه العهود والمواثيق أن لا يسأله غير ذلك، فلما قربه منها سأله أن يدخله الجنة وألح في سؤاله حتى ضحك منه الله وأذن له بالدخول إلى الجنة[2].

وروى في صفحة ٣١٢ من المجلد الثاني أن رجلاً أتى للنبي ﷺ فقال النبي ﷺ للمسلمين من يضيف هذا فأخذه أحدهم وآثره على نفسه وعياله فلما أصبح جاء إلى النبي ﷺ فقال له: لقد ضحك الله الليلة من فعالكما.

ويروي البخاري أيضاً عن صفوان بن محرز أن رجلاً سأل ابن عمر: كيف سمعت رسول الله ﷺ يقول في النجوى. قال: يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كتفه عليه، فيقول: أعملت كذا وكذا فيقول: نعم. ثم يقول له: أعملت كذا وكذا، وهكذا وأخيراً يقول له: إني سترت عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم، إلى غير ذلك من المرويات التي أوردها البخاري في صحيحه حول رؤية الله وصفاته.

ولو أنه درس هذه المرويات دراسة موضوعية وحاكم بينها وبين كتاب الله وعرضها على العقل، لو فعل ذلك لا بد وأن ينتهي إلى طرحها لأنها لا تنفك عن التجسيم الذي لا يقره العقل ولا الكتاب الكريم الذي ينص على أنه «لا تدركه الأبصار، ولا يحيطون به علماً» وكيف تتفق هذه الآية مع

---

(١) انظر ص١٩١ و١٩٢ المجلد الثالث من «**الصحيح**» للبخاري.
(٢) المجلد الرابع للبخاري.

رواية أبي هريرة التي تنص على أن الله يضع رجله في جهنم ليفي لها بوعده، فتمتلئ عند ذلك ويسكن غضبها، وكيف يرى كما يرى القمر ليلة تمامه والشمس ساعة تنجلي عنها السحب والغيوم، والله يقول: «لا تدركه الأبصار». وهل ينفك القول بأن له ساقاً عن أنه جسم كبقية الأجسام المركبة من الساق والرجل واليد والعين وغير ذلك.

وكيف يضحك على من يرجوه طمعاً في كرمه وجوده وأين تكون الدار التي يسكنها رب أبي هريرة، أفي السماوات أم في الأرض، وإذا كان يسكن في دار، ويحويه مكان معين، فقد خلت منه بقية الدور والإمكنة والجهات، وأصبح كسائر الممكنات التي لا توجد إلا بأسبابها، تعالى عن ذلك علواً كبيراً. ومن الغريب أن البخاري قد دون هذه الأحاديث في صحيحه واختارها من ستمائة ألف حديث كما يزعم كل من ترجمه وكتب عن صحيحه ودون إلى جانبها بعض المرويات التي تنص على أن الحديث الذي يصح الاعتماد عليه هو الذي يوافق كتاب الله ولا ينكره العقل، مع العلم بأن الكتاب والعقل لا يقران شيئاً من تلك المرويات ولا تتفق معهما إلا بعد تأويلها، والتأويل وإن كان ممكناً وواقعاً، بالنسبة إلى بعض المرويات، ولكنه لا يتعين إلا إذا كانت شروط الاعتماد على الرواية متناً وسنداً متوفرة فيها، ولم يتوافر في هذه المرويات شيء من ذلك.

على أنه قد دون في ص٢٧٤ من المجلد الرابع أن السيدة عائشة قالت. من حدثكم أن محمداً رأى ربه فقد كذب، لأن الله لا تدركه الأبصار، ومن حدثكم أنه يعلم الغيب فقد كذب، لأنه لا يعلم الغيب إلا الله، وجاء في رواية ثانية عنها أنها قالت لعامر بن مسروق وقد سألها عن الله هل يرى: ولقد وقف شعري مما قلت، من حدثك أن محمداً رأى ربه فقد كذب، ثم قرأت: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ ﴿وَمَا كَانَ

﴿لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ ومن حدثك أنه يعلم ما في غد فقد كذب، ثم قرأت: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ ومن حدثك بأنه قد كتم شيئاً مما أوحي إليه فقد كذب[1].

هذه الرواية تتنافى مع المرويات التي تنص على أنه يرى كما يرى القمر ليلة تمامه والشمس ساعة تنجلي عنها السحب والغيوم، ولا بد من تكذيب إحدى الطائفتين، ولا شك أن رواية السيدة عائشة تتفق مع الكتاب ويؤيدها العقل فهي أولى بالقبول والاعتبار، ومروياتها أقرب إلى الواقع من مرويات أبي هريرة، ولو قال قائل إن تلك المرويات مستوحاة من كتاب الله تعالى حيث جاء في بعض آياته ما يشير إلى أن له وجهاً ويداً ورجلاً، وأنه يجلس على عرشه وغير ذلك، قلنا في جوابه أن القرآن يفسر بعضه بعضاً ولا بد من ملاحظة سياق الآية وأسباب نزولها، وضم أولها إلى آخرها وبالإضافة إلى ذلك لا بد من تحكم العقل عندما يصطدم به الظاهر منها، لاسيما بعد أن كان القرآن يتحمل أكثر من معنى واحد، وكل واحد من المعاني إذا كان مقبولاً تتحمله الآيات بمجموعها ومفرداتها، ومما لا شك فيه أن تفسير اليد بالقوة، والوجه بالقدرة، والاستواء بالاستيلاء، ومجيء الرب بمجيء أوامره ونواهيه هو المتعين من تلك الآيات، ويتناسب مع الأسلوب القرآني وبلاغته، وفي نفس الوقت يندفع محذور التجسيم والتشبيه الذي يلازم الأخذ بظواهر تلك المفردات.

ولعل الذي دعا المحدث الجليل محمد بن إسماعيل إلى تدوين هذه المرويات في جامعه، أن رواتها من الصحابة والصحابة لا ينطقون عن الهوى لأنهم فوق الشبهات والأهواء كما زعم الجمهور من أهل السنة.

---

(١) انظر ص٢٧٤ ج٤ وص١٩٣ ج٣.

الواجب في الكافي

لقد تعرض الكليني في كتابه الكافي للواجب وصفاته، ودون فيه بعض المرويات التي تتعرض لحدوث العالم وإثبات الصانع وصفاته الثبوتية والسلبية وغير ذلك مما يليق بذاته، فروى عن محمد بن عبد الله الخرساني خادم الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام أنه قال:

دخل رجل من الزنادقة على أبي الحسن الرضا عليه السلام وعنده جماعة من أصحابه فقال له الإمام عليه السلام: أيها الرجل أرأيت إن كان القول قولكم وليس هو كما تقولون ألسنا وإياكم شرعاً سواء لا يضرنا ما صمنا وصلينا وزكينا وأقررنا، فسكت الرجل، ثم قال أبو الحسن الرضا عليه السلام وإن كان القول قولنا وهو الحق ألستم قد هلكتم ونجونا فقال: رحمك الله أوجدني كيف هو وأين هو، فقال الإمام عليه السلام ويلك إن الذي ذهبت إليه غلط، هو أين الأين بلا أين، وكيف الكيف بلا كيف، فلا يعرف بالكيفية ولا بالأينية، ولا يدرك بحاسة ولا يقاس بشيء، فقال الرجل: إذن أنه لا شيء إذا لم يدرك بحاسة من الحواس، فقال أبو الحسن: ويلك لما عجزت حواسك عن إدراكه أنكرت ربوبيته، ونحن إذا عجزت حواسنا عن إدراكه أيقنا أنه ربنا لا يشبه شيئاً من الأشياء. فقال له الرجل: فأخبرني متى كان، فقال أبو الحسن: فأخبرني متى لم يكن فأخبرك متى كان.

قال الرجل: فما الدليل عليه؟ قال أبو الحسن عليه السلام: إني لما نظرت إلى جسدي ولم يكن فيه زيادة ولا نقصان في العرض والطول ودفع المكاره عنه وجر المنفعة إليه، علمت أن لهذا البنيان بانياً فاقررت به، مع ما أرى من دوران الفلك بقدرته، وإنشاء السحاب وتصريف الرياح ومجرى الشمس والقمر والنجوم وغير ذلك من الآيات العجيبات المبينات علمت أن لهذا مقدراً ومنشئاً[1].

وروى عن هشام بن الحكم أن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال في جواب بعض الملحدين: لا يخلو قولكم أنهما اثنان من أن يكونا قدمين قويين، أو يكونا ضعيفين، أو يكون أحدهما قوياً والآخر ضعيفاً، فإن كانا قويين فلم لا يدفع أحدهما صاحبه ويتفرد بالتدبير، وإن زعمت أن أحدهما قوي والآخر ضعيف ثبت أنه واحد للعجز الظاهر في الثاني.

فإن قلت أنهما اثنان لم يخل من أن يكونا متفقين من كل جهة أو مفترقين من كل جهة، فلما رأينا أن الخلق منتظم، والفلك جار، والتدبير واحد والشمس والليل والقمر والنهار دل صحة الأمر والتدبير وائتلاف الأمر على أن المدبر واحد، ثم إن ادعيت أنهما اثنان يلزمك فرجة ما بينهما حتى يكونا اثنين، فصارت الفرجة ثالثاً بينهما قديماً معهما، فيلزمك ثلاثة، فإن ادعيت ثلاثة لزمك ما قلت في الاثنين حتى يكون بينهما فرجة فيكونوا خمسة، ثم يتناهى العدد إلى ما لا نهاية له في الكثرة. فقال الزنديق: فما الدليل عليه؟ قال أبو عبد الله الصادق عليه السلام وجود الأفاعيل دلت على أن صانعاً صنعها، ألا ترى إنك إذا نظرت إلى بناء مشيد مبني علمت أن له بانياً وإن كنت لم تر الباني ولم تشاهده.

---

(١) هذا الأسلوب في مقام الاستدلال على وجود الصانع قد تكرر في أحاديث أهل البيت عليهم السلام وقد أورد في الكافي مجموعة من الأحاديث بهذا المضمون وتكرر في القرآن أيضاً هذا النوع من الاستدلال بالمعلول على وجود العلة.

قال فما هو؟ قال الإمام عليه السلام: شيء لا كالأشياء غير أنه لا جسم ولا صورة ولا يحس ولا يجس، ولا يدرك بالحواس الخمس لا تدركه الأوهام، ولا تنقصه الدهور ولا تغيره الأزمان[1].

وقد أورد الكليني عشرات الأحاديث عن الأئمة عليهم السلام حول التوحيد والصفات، وأكثرها تنص على أنه واحد لا يشبه شيئاً من مخلوقاته، ولا يدرك بالحواس، ولا تحيط به الأوهام، ولا تحويه الأمكنة والأزمان.

وجاء في بعضها عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنه قال: إياكم والتفكر في الله، ولكن إذا أردتم أن تنظروا إلى عظمته، فانظروا إلى عظمة خلقه.

وجاء في بعضها عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنه قال: إياكم والتفكر في الخالق ولكن إذا أردتم أن تنظروا إلى عظمته فانظروا إلى عظيم خلقه. وتعرض في كتاب التوحيد لمسألة الرؤية التي أثبتها أهل السنة وأورد مجموعة من الأحاديث تنص على أنه لا يرى في الدنيا الآخرة.

فمن ذلك ما رواه أبو الحسن الموصلي عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أنه قال: جاء حبر إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فقال يا أمير المؤمنين هل رأيت ربك؟ قال عليه السلام ويلك ما كنت لأعبد رباً لم أره.

---

(١) وملخص هذا الدليل الذي استدل به الإمام على وجود الصانع، هو أن المبدأ الأول لو كان اثنين، فلا يخلو من أن يكونا قديمين قويين أو ضعيفين، أو يكون أحدهما قوياً والآخر ضعيفاً، والمراد بالقوي أن يكون قادراً على فعل الكل وفاعلاً له بالإرادة والمراد بالضعيف هو الذي لا يقوى على فعل الكل ولا يستبد به ولا يصلح لمقاومة القوي، فإن كانا قويين فيلزم أن يدفع كل منهما صاحبه ويتفرد به. ولازم ذلك عدم وقوع الفعل في مثل هذه الحالة. وإن كان أحدهما ضعيفاً. فيلزم من ضعف وجود احتياجه إلى العلة الموجدة. فيكون ممكناً وإن كانا ضعيفين. فلا يخلو من أن يكونا متفقين في الحقيقة من كل جهة بحيث لا يكون لكل منهما جهة تشخيص يتعين بها عن صاحبه ولازم ذلك وحدتهما وهو خلاف المفروض. وإن كانا مفترقين من كل جهة. فانتظام الخلق وائتلاف الأمر يدل على وحدة المدبر. ثم إن فرض الاثنينية ولو من جهة يلزم أن يكون بينهما مميز فاصل وقد عبر عنه الإمام عليه السلام بالفرجة. وهذا المميز لا بد وأن يكون قديماً موجوداً بذاته ولازم ذلك تعدد القديم كما ذكر الإمام عليه السلام.

قال: وكيف رأيته؟ قال ويلك: لا تدركه العيون بمشاهدة الأبصار ولكن رأته القلوب بحقائق الإيمان.

وروى عن أبي هاشم الجعفري أنه قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الله هل يوصف فقال: أما تقرأ القرآن قلت بلى: قال: أما قرأت قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ قلت بلى. قال: إن أوهام القلوب أكبر من إبصار العيون، فهو لا تدركه الأوهام وهو يدرك الأوهام.

وأضاف إلى ذلك أبو هاشم الجعفري في رواية أخرى أن أبا الحسن قال: يا أبا هاشم إن أوهام القلوب أدق من أبصار العيون، أنت قد تدرك بوهمك السند والهند والبلدان التي لم تدخلها، ولا تدركها ببصرك، وأوهام القلوب لا تدركه فكيف تدركه أبصار العيون.

وروى عن صفوان بن يحيى أنه قال: سألني أبو قرة المحدث أن أُدخله على أبي الحسن الرضا عليه السلام فاستأذنته في ذلك، فأذن له ودخل عليه، فسأله عن الحلال والحرام والأحكام حتى انتهى إلى التوحيد، فقال أبو قرة: أنا روينا أن الله قسم الرؤية والكلام بين نبيين، فجعل لموسى الكلام ولمحمد الرؤية فقال أبو الحسن الرضا عليه السلام: فمن المبلغ عن الله إلى الثقلين من الإنس والجن لا تدركه الأبصار، ولا يحيطون به علماً، وليس كمثله شيء، أليس محمد صلى الله عليه وآله؟ قال: بلى: قال: كيف يجيء رجل إلى الخلق جميعاً فيخبرهم أنه جاء من عند الله وأنه يدعوهم إلى الله بأمر الله، فيقول: لا تدركه الأبصار، ولا يحيطون به علماً، وليس كمثله شيء، ثم يقول: أنا رأيته بعيني وأحطت به علماً، وهو على صورة البشر أما تستحون، أما قدرت الزنادقة أن ترميه بهذا أن يكون يأتي من عند الله بشيء، ثم يأتي بخلافه من وجه آخر.

قال أبو قرة: فإنه يقول: ولقد رآه نزلة أخرى، فقال أبو الحسن: أن بعد هذه الآية ما يدل على ما رأى حيث قال: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ يقول: ما كذب فؤاد محمد ما رأت عيناه ثم أخبر بما رأى فقال: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ

﴿رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾، وآيات الله غير الله، وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾، وإذا رأته الأبصار فقد أحاطت به علماً ووقعت المعرفة.

فقال أبو قرة: فتكذب الروايات[1] فقال أبو الحسن عليه السلام: إذا كانت الرواية مخالفة للقرآن كذبتها، وقد أجمع المسلمون على أنه لا يحاط به علماً، ولا تدركه الأبصار، وليس كمثله شيء، إلى غير ذلك من الروايات التي أوردها في الكافي حول امتناع الرؤية في الدنيا والآخرة[2].

وجاء في الكافي المجلد الأول في باب النهي عن وصفه بغير ما وصف به نفسه، إن عبد الرحمن القصير قال: كتبت على يدي عبد الملك بن أعين إلى أبي عبد الله الصادق عليه السلام أن قوماً بالعراق يصفون الله بالصورة والتخطيط، فإن رأيت جعلني الله فداك أن تكتب إليَّ بالمذهب الصحيح من التوحيد، فكتب إليَّ: سألت رحمك الله عن التوحيد وما ذهب إليه من قبلك، فتعالى الله الذي ليس كمثله شيء وهو السميع البصير وتعالى عما يصفه الواصفون المشبهون الله بخلقه المفترون على الله فاعلم رحمك الله، أن المذهب الصحيح في التوحيد ما نزل به القرآن من صفات الله عزَّ وجلَّ، فانف عن الله البطلان والتشبيه، فلا نفي ولا تشبيه[3] هو الله الثابت الموجود تعالى الله عما يصفه الواصفون ولا تعدوا القرآن فتضلوا بعد البيان[4].

وقد أورد في الكافي اثنتي عشر رواية في هذا الباب وكلها تؤكد مضمون هذه الرواية. وروى في باب النهي عن التجسيم والتصوير عن علي

---

(١) المراد من الروايات التي أشار إليها أبو قرة ما أوردناه عن البخاري حول هذا الموضوع من مرويات أبي هريرة وأنس بن مالك وغيرهما مما هو موجود في صحاح أهل السنة.

(٢) انظر ص٩٦ من المجلد الأول «أصول الكافي».

(٣) المراد من نفي البطلان هو النهي عن تجريده عن الصفات لأن تجريده عن جميع الصفات يلزم منه التعطيل والمراد من نفي التشبيه أي عدم وصفه بصفات مخلوقاته بنحو يلزم منه تشبيهه بهم والمقصود بقوله عليه السلام: فلا نفي ولا تشبيه عدم جواز نفي الصفات عنه نفياً باتاً وعدم جواز تشبيهه بمخلوقاته كما يصنع الأشاعرة.

(٤) ص١٠٠ ج١.

بن حمزة أنه قال: قلت لأبي عبد الله الصادق عليه السلام: سمعت هشام بن الحكم يروي عنكم أن الله جسم صمدي نوري معرفته ضرورة يمن الله بها على من يشاء من خلقه، فقال عليه السلام: سبحان من لا يعلم أحد كيف هو إلا هو ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، لا يحد ولا يحس، ولا تدركه الأبصار ولا الحواس، ولا يحيط به شيء، ولا جسم، ولا صورة، ولا تخطيط ولا تحديد.

وروي عن محمد بن زيد أنه قال: جئت إلى الرضا عليه السلام أسأله عن التوحيد، فاملى عليه: الحمد لله فاطر الأشياء إنشاءً ومبتدعها ابتداعاً بقدرته وحكمته، لا من شيء فيبطل الإختراع، ولا لعلة فلا يصح الابتداع خلق ما شاء كيف شاء متوحداً بذلك لإظهار حكمته وحقيقة ربوبيته لا تضبطه العقول ولا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأبصار، ولا يحيط به مقدار، عجزت دونه العبارة، وكلت دونه الأبصار، وضلت فيه تصاريف الصفات، احتجب بغير حجاب، واستتر بغير ستر، وعرف بغير رؤية، ووصف بغير صورة، ونعت بغير جسم، لا إله إلا الله الكبير المتعال.

وأكثر المرويات التي ذكرها الكليني حول نفي التجسيم تشير إلى أن هشام بن الحكم، وهشام بن سالم كانا يذهبان إلى القول به، ولعل نسبة التجسيم التي أُلصقت بهما ظلماً وعدواناً، كانت من جملة الدوافع لسؤال الأئمة عن هذه الناحية، بالإضافة إلى شيوع هذه المقالة بين محدثي السنة وفقهائهم.

ولكن المتتبع لتاريخ هشام بن الحكم بصورة خاصة يطمئن إلى براءته من هذه التهمة[1] وقد ذكرنا في الفصول السابقة أن مرويات الكافي ليست كلها جامعة لشروط الصحة، وإن القسم الأكبر منها يدخل في نوع الضعيف نتيجة للتصنيف الذي أحدثه الحلي وأستاذه.

ويؤيد ذلك أن بين هذه المرويات التي تنسب التجسيم لهشام بن الحكم

---

(١) لقد تعرضنا لهذا الموضوع مفصلاً في كتابنا «الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة» في خلال حديثنا عن التجسيم وما يترتب عليه من اللوازم الفاسدة التي لا يمكن الالتزام بها بحال من الوحوال.

رواية علي بن أبي حمزة التي يدعي فيها أن هشاماً يقول: إن الله جسم صمدي نوري، وعلي بن أبي حمزة من ضعفاء الرواة، ومتهم بالكذب، ووضع الأحاديث، وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان من وكلاء الإمام موسى ابن جعفر، وتحت يده من أمواله ثلاثون ألف دينار، أنكرها بعد وفاته، وانحرف عن المخطط الإثني عشري، وقد أطال المؤلفون في الرجال الحديث عنه، وجاء في بعض نصوصهم أنه كان من المجدين في إطفاء نور الله.

وقد روى عنه الكليني في مختلف المواضيع، ولعل ذلك من حيث اعتماد محمد بن عمير، وصفوان بن يحيى على بعض مروياته، وهما لا يرويان إلا عن ثقة، كما يدعي ذلك بعض المؤلفين في الرجال[1].

وممن نسب التجسيم لهشام بن الحكم يونس بن ظبيان، فقد روى عنه في الكافي أنه قال دخلت على أبي عبد الله الصادق عليه السلام، فقلت له: إن هشام بن الحكم يقول قولاً عظيماً ويزعم أن الله جسم. ويونس بن ظبيان من الغلاة الوضاعين للحديث، وقد لعنه الإمام علي بن موسى عليه السلام[2]. ومنهم علي بن العباس الذي يروي عن الحسن بن عبد الرحمن الحماني، فقد روى عن الحسن بن عبد الرحمن أنه قال: قلت لأبي عبد الله: إن هشام بن الحكم زعم أن الله جسم ليس كمثله شيء، عالم قادر سميع بصير متكلم ناطق، والكلام والقدرة والعلم يجري مجرى واحد، ليس شيء منها مخلوقاً، فقال: قاتله الله، أما علم أن الجسم محدود والكلام غير المتكلم، معاذ الله وابرأ إلى الله من هذا القول.

وعلي بن العباس من المذمومين، والمتهمين بالغلو كما نص على ذلك المؤلفون في الرجال[3].

---

(١) انظر «اتقان المقال» ص٢٢٢ و٢٢٣.

(٢) نفس المصدر ص٣٩٤ و٣٩٥.

(٣) المصدر السابق ص٣٢٧.

ومهما كان الحال فالروايات التي تنسب التجسيم لهشام بن الحكم وغيره من أصحاب الأئمة، والتي تعطي للأئمة خصائص الخالق، وغير ذلك من الروايات المنافية لكتاب الله وسنة نبيه، هذا النوع من بين مرويات الكافي لم تتوافر فيها شروط الرواية التي يصح الاعتماد عليها في الأصول والفروع كما ذكرنا.

وروى في الكافي في باب صفات الذات عن محمد بن مسلم أن أبا جعفر الباقر عليه السلام قال في تحديد صفاته: أنه واحد أحدي المعنى، ليس بمعان كثيرة مختلفة: قال: قلت: جعلت فداك يزعم قوم من أهل العراق أنه يسمع بغير الذي يبصر، ويبصر بغير الذي يسمع، فقال: كذبوا وألحدوا وشبهوه، تعالى عن ذلك، إنه سميع بصير يسمع بما يبصر، ويبصر بما يسمع، قال: قلت: يزعمون أنه بصير على ما يعقلونه[1] فقال عليه السلام: كذبوا إنما يعقل ما كان بصفة المخلوق، وليس الله كذلك.

وروى عن هشام بن الحكم أن الإمام الصادق عليه السلام قال في جواب الزنديق الذي سأله عن الله سبحانه: هو سميع بصير يسمع بغير جارحة ويبصر بغير آلة، سميع بنفسه، ويبصر بنفسه، وليس قولي أنه سميع بنفسه أنه شيء والنفس شيء آخر، ولكني أردت عبارة عن نفسي إذ كنت مسؤولاً وإفهاماً لك إذ كنت سائلاً، فأقول سميع بكله لا أن كله له بعض، لأن الكل لنا له بعض، ولكني أردت إفهامك، وليس مرجعي في ذلك كله إلا أنه السميع البصير العالم الخبير بلا اختلاف الذات ولا اختلاف المعنى[2].

---

(١) أي من الابصار بآلة البصر إما لأنه جسم مركب من مجموعة أجزاء ومنها آلة البصر. أو لأن صفاته غير ذاته كما يدعي الأشاعرة. وملخص الجواب: أنهم يثبتون لله تعالى ما يعقلونه من صفاتهم. والله منزه عن مشابهتهم.

(٢) والذي أراده الإمام عليه السلام من ذلك أن الله ليس له نفس وبعض كما هو الحال بالنسبة لمن يسمع ويبصر من مخلوقاته بل جرى في كلامه مع السائل على المألوف في مقام التخاطب بقصد إفهام السائل ويعني بذلك أنه لا يسمع ويبصر بآلة ترسم الصورة في عقله وذهنه. ولو كان كذلك لزم تعدد القديم.

وفي بيان المراد من الآية: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ من كتاب التوحيد أورد بعض المرويات التي تفسر المراد من العرش والإستواء عليه، والحركة والانتقال، فقد روى عن عيسى بن يونس أن ابن أبي العوجاء قال لأبي عبد الله الصادق عليه السلام في بعض محاوراته معه: ذكرت الله فأحلت على غائب، فقال أبو عبد الله: ويلك كيف يكون غائباً من هو مع خلقه شاهدهم وإليهم أقرب من حبل الوريد، يسمع كلامهم، ويرى أشخاصهم، ويعلم أسرارهم.

فقال إبن أبي العوجاء: أهو في كل مكان، أليس إذا كان في السماء كيف يكون في الأرض، وإذا كان في الأرض كيف يكون في السماء؟ فقال أبو عبد الله: إنما وصفت المخلوق الذي إذا انتقل من مكان اشتغل به مكان وخلا منه مكان، فلا يدري في المكان الذي صار إليه ما يحدث في المكان الذي كان فيه، فأما الله العظيم، فلا يخلو منه مكان، ولا يشتغل به مكان، ولا يكون إلى مكان أقرب منه إلى مكان.

وروى عن عبد الرحمن بن الحجاج أنه قال: سألت أبا عبد الله الصادق عليه السلام عن قول الله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ فقال: استوى في كل شيء، فليس شيء أقرب إليه من شيء، لم يبعد عنه بعيد، ولم يقرب منه قريب استوى في كل شيء[1].

وقد أطال في الكافي في عرض المرويات عن الأئمة عليهم السلام حول التوحيد، وما يتفرع عنه، وتضمنت تلك المرويات دفع جميع الشبه والآراء التي راجت في ذلك العصر بين فرق المسلمين، وتنزيهه عن الجسمية والشبه

---

(١) ومن هذه الرواية وغيرها مما جاء حول تفسير هذه الآية أن المراد من العرش هو جميع مخلوقاته. والاستواء عليه كناية عن الاستيلاء والإشراف فيكون المعنى المتحصل من هذه الآية أنه قد استولى وأشرف على جميع مخلوقاته وتساوت نسبته إلى جميعها من حيث علمه وقدرته عليها وإحاطته بها.

بمخلوقاته، وعن كل ما لا يليق بذاته تعالى من الصفات والنعوت وغير ذلك مما أثبته له الملاحدة والمشبهة والأشاعرة، واقتصرنا على هذه النماذج من المرويات تهرباً من التطويل. على أن بقية الروايات لا تختلف عن هذه النماذج إلا بالأسلوب وعرض الفكرة، وأحياناً قد يختصر الإمام أو يطيل في عرض الفكرة وتقريبها حسب المناسبات ويختلف ذلك باختلاف حال السائل[1].

(١) انظر ص٧٨ و٨١ و٩٦ و١٠٠، و١١٧ و١٢٨ وما بعدها المجلد الأول.

البداء في الكافي

لقد روى الكليني في باب البداء ست عشرة رواية، وجاء في بعضها. إن الإقرار والإعتراف لله بالبداء من الإيمان، وفي بعضها الآخر. أن الإيمان لا يتم بدونه، وأنه من أفضل العبادات.

وجاء في رواية زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: ما عبد الله بشيء مثل البداء، وفي رواية هشام بن سالم، ما عظم الله بمثل البداء.

وفي رواية محمد بن مسلم أن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال: ما بعث الله نبياً حتى يأخذ عليه ثلاث خصال، الإقرار له بالعبودية، وخلع الأنداد، وإن الله يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء.

وروى الفضيل بن يسار عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنه قال: العلم علمان، فعلم عند الله مخزون لم يطلع عليه أحداً من خلقه، وعلم علمه ملائكته ورسله، فما علمه ملائكته ورسله، فإنه سيكون، لا يكذب نفسه، ولا ملائكته ورسله، وعلم عنده مخزون يقدم منه ما يشاء ويؤخر ما يشاء، ويثبت ما يشاء.

وجاء في رواية أبي بصير أن هذا النوع من العلم منه يكون البداء، إلى غير ذلك من المرويات التي أوردها الكليني وغيره حول البداء ومن هذه

المرويات تكونت فكرة البداء عند الإمامية، ولكن المشوشين على الشيعة قد أسرفوا في التشنيع عليهم من غير أن يتفهموا المراد منه، مع العلم بأن البداء بالمعنى الذي نذهب إليه لا يتنافى مع أُصول الإسلام، ولا يلزمه شيء من المحاذير، وغالى أكثرهم في التشنيع على الشيعة فأدعوا بأن فكرة البداء من مخترعات المختار بن عبيدة الثقفي ومنه انتقلت إلى الشيعة وأصبحت عقيدة لهم على حد تعبيرهم، وذلك حينما بلغ الصراع أشده بينه وبين مصعب بن الزبير، وأرسل جيشاً لحرب مصعب بقيادة أحد أتباعه (أحمد بن شميط) وقال لهم: أن الوحي قد أخبره بأن الظفر سيكون لكم، وشاءت الصدف أن ينهزم أتباعه في جميع المعارك التي دارت بينهم وبين الزبيريين، فقال لهم، لقد وعدني ربي بالنصر، ثم بدا له، وتلى عليهم قوله تعالى:

﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ الْكِتَٰبِ﴾ وأضافوا إلى ذلك أنه كان أحياناً يخبر أصحابه بأُمور ينسبها إلى الله تعالى بقصد تضليل البسطاء والمغفلين من أتباعه، فإذا ظهر لهم خلافها، قال بدا لربكم، وانطلقوا من هذه الأساطير إلى أن هذه المقالة راجت بين الشيعة، وأصبحت جزءاً من عقائدهم، فأضافوا إلى أقوال الأئمة على حد تعبيرهم، وفسروا البداء بأن الله سبحانه يتعلق علمه بشيء، ثم يبدو له تركه لوجوه مفسدة فيه كانت خافية عليه أولاً، أو لرجحان تركه على فعله، ولازم ذلك تبدل إرادته وتجدد علمه، وذلك لا يكون إلا لمن يجهل العواقب وتخفى عليه جهات الصلاح والفساد، وتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

بهذا التسلسل لتاريخ البداء، وبهذا المعنى الذي لا يتناسب مع عظمة الخالق انظر الكتاب والمؤلفون وغيرهم للهجوم على الشيعة قديماً وحديثاً، مع العلم بأن الشيعة وبخاصة الاثنا عشرية منهم ينزهون الله سبحانه ويعظمونه أكثر من جميع الفرق، ويرون أن البداء بهذا المعنى كفر وجحود

يستحق قائله الخزي والعذاب الأليم، وقد لعن الإمام أصحاب هذه المقالة كما جاء في بعض مرويات الكافي حول هذا الموضوع.

فقد روى عن منصور بن حازم أنه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: هل يكون اليوم شيء لم يك في علم الله بالأمس؟ فقال: لا من قال هذا اخزاه الله، قلت: أرأيت ما كان، أرأيت ما هو كائن إلى يوم القيامة أليس في علم الله؟ قال: بلى قبل أن يخلق الله الخلق.

ومهما كان الحال فلفظ البداء يتحمل المعنيين التاليين، الأول الظهور والإبانة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُواْ يَحْتَسِبُونَ﴾. وقوله: ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُواْ﴾.

الثاني تغير الإرادة وتبدل العزيمة، تبعاً لتغير العلم وتجدده، وهو بهذا المعنى لا يجوز بالنسبة إليه تعالى، ولا يقول به أحد من الإمامية كما ذكرنا.

والمعنى الأول هو الذي يقصده الشيعة من البداء الذي نصت عليه بعض المرويات عن الأئمة عليهم السلام.

قال الشيخ المفيد في رسالته التي شرح فيها رسالة الصدوق في الإعتقادات: والأصل في البداء هو الظهور، قال تعالى في سورة الزمر:

﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُواْ يَحْتَسِبُونَ﴾ أي ظهر لهم من أفعال الله ما لم يكن في حسابهم وتقديرهم، وقال في السورة المذكورة:

﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُواْ وَحَاقَ بِهِم﴾ أي ظهر لهم جزاء كسبهم وبان لهم، وأضاف إلى ذلك. أن العرب تقول: قد بدا لفلان عمل حسن، وكلام فصيح، كما يقولون بدا من فلان، فتكون اللام بمعنى من وقائمة مقامها، والمعنى في قول الإمامية بدا لله كذا أي ظهر له فيه، وبتقدير أن اللام بمعنى من، يكون المراد من هذه الكلمة، ظهر منه.

والمتحصل من ذلك أن البداء الذي نقول به هو بمعنى الظهور والإبانة، ونسبته إلى الله فيما لو قلنا بدا لله كذا أي ظهر من الله ما كان خافياً على جميع مخلوقاته ولم يكن في حسابهم.

وقد أكد هذا المعنى الشيخ الكراجكي في كنز الفوائد حيث قال: إن المراد من البداء أن يظهر للناس خلاف ما توهموه، وينكشف لهم غير ما كانوا يعتقدون من دوام الأمر واستمراره، وسمي هذا النوع بالبداء لمشابهته لمن يأمر بالشيء أو يخبر به ثم ينهى عنه في وقته.

وتفسير البداء بهذا المعنى ليس بعيداً عن مفاد بعض الروايات التي جاء فيها أنه من علم الله المكنون الذي لم يظهر لأحد، حتى للأنبياء والمرسلين، وأنه من أفضل ما عبد به الله إلى غير ذلك من المرويات التي ربطت بين الإيمان به والإيمان الأكيد بالله، ذلك بأن هذا التفسير للبداء مفاده أن ما ظهر للناس هو من علمه المكنون الذي لم يطلع عليه أحداً من عباده ولم يكن محتسباً ظهوره أو مظنوناً وقوعه، وافتراض البداء من هذا العلم لا بد وأن يقترن بالإقرار والإعتراف لله سبحانه بالإحاطة بكل شيء والقدرة المطلقة التي لا تحيط بها الظنون ولا تحدها الأوهام، وإذا بلغ الإنسان من الإيمان بالله إلى هذه المرتبة يصبح في أعلى درجات الإيمان وفي مصاف الأولياء والصديقين الذين يراقبون الله في جميع حالاتهم وتصرفاتهم.

ومما يؤكد إرادة هذا المعنى من البداء، ما جاء في أوائل المقالات للمفيد رحمه الله. حيث قال: وإنما يوصف من أفعاله بالبداء ما لم يكن محتسباً ظهوره أو مظنوناً وقوعه، أما ما علم كونه، أو غلب في الظن حصوله فلا يستعمل فيه لفظ البداء.

هذا مع العلم بأن نسبة البداء إلى الله والحالة هذه لا تخلو من التجوز

كما نص على ذلك الكراجكي في كنز الفوائد.

ولو تغاضينا عن كل ذلك، وقلنا أن البداء المنسوب إليه من صفاته تعالى، فلا بد وأن يكون المراد منه حين ينسب إليه أنه قادر على أن يرفع ويضع ويمحو ويثبت، وإثبات القدرة له بهذا النحو لا يعني تجدداً في علمه ولا تغييراً في إرادته، ذلك لأن علمه وإرادته يتعلقان بالأشياء بما هي مقدورة له وتحت تصرفه وسلطانه.

البداء في صحيح البخاري

على أن البداء الوارد في مرويات الشيعة وارد بهذا اللفظ في مرويات السنة وفي صحاحهم.

فقد روى البخاري عن أبي عمرة أن أبا هريرة حدثه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: أن ثلاثة من بني إسرائيل أبرص وأعمى وأقرع بدا لله أن يبتليهم، فبعث إليهم ملكاً فأتى الأبرص، فقال: أي شيء أحب إليك، فقال لون حسن وجلد حسن، قد قذرني الناس، فمسحه فذهب عنه، فأُعطي لوناً حسناً وجلداً حسناً، ثم قال له: أي المال أحب إليك، فقال: الإبل، فأُعطي ناقة عشراء، وأتى الأقرع فقال: أي شيء أحب إليك، قال شعر حسن، ويذهب عني هذا قد قذرني الناس، فمسحه فذهب عنه وأُعطي شعراً حسناً، ثم قال: له: فأي المال أحب إليك، فقال: البقر، فأعطاه بقرة حاملاً، وأتى الأعمى فقال: أي شيء أحب إليك، قال: يرد الله إلي بصري، فمسحه فرد الله إليه بصره، قال: فأي المال أحب إليك، قال: الغنم، فأعطاه شاة ولوداً، وجاء في الحديث أن الإبل والبقر والغنم تكاثرت عند هؤلاء حتى أصبح لكل واحد منهم قطيعاً من هذه الأصناف، ثم أن الملك أتى الأبرص والأقرع والأعمى كلاً على صورته، وطلب من كل واحد منهم أن يعطيه مما عنده فرده الأقرع والأبرص، فأرجعهما الله إلى ما

كانا عليه، وأعطاه الأعمى فزاده الله وأبقاه مبصراً[1].

فهذه الرواية صريحة في نسبة البداء إلى الله تعالى وربما كانت أظهر في المعنى المنسوب إلى الشيعة من الرواية التي ورد فيها هذا اللفظ بين مروياتهم كما يبدو ذلك من صيغة الرواية التي ورد فيها لفظ البداء.

هذا بالإضافة إلى بعض المرويات التي تؤدي معنى البداء المنسوب إلى الشيعة وإن لم يرد فيها لفظه صريحاً، فقد جاء في رواية البخاري التي وصف فيها النبي ﷺ رحلته إلى السماء ليلة المعراج، أنه مر على موسى عليه السلام فقال له بما أمرك ربك؟ فقال: أمرني بخمسين صلاة كل يوم، فقال له: إن أُمتك لا تستطيع ذلك، وإني والله لقد جربت الناس قبلك وعالجت بني إسرائيل أشد المعالجة، فارجع إلى ربك واسأله التخفيف، قال ﷺ: فرجعت إليه فوضع منها عشراً، فأخبرت موسى بذلك فأمرني أن أرجع إليه مرة أُخرى، فرجعت إليه مرة ثانية وثالثة ورابعة وخامسة بأمر من موسى وفي كل مرة يخفف منها عشراً حتى استقرت على الخمس صلوات في اليوم الواحد، وجاء في الرواية أن موسى أشار عليه أن يرجع ويطلب منه تخفيفها فامتنع محمد ﷺ حياء من ربه[2].

ونحن لا ننسب لأخواننا أهل السنة من خلال هذه المرويات ما لا يتفق مع أُصول الإسلام وفروعه ولا نستغل وجودها بين مروياتهم للتشنيع والتشويه لآثارهم ومعقتداتهم ولو كنا نحمل مثل هذه الروح الشريرة لكان

---

(١) انظر المجلد الثاني من «الصحيح» للبخاري ص٢٥٩.

(٢) ص٣٣٨ و٢١١ ج٢ وتكررت في المجلد الرابع وغيره. والجمود على ظاهر الرواية يلزمه أحد أمرين: إما تكليف العباد بما لا يطيقون حيث أنه كلفهم بما لا يقدرون عليه كما جاء فيها عن لسان موسى، وإما أن الله سبحانه حينما فرض الصلاة على المسلمين لم يكن يعلم قدرتهم على أداء هذا المقدار، كما وأن محمداً ﷺ لم يكن يعلم ذلك حتى جاء موسى وكشف لله ولرسوله عن واقع حالهم تعالى الله عما يرويه أبو هريرة وكعب الأحبار وحشوية العامة علواً كبيراً.

ذلك من أيسر الأمور علينا ونرغب إليهم أن ينظروا إلى المقامين بعين واحدة وأن يرجعوا إلى كتب علماء الشيعة التي تعبر عن رأيهم في مثل هذه المواضيع، وأن لا يستبدوا بتفسير بعض المرويات حسب أهوائهم ونزعاتهم لأنا أقدر منهم على رد الصاع صاعين.

القدر في صحيح البخاري والكافي

فقد روي عن زيد بن وهب عن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: إنأحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً، ثم علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربع برزقه وأجله أشقي أو سعيد، فوالله إن الرجل يعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها غير باع أو ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها غير ذراع أو ذراعين، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها.

وروي عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: وكل الله بالرحم ملكاً فيقول: أي ربي نطفة، أي ربي علقة، أي ربي مضغة، فإذا أراد الله أن يقضي خلقها، قال: أي ربي ذكر أم انثى، أشقي أم سعيد، فما الرزق، فما الأجل فيكتب كذلك في بطن أمه.

وروي عن عمران بن حصين أن رجلاً قال: يا رسول الله: أيعرف أهل الجنة من أهل النار قال نعم، قال: فلم يعمل العاملون؟ قال: كل يعمل لما خلق له.

وروي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: احتج آدم وموسى فقال له موسى: يا آدم أنت أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنة، قال له آدم: يا موسى

اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده أتلومني على أمر قدره الله عليّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة، فقال النبي ﷺ فحج آدم موسى وكررها ثلاثاً. إلى غير ذلك من المرويات التي أوردها البخاري في صحيحه حول القدر المتفقة في مضامينها(١).

وجاء في الكافي حول هذا الموضوع عن منصور بن حازم أن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال: إن الله خلق السعادة والشقاء قبل أن يخلق خلقه، فمن خلقه الله سعيداً لم يبغضه أبداً، وإن عمل شراً أبغض عمله ولم يبغضه، وإن كان شقياً لم يحبه أبداً، وإن عمل صالحاً أحب عمله، وأبغضه لما يصير إليه، فإذا أحب الله شيئاً لم يبغضه أبداً، وإذا أبغض شيئاً لم يحبه أبداً(٢).

وروى عن أحمد بن محمد بن خالد بسنده إلى علي بن حنظلة أن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال: يسلك بالسعيد طريق الأشقياء حتى يقول الناس: ما أشبهه بهم، بل إنه منهم، ثم تتداركه السعادة، وقد يسلك بالشقي طريق السعادة حتى يقول الناس: ما أشبهه بهم بل إنه منهم، ثم تتداركه السعادة، وقد يسلك بالشقي طريق السعادة حتى يقول الناس، ما أشبهه بهم بل هو منهم، ثم يتداركه الشقاء، إن من كتبه الله سعيداً وإن لم يبق من الدنيا فواق ناقة ختم له بالسعادة(٣).

وروى عن أبي بصير أنه قال: كنت بين يدي أبي عبد الله الصادق عليه السلام

---

(١) انظر ص١٤٣ وما بعدها من المجلد الرابع.

(٢) والمراد من قوله أن الله خلق السعادة والشقاء قبل أن يخلق خلقه إنه تعالى علم ما سيكون من أمر الإنسان من حيث اختياره لسلوك طريق السعادة أو الشقاء فقدر عليه ما يختاره وكتبه مع السعداء أو الأشقياء فأحب السعيد وأبغض الشقي. ومع ذلك فلو صدر من الشقي عمل صالح أحب منه ذلك العمل. ولو صدر من السعيد عمل قبيح أبغضه وإن كان هو في ذاته محبوباً له سبحانه. فهذه الرواية وما ورد بهذا المضمون لا تدل على أن الإنسان مسير في أعماله لما قدر عليه ولا يختار من أمره شيئاً كما يدعي القائلون بهذه المقالة ولعل المرويات التي أوردها البخاري وغيره من محدثي السنة من جملة الدوافع على انتشار هذه المقالة بين محدثي السنة وفقهائهم وجميع أصنافهم مع أنها لو صحت عن النبي ﷺ لا بد من تأويلها بما ذكرنا.

(٣) هذا الحديث يتفق مع الحديث الذي رواه البخاري عن النبي أتفاقاً كلياً.

جالساً وقد سأله سائل فقال: جعلت فداك يا بن رسول الله من أين لحق الشقاء أهل المعصية حتى حكم الله عليهم في علمه بالعذاب على عملهم، فقال: أيها السائل حكم الله عز وجل لا يقوم له أحد من خلقه بحقه، فلما حكم بذلك وهب لأهل محبته القوة على معرفته، ووضع عنهم ثقل العمل بحقيقة ما هم أهله، ووهب لأهل المعصية القوة على معصيتهم لسبق علمه فيهم، ومنعهم إطاقة القبول فوافقوا ما سبق لهم في علمه، ولم يقدروا أن يأتوا حالاً تنجيهم من عذابه، لأن علمه أولى بحقيقة التصديق[1].

وروى في الكافي في باب الجبر والقدر ما يرفع الإلتباس ويفسر المراد من القدر، عن سهل بن زياد واسحاق بن محمد، قالا: كان أمير المؤمنين جالساً في الكوفة بعد منصرفه من صفين إذ أقبل شيخ فجثا بين يديه، وقال له: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن مسيرنا إلى أهل الشام أبقضاء من الله وقدر؟ فقال عليه السلام: أجل يا شيخ ما علوتم تلعة ولا هبطتم بطن واد إلا بقضاء من الله وقدر، فقال له الشيخ: عند الله أحتسب عنائي يا أمير المؤمنين، فقال له مٰه يا شيخ، والله لقد عظم الله لكم الأجر في مسيركم وأنتم سائرون، وفي مقامكم وأنتم مقيمون، وفي منصرفكم وأنتم منصرفون ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين، ولا إليه مضطرين.

فقال له الشيخ: كيف لم نكن في شيء من حالاتنا مكرهين ولا إليه مضطرين وكان بالقضاء والقدر مسيرنا ومنقلبنا ومنصرفنا؟ فقال له: أتظن أنه كان قضاء حتماً وقدراً لازماً، إنه لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب والأمر والنهي والزجر من الله، وسقط معنى الوعد والوعيد، ولم تكن لائمة

---

(١) فحكم الله عليهم نشأ من علمه باختيارهم طرق الشقاء. والسعادة وحيث علم منهم ذلك وعلمه لا يمكن أن يخلف حكم عليهم وأمدهم بالقوة والقدرة فهم قادرون على الشر والخير وجوداً وعدماً. إذ لا تصدق القدرة إلا إذا تساوت بالنسبة للوجود والعدم وبذلك يصح الثواب والعقاب والمدح والذم.

لمذنب ولا محمدة لمحسن، ولكان المذنب أولى بالإحسان من المحسن، والمحسن أولى بالعقوبة من المذنب، تلك مقالة عبدة الأوثان وخصماء الرحمن وحزب الشيطان وقدرية هذه الأمة ومجوسها.

إن الله كلف تخييراً، ونهى تحذيراً، وأعطى على القليل كثيراً ولم يعص مغلوباً، ولم يطع مكرهاً ولم يملّك مفوضاً، ولم يخلق السماوات وما بينهما باطلاً، ولم يبعث النبيين مبشرين ومنذرين عبثاً، ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار[١].

وقد أورد في الكافي مجموعة من المرويات عن الأئمة عليهم السلام تفسر المراد من القدر والقضاء الذي يجب الإيمان بهما وتنص على أن القدر والقضاء لا يسلبان إرادة العبد وقدرته على أفعاله، مع العلم بأنه هو الذي أمد الإنسان شقياً كان في علم الله، أم سعيدا القدرة والقوة على مزاولة أعماله والإتيان بها.

فقد جاء في رواية يونس بن عبد الرحمن عن حفص بن قرط عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من زعم أن الله يأمر بالسوء

(١) أن النزاع في القضاء والقدر ونسبتهما إلى الأفعال يرجع تاريخه إلى القرن الأول الذي انتشرت فيه الدعوة الإسلامية خارج البلاد العربية واتصل المسلمون العرب بغيرهم من الأمم ذات الديانات المختلفة، وقد تشعبت فيهما الآراء، فقال فريق بأن تعلق الإرادة بالأشياء يوجب سلب الاختيار، ولازم ذلك أن يكون الإنسان مجبوراً في أفعاله، وقال فريق آخر وهم المفوضة بأن الإنسان مختار في أفعاله، والإرادة الإلهية لم تتعلق بشيء من أفعال الإنسان وقد نفى الإمام عليه السلام في جوابه للسائل كلا الأمرين فقال: لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب أي لو كان قضاء حتماً وقدراً لازماً بنحو لا يكون للعبد إرادة واختيار في أفعاله يكون العقاب من الله على القبيح ظلماً لأنه هو الفاعل ولا يستحق الإنسان على الخير شيئاً لأنه مدفوع إلى فعله قهراً وبدون إرادة واختيار وقد دفع شبهة التفويض بقوله عليه السلام: ولم يعص مغلوباً. أي أن الإنسان لو كان خالقاً لفعله من غير أن يكون لله رأي في ذلك. كانت مخالفته لما كلفه الله به من الأفعال غلبة منه على الله سبحانه. كما وأن قوله عليه السلام ولم يطع مكرهاً تعريض بالمجبرة الذين ذهبوا إلى أن الإنسان مسير للقضاء الحتمي والقدر اللازم ولا يملك الإختيار في شيء من حالاته.

والفحشاء فقد كذب على الله، ومن زعم أن الخير والشر بغير مشيئة الله فقد أخرج الله عن سلطانه، ومن زعم أن المعاصي بغير قوة الإنسان فقد كذب على الله، ومن كذب على الله أدخله الله النار[١].

وروى عن علي بن الحكم عن صالح النيلي أنه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: هل للعباد من الاستطاعة شيء فقال: إذا فعلوا الفعل كانوا مستطيعين بالإستطاعة التي جعلها الله فيهم، قلت: وما هي؟ قال: الآلة، مثل الزاني إذا زنى كان مستطيعاً للزنى حين زنى ولو أنه ترك الزنى ولم يزن كان مستطيعاً لتركه إذا ترك، ثم قال: ليس له من الإستطاعة قبل الفعل قليل ولا كثير، ولكن مع الفعل والترك كان مستطيعاً، قلت: فعلى ماذا يعذبه! قال: بالحجة البالغة، والآلة التي ركبها فيهم، إن الله لم يجبر أحداً على معصيته، ولا أراد إرادة حتم الكفر من أحد، ولكن حين كفر كان في إرادة الله أن يكفر، وهم في إرادته وفي علمه أن لا يصيروا إلى شيء من الخير، قلت: أراد منهم أن يكفروا، قال: ليس هذا أقول ولكني أقول علم أنهم سيكفرون فأراد الكفر لعلمه فيهم وليست هي إرادة حتم وإنما هي إرادة اختيار[٢].

---

(١) فقد أبطل بهذه الرواية مزاعم الفريقين المجبرة والمفوضة لأن من زعم أن الله يأمر بالسوء والفحشاء يدعي بأن إرادة الله هي التي تسير الإنسان بنحو لا يملك من أمره شيئاً ومن زعم بأن الخير والشر بغير مشيئته تعالى فقد عزل الله من سلطانه فلا بد من الواسطة بين القولين وذلك بأن نقول: مع أن الله قضى وقدر فقط أعطى الإنسان القدرة على أفعاله والقوة عليها فهو يفعل بالقدرة التي وهبها له على الفعل والترك، فإذا فعل أو ترك يصح نسبة الفعل أو الترك إليه من حيث تساوي قدرته بالنسبة إليهما.

(٢) والفقرة الأخيرة من هذه الرواية تؤيد ما علقناه على الرواية السابقة كما يبدو ذلك من قوله: علم أنهم سيكفرون فأراد الكفر لعلمه فيهم، أي أنه لما علم بأنهم سيختارون الكفر بالقدرة التي خلقها الله فيهم بنحو يكون الوجود والعدم في مقدورهم. لما علم فيهم ذلك أراده فيهم إرادة اختيار أي إرادة تتعلق به من حيث اختيارهم له وقدرتهم على إيجاده وليست الإرادة في المقام إلا علمه باختيارهم الكفر والعصيان.

من كتاب العلم في صحيح البخاري

لقد اشتمل كتاب العلم من الصحيح للبخاري على مجموعة من الأبواب المختلفة، وحشد فيها طائفة من المرويات عن الرسول ﷺ نذكر منها نماذج بنصها الحرفي، ونترك للقارئ الحكم على هذه المرويات ومناسباتها، فقد جاء في باب فضل العلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أنه قال: بينما النبي ﷺ في مجلس يحدث القوم جاءه أعرابي فقال له: متى الساعة يا رسول الله؟ فمضى النبي في حديثه، فقال بعض القوم: لقد سمع رسول الله وكره قوله. وقال آخرون، أنه لم يسمع. حتى إذا أنهى حديثه، قال أين أراد السائل عن الساعة؟ قال: ها أنا يا رسول الله، قال: إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة، قال: كيف إضاعتها قال: إذا أُسند الأمر إلى غير أهله[1].

وفي باب ما جاء في العلم روى عن أنس بن مالك أنه قال: بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ في المسجد، دخل رجل على جمل فأناخه في المسجد ثم عقله، وقال لهم: أيكم محمد ﷺ، والنبي متكئ بين ظهرانيهم، فقلنا هذا الرجل الأبيض المتكئ، فقال الرجل للنبي ﷺ: إني سائلك ومشدد عليك في المسألة فلا تجد علي في نفسك، فقال النبي ﷺ: سل عما بدا

(١) وإسناد الأمر إلى غير أهله إنما يكون إذا غلب الجهل على العلم وعمت الفوضى وانتشر الفساد والمنكر بين الناس. وأصبح أولياء الأمور من دعاة الشر والفساد. فعندها ينبغي للإنسان أن يعتصم بدينه ويترقب ساعة الخلاص والفرج.

لك، فقال: أسألك بربك ورب من قبلك، الله أرسلك إلى الناس كلهم، فقال اللهم نعم، قال: أنشدك بالله الله أمرك أن نصلي الصلوات الخمس في اليوم والليلة، قال: اللَّهُمَّ نعم، قال: أنشدك بالله الله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا وتقسمها على فقرائنا، قال: اللَّهُمَّ نعم، قال الرجل: آمنت بما جئت به وأنا رسولك لمن ورائي من قومي[١].

وفي باب فضل من علم وعلم، روى عن أبي بردة عن أبي موسى أن النبي ﷺ قال: مثل ما بعثني الله من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضاً فكان منها نقية قبلت الماء فأنبتت الكلاء والعشب الكثير، وكانت منها اجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصاب منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلاء، فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أُرسلت به.

وفي باب رفع العلم وظهور الجهل روى عن أنس بن مالك أنه قال: لأُحدثنكم حديثاً لا يحدثكم به أحد بعدي، سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أشراط الساعة أن يقل العلم، ويظهر الجهل والزنا، وتكثر النساء وتقل الرجال حتى يكون لخمسين امرأة القيم الواحد[٢].

ومن الممكن أن يكون المراد من قلة العلم وكثرة النساء وغيرهما من

---

(١) لم يكن الذين آمنوا بمحمد على وتيرة واحدة فمنهم المعاند الذي كان يتحكم ويقترح على النبي المعجزات والخوارق التي يعجز عن إيجادها الإنسان كانشقاق القمر وتكليم الشجر وتسبيح الحصى ونحو ذلك، ومعلوم أن هذا النوع من الآيات إذا وجد النبي ضرورة ملحة إليها دعا الله لإيجادها ومنهم من آمن به حينما سمع آيات القرآن التي يعجز البشر عن الإتيان بمثله ومنهم من آمن به لأنه يعلم من حاله بأنه لا يعرف الكذب ولا يقول إلا الحق كالذي ردد عليه هذه الأسئلة ومنهم من أسلم دجلاً أو خوفاً وطمعاً.

(٢) انظر ج١، من «صحيح البخاري» ص٢١ و٢٣ و٢٦، والظاهر أن هذه الأمور ليست من العلامات الحتمية لقيام الساعة وليست من أسبابها وإنما هي من المقارنات بمعنى أنه عند حدوث الساعة لا بد وأن يكون العلم في مثل هذه الحالات من الفوضى وانتشار الفساد والمنكرات وانصراف الناس عن الأديان وأهلها.

الفقرات التي تشتمل عليها، هو أنه إخبار سينتهي إليه الإنسان وقد انتهى إلى الكثرة وهو عدم استعمال العلماء علمهم فيما يعود على البشرية بالخير ويخفف عنها آلام الفقر والبؤس والمرض، وقد استعملوه بدلاً عن ذلك للسيطرة على الشعوب واستغلال ثرواتها وخيراتها ووضع آلات الدمار والخراب التي تستنزف القسم الأكبر من إمكانيات الشعوب وخيرات الأرض، وكما تفعل الدول الكبرى في عصرنا الحاضر التي تنفق آلاف المليارات على وسائل الدمار وعشرات الملايين يموتون جوعاً هنا وهناك.

فالعلم الذي يعطي هذه النتائج السيئة لا يعلم علماً ما دام مسخراً لشهوات الإنسان وأهوائه بل هو في واقعه أسوأ من الجهل، وأضرار الجهل إذا قيست بأضراره لا تكون شيئاً مذكوراً، ولو قدر لتلك الدول الكبرى التي تملك آلات الدمار أن تصطدم فسوف تتعرض البشرية لكارثة لا يحصي نتائجها إلا الله ويصبح لكل خمسين أمرأة رجل واحد، كما وأن أكثر المتقمصين لثوب رجل الدين سوف يتاجرون به يتسببون لتنكر الناس منه وحتى للخروج منه أحياناً.

وفي باب فضل العلم روى عن ابن عمر أنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: بينا أنا نائم أُتيت بقدح لبن فشربت حتى أني لأرى الري يخرج من أظفاري ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب، قالوا فما أولته يا رسول الله قال: بالعلم!

وفي باب الحرص على الحديث روى عن أبي هريرة أنه قال: قيل يا رسول الله: من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة فقال لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد قبلك لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه ونفسه.

لقد روى هذا الحديث أبو هريرة ليثبت أن الرسول قد شهد له بالحرص

على رعاية الحديث في مقابل الشبهات التي أُثيرت حوله حينما أكثر من الرواية عنه وتعرض للتكذيب والضرب أحياناً وأعرض الناس عن حديثه.

وفي باب كتابة العلم روى عن عبد الله بن العباس أنه قال: لما اشتد برسول الله الوجع قال: آتوني بدواة وكتف أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فقال عمر بن الخطاب: أن النبي قد غلبه الوجع وعندنا كتاب الله حسبنا فاختلفوا وكثر اللغط، فقال النبي ﷺ قوموا عني لا ينبغي عندي التنازع فخرج ابن عباس وهو يقول: الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله وبين كتابه[1].

وأكثر المحدثين رووا عنه أنه قال أن النبي ليهجر أي أنه يتكلم بدون وعي وتصور من شدة الوجع والألم.

وروى في باب حفظ العلم عن أبي هريرة أنه قال: أن الناس يقولون أكثر أبو هريرة ولو لا آيتان في كتاب الله ما حدثت أحداً، ثم قال: إن اخواننا المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وان اخواننا الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وأن أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ ليشبع بطنه ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون.

وروى عنه أنه قال قلت لرسول الله: إني أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه، قال أبسط رداءَك فبسطته فغرف بيده، ثم قال ضمه فضممته فما نسبت شيئاً بعده وقال: حفظت من رسول الله وعائين، أما أحدهما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته قطع هذا البلعوم[2].

---

(١) انظر ج١، ص٢٧ و٣٠ و٣٢ من «الصحيح» للبخاري.

(٢) وبالطبع أن الوعاء الثاني الذي لم يحدث به أبو هريرة هو الأسرار الإلهية التي لا تتحملها عقول البشر، ولم يحط بها علماً سوى النبي ﷺ وأبو هريرة، ولذا لو حدث بها لقطع المسلمون بلعومه لأن العقول لا تتحملها في عصر الصحابة الأولين، ولما جاء دور معاوية والأمويين وجد مجالاً لبثه فحدث منه عن فضل الأمويين والشام وسكانها وفضائل عثمان ومعاوية وغيرهما ممن أعلن العداء لعلي ﷺ وآله الكرام. انظر ص٢٤ و٣٧.

من كتاب العلم في الكافي

روى الكليني في باب فرض العلم ووجوب طلبه عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: طلب العلم فريضة على كل مسلم، ألا إن الله يحب بغاة العلم.

وروى عن الفضل بن عمر أنه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول عليكم بالتفقه في الدين، لا تكونوا أعراباً، فإن من لم يتفقه في دين الله لم ينظر الله إليه يوم القيامة، ولم يزك له عملا.

وروى عن جميل بن دراج أن أبان بن تغلب قال: سمعت الإمام الصادق يقول: لوددت أن أصحابي ضربت رؤوسهم بالسياط حتى يتفقهوا في دينهم. وروى عن أبي حمزة الثمالي أن أبا جعفر الباقر كان يقول: عالم ينتفع بعلمه أفضل من سبعين عابداً[1].

وروى عن السكوني أنه قال: روى الإمام الصادق عن آبائه أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: لا خير في العيش إلا لرجلين عالم مطاع أو مستمع داع.

---

(١) ومن هذه الرواية يظهر أن العلم مهما كان نوعه إذا أفاد الناس في معاشهم أو معادهم يكون محبوباً لله سبحانه. والعالم الذي يتجه بعلمه لخير الإنسان إذا كان مؤمناً بالله ورسله أفضل من العابد بسبعين مرة لأن العابد لا ينفع إلا نفسه، والعالم الذي يستعمل علمه في الخير ينفع الملايين من البشر لأنه يسهل لهم سبيل الحياة الحرة الكريمة، ويقربهم إلى الله سبحانه.

وروى عن حماد بن عيسى عن القداح عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إن فضل العلم على العابد كفضل القمر على النجوم ليلة البدر. وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإنهم لم يورثوا غير العلم فمن أخذ منه أخذ بحظ وافر.

وروى عن أبي بصير أن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال: من علم خيراً فله مثل أجر من عمل به، قلت: فإن علمه غيره يجري ذلك له؟ قال: إن علمه الناس كلهم جرى له، قلت فإن مات، قال: وإن مات.

وفي باب صفة العلماء، روى عن معاوية بن وهب أن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال: اطلبوا العلم وتزينوا معه بالحلم والوقار، وتواضعوا لمن تعلمونه العلم، ولمن طلبتم منه العلم، ولا تكونوا علماء جبارين فيذهب باطلكم بحقكم.

وروى عن الحارث بن المغيرة، أن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال: في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ إن الآية تعني بالعلماء من صدق فعله قوله ومن لم يصدق فعله قوله فليس بعالم.

وروى عن الحلبي عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقول: ألا أخبركم بالفقيه؟ الفقيه من لم يقنط الناس من رحمة الله، ومن لم يؤمنهم من عقاب الله، ولم يرخص لهم في معصية الله، ولم يترك القرآن رغبة عنه إلى غيره، ألا لا خير في علم ليس فيه تفهم، ألا لا خير في عبادة ليس فيها تدبر، ألا لا خير في عبادة لا فقه فيها، ألا لا خير في نسك لا ورع فيه.

وروى عن معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقول: يا طالب العلم إن للعلم ثلاث علامات. العلم والحلم والصمت، وللمتكلف ثلاث علامات، ينازع من فوقه بالمعصية، ويظلم من

دونه بالغلبة، ويظاهر الظلمة[١].

وروى عن أبي جعفر الباقر: أن علي بن الحسين عليه السلام كان يقول: يسخي نفسي في سرعة الموت والقتل فينا قول الله عز وجل: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ وهو ذهاب العلماء[٢].

وروى عن سفيان بن عيينة، أن أبا جعفر الباقر عليه السلام قال: لمجلس أجلسه إلى من أثق به أوثق في نفسي من عمل سنة.

وروى في باب النهي عن القول بغير علم روي عن أبي عبيدة الحذاء أن أبا جعفر الباقر عليه السلام قال: من أفتى الناس بغير علم ولا هدى لعنته ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، ولحقه وزر من عمل بفتياه.

وروى عن داود بن فرقد أن عبد الله بن شبرمة أحد القضاة لأبي جعفر المنصور قال: ما ذكرت حديثاً سمعته من جعفر بن محمد، إلا كاد قلبي أن يتصدع. قال: حدثني أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال ابن شبرمة وأقسم بالله ما كذب أبوه على جده ولا جده على رسول الله صلى الله عليه وآله، وإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من عمل بالمقاييس فقد هلك وأهلك، ومن أفتى الناس بغير علم وهو لا يعلم الناسخ من المنسوخ والمحكم من المتشابه فقد هلك وأهلك.

وفي باب استعمال العلم روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله يقول: العلماء رجلان، رجل عالم أخذ بعلمه فهذا ناج، وعالم تارك لعلمه فهذا هالك، وإن أهل النار ليتأذون من ريح العالم التارك لعلمه، وإن أشد أهل النار ندامة وحسرة رجل دعا عبداً إلى الله فاستجاب له وقبل

---

(١) أي يكون لهم عوناً ونصيراً على ظلمهم.

(٢) والمقصود من الرواية أن الآية الكريمة تجعل نفسه سخية في حب الموت أو القتل. انظر ص٢٠ و٣١ و٣٢ و٣٥ و٣٦ و٣٨ من المجلد الأول «أصول الكافي».

منه فأطاع الله فأدخله الجنة، وأدخل الداعي النار لتركه عمله واتباعه الهوى وطول الأمل، وأضاف إلى ذلك أن اتباع الهوى يصد عن الحق، وطول الأمل ينسي الآخرة.

وروى في باب المستأكل بعلمه، والمباهي به عن حفص بن غياث القاضي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: إذا رأيتم العالم محباً لدنياه فاتهموه على دينكم، فإن كل محب لشيء يحوط ما أحب، وأضاف إلى ذلك أن الله أوصى إلى داود، لا تجعل بيني وبينك عالماً مفتوناً بالدنيا فيصدك عن طريق محبتي، فإن أولئك قطاع طريق وإن أدنى ما أنا صانع بهم أن أنزع حلاوة مناجاتي من قلوبهم.

وروى النوفلي عن السكوني أنس أبا عبد الله الصادق عليه السلام روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: الفقهاء أُمناء الرسل ما لم يدخلوا في الدنيا، قيل يا رسول الله وما دخولهم في الدنيا قال: اتباع السلطان فإذا فعلوا ذلك فاحذروهم على دينكم[1].

وروى عن أبي بصير أن أبا جعفر الباقر عليه السلام قال: إن المقصود بقوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾ هم قوم وصفوا عدلاً بألسنتهم ثم خالفوه إلى غيره[2].

وقد روى الكليني في كتاب العلم مجموعة من الأحاديث حول العلم وأثره في توجيه الإنسان توجيهاً صحيحاً يرفع من شأنه ويسهل له العيش الكريم والحياة الحرة الآمنة، ولا يهمنا أن نستقصي جميع ما رواه حول هذه

---

(١) لقد روى الكليني في هذه الأبواب عن ابن عيينة، وابن شبرمة والسكوني والنوفلي وحفص بن غياث. وكلهم من محدثي العامة وفقهائهم. ومن ذلك يتبين افتراء من يدعي أن الشيعة لا يروون عن غيرهم. ولا يقبلون مرويات السنة عن الرسول حتى ولو كان رواتها من المعروفين بالصدق والاستقامة.

(٢) انظر ص٤٥، ٤٦ و٤٧ نفس المصدر.

المواضيع، والذي يعنينا عرض بعض الأمثلة من الكتابين الكافي للكليني والصحيح للبخاري للمقارنة بينهما في مختلف المواضيع، مع العلم بأنهما يلتقيان في كثير من المرويات في الجوهر والغاية وإن اختلفا في الأُسلوب والإسناد.

وفي باب البدع والرأي والمقاييس روى عن يونس بن عبد الرحمن أن أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال: يا يونس لا تكونن مبتدعاً، من نظر برأيه هلك، ومن ترك أهل بيت نبيه ضل، ومن ترك كتاب الله وقول نبيه كفر.

وروى عن يونس عن قتيبة أن رجلاً سأل أبا عبد الله عليه السلام عن مسألة فأجابه عليه فقال الرجل: أرأيت إن كان كذا وكذا ما يكون القول فيها قال له الإمام عليه السلام مه ما أجبتك عن شيء فهو عن رسول الله صلى الله عليه وآله لسنا من أرأيت في شيء[1].

وجاء في باب اختلاف الحديث عن سليم بن قيس الهلالي أن أمير المؤمنين علياً عليه السلام قال في جواب من سأله عن الأحاديث المختلفة حول تفسير القرآن وأحاديث الرسول. أن الناس كانوا يكذبون على رسول الله صلى الله عليه وآله في حياته، فقام خطيباً في أصحابه، وكان مما قال: أيها الناس لقد كثرت عليّ الكذابة فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، وأضاف إلى ذلك علي عليه السلام؛ أن الناس قد كذبوا عليه بعد وفاته، وقد أتاكم الحديث من أربعة لا خامس لهم، رجل منافق يظهر الإيمان متصنع بالإسلام لا يتأثم ولا يتحرج أن يكذب على رسول الله متعمداً فلو علم منه الناس أنه منافق كذاب

(١) هذه الرواية تنص على أنهم عليهم السلام لا يقولون شيئاً عن طريق الظن والاجتهاد وكل ما يقولونه في أمور الدين فهو مما ورثوه عن جدهم الرسول صلى الله عليه وآله وروى في الكافي بهذا المضمون أكثر من رواية لتأكيد هذا المعنى.

لم يقبلوا منه ولم يصدقوه، ولكنهم قالوا هذا قد صحب رسول الله ﷺ ورآه وسمع منه، فأخذوا عنه وهم لا يعرفون حاله، وقد أخبر الله سبحانه عن المنافقين بقوله وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم وإن يقولوا تسمع لقولهم، وبقي هؤلاء بعده فتقربوا إلى أئمة الضلال والدعاة إلى النار بالزور والكذب والبهتان فولوهم الأعمال وحملوهم على رقاب الناس.

ورجل سمع من رسول الله ﷺ شيئاً لم يحمله على وجهه ووهم فيه لم يتعمد كذباً، فهو في يده يقول به ويعمل فيه ويرويه فيقول أنا سمعته من رسول الله ﷺ، ولو علم المسلمون أنه وهم لم يقبلوه.

ورجل ثالث سمع من رسول الله ﷺ شيئاً أمر به ثم نهى عنه وهو لا يعلم، أو سمعه ينهى عن شيء، ثم أمر به وهو لا يعلم فحفظ منسوخه ولم يحفظ الناسخ، ولو علم أنه منسوخ لرفضه ولو علم المسلمون بحاله لرفضوه.

ورجل رابع لم يكذب على رسول الله ﷺ مبغض للكذب خوفاً من الله وتعظيماً لرسول الله ﷺ حفظ ما سمع على وجهه، فجاء به كما سمع، وعلم الناسخ من المنسوخ، فإن أمر النبي مثل أمر القرآن ناسخ ومنسوخ، وعام وخاص، ومحكم ومتشابه، وقد كان يكون من رسول الله الكلام له وجهان، مثل القرآن، وقد قال الله في كتابه: ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا، فيشتبه الحال على من لم يعرف وما يدري ما عنى الله به ورسوله، وليس كل أصحاب رسول الله كان يسأله عن الشيء فيفهم، وكان منهم من يسأله ولا يستفهمه، حتى أنهم كانوا يحبون أن يجيء الأعرابي والطاري فيسأل الرسول حتى يسمعوا، وكنت أدخل على رسول الله كل يوم دخلة، وكل ليلة دخلة فيخليني فيها أدور معه حيث دار، وقد علم أصحاب رسول الله أنه لم يفعل ذلك مع أحد من الناس غيري، فكنت إن سألته

أجابني، وإن سكت عنه وفنيت مسائلي ابتدأني فما نزلت عليه آية إلا أقرأنيها وأملاها علي فكتبتها بخطي وعلمني تأويلها وتفسيرها وناسخها ومنسوخها ومحكمها وعامها وخاصها، ودعا الله أن يعطيني فهماً وحفظاً فما نسيت آية من كتاب الله ولا علماً أملاه علي وكتبته منذ دعا الله لي بما دعا.

وروى عن ابن عائشة البصري أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: أيها الناس اعلموا أنه ليس بعاقل من انزعج من قول الزور فيه، ولا بحكيم من رضي بثناء الجهال عليه، الناس أبناء ما يحسنون، وقدر كل امرئ ما يحسن، فتكلموا في العلم تبن اقداركم.

وروى في باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب، عن السكوني أن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال إن رسول الله كان يقول: إن على كل حق حقيقة، وعلى كل جواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه.

وروى عن ابن أبي يعفور، أن الإمام الصادق عليه السلام قال: إذا ورد عليكم حديث ووجدتم له شاهداً من كتاب الله أو من قول رسول الله، وإلا فالذي جاءكم به أولى به، وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف، ومردود على من جاء به، إلى غير ذلك من المرويات الكثيرة التي تؤكد أن آراءهم في أصول الدين وفروعه لا تتخطى كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله، وأن ما عندهم من العلم قد ورثوه عن جدهم الأعظم صلى الله عليه وآله لا يبتني على الاجتهاد والحدس، ولا على القياس والإستحسان، وقد صح عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: حديثي حديث أبي وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث رسول الله، وحديث رسول الله قول الله، لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

من كتاب الإيمان في صحيح البخاري

لقد تحدث البخاري في صحيحه، والكليني في الكافي عن الإيمان بعنوان كتاب الإيمان، وعرض كل منهما تحت هذا العنوان، المرويات التي لديه في مختلف الأبواب حسب المناسبات وسنقدم من الكتابين نماذج من تلك المرويات بنصها الحرفي مع التعليق على بعضها إذا دعت الحاجة لذلك.

فقد جاء في الصحيح للبخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: بني الإسلام على خمس، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكوة والحج وصوم شهر رمضان.

وروى عن أبي عمر أن الرسول قال: المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه.

وفي باب إطعام الطعام، روى عن أبي موسى الأشعري أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ أي الإسلام خير؟ قال تطعم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف[1].

---

(١) إن صح الحديث لا بد وأن يكون السؤال للنبي ﷺ في ظروف الحاجة الملحة والفقر البالغ. فيكون الإطعام في هذه الحالات من أفضل ما يقدمه الإنسان لأخيه. وقراءته السلام على من عرف ومن لم يعرف كوسيلة إلى التقرب إلى الناس والتحبب إليهم ولو بهذا النوع من التودد الذي يعبر عن صفاء القلوب وبراءتها من الغل والحقد في الغالب.

وروى عن أنس بن مالك، أن النبيﷺ قال: لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه.

وروى عن أبي سعيد الخدري أن رسول اللهﷺ قال: بينما أنا نائم، رأيت الناس يعرضون علي وعليهم قميص، منها ما يبلغ الثدي ومنها ما دون ذلك، وعرض علي عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره قالوا: فما أولت ذلك يا رسول الله قال الدين[1].

وروى في كتاب الإيمان عن أبي عباس، أن النبيﷺ قال: أُريت في النار فإذا أكثر أهلها النساء قيل أيكفرن بالله يا رسول الله؟ قال يكفرن العشير، ويكفرن الإحسان، لو أحسنت إلى أحداهن الدهر، ثم رأت منك شيئاً، قالت: ما رأيت منك خيراً قط[2].

وروى عن عبادة بن الصامت، أن رسول اللهﷺ خرج من بيته ليخبر الناس بليلة القدر، فتلاحى رجلان من المسلمين فرفعت، وعسى أن يكون خيراً لكم التمسوها في السبع والتسع والخمس.

وجاء في فتح الباري في تفسير الحديث أنه تخاصم رجلان ومعهما الشيطان، فنسيها النبيﷺ.

وروى في الباب الذي خصصه لليلة القدر مجموعة من المرويات. عن النبيﷺ وأكثرها تنص على أنها في العشر الأواخر من رمضان. وجاء في

---

(١) لقد أكثر البخاري في صحيحه من المرويات بهذا المضمون. وهي كالصريحة في أن الناس كلهم لم يبلغ منهم أحد ما بلغه أبو حفص في الدين فقد ملئ من قرنه إلى قدمه وزيادة والناس لم يأخذوا منه إلا القليل أي بنسبة ما يستر ربع أجسادهم ولعله يكنى بذلك عن معاصيهم.

(٢) لقد روى البخاري عن النبيﷺ في المرأة أكثر من عشرة أحاديث وقد وصفها في دينها وعقلها بمثل ما وصفها به أمير المؤمنين عليؑ مما يؤكد أن رأي علي فيها مستمد من رأي النبيﷺ.

بعضها: إني أُريت ليلة القدر، ثم أُنسيتها، أو نسيتها فالتمسوها في العشر الأواخر من رمضان في الوتر.[1].

ولا تختلف مرويات البخاري بمجموعها من حيث تحديد زمانها عن المرويات الشيعية وأكثرها تنص على أنها في العشر الأواخر من رمضان أما المختصات بتلك الليلة بالإضافة إلى الذي أشارت إليه السورة التي تعرضت لها، فالروايات عن النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام قد اشتملت على الكثير من آثارها وخصائصها وحثت على العمل والتقرب إلى الله فيها.

وروى في باب صلة الرحم عن قيس بن حازم عن عمرو بن العاص أنه سمع النبي ﷺ يقول: أن آل أبي ليسوا لي بأولياء، إنما وليي الله وصالح المؤمنين. ولكن لهم رحماً أبلها ببلالها[2]، والمقصود آل أبي طالب كما فهم منها جميع المحدثين، وقد ترك البخاري ذكر طالب لأن محمد بن جعفر أحد الرواة لها ترك بياضاً محل طالب كما نص على ذلك البخاري في صحيحه.

ومن الغريب أن مؤلف فتح الباري بعد أن أكد أن الحديث الذي رواه ابن العاص عن رسول الله ﷺ هو أن آل أبي طالب، بعد أن أكد ذلك قال ما محصله: أن الحديث لا يعني علياً وجعفراً عليهما السلام.

ومن غير البعيد أن يكون المعني به أبو طالب وحده، وأضاف إلى ذلك أن جماعة رجحوا، بأن الذي يعنيه النبي ﷺ بقوله وصالح المؤمنين هم أبو بكر وعمر وعثمان[3] مع العلم بأن كلمة آل فلان لا تشمل فلاناً نفسه بل تختص بآله الذين ينتسبون إليه، فالرواية إذن لا تشمل أبا طالب بل تختص

---

(١) انظر ص٣٤٥ وما بعدها. وإذا جاز عليه أن ينسى ليلة القدر بعد أن رآها ووعاها فمن الجائز عليه أن ينسى غيرها من الأحكام قبل تبليغها. وهذا لا يتلاءم مع مقام النبوة وأهدافها.

(٢) أي أصلها بصلتها.

(٣) انظر ص٢٥ من الملجد الثالث عشر من «فتح الباري».

بآله وآله في عصر الرسولﷺ هم أولاده الثلاثة علي وجعفر وعقيل وابنته أم هاني، ولو استثنينا جعفراً وعقيلاً وعلياً لم يبق لهذا الحديث من مورد، ولم يتعرض أحد لسده إلا من ناحية الراوي له عن ابن العاص، وهو قيس بن أبي حازم فقد احتمل جماعة بأن الحديث من موضوعاته لأنه كان ناصبياً منحرفاً عن عليعليه السلام، كما نص على ذلك في فتح الباري.

ومما لا شك فيه أن هذا الحديث من موضوعات ابن النابغة أرضاء لسيده معاوية بن هند، ويستحيل على رسول اللهﷺ أن يتنكر لجهاد أبي طالب وآله ومكانتهم من الإسلام وإخلاصهم لدعوته منذ انبثاق فجرها، وهل يجوز على من علم الناس الوفاء ودعا إليه أن يتنكر للطالبيين، وهم الذي حضنوه صغيراً وجاهدوا بين يديه كبيراً جهاداً لم يعرف التاريخ له نظيراً، ولولاهم لقضي على الإسلام وهو في مهده.

وإذا لم يكن أبو طالب وأولاده أولياء لرسول الله فمن هم الأولياء المحبون لرسول الله وليس ببعيد على الذين وضعوا هذا الحديث أن يكونوا بصدد إيهام الناس بأن أولياءه هم، ابن النابغة، وابن الزرقا، وابن هند وأمثالهم ممن غمرهم الإسلام بخيراته وتنكروا لقيمه ومبادئه وكانوا حرباً على أولياء الله ورسوله، إن الذين دونوا هذا الحديث بين المرويات عن الرسول في مجاميعهم يعلمون بأن ابن النابغة يقصد علياً من بين آل أبي طالب ليرضي سيده معاوية، وكان عليهم أن لا يناقضوا أنفسهم ويدونوا في نفس تلك المجاميع الروايات التي تؤكد أن علياًعليه السلام وجعفراً كانا من أقرب المقربين إلى الرسولﷺ ومن تلك المرويات حديث الراية في غزوة خيبر التي قال فيها النبيﷺ:

لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبُه الله ورسوله كما جاء في المجلد الثالث وغيره من مجلدات البخاري، هذا بالإضافة إلى ما جاء

عنه ﷺ في فضل جعفر بن أبي طالب وتقديره لأخلاصه وبطولاته كما نص على ذلك البخاري وغيره[١].

وروى في باب لبس القميص عن نافع عن عبد الله، أنه لما توفي عبد الله بن أبي، جاء ابنه إلى رسول الله ﷺ، فقال يا رسول الله أعطني قميصك ألفه فيه وصلِّ عليه واستغفر له، فأعطاه رسول الله قميصه وقال له إذا فرغت فآذنا، فلما فرغ آذنه، فجاء ليصلي عليه فجذبه عمر بن الخطاب وقال له:

أليس قد نهاك ربك أن تصلي على المنافقين، وقال لك: استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم، فنزلت بهذه المناسبة الآية: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾، فعند ذلك ترك النبي ﷺ الصلاة عليهم[٢].

وروى في باب ما يجوز من الهجران عن عائشة أنها قالت أن رسول الله ﷺ قال لها: إني لأعرف غضبك من رضاك، قالت: وكيف ذاك يا رسول الله: قال: إنك إذا كنت راضية قلت بلى ورب محمد: وإذا كنت ساخطة قلت لا ورب إبراهيم، قالت: أجل لست أهجر إلا اسمك.

وفي باب التبسم والضحك روى عن محمد بن سعد عن أبيه أن عمر

---

(١) انظر المجلد الثالث من «**الصحيح**».

(٢) انظر ص٢٥ من المجلد الرابع. أن الذين وضعوا هذه الرواية حسبوا أن هذا الاسلوب الجاف الأرعن فضيلة لعمر بن الخطاب. والواقع أن الحديث لو صح يكون من سيئات عمر بن الخطاب ومن الشواهد على عدم انقياده للرسول واقتدائه به وفي الوقت ذاته يدل الحديث على تجاهل النبي ﷺ للقرآن أو غفلته عن أحكامه لأنه لم يتنبه لرأي القرآن فيهم إلا بعد أن نبهه الخليفة وقرأ عليه الآية وفي تلك اللحظة جاء الوحي مؤيداً لعمر في موقفه من المنافقين على حد زعمهم. وبالتالي أن الذين وضعوا هذه المرويات ليسوا بأسوأ حالاً من الذين دوّنوها في صحاحهم للأجيال على مر الدهور واختاروها من ستماية ألف حديث. هذا بالإضافة إلى أن راوي الحديث عبد الله بن صالح بن محمد المصري متهم بالكذب كما جاء في «**التهذيب**» و«**الميزان**» وغيرهما.

ابن الخطاب استأذن على رسول الله ﷺ وعنده نسوة من قريش يسألنه ويستكثرنه عالية أصواتهن على صوته، فلما استأذن عمر تبادرن الحجاب فأذن له النبي ﷺ فدخل والنبي يضحك فقال: أضحك الله سنك يا رسول الله بأبي أنت وأُمي، فقال: عجبت من هؤلاء اللاتي كن عندي لما سمعن صوتك تبادرن الحجاب، فقال أنت أحق أن يهبن يا رسول الله ثم أقبل عليهن وقال: يا عدوات أنفسهن أتهبنني ولا تهبن رسول الله ﷺ فقلن إنك أفظ وأغلظ من رسول الله، فقال رسول الله: إيه يا ابن الخطاب والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غير فجك[1].

وروى في باب الانبساط إلى الناس عن هشام بن عروة أن عائشة قالت: كنت ألعب بالبنات عند النبي ﷺ وكان لي صواحب يلعبن معي فكان رسول الله إذا دخل يتقمعن منه فيسربهن إلي فيلعبن معي.

وفي باب من دعا صاحبه ونقص من اسمه حرفاً روى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة زوجة النبي ﷺ قالت: قال لي رسول الله ﷺ يا عائشة هذا جبريل يقرئك السلام قلت وعليه السلام يا رسول الله ورحمة الله وبركاته. وأضافت إلى ذلك إنه يرى ما لا ترى.

وفي باب كنية المشرك روى عن عبد الله بن نوفل عن العباس بن عبد المطلب أنه قال لرسول الله: هل نفعت أبا طالب بشيء فإنه كان يحوطك ويغضب لك قال نعم: هو في ضحضاح من نار ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار[2].

---

(١) انظر ص٦٤ من المجلد الرابع ومقتضى الحديث أن الشيطان يهاب عمر بن الخطاب أكثر من رسول الله لأن الرسول على حد زعم الراوي وصف أبا حفص بهذه الصفة لأن النساء هبنه وخفن سطوته حين أن الحديث ينص على انهن لم يهبن الرسول ولم يتسترن منه كما فعلن مع عمر بن الخطاب.

(٢) ص ٦٩ نفس المصدر.

وإذا كان آل أبي طالب ليسوا للنبي بأولياء كما يزعم ابن العاص فليس بغريب إذا كان سيدهم وزعيمهم أبو طالب في ضحضاح من نار أو في الدرك الأسفل من النار كما تنص على ذلك تلك المرويات التي صنعها معاوية بن هند وعملاؤه ليبرز من خلالها فضل أبيه المتضع بالإسلام، على أبي طالب المؤمن برسالة ابن أخيه إيماناً صادقاً قوياً منذ بعثه الله رسولاً لعباده حتى النفس الأخير من حياته.

ولولا أنه والد الإمام علي بن أبي طالب لكان عند جمهور السنة من أصدق المسلمين إيماناً وأخلصهم عملاً وفي أعلى درجات النعيم.

وما أدري كيف سوغ هؤلاء لأنفسهم أن يلصقوا الكفر بأبي طالب بعد تلك المواقف الخالدة التي وقفها في سبيل الدعوة المباركة بماله وجاهه وجميع إمكانياته، ولم يكفهم قوله من جملة أبيات كما جاء في تاريخ ابن كثير ص٨٧.

ألم تعلموا أنا وجدنا محمداً نبياً كموسى خط في أول الكتب

وقوله في الكتاب المذكور ص٥٧:

وأيده رب العباد بنصره وأظهر ديناً حقه غير زائل

لقد علموا أن ابننا لا مكذَّب لدينا ولا يعنى بقول الأباطل

وقوله في ص٤٢ من التاريخ المذكور:

وعرضت ديناً قد عرفت بأنه من خير أديان البرية دينا

إلى غير ذلك من أقواله ومواقفه التي لا يرتاب فيها إلا كل أفاك أثيم.

وروى في باب نكث العود في الماء والطين عن أبي موسى الأشعري، أنه كان مع النبي ﷺ في حائط من حيطان المدينة وفي يده عود يضرب به بين الماء والطين فجاء رجل يستفتح، فقال النبي ﷺ افتح وبشره بالجنة فذهبت فإذا هو أبو بكر ففتحت له وبشرته بالجنة، ثم استفتح رجل آخر،

فقال النبي ﷺ: افتح له وبشره بالجنة، فإذا هو عمر بن الخطاب، ففتحت له وبشرته بالجنة، ثم استفتح رجل أخر وكان متكئاً فجلس وقال: افتح وبشره بالجنة على بلوى تصيبه، فإذا هو هثمان(١).

وفي باب الحجاب روى عن عائشة أنها قالت: كان عمر بن الخطاب يقول لرسول الله ﷺ احجب نساءك فلم يستجب لطلبه، وكان أزواج النبي يخرجن ليلاً إلى ليل قبل المناصع فخرجت سودة بنت زمعة، وكانت امرأة طويلة فرآها عمر بن الخطاب وهو في المجلس، فقال عرفتك يا سودة حرصاً على أن ينزل الحجاب، فأنزل الله عند ذلك آية الحجاب، تنفيذاً لرغبة عمر بن الخطاب في ذلك(٢).

وروى في باب المناجاة عن عامر بن مسروق أن عائشة قالت: كنا أزواج النبي عنده جميعاً لم تغادر منا واحدة، فأقبلت فاطمة عليها السلام تمشي لا والله ما تخفي مشيتها عن مشية رسول الله ﷺ، فلما رآها رحب بها وقال: مرحباً بابنتي، ثم أجلسها عن يمينه وسارها فبكت بكاء شديداً، فلما رأى حزنها سارها الثانية إذا هي تضحك، فقلت لها أنا من بين نسائه خصك رسول الله بالسر من بيننا ثم أنت تبكين، فلما قام رسول الله ﷺ سألتها عما سارك، قالت ما كنت لأفشي لرسول الله سراً، فلما توفي قلت لها عزمت عليك بما لي عليك من الحق لما أخبرتني قالت أما الآن فنعم، أما حين سارني أولاً فإنه أخبرني أن جبرائيل كان يعارضه بالقرآن كل سنة مرة وأنه

---

(١) انظر ص٨٣ ج٤.

(٢) والذين وضعوا هذا الحديث أرادوا إن يثيروا الشكوك حول التشريع وأسبابه وأن يخلقوا فضيلة لعمر ولو على حساب الطعن في جوهر الإسلام لأن الله كما يزعم الراوي قد احترم رأي عمر وشرع بناء لرغبته وتلك فضيلة لا يعادلها شيء تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً وكل من رجع إلى كتب التفسير وأسباب النزول يخرج وهو على يقين بأن تشريع الحجاب كغيره من التشريعات التي كان الله سبحانه يراعي فيها مصلحة العباد لا رغبة محمد بن عبد الله ﷺ ولا غيره من الناس.

عارضه به العام مرتين ولا أرى الأجل إلا قد اقترب فاتقي الله واصبري فإني نعم السلف لك، فبكيت بكائي الذي رأيت، فلما رأى جزعي سارني الثانية وقال لي يا فاطمة ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين أو سيدة نساء هذه الأمة(١).

وروى في باب الصلاة على النبي ﷺ عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال: لقيب كعب بن عجرة، فقال: خرج علينا النبي ﷺ فقلنا يا رسول الله كيف نصلي عليك، قال قولوا: اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد.

وجاء في رواية ثانية رواها البخاري عن أبي سعيد الخدري، وعبد الله بن خباب أن أبا سعيد قال: يا رسول الله كيف نصلي عليك قال قولوا: اللهم صلِّ على محمد عبدك ورسولك كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم وروى غير هاتين الروايتين بهذا المضمون(٢).

وروى في باب تكرير الدعاء عن هشام بن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ طب، أي سحر حتى ليخيل إليه أنه صنع الشيء وما صنعه، وأنه دعا ربه، ثم قال: أشعرت أن الله قد أفتاني فيما استفتيته فيه، قالت عائشة: فما ذاك يا رسول الله قال: جاءني رجلان فجلس أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي، فقال أحدهما لصاحبه: ما وجع الرجل؟ قال مطبوب، قال من

---

(١) انظر ص٨٤ و٨٨ و٩٦، ج٤.

(٢) ومع أن الروايات في صحيح البخاري وغيره تنص على أن الصلاة عليه لا تتم إلا بذكر آله، حيث أن السائل سأله عن كيفية الصلاة عليه، وكان جوابه قولوا اللهم صلِّ على محمد وآل محمد، ومع ذلك فأهل السنة يقتصرون عليه وحده ويخالفون النصوص المروية في صحاحهم بدون مدرك بل وحتى البخاري نفسه الراوي لتلك المرويات إذا ذكره يصلي عليه وحده ويتجاهل آله الذين لا تتم الصلاة عليه بدونهم. انظر ص١٠٦ و١٠٧، ج٤.

طبه؟ قال لبيد بن الأعصم، قال فيما قال: في مشط ومشاطه، وجف طلعة، قال فأين هو: قال: في ذروان، وذروان في بني زريق، قالت فأتاها رسول الله ﷺ ثم رجع إلى عائشة، فقال والله لكأن ماءها نقاعة الحناء، وكأن نخلها رؤوس الشياطين، قالت فأتى رسول الله ﷺ وأخبرها عن البئر، فقلت يا رسول الله فهلا أخرجته، قال أما أنا فقد شفاني الله وكرهت أن أثير على الناس شراً وقد روى البخاري حديث سحر النبي في موضع آخر من صحيحه بهذا المضمون[١].

وقد تكرر هذا الحديث في الصحيح بهذا المضمون ورواه في المجلد الثاني ص٢٠٤ عن هشام بن عروة عن أبيه عن السيدة عائشة وجاء فيه، أن النبي ﷺ سحر حتى كان يخيل إليه أنه صنع شيئاً وما صنعه، والأحاديث المروية حول هذا الموضوع كلها تنص على أن النبي قد أثر به السحر إلى حد أصبح يخيل إليه أنه قد صنع الشيء وما صنعه، ولازم ذلك أن يكون قد فقد رشده، ومن الجائز عليه في تلك الحالة أن يتخيل أنه قد صلى ولم يصل، وأن يتخيل شيئاً يتنافى مع نبوته، بل مع إنسانيته، فيفعله، وبالرغم من أني قد أخذت على نفسي أن لا أهاجم أحداً في هذا الكتاب، ولكني أراني مضطراً للهجوم في هذا المورد وأرى لزاماً علي أن أقول: أن الذين رووا هذا الحديث ودونوه هم المسحورون لأنهم لا يفكرون بما يكتبون، ويروون ولا يتثبتون، وكيف يصح على نبي لا ينطق عن الهوى كما وصفه ربه، أن يكون فريسة للمشعوذين، فيفقد شعوره ويغيب عن رشده، ومع ذلك

---

(١) والمراد من المشط الذي سحر به النبي ﷺ على حد زعم الراوي هو العظم العريض الموجود في الكتف، وقيل غيره وجف الطلعة هو القشر الملاحق للطلع الذي يلقح فيه النخل وقيل غير ذلك وبئر ذروان يقع خارج المدينة وقد أرسل النبي ﷺ علياً وعماراً فنزلا البئر واستخرجا آلة السحر التي سحر بها. وقيل كما في **«فتح الباري»**: إن الذي نزل رجل آخر وقد وجد فيه تمثالاً من شمع لرسول الله وفيه إبر مغروزة وإذا وتر فيه أحد عشرة عقدة فنزل جبريل بالمعوذتين وكلما قرأ آية انحلت عقدة وكلما نزع إبرة وجد لها ألماً. انظر **«فتح الباري»** ج١٢، ص٣٤ وما بعدها وانظر في ص١١٢ ج٤.

يصفه القرآن بأنه لا ينطق إلا بما يوحى إليه، ويفرض على الناس أجمعين أن يقتدوا بأقواله وأفعاله، والمسحور قد يقول غير الحق ويفعل ما لا يجوز فعله على سائر الناس وقد يخرج عن شعوره وإدراكه.

وكما روى البخاري حديث السحر، روى أحاديث كثيرة تنص على أن النبي كان ينسى في صلاته فيزيد فيها أحياناً وينقص حيناً آخر.

فروى عن علقمة عن عبد الله أن رسول الله ﷺ صلى الظهر خمساً فقيل له: أزيد في الصلاة يا رسول الله فقال وما ذاك؟ قيل له: صليت خمساً فرجع وسجد سجدتين واكتفى بصلاته[1].

وروى عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ صلى صلاة العصر ركعتين ثم سلم وقام إلى خشبة في المسجد ووضع يده عليها، وفي المسجد أبو بكر وعمر، فهاب أن يكلماه وخرج الناس وقالوا قصرت الصلاة، فسأله رجل منهم يدعى ذو اليدين، فقال: أنسيت أم قصرت الصلاة يا رسول الله، فقال النبي ﷺ لم أنس ولم تقصر، قال: بلى لقد نسيت، فرجع النبي وصلى بهم ركعتين وسلم ثم سجد سجدتين وروى غير هاتين الروايتين عن سهو النبي ونسيانه في باب السهو في الصلاة[2].

وفي أحاديث قيام الساعة روى عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال:

---

(١) مع العلم بأن زيادة الركعة مبطلة للصلاة سواء أكانت من عمد أو سهو وقد كذب الجصاص في المجلد الثاني من «أحكام القرآن» حديث سحر النبي ﷺ ونزهه عن هذه الأباطيل التي لا تتفق مع الغاية التي أرسل الله الرسل من أجلها ولا أظن أحداً من أعلام السنة يعرف مقام النبوة ويقر أمثال هذه المرويات.

(٢) انظر ص٢١٢ و٢١٣ من «الصحيح»، ونسبة السهو والنسيان إلى النبي ﷺ من المنكرات عند الإمامية ولم يرد في الكافي ما يشير إلى ذلك ومال إلى جواز السهو عليه محمد بن بابويه المعروف بالصدوق أحد محدثي الإمامية ولكنه تعرض لأعنف الهجمات من الإمامية في جميع العصور وإذا جاز عليه السهو والنسيان في صلاته جاز في غيرها حتى في حال تبليغ الأحكام والوحي وغيرهما وإذا كان بهذه الحالة فهل يحصل للناس الجزم والوثوق بما يأتي به بعد أن كان معرضاً للسهو وللنسيان ولأن يدخل عليه السحر وينفعل به كغيره من سائر الناس.

لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا طلعت ورآها الناس أجمعون فذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل، أو كسبت في إيمانها خيراً، ولتقومنَّ الساعة وقد نشر الرجلان ثوبهما بينهما فلا يتبايعانه ولا يطويانه ولتقومنَّ الساعة وقد رفع الرجل أكلته إلى فمه فلا يطعمها.

وروى في باب كيفية الحشر عن عبد الله بن عباس، أن رسول الله ﷺ وقف خطيباً في الناس فقال: إنكم محشورون حفاة عراة كما بدأنا أول خلق نعيده، وإن أول الخلائق يكسى يوم القيامة إبراهيم، وإنه سيجاء برجال من أُمتي فيؤخذ بهم ذات اليمين وذات الشمال، فأقول يا رب أصحابي! فيقول: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول كما قال العبد الصالح: وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم، فيقال إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم القهقرى وقد روى عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال يرد علي يوم القيامة رهط من أصحابي فيحلئون عن الحوض، فأقول يا رب أصحابي، فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى.

وروى بهذا المضمون أكثر من عشر روايات، وجاء في بعضها أنه لا يخلص منهم إلا مثل همل النعم[١].

وبلا شك أن المراد من أصحابه في هذه الروايات على كثرتها هم الصحابة الذين عاصروه واستمعوا لأحاديثه وأقواله واشتركوا في غزواته هؤلاء بلا شك هم المعنيون بهذه الأحاديث، والذي يلفت النظر ويدعو إلى التساؤل، هو وصفهم بالارتداد والتغيير والتبديل، مع أنهم حاربوا المرتدين وكانوا يحرصون على نشر الإسلام وتطبيق أُصوله وفروعه، ومن البعيد أن يصفهم الله والرسول بهذه الصفات لمجرد مخالفتهم لبعض الأحكام

---

(١) انظر ص١٢٠ و١٣٢ و١٣٣ و١٤١ و١٤٣ وص١٥٨.

وارتكابهم لبعض المعاصي، لأن المعصية لا تسوغ وصفهم بالارتداد ولا بالخروج من الدين ولا توجب هلاكهم فلا بد وأن يكون السبب في ذلك أبعد من المخالفات والمعاصي التي لا يسلم فيها إلا من عصمه الله، وإذا رجعنا إلى الأحداث التي تلت وفاة الرسول والتطورات التي حدثت من بعده لا نجد سبباً معقولاً سوى الموقف السلبي الذي وقفوه من الخليفة الشرعي ذلك الموقف الذي أنتج تلك المضاعفات والتناقضات الخطيرة وهيأ للأمويين أن يحكموا باسم الدين والإسلام ويمارسوا جميع أنواع الفساد والمنكرات وإحياء جميع مظاهر الجاهلية، بعدما حاربها النبي وكاد أن يجتث جذورها، ولم يكتفوا بكل ذلك بل حاولوا بواسطة أنصارهم وعمالهم المنتشرين هنا وهناك أن يضعوا الخليفة فوق مستوى الرسول كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الثالث من فصول هذا الكتاب.

وروى البخاري عن جنادة بن أبي أمية أنه قال: دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض فقلنا له أصلحك الله! حدثنا بحديث ينفعنا الله به سمعته من رسول الله ﷺ فقال: دعانا النبي فبايعناه فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا، وأن لا تنازعوا الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان(١).

وروى في باب إذا حرم الإنسان طعامه، أن عبيد الله بن عمر كان

---

(١) ص٢١٢ المصدر السابق وتشير هذه الرواية إلى أن النبي ﷺ كان يحثهم ويؤكد عليهم أن يستسلموا للحاكمين ممن يتولون الأمور من بعده حتى ولو ظلموا وأفسدوا ومارسوا المنكرات والمحرمات ولا يعارضوهم في شيء من ذلك مع العلم بأن الثورة على الظلم والطغيان والاستبداد من أبرز المبادئ التي جاء بها الإسلام وأكد النبي ﷺ في عشرات المناسبات مواصلة الكفاح ضد الظلم والطغيان والتمرد على أحكام الله وسننه مهما كانت النتائج فلا بد وأن تكون هذه الرواية وأمثالها من صنع الذين دونوا الحديث في قصور الخلفاء ليصرفوا الناس عن واقع أولئك الحكام الملوث بكل أنواع الجرائم والمنكرات وظلم العباد.

يقول: سمعت عائشة تزعم أن النبي ﷺ كان يمكث عند زينب بنت جحش ويشرب عندها عسلاً، فتواصيت أنا وحفصة، أن أيتُنا دخل عليها النبي ﷺ فلتقل أني أجد منك ريح مغافير أكلت مغافير فدخل على احداهما فقالت ذلك له، قال: لا بل شربت عسلاً عند زينب ولن أعود فنزلت الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ تَبۡتَغِي مَرۡضَاتَ أَزۡوَٰجِكَۚ﴾.

وفي باب الرؤيا روى عن ابن عمر أنه سمع النبي ﷺ يقول: بينا أنا نائم أتيت بقدح من لبن فشربت منه حتى أني لأرى الري يخرج من اظفاري، ثم أعطيت فضلي لعمر بن الخطاب، قالوا فما أولته يا رسول الله قال: العلم.

وروى عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: بينما أنا نائم رأيتني على قليب وعليها دلو، فنزعت منها ما شاء الله، ثم أخذها أبو بكر فنزع منها ذنوباً أو ذنوبين، وفي نزعه ضعف، والله يغفر له، ثم استحالت غربا فأخذها عمر بن الخطاب فلم أر عبقرياً من الناس ينزع نزع عمر حتى ضرب الناس بعطن.

وروى عن أبي هريرة أيضاً أن النبي ﷺ قال: بينما أنا نائم رأيتني في الجنة فإذا أمرأة تتوضأ إلى جانب قصر، قلت لمن هذا القصر قالوا: لعمر بن الخطاب، فذكرت غيرته ووليت مدبراً، وقد تكرر هذا النوع من المرويات في صحيح البخاري عن طريق أبي هريرة، وفي بعضها أنه رأى قصراً من ذهب لعمر بن الخطاب في الجنة، وقد امتنع النبي من دخوله تهيباً من غيرته.

وروى في فضائل عثمان أن امرأة رأت عيناً جارية لعثمان، فسألت النبي ﷺ عنها فقال: هي علمه[1].

وروى عن أبي رجاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: من كره من أميره شيئاً فليصبر، فإن من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية، وقد

---

(١) ص٢١٣ و٢١٤ و٢١٦.

تكرر هذا المضمون بين مرويات البخاري، فروى عن عطاء عن أبي رجاء العطاردي أن عبد الله بن عباس سمع النبيﷺ يقول: من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإن من فارق الجماعة شبراً ومات، مات ميتة جاهلية(١).

وروى في باب هلاك أمتي على أيدي أغيلمة، من عمر بن يحيى عن سعيد عن جده أنه قال: كنت جالساً مع أبي هريرة في مسجد النبيﷺ بالمدينة ومعنا مروان بن الحكم، فقال أبو هريرة: سمعت الصادق الصدوق يقول: هلكت أمتي على يدي غلمة من قريش، فقال مروان: لعنة الله عليهم غلمة، فقال أبو هريرة: لو شئت أن أقول بني فلان وبني فلان لفعلت، وأضاف إلى ذلك الراوي كنت أخرج مع جدي إلى بني مروان حين ملكوا في الشام، فإذا رآهم غلماناً أحداثاً قال لنا: عسى هؤلاء أن يكونوا منهم، قلنا أنت أعلم.

وروى أيضاً عن الزهري عن أُسامة بن زيد أنه قال: أشرف النبيﷺ على أطم من آطام المدينة فقال: هل ترون ما أرى، قالوا: لا قال: فإني لأرى الفتن تقع خلال بيوتكم كوقع القطر(٢).

وروى عن حذيفة اليمان، أن الناس كانوا يسألون رسول اللهﷺ عن

---

(١) انظر ص٢٢٢، ج٤ هذا النوع من المرويات من صنع الأمويين وأتباعهم.الذين كانوا يحاذرون من يقظة المسلمين ومراقبة تصرفاتهم وإعلان الثورة على تلك الأنظمة الفاسدة التي أحدثوها منذ أن تيسر لهم الإستيلاء على الحكم بالسلاح والمال والخداع والمراوغة، ولو صحت هذه المرويات عن الرسولﷺ فلا بد وأن يكون المقصود منها الخروج عن طاعة الإمام الذي يحكم بالحق والعدل لا غيره ممن غير وبدل وأراق الدماء وانتهك الحرمات ليتآمر على المسلمين ويتحكم في رقابهم حسب شهواته وأهوائه.

(٢) انظر ص٢٢٢ نفس المصدر هذه الرواية والتي قبلها تشير إلى الأمويين وأبو هريرة يعرفهم بأسمائهم وأنهم بنو سفيان وبنو مروان ولكنه وفاء منه لأسياده الأمويين لم يشأ أن يصرح بهم في حديثه مع مروان وهم أول من مشى في خط عريض يتنافى مع الأنظمة الإسلامية وسيرة الرسولﷺ وخلفائه الطيبين.

الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله إنا كنا في جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: نعم، وفيه دخن: قلت وما دخنه؟ قال قوم يهدون بغير هدى تعرف منهم وتنكر[1] قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر، قال: نعم. دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها، قلت: صفهم لنا: قال: هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، قلت: فما تأمرني أن أدركني ذلك، قال: تلزم جماعة المسلمين وإمامهم، قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام، قال: فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت.

وروى عن نافع أنه قال: لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية، جمع ابن عمر ولده وحشمه وقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة، وإنا قد بايعنا هذا الرجل على بيع الله ورسوله، وإني لا أعلم غدراً أعظم من أن يبايع رجل على بيع الله ورسوله، ثم ينصب له القتال وإني والله لا أعلم أحداً منكم خلعه وبايع غيره إلا كانت الفيصل بيني وبينه.

وروى عنه أيضاً أنه لما انتهت الخلافة إلى عبد الملك بن مروان كتب له ببيعته وبيعة ولده وذويه وأكد له وفاءه بها علياً عليه السلام تمنع عن بيعته هو وولده ووقف منها موقف المحتاط لدينه على حد زعمه، وهو مع ذلك يحتضن نبأ استخلاف عبد الملك ويستبق الناس للإقرار له بالطاعة ويعده العمل بإخلاص ونصيحة، ويتوعد أهله وأصحابه إن هم خلعوا يزيد بن معاوية وبايعوا غيره.

وروى في باب اشراط الساعة، أن النبي ﷺ قال: يوشك الفرات أن يحسر عن كنز من ذهب، فمن حضره لا يؤخذ منه شيئاً، وفي رواية أخرى، أنه يحسر عن جبل من ذهب.

---

(١) يريد بذلك أنهم أخذوا بشيء من الحق وشيء من الباطل.

وروى أيضاً أن رسول الله ﷺ قال: لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان عظيمتان تكون بينهما مقتلة عظيمة دعوتهما واحدة، وحتى يبعث دجالون كذابون قريب من ثلاثين كلهم يزعم أنه رسول الله، وحتى يقبض العلم، وتكثر الزلازل، ويتقارب الزمان، وحتى يكثر المال ويتطاول الناس في البنيان وحتى تطلع الشمس من مغربها[١].

وروى في باب خير الامرأة عن الشعبي أنه قال: قاعدت ابن عمر قريباً من سنتين فلم أسمعه يحدث عن النبي ﷺ غير هذا قال: كان ناس من أصحاب رسول الله فيهم سعد، فذهبوا يأكلون من لحم فنادتهم امرأة من بعض أزواج النبي ﷺ أنه لحم ضب فأمسكوا فقال رسول الله ﷺ: كلوا فإنه حلال لا بأس به ولكنه ليس من طعامي وقد تكرر هذا الحديث في كتاب الأطعمة والأشربة من الصحيح[٢].

وروى عن جابر بن سمرة أنه قال: سمعت النبي يقول يكون بعدي اثنا عشر أميراً وقال كلمة لم اسمعها فقال أبي أنه قال: كلهم من قريش.

ومن المعلوم أن النبي ﷺ لم يقصد بالخلفاء الإثني عشر أمراء الأمويين لأنهم أكثر من ذلك ولا العباسيين أيضاً لأن حكام الأمويين من بعده أربعة عشر حاكماً وإذا أضفنا إليهم من يسمونهم بالراشدين بلغوا ثمانية عشر خليفة، والعباسيين أكثر من عشرين حاكماً، فلا ينطبق هذا العدد إلا على الأئمة

---

(١) ص ٢٣١ لقد أخبر النبي ﷺ عن هذه الحوادث قبل وقوعها بمئات السنين ووقع الكثير مما أخبر به، فلقد انحسر الفرات عن كنوز من الذهب وانهر من البترول والذهب الأسود، وكثر الدجالون الكذابون الذين يتظاهرون بالدين ويزعمون أنهم يحملون رسالة الله لعباده وهم يحملون رسالة أسيادهم أعداء الإسلام ولا يريدون أن يتكلم غيرهم باسم الدين كما يزعم بعض الأدعياء. وتقارب الزمان بسبب الوسائل الحديثة التي ربطت العالم بعضه ببعض، وتطاول الناس بالبنيان حتى أصبحت البناية الواحدة تتسع للآلاف من البشر.

(٢) والضب حيوان أشبه بالحرذون في تفصيله قبيح الشكل والمنظر يكثر وجوده في البوادي ويتخذ حجراً له في الرمال يقتات على حشرات البر، وكان الطعام المفضل لعرب الصحراء، وهو من المحرمات عند الشيعة لأنه من نوع الحشرات.

الإثني عشر عليهم السلام من ذريته وجاء في بعض المرويات الشيعية وبعض المرويات السنية عن النبي ما يؤكد أنهم هم المعنيون من هذا العدد لا غيرهم.

وقد أكثر الحافظ ابن كثير في ص ١٥٣ من المجلد الأول من تاريخه البداية والنهاية من اللف والدوران في تأول الحديث بما يتفق مع عقيدته ليسد الطريق على الرافضة على حد تعبيره بعد أن رأى أن الحديث لا ينطبق على الإثني عشر من ذرية الرسول وانطلق من الحديث المذكور إلى اسطورة السرداب في سامراء وإنكار الإمام الثاني عشر، فقال بأن ما يعتقده الشيعة هوس في الرؤوس وهذيان في النفوس لا حقيقة له ولا عين ولا أثر ولم يستطع أن يكتم حقده ونصبه على أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهر نفوسهم مما تحمله نفس الحافظ ابن كثير وأمثاله من الحقد والكذب.

فقال: إن ما يسمونهم بالأئمة كانوا عاديين كغيرهم من الرعايا وليس فيهم إلا علياً لأنه من الراشدين والحسن حيث سلم الأمر لمعاوية على حد تعبيره، ويبدو من كلامه أن الحسن إنما كان مرضياً عنده حيث سلم الأمر لمعاوية لا لفضائله التي لا تحصى ولا لأن الرسول أشاد بفضله. ولم يشأ أن يمر بالحديث كمؤرخ يعرض الحوادث ولا يحقق فيها كغيره من المؤرخين القدامى، لم يشأ أن يمر به بدون أن يعبث في تأويله، فقال أن المراد بالإثني عشر الذين أخبر الله بهم إسماعيل النبي حينما بشره بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم وأخبر عنهم النبي الكريم كما جاء في رواية البخاري فقال أن المراد بهم الراشدون الأربعة وعمر بن عبد العزيز والباقون من خلفاء بني العباس من غير أن يعين أحداً منهم باسمه ووصفه وقد أورد هذا الحديث بالإضافة إلى البخاري كل من مسلم في صحيحه وأبي داود في جامعه وأحمد بن حنبل في مسنده وأخرجه الطبراني وأضاف إليه لا تضرهم عداوة من عاداهم كما رواه أكثر المحدثين في مجاميعهم وصحاحهم بصيغ قد يختلف بعضها عن البعض الآخر من الاتفاق على العدد الذي ذكرناه وفي بعضها ما يشير إلى أنهم من

ذريته بنحو لا ينطبق إلا على الأئمة الإثني عشرعليهم السلام.

وفي باب ما يكره من التنازع روى عن عروة عن خالته عائشة أنها قالت: أن رسول الله ﷺ قال في مرضه: مروا أبا بكر يصلي بالناس قالت عائشة: قلت: إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع من البكاء فمر عمر يصلي، فقال: مروا أبا بكر فليصل بالناس، قالت عائشة: قلت لحفصة: قولي أن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فمر عمر ليصلي بهم، ففعلت حفصة، فقال رسول الله: إنكن لأنتن صواحب يوسف مروا أبا بكر، قالت حفصة: ما كنت لأصيب منك خيراً، وتكرر هذا الحديث بهذا النص، وبما هو قريب منه في المجلدات الأربعة من الصحيح للبخاري[١].

وفي باب دعاء أُمته إلى التوحيد، روى البخاري عن عمرة بن عبد الرحمن، أن عائشة قالت: إن النبي بعث رجلاً على سرية، وكان يقرأ لأصحابه في صلاته فيختم بـ: قل هو الله أحد، فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال سلوه لأي شيء كان يصنع ذلك فسألوه فقال لأنها صفة الرحمن وأنا أحب أن أقرأ بها، فقال النبي ﷺ أخبروه أن الله يحبه[٢].

وفي باب قول الله إنما قولنا لشيء: روى عن معاوية بن أبي سفيان أنه سمع النبي ﷺ يقول: لا يزال من أُمتي أُمة قائمة بأمر الله ما يضرهم من كذبهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك، وأضاف إلى ذلك أن مالك بن يخامر سمع معاذاً يقول وهم بالشام فقال معاوية: هذا مالك يزعم أنه سمع معاذاً يقول، وهم بالشام[٣].

---

(١) انظر ص٢٦١، ج٤.

(٢) الرجل الذي أخبرت عنه السيدة عائشة هو علي بن أبي طالبعليه السلام وعائشة تعرف ذلك جيداً، ولكنها لما سمعت النبي يقول: إن الله يحبه منعها حقدها عليه أن تصرح باسمه.

(٣) لقد خص النبي الشام بهذه الفضيلة لأنها عاصمة معاوية الحريص على أحكام الله وشريعته وأهلها كانوا من أتباعه المناصرين له، وفيها ولده يزيد، وهشام بن عبد الملك، والوليد صاحب «حبابه» وغيرهم من هذه الشجرة المباركة.

وفي باب الصلاة على الفراش روى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أن عائشة قالت: كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبلته، فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي، فإذا قام بسطتها والبيوت يومئذ ليس فيها مصباح، وهذه الرواية من المكررات في البخاري، فقد رواها عن السيدة عائشة بمناسبة ذكره للرواية التي تنص على أن مرور الكلب والحمار بين يدي المصلي يقطع الصلاة[١].

وفي باب مباشرة الحائض روى عن عائشة أنها قالت: كنت أغتسل أنا والنبي من إناء واحد وكلانا جنب، وكان يأمرني وأنا حائض فأئتزر فيباشرني وأنا حائض، وروى عنها أنها قالت: كانت إحدانا إذا حاضت فأراد رسول الله أن يباشرها أمرها أن تأتزر في فور حيضتها، ثم يباشرها، وأضافت إلى ذلك وأيكم يملك إربه.

وروى هذا المضمون عن ميمونة أيضاً[٢].

وروى عن أنس أن عمر بن الخطاب قال: وافقني ربي في ثلاث، قلت: يا رسول الله، لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى، فنزلت، واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى وقلت له يا رسول الله: لو أمرت نساءك أن يحتجبن، فإنه يكلمهن البر والفاجر فنزلت آية الحجاب، وقلت لهن: عسى ربه إن

---

(١) انظر ص٨٠، ج١.

(٢) نفس المصدر ص٦٤، وكلمة المباشرة تعني أن النبي ﷺ كان يستعملهن في حال الحيض كما يستعمل الرجل المرأة ما عدا الوطء كما نص على ذلك ابن حجر في المجلد الأول من فتح الباري بقصد بيان الحكم الشرعي على حد تعبيره، وهذه الرواية من المكذوبات على الرسول ﷺ وهو أرفع شأناً من أن تغلبه شهوته وتضطره إلى مباشرتهن في حال الحيض مع العلم بأنه لو احتاج إلى النساء يمكنه استعمال غير الحائض من نسائه الكثيرات، وبالإمكان أن يبين الحكم الشرعي بغير هذا الأسلوب الذي يتنافى مع مكانته. ويضعه في المستوى الذي يترفع عنه الكثير من الناس.

طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن فنزلت هذه الآية[1].

وروى عن عكرمة، أن عبد الله بن عباس قال: خرج رسول الله ﷺ في مرضه الذي مات فيه عاصباً رأسه بخرقة، فقعد على المنبر فحمد ربه وأثنى عليه، ثم قال: إنه ليس من الناس أحد آمن علي في نفسه وماله من أبي بكر بن أبي قحافة، ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلا، ولكن خلة الإسلام أفضل، سدوا كل خوجة في المسجد غير خوجة أبي بكر[2].

وفي باب صلاة المريض روى عن عائشة أنها قالت: لما مرض رسول الله مرضه الذي مات فيه، قال: مروا أبا بكر يصلي بالناس، فقيل له أن أبا بكر رجل أسيف إذا قام مقامك لم يستطع الصلاة، فأعادها عليهم ثلاثاً فخرج أبو بكر وبعد أن شرع في الصلاة وجد النبي ﷺ في نفسه خفة فخرج يتهادى بين رجلين كأني أنظر إلى رجليه تخطان من الوجع، فأراد أبو بكر أن يتأخر، فأومأ إليه النبي أن مكانك وجلس إلى جانبه، وقال الأعمش: أن أبا بكر كان يصلي بصلاة النبي والناس يأتمون بأبي بكر[3].

---

(١) انظر ص٨٣، ج١ ويبدو من هذه الرواية أن الآية الآخيرة هي من كلام عمر بن الخطاب بمادتها وهيئتها، وأن الله أنزلها كما نطق بها أبو حفص رحمه الله. بدون تغيير أو تحريف، وفي ذلك ما يؤكد أن الرواية المذكورة وضعت لإثارة الشبه حول القرآن وأن بعضه من صنع الصحابة كما يرى الحاقدون من أعداء الإسلام وليس بغريب على الأمويين وأنصارهم أن يوفروا الأجواء للتشكيك برسالة محمد ﷺ لأنهم لم يؤمنوا بها طرفة عين أبداً كما يدل على ذلك تاريخهم الطويل.

(٢) ١٩٩ نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر ص١٢٢ وهل يتفق هذا الإلحاح الأكيد من الرسول على أن يتولى الصلاة مكانه أبو بكر كما تدل على ذلك المرويات الكثيرة عن السيدة عائشة التي رواها البخاري عنها بأشكال مختلفة متباينة، هل يتفق هذا الإلحاح على أبي بكر للصلاة بالناس مع خروج النبي متوكئاً على علي والعباس وهو في حالة المرض الشديد كما تنص على ذلك هذه الرواية بمجرد أن دخل الرجل في الصلاة، إلا أن يكون خروجه وهو بهذه الحالة ليختم حياته مؤتماً بأبي بكر ويقبل على الله قرير العين بهذه الصلاة التي وفق لها في آخر لحظة من حياته.

وفي باب الحراب والورق يوم العيد، روى عن عروة عن خالته عائشة أنها قالت دخل علي رسول الله ﷺ وعندي جاريتان تغنيان بغناء بغاث فاضطجع على الفراش وحول وجهه، فدخل أبو بكر فانتهرني، وقال مزمارة الشيطان عند النبي ﷺ، فأقبل عليه رسول الله وقال: دعهما، فلما غفل غمزتهما فخرجتا، وكان يوم عيد، يلعب فيه السودان بالورق والحراب، فقال النبي ﷺ تشتهي تنظرين فقلت نعم، فأقامني وراءه خدي على خده، وهو يقول: دونكم يا بني أرفدة حتى إذا مللت قال حسبك قلت نعم.

وروى أيضاً عن هشام عن أبيه عروة أن عائشة قالت: دخل أبو بكر وعندي جاريتان تغنيان مما تقاولت الأنصار يوم بغاث، فقال أبو بكر مزامير الشيطان في بيت رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: يا أبا بكر إن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا(١).

وفي باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله، روى عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب أخبره، أنه لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ فوجد عنده أبا جهل، وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، فقال له رسول الله: يا عم قل لا إله إلا الله أشهد لك بها عند الله، فقال أبو جهل وعبد الله: يا أبا طالب أترغب عن ملة عبد المطلب، فلم يزل رسول الله يعرضها عليه، وهما يعودان بتلك المقالة حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم به أنه على ملة إبراهيم وأبى أن يقول: لا إله إلا الله، فقال رسول الله: أما والله لاستغفرت لك ما لم أنه عن ذلك، فأنزل الله تعالى فيه:

---

(١) ص١٥٩ من المصدر السابق، وكان من المفروض على البخاري كمحدث قد اختار جامعه من آلاف الأحاديث المروية عن النبي ﷺ أن يتجنب تدوين هذا النوع من المرويات الذي يصور النبي العظيم وكأنه آلة بيد امرأة يحاول إرضاءها ولو بحضور مجالس الغناء والرقص، والوقوف إلى جانبها على الشرفات لترى المغنيات الراقصات يلعبن في مواسم الأعياد. إن الرسول لأعظم من أن ينحط إلى هذه المستويات التي ترفع عنها أبو بكر وعمر، كما نصت على ذلك تلك المرويات.

«ما كان للنبي والذين آمنوا معه أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا ذوي قربى»[1].

لقد أسند الزهري هذه الرواية إلى سعيد بن المسيب وهي من جملة موضوعاته التي كان يتقرب بها للأمويين لأنه كان من أتباعهم وقضاتهم، وغير بعيد عليه أن يضع لهم هذا الحديث، بعد أن نسب إلى الرسول أنه قال: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام، ومسجد المدينة والمسجد الأقصى، وأن الصخرة التي وضع رسول الله قدمه عليها تقوم مقام الكعبة[2].

ويهمهم أكثر من أي شيء ترويج المرويات التي تضع أبا طالب في صفوف المشركين وتمنح أبا سفيان زعيم الأسرة الأموية صفات الصديقين المؤمنين مع العلم بأن الذين وصفوا أبا طالب بالشرك لم يستطيعوا أن يتنكروا لجهوده التي بذلها في سبيل الرسول ودعوته، والذين وصفوا أبا سفيان بالإسلام لم يفلحوا في كتم مكائده ودسائسه التي بذلها لتقويض دعائم الإسلام حتى بعد إسلامه المزعوم.

وفي باب بدء الوحي روى عن عائشة أنها قالت: أول ما بدأ به رسول الله من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حبب إليه الخلاء، فكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها حتى جاء الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك، فقال اقرأ فقال ما

---

(١) المصدر السابق ص٢٣٥.

(٢) انظر تاريخ اليعقوبي ص٨ ج٢، لقد وضع الزهري هذا الحديث استجابة لطلب عبد الملك حينما منع الناس من الحج إلى مكة في عهد ابن الزبير، وبعد أن أذاع حديث الزهري بين الناس بنى على الصخرة قبة وأمر الناس أن يطوفوا حولها كما يطوفون حول الكعبة في موسم الحج.

أنا بقارئ، قال فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني ـ فقال اقرأ، قلت ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ قلت ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثالثة، ثم أرسلني، فقال ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ﴾ فرجع بها رسول الله يرجف فؤاده، فدخل على خديجة بنت خويلد رضي الله عنها فقال زملوني وكررها ثلاثاً حتى ذهب عنه الروع فأخبر زوجته خديجة بالخبر، وقال لها: لقد خشيت على نفسي فقالت خديجة: كلا والله لا يخزيك الله أبداً. إنك لتصل الرحم وتحمل الكل وتكسي المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الدهر، ثم انطلقت به إلى عمها ورقة بن نوفل بن عبد العزى، وكان قد تنصر، وكتب الانجيل بالعبرانية وبلغت به الشيخوخة حدها الأقصى، وبعد أن قص عليه النبي ﷺ ما أصابه، أجابه إن هذا الذي ترى هو الناموس الذي أنزل على موسى ليتني فيها جذعاً ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك، فقال رسول الله: أومخرجي هم؟ قال نعم: لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي، وإن يدركني يومك أنصرك نصراً مؤزرا[1].

وروى في باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة عن أبي هريرة أنه قال: أرسل ملك الموت إلى موسى فلما جاءه صك ملك الموت وجهه، ففقأ عينه فرجع إلى ربه، فقال له أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت فرد الله عليه عينه، وقال ارجع فقل له يضع يده على متن ثور، فله بكل ما غطت به

---

(١) انظر ج١، ص٦ و٧ وقد نص هذا الحديث بصراحة أن النبي ﷺ مع تلك العلامات التي أظهرها الله له، ومع أنه رأى الملك وأوحى إليه هذه الآيات من القرآن الكريم، كان شاكاً في أمره، وخائفاً من مصيره، ولم يطمئن على نفسه إلا بعد أن بشره ورقة بن نوفل بالنبوة التي انتهت إليه، ومن ناحية السند فإن راوي هذا الحديث يحيى بن بكير وهو ليس من الموثوق بهم عند المؤلفين في الرجال، كما نص على ذلك الذهبي في «**الميزان**»، وابن حجر في «**تهذيب التهذيب**».

يده بكل شعرة سنة، قال موسى: أي رب ثم ماذا، قال ثم الموت، قال: فالآن، فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية حجر، قال رسول الله: فلو كنت ثم لأريتك قبره إلى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر[1].

وروى في باب استعمال البقر للحراثة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: بينما رجل راكب على بقرة التفتت إليه وقالت له: إني لم أخلق لهذا بل خلقت للحراثة، قال النبي: آمنت به أنا وأبو بكر وعمر، وأخذ الذئب شاة فتبعها الراعي، فقال الذئب: من لها يوم السبع، يوم لا راعي لها غيري، فقال النبي: آمنت أنا وأبو بكر وعمر، قال أبو سلمة راوي الحديث عن أبي هريرة، وما هما يومئذ في القوم، أي حينما حدث الرسول بهذا الحديث لم يكونا معه[2].

وفي باب مسح الغبار روى عن عكرمة أن ابن عباس قال له ولعلي بن عبد الله آئتيا أبا سعيد فاسمعا من حديثه، فأتياه وهو وأخوه في حائط لهما يسقيانه، فلما رآنا جاء فاحتبى وجلس، فقال كنا ننقل لبن المسجد لبنة لبنة، وكان عمار ينقل لبنتين، فمر به رسول الله ﷺ ومسح عن رأسه الغبار، وقال ويح عمار: تقتله الفئة الباغية عمار يدعوهم إلى الله ويدعونه إلى النار[3].

---

(١) ص٢٣٢، وإن المتتبع في مرويات أبي هريرة يجده فناناً في مروياته التي ينسبها إلى الرسول ﷺ، وكثير منها لا يجد الباحث مفراً من التشكيك به، وإن دلت هذه الرواية على شيء، فإنها تدل على أن موسى قد بلغ به الحمق إلى حد أفقده وعيه فبطش بملك الموت ولطمه لطمة افقدته عينه، واضطر أن يراجع ربه شاكياً من هذا النبي الذي يرفض تنفيذ أوامره ويبطش برسله.

(٢) ص٤٥ من ج٢، وأكثر روايات أبي هريرة في صحيح البخاري من النوع الذي ليس له شبه في السنة ولا في الكتاب، ولا يؤيده العقل، ولعل هذا النوع من المرويات من الوعاء الذي لم يحدث به في عصر الصحابة ولو حدثهم بهذه الأحاديث في ذلك العصر لقطعوا بلعومه على حد تعبيره.

(٣) ومن المعلوم أن الذين كانوا يدعونه إلى النار هم الذين حاربوه في البصرة وقتلوه في صفين لأنه دعاهم إلى الجنة والرجوع عن ضلالهم وعلى رأسهم معاوية وابن العاص وزمرتهما، الذين روى عنهم البخاري في صحيحه عشرات الروايت.

وروى في باب طلب الولد للجهاد عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: قال سليمان بن داود: لأطوفن الليلة على مائة امرأة كلهن يأتين بفارس، فلم تحمل منهن إلا امرأة واحدة جاءت بشق رجل، والذي نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله: لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون(١).

إن سليمان بن داود كان من أنبياء الله الصالحين، وقد وهبه الله ملكاً ليس لأحد مثله، فسخر له الجن والإنس، وعلمه منطق الطير وجميع الحيوانات، وليس على الله بمحال أن يعطيه قوة عشرات الرجال ويمدد له في ليلته، ليستطيع أن يقوم بعملية الجنس مع مائة امرأة في ليلة واحدة، ليس ذلك بمحال عقلاً ولكن مقام النبوة اسمى وأعلى من أن ينحدر بصاحبه إلى هذا المستوى الذي لا يليق حتى بالحيوانات وهل بلغ بهذا النبي الكريم الغرور إلى حد أنه أصبح يرى نفسه مستطيعاً لأن يحقق هذه الاعجوبة بغير مشيئة الله سبحانه، فينشئ جيشاً مؤلفاً من مائة فارس في ليلة واحدة، مع العلم بأن هذا الزمان لا يتسع للاتصال بمائة امرأة، ومهما كان الحال فالله يغفر لمحمد بن اسماعيل البخاري، لو أنه ترك هذا الحديث مع الستماية ألف التي اختار منها صحيحه، لكن من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

وروى في باب قتال اليهود عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: تقاتلون اليهود حتى يختبئ أحدهم وراء الحجر، فيقول الحجر يا عبد الله: هذا يهودي ورائي فاقتله.

وروى عن أبي هريرة أن النبي قال: لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا اليهود، وحتى يقول الحجر وراءه اليهودي، يا مسلم هذا يهودي ورائي فاقتله.

---

(١) ص١٣٩ و١٤١، ج٢.

ولا بد أن يجيء هذا اليوم الذي وعد به الرسول ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى وقد ظهرت تباشيره بعدوانهم الأخير الذي هيأه لهم المستعمر الغادر، ومكنهم من تشريد شعب بأسره.

وروى في باب لواء النبي ﷺ عن سلمة بن الأكوع أن علياً عليه السلام كان قد تخلف عن النبي ﷺ في غزوة خيبر لرمد أصاب عينه فقال: أنا أتخلف عن رسول الله، ثم خرج ولحق به، فلما كان مساء الليلة التي فتحت في صباحها خيبر قال رسول الله ﷺ: لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ورواها في المجلد الثالث بزيادة ويحبه الله ورسوله، فبات الناس يدكون ليلتهم أيهم يعطاها، فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله، وكلهم يرجوها، فأعطاها رسول الله ﷺ لعلي عليه السلام ورواها عن طريق سهل بن سعد، مع الزيادة التالية.

إن علياً كان أرمد العين، فبصق النبي ﷺ في عينه فبرأ من ساعته، ثم أخذ الراية وتم الفتاح على يده[1].

وروى عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: كان في بني إسرائيل رجل قتل تسعة وتسعين إنساناً، ثم خرج فأتى راهباً، فسأله هل من توبة؟ قال لا: فقتله، فجعل يسأل، فقال له رجل ائت قرية كذا وكذا، فادركه الموت فمال بصدره نحوها، فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، فأوحى الله إلى هذه أن تقربي، وأوحى إلى هذه أن تباعدي، وقال قيسوا ما بينهما فوجد إلى هذه أقرب بشبر فغفر له[2].

وروى عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال أن موسى كان رجلاً حيياً

---

(١) انظر ص١٥٧ و١٦١ و١٦٦ ج٢.

(٢) ص٢٦١ ولا شك في أن هذه الرواية وأمثالها من صنع المرتزقة الذين كانوا يتقربون بالحكام السفاكين بمثل هذه المرويات التي تصور لهم أن التوبة تدفع عنهم مسؤولية جرائمهم مهما كان نوعها.

يتستر كي لا يرى من جلده شيء استحياء منه، فآذاه من آذاه من بني اسرائيل، فقالوا ما استتر هذا إلا من عيب بجلده، إما برص، وإما إدره، وإما آفة، وإن الله أراد أن يبرئه مما قالوا فيه، فخلا يوماً وحده ووضع ثيابه على الحجر، ثم اغتسل، فلما فرغ أقبل إلى ثيابه ليأخذها، وأن الحجر عدا بثوبه، فأخذ موسى عصاه وطلب الحجر وجعل يقول: ثوبي حجر، ثوبي حجر، ثم انتهى إلى ملأ من بني إسرائيل فرآوه عرياناً أحسن مما خلق الله وأبرأه مما يقولون، وقام إلى الحجر فأخذ ثوبه فلبسه، وطفق بالحجر ضرباً بعصاه، والله إن بالحجر لندبا من أثر ضربه ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً، كما جاء في الرواية، وأضاف إلى ذلك أن الآية:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا﴾ نزلت بهذه المناسبة[1].

وروى في باب صفة إبليس عن أبي هريرة أن النبيﷺ قال: إذا مر بين يدي أحدكم شيء وهو يصلي فليمنعه، فإن أبى فليقاتله، فإنما هو شيطان.

وروى أيضاً عن أبي هريرة أن الرسول قال: إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط، وفي رواية ثانية عنه أن النبي قال: إذا سمعتم نهيق الحمار فتعوذوا بالله من الشيطان، فإنه رأى شيطاناً وأن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب أو صورة[2].

وروى عن أبي موسى أن النبيﷺ قال: كمل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا آسية امرأة فرعون، ومريم بنت عمران، وأن فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام، وهذا الحديث من المكررات في صحيح البخاري.

---

(١) ص٢٤٧.

(٢) ص٢٢٢ و٢٢٥ و٢٢٧ و٢٢٨، ج٢.

وروى عن علي عليه السلام أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله يقول: خير نسائهم مريم ابنة عمران، وخير نسائنا خديجة بنت خويلد[1].

وروى في باب من انتسب إلى آبائه في الجاهلية والإسلام عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله قال: يا بني عبد مناف اشتروا أنفسكم من الله يا بني عبد المطلب اشتروا أنفسكم من الله، يا أم الزبير بن العوام عمة رسول الله، ويا فاطمة بنت محمد اشتريا انفسكما اشتريا أنفسكما من الله، فإني لا أملك لكم من الله شيئاً، سلاني من مالي شيئا.

هذه الرواية تتفق مع روح الإسلام، ومع القرآن الكريم، فالقرابة والصحبة لا يغنيان من الله شيئاً إذا لم يعمل الإنسان بما أمر الله ولم ينته عما نهى عنه الله، وقد أكدت هذا المعنى طائفة من المرويات عن الأئمة عليهم السلام دوّنها الكليني في مختلف المناسبات.

وفي باب فضائل أبي بكر، روى عن عمر بن العاص أن النبي صلى الله عليه وآله بعثه على جيش ذات السلاسل، فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسأله أي الناس أحب إليك، فقال من النساء عائشة، ومن الرجال أبوها، قال ابن العاص: ثم من؟ قال: عمر بن الخطاب وعد رجالا.

وروى عن ابن عباس، أن النبي صلى الله عليه وآله قال: لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر، ولكنّه أخي وصاحبي.

وروى عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه، أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وآله فأمرها أن ترجع إليه قالت أرأيت إن جئت ولم أجدك، كأنها تعني الموت كما جاء في الرواية، قال: فأتي أبا بكر.

---

(١) ص٢٤٨ و٢٥٣، لقد روى البخاري الحديث المتعلق بتفضيل النساء في مختلف المناسبات. وكأن النبي صلى الله عليه وآله ارضاء لعائشة ذكرها في معرض حديثه عن آسية ومريم، ولم يفضلها على أحد من النساء إلا بمقدار ما للثريد من فضل على بقية المآكل، ولو كانت أفضل من غيرها لما عدل عن اسلوبه الأول.

وروى عن أبي هريرة أيضاً أن رسول الله ﷺ قال: أن للجنة أبواباً فمن كان من أهل الصلاة دخل من باب الصلاة، ومن كان من أهل الصيام دخل من بابه، ومن كان من المتصدقين دخل من باب الصدقات، ومن كان من المجاهدين دخل من باب الجهاد، أما أبو بكر فإنه يدعى لدخول الجنة من جميع أبوابها، وأن آية التيمم كان الفضل الأول في نزولها لأبي بكر، وبهذه المناسبة، قال له: أسيد بن الحضير، ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر، إلى غير ذلك من المرويات التي أوردها البخاري في فضله[1].

وفي باب فضائل عمر روى عن محمد بن المكندر عن جابر بن عبد الله قال: قال النبي ﷺ رأيتني أدخل الجنة فإذا أنا بأرميصاء امرأة أبي طلحة، وسمعت خشفة، فقلت: من هذا فقال هذا بلال، ورأيت قصراً بفنائه جارية، فقلت لمن هذا فقال لعمر، فأردت أن أدخله لأنظر إليه فذكرت غيرتك، فقال عمر: بأبي أنت وأُمي يا رسول الله أعليك أغار.

وروى عن أنس بن مالك، أن النبي صعد على جبل أحد ومعه أبو بكر وعمر وعثمان، فرجف بهم، فضربه النبي برجله، وقال له: أثبت أحد، فما عليك إلا نبي وصديق وشهيدان.

وروى عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: لقد كان فيمن كان قبلكم قوم يكلمون وليسوا بأنبياء، فإن يكن من امتي منهم أحد فعمر بن الخطاب[2].

وروى في باب فضائل عثمان عن أبي موسى الأشعري، أن النبي ﷺ دخل حائطاً وأمره أن يكون على باب الحائط فدخل أبو بكر وعمر وعثمان فأذن لهم وبشرهم بالجنة، وقال عبد الله بن عمر: كنا في زمن رسول الله، لا نعدل بأبي بكر أحداً، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نترك أصحاب رسول الله لا تفاضل بينهم.

---

(١) انظر ص٢٨٧ و٢٨٨ و٢٨٩ و٢٩٠.

(٢) نفس المصدر، ج٢، ص٢٩٢ و٢٩٤ و٢٩٥.

وروى أن رجلاً من أهل مصر حج البيت فرأى قوماً جلوساً، فقال من هؤلاء؟ قالوا هؤلاء من قريش، قال فمن الشيخ فيهم؟ قالوا عبد الله بن عمر قال يا ابن عمر: إني سائلك عن شيء فحدثني، هل تعلم أن عثمان فر يوم أحد؟ قال: نعم قال هل تعلم أنه تغيب عن بدر؟ ولم يشهدها قال نعم قال: هل تعلم أنه تغيب عن بيعة الرضوان؟ قال: نعم قال: الله أكبر قال ابن عمر: تعال ابين لك، أما فراره يوم أحد، فأشهد أن الله عفا عنه وغفر له، وأما تغيبه عن بدر، فإنه كان تحته بنت رسول الله ﷺ وكانت مريضة، فقال له رسول الله: إن لك أجر رجل ممن شهد بدراً وسهمه، وأما تغيبه عن بيعة الرضوان فلو كان أحد أعز ببطن مكة من عثمان لبعثه مكانه فبعث رسول الله عثمان، وكانت بيعة الرضوان بعدما ذهب عثمان إلى مكة، فقال رسول الله بيده اليمنى: هذه يد عثمان فضرب بها على يده وقال، هذه لعثمان[1].

وجاء في باب النكاح من صحيح البخاري، أن النبي ﷺ قال: البنت الباكر لا تنكح حتى تستأذن، والثيب حتى تستأمر وأضاف إلى ذلك البخاري، أن البكر إذا لم تستأذن ولم تتزوج من أحد وادعى رجل بأنه تزوجها زوراً، وأقام شاهدي زور عند القاضي فحكم له تصبح زوجة شرعية له ويصح وطؤها، ومضى يقول: إذا احتال إنسان بشاهدي زور على تزويج امرأة فاثبت القاضي نكاحها والزوج يعلم بأنه لم يتزوجها ولم يتعرف عليها، فإنه يسعه هذا النكاح ويحل له وطؤها والمقام معها ولو علم ببطلان ذلك[2].

---

(١) انظر ص٢٩٦ و٢٩٧، ج٢، لقد اقتصد البخاري في سرد فضائل عثمان ولم يتحمس له كما تحمس لغيره، مع العلم بأنه قد ظهر له من الفضائل في عهد معاوية والأمويين ما لا يحصى عدداً عن طريق أبي هريرة وابن العاص والمغيرة بن شعبة وأمثالهم، من الأبدال، فكيف تجاهلها شيخنا الجليل محمد بن إسماعيل رحمه الله مع أنهم من الموثوقين عنده، وقد روى عنهم في صحيحه في مختلف المواضيع.

(٢) انظر ص٢٠٥، ج٤، والحكم بصحة النكاح في مثل ذلك مبني على أن الواقع تابع لحكم المجتهد وليس وراء حكمه شيء آخر وهو من أسوأ أنواع التصويب الذي يقول به أهل السنة ومن أبعد الأحكام عن منطق الكتاب وسنة الرسول.

وروى في باب الفتن أن النبي ﷺ قام إلى جنب المنبر وقال: الفتنة ههنا الفتنة ههنا من حيث يطلع قرن الشيطان، ورواها عن نافع عن ابن عمر، أن النبي ﷺ وقف وهو مستقبل المشرق، وقال أن الفتنة ههنا من حيث يطلع قرن الشيطان.

وروى عن جويرية عن نافع عن عبد الله أنه قال: قام النبي ﷺ خطيباً فأشار نحو مسكن عائشة وقال هنا الفتنة وكررها ثلاثاً من حيث يطلع قرن الشيطان كما جاء في ص١٨٩ من المجلد الثاني.

وروى أيضاً عن أبي عمر أن النبي ﷺ قال: اللهم بارك لنا في شامنا اللهم بارك لنا في يمننا، قالوا وفي نجدنا، فقال في شامنا ويمننا، قالوا في نجدنا يا رسول الله، قال هناك الفتن وبها يطلع قرن الشيطان[١].

وفي باب مناقب قرابة الرسول ﷺ روى عن النبي ﷺ أنه قال: ابنتي فاطمة سيدة نساء أهل الجنة، وأنه قال: فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني[٢].

وروى عن عروة بن الزبير عن خالته عائشة أن فاطمة ﷺ أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من أبيها مما أفاء الله عليه في المدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر، فقال لها: إن رسول الله قال: لا نورث ما تركنا صدقة،

---

(١) ص٢٢٧ نفس المصدر، ولعلّ النبي ﷺ يشير بقوله الفتنة ههنا وهو بجانب المنبر إلى أقرب البيوت إليه لأن ههنا يشار بها للقريب كما تؤكد ذلك الرواية الثانية، ويدل على ذلك أيضاً أنه ذكر نجداً ولم يستعمل هنا أو ههنا بل استعمل كلمة هناك التي لا يشار بها إلا للبعيد، وقد صدق ﷺ فيما وصف به نجداً فإن تاريخها مليء بالفتن والمجازر ومشحون بالبدع والمنكرات في الماضي والحاضر، وجاء في «فتح الباري» ج١٦ أن الفتن والبدع نشأت من تلك الجهة، ولا تزال مصدراً للفتن والبدع وركيزة من ركائز الإستعمار لضرب البلاد العربية التي تنشد الحياة الحرة الكريمة والتخلص من المستعمرين وأذنابهم الصهاينة أعداء البشر والإنسانية.

(٢) انظر ص٢٠١ ج٢، وما بعدها.

إنما يأكل آل محمد من هذا المال وإني والله لا أغير شيئاً من صدقة رسول الله ﷺ، فأبى أبو بكر أن يدفع إليها شيئاً فوجدت فاطمة على أبي بكر وهجرته فلم تكلمه حتى توفيت، وعاشت بعد النبي ستة أشهر، فلما توفيت دفنها زوجها علي عليه السلام ليلاً ولم يؤذن بها أبو بكر[1].

وروى في باب غزوة تبوك عن مصعب بن سعد عن أبيه، أن رسول الله ﷺ خرج إلى غزوة تبوك واستخلف علياً على المدينة فقال علي عليه السلام تخلفني في الصبيان والنساء قال: ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس نبي بعدي.

وروى عن أبي بكرة أنه قال: لقد نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله ﷺ أيام الجمل بعدما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل وأقاتل معهم، قال لما بلغ رسول الله أن أهل فارس قد ملكوا عليهم ابنة كسرى، قال: لا أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة.

وروى عن عبيد بن حنين أنه قال: سمعت ابن عباس يقول: أردت أن أسأل عمر بن الخطاب عن المرأتين اللتين تظاهرتا على رسول الله ﷺ، فما أتممت كلامي حتى قال: هما عائشة وحفصة.

وروى تحت عنوان المدثر أن يحيى سأل أبا سلمة أي القرآن نزل أولاً، فقال يا أيها المدثر، فقلت أُنبئت أنه اقرأ باسم ربك الذي خلق، فقال أبو سلمة: سألت جابر بن عبد الله، أي القرآن أنزل أولاً، فقال: يا أيها المدثر، فقلت أنبئت أنه اقرأ باسم ربك، فقال لا أخبرك إلا بما قال رسول

---

(١) ص٥٥ ج٣، وإذا نسبنا هذه الرواية إلى الرواية التي قبلها ينتج منهما أن أبا بكر قد أغضب رسول الله ﷺ لأن فاطمة ماتت وهي غضبى عليه كما تنص هذه الرواية ولم يحضر جنازتها بوصية منها ومن أغضب رسول الله فقد أغضب الله سبحانه كما تؤكد ذلك النصوص الكثيرة ومن أغضب الله كان معرضاً لنقمته وعذابه.

الله قال ﷺ: جاورت في حراء، فلما قضيت جواري هبطت فاستبطنت الوادي، فنوديت فنظرت أمامي وخلفي وعن يميني وشمالي فإذا هو جالس على عرش بين السماء والأرض، فأتيت خديجة وقلت دثروني: وصبوا علي ماء بارداً، فأنزل علي ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾[1].

وروى في باب التمتع عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع أنهما قالا: كنا في جيش، فأتانا رسول الله ﷺ وقال: أنه قد أذن لكم أن تستمتعوا في النساء، فاستمتعوا، وأضاف إلى ذلك، أن سلمة بن الأكوع حدث عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: أيما رجل وامرأة توافقا فعشرة ما بينهما ثلاث ليالي، فإن أحبا أن يتزايدا، ويتتاركا، فما أدري أشيء كان لنا خاصة، أم للناس عامة.

وروى عن عمران بن حصين أنه قال: أنزلت آية المتعة في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله ﷺ ولم ينزل قرآن يحرمها ولم ينه عنها حتى مات، فقال رجل برأيه ما شاء الله[2].

وروى بعض المرويات عن ابن عباس وغيره أن النبي شرعها في ظروف خاصة ونهى عنها بعد ذلك.

وفي باب نزول عيسى بن مريم عليه السلام روى عن النبي ﷺ خبر نزوله إلى الأرض ليساهم في نشر العدل وإحقاق الحق ومحاربة المبطلين.

---

(١) ص٢٠٧ و٢٠٩، ج٣، وهذا الحديث يناقض الحديث السابق الذي ينص على أن أول سورة نزل بها الوحي، ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١﴾ كما ذكرنا سابقاً من رواية البخاري عن بداية نزول الوحي وكل من الروايتين تناقض الأخرى.

(٢) والرجل الذي قال فيها برأيه ما شاء هو عمر بن الخطاب حيث نهى عنها وتوعد بالعقاب عل فعلها، وقد أخذ الشيعة برأي رسول الله ﷺ الذي شرعها لأنه لا ينطق عن الهوى، وتركوا رأي الخليفة رحمه الله الذي قال فيها برأيه واجتهاده ما شاء أن يقول.

٥

وجاء في رواية أبي هريرة حول هذا الموضوع، أن رسول الله ﷺ قال: كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم[1].

وهذه الرواية ليست بعيدة عما يرويه الشيعة من أن السيد المسيح ينزل من السماء عند خروج الإمام الثاني عشر فيصلي خلفه، ويشترك معه في مقاومة المبطلين لإحقاق الحق، ذلك لأن الشيعة وحدهم يدعون وجود الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام وظهوره في آخر الزمان، وأن المسيح ينزل من السماء لنصرته على الدجال وغيره من فرق الضلال.

---

(١) انظر ص٢٢٦، ج٢.

الدجال

لقد تكرر الحديث عن الدجال الأعور في أكثر مجلدات البخاري، ورواه عن جماعة من الصحابة في مختلف أبواب الصحيح، وجاء في بعض المرويات. أنه ما بعث الله نبياً إلا وأخبره عن الدجال، وأنه أعور العين اليمنى، وتضيف أكثر المرويات إلى ذلك، أن ربكم ليس بأعور، ورواه غير البخاري من السنة والشيعة، ولكن المرويات الشيعية لم تتعرض للفقرة الأخيرة منها، وجاء في بعضها أنه يتظاهر بالدين ويلبس ثياب القديسين لتضليل الناس وإغرائهم، فيتبعه أكثر الناس، وهو من الأحاديث المشهورة عند السنة والشيعة.

ومحل السؤال على تقدير صحتها، هو أن هذه المرويات على كثرتها هل تعني دجالاً معيناً يظهر على الناس في زمن لا يعلمه إلا الله، أو أنها تعني كل منافق يتستر بالدين، ويظهر بمظهر المتدينين لينفذ من ذلك إلى أغراضه وأهدافه، كما نشاهد هذا النوع من الدجالين المتسترين بثياب القديسين في زماننا وفي كل زمان، وقد شاهدنا وقرأنا عمن استطاع أن يستغل المناسبات الدينية وغيرها ليلفت الأنظار إليه ويحشد حوله الجماهير باسم الدين، وهو من ألد خصوم الدين وأنكد أعدائه، وأضر عليه من الأبالسة والشياطين.

وبلا شك أن هؤلاء أضر على الدين من المتجاهرين في مقاومته وعدائه، لأن أساليبهم قد تخفى على الكثير من المغفلين وعوام الناس. فيستطيعون بأساليبهم الخاصة أن ينفذوا إلى أغراضهم وخدمة أسيادهم كما يريدون كما ابتليت الطائفة الشيعية في يومنا هذا بأناس من هذا النوع لا عهد لنا بأمثالهم، وعلى ذلك يكون قول النبي ﷺ بأنه أعور العين اليمنى كناية عن تعاميه من الحق وانحرافه عنه، وقد عبر القرآن عن أهل الحق بأصحاب اليمين، وعن أهل الباطل بأصحاب الشمال كما جاء في الآية ٤٠ من سورة الواقعة والآية ٩٠، هذا المعنى ليس ببعيد كل البعد عن ظاهر أحاديث الدجال، وإن كان المعنى الأول ألصق بظواهرها وأقرب إلى سياقها.

من الكافي

لقد أوردنا هذه النماذج من مرويات الصحيح للبخاري من غير أن نتعرض لأسانيدها وأحوال رواتها، بالرغم من توافر الطعون في كثير منها حسب الأُصول المقررة عند السنة لمعرفة أحوال الرواة، مع العلم بأن تلك الأُصول لا يطبق منها شيء على رجال البخاري ومروياته في الغالب، لأن كل من روى عنه فقد جاز القنطرة على حد تعبير المقدسي.

واكتفينا ببعض التعليقات والملاحظات على بعض تلك المرويات نظراً لبعدها عن منطق الإسلام القويم، الذي يتحدى الأوهام والخرافات، ويحكم العقل والكتاب والسنة المطهرة في كل ما ينسب إليه من أقوال وآراء وتشريعات.

ونتمنى أن لا تضيق صدور اخواننا السنة من تلك الملاحظات، فإنا لم نقصد بها إلا إحقاق الحق وتنزيه السنة الكريمة من تلك المرويات التي تسيء إليها وتطمس من أنوارها ومعالمها.

على أنا سنقف من مرويات الكافي نفس الموقف الذي وقفناه من مرويات البخاري عندما نجد ما يوجب الوقوف وإبداء الملاحظات اللازمة.

وسنتعرض لبعض النماذج من مرويات الكافي حول الأُصول والأخلاق

والمعرفة ونحو ذلك بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقاً من كتاب التوحيد والعلم والقدر.

فقد روى في كتاب العقل والجهل من المجلد الأول عن النوفلي أن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال: قال رسول الله: إذا بلغكم عن رجل حسن حال فانظروا في حسن عقله، فإنما يجازى الإنسان بعقله.

وروى عن هشام بن الحكم، أن أبا الحسن موسى عليه السلام قال له: يا هشام إن الله أكمل للناس الحجج بالعقول ونصر النبيين بالبيان ودلهم على ربوبيته بالأدلة، فقال: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ (١٦٣) إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ وأضاف إلى ذلك إن العقل من العلم، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾.

ومن هذه الآيات والمرويات يتبين أن الإسلام قد اعتمد على العقل والعلم في أُصوله وفروعه واعتبر الإيمان الحاصل بالوراثة والتقليد ناقصاً إذا لم يتأكد بالدليل والبرهان.

وقد ندد بالذين لا يعقلون بقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾.

وقال: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾.

وجاء في الحديث عن هشام، أن الإمام عليه السلام قال له: يا هشام إن لله على الناس حجتين، حجة ظاهرة وحجة باطنة فأما الظاهرة فالرسل والأنبياء

والأئمة عليهم السلام، وأما الباطنة فالعقول، يا هشام كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: ما عبد الله بشيء أفضل من العقل، وما تم عقل امرئ حتى تكون فيه خصال شتى، الكفر والشر منه مأمونان، والرشد والخير مأمولان، فضل قوله مكفوف ونصيبه من الدنيا القوت، لا يشبع من العلم دهره، الذل أحب إليه من الله من العز مع غيره، والتواضع أحب إليه من الشرف، يستكثر قليل المعروف من غيره، ويستقل كثير المعروف من نفسه، ويرى الناس كلهم خيراً منه، وأنه شرهم في نفسه، في حديث طويل عرض فيه الإمام عليه السلام الحالات التي تكشف عن عظمة العقل وخصائصه، وما ينتج عنه من الفوائد التي تسمو بالإنسان وترفع من شأنه، وتساهم في بناء المجتمع السليم الذي تسوده العدالة ويوفر السعادة والرفاهية لجميع بني الإنسان[1].

وروى في باب الإضطرار إلى الحجة عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أن رجلاً سأله، من أين أثبت الأنبياء والرسل؟ قال عليه السلام: إنَّا لما أثبتنا أن لنا صانعاً متعالياً عنا وعن جميع ما خلق وكان ذلك الصانع حكيماً متعالياً لم يجز أن يشاهده خلقه، ولا يلامسوه فيباشرهم ويباشروه ويحاجهم ويحاجوه، ثبت أن له سفراء في خلقه يعبرون عنه إلى خلقه وعباده ويدلونهم على مصالحهم ومنافعهم وما به بقاؤهم وفي تركه فناؤهم، فثبت الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر، والمعبرون عنه جل وعز، وهم الأنبياء صفوته من خلقه غير مشاركين للناس على مشاركتهم لهم في الخلق والتركيب، ثم ثبت ذلك في كل دهر وزمان مما أتت به الرسل والأنبياء من الدلائل والبراهين لكيلا تخلو أرض الله من حجة يكون معه علم يدل على صدق مقالته وجواز عدالته[2].

---

(١) انظر ص١٢ إلى ٢٢، ج١، من «الكافي».
(٢) نفس المصدر، ص١٦٨.

وفي باب الفرق بين الرسول والنبي والمحدث روى عن الحسن بن العباس أنه كتب إلى الإمام الرضا عليه السلام يسأله عن الفرق بين الرسول والنبي والإمام عليه السلام فكتب في جوابه، أن الرسول هو الذي ينزل عليه جبرائيل فيراه ويسمع كلامه، وينزل عليه الوحي، وربما رأى في منامه نحو رؤيا إبراهيم عليه السلام، والنبي ربما سمع الكلام، وربما رأى الشخص ولم يسمع كلامه، والإمام هو الذي يسمع الكلام ولا يرى الشخص[1].

وروى عن ثعلبة بن ميمون أن زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله سبحانه: وكان رسولاً نبياً؟ قال عليه السلام: أن النبي الذي يرى في منامه ويسمع الصوت ولا يعاين الملك، والرسول هو الذي يسمع ويرى في المنام ويعاين الملك، قلت: والإمام ما منزلته: قال: يسمع الصوت ولا يعاين الملك، ثم تلا هذه الآية، وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ولا محدث.

والآية الموجودة في القرآن الكريم، لم ترد فيها كلمة محدث والالتزام بصحة الرواية يلزمه القول بنص القرآن، والإمامية سوى من شذ منهم لا يلتزمون بذلك، ومن الجائز أن يكون إلحاق الإمام لكلمة ولا محدث بالآية من حيث مرادفتها لهما ولأحدهما، لا من حيث أنها من القرآن.

هذا بالإضافة إلى أن الراوي لها أحمد بن محمد، والظاهر أنه ابن

(١) ص١٧٦، ومقتضى هذه الرواية أن الإمام يشارك الرسول والنبي في سماع الكلام ولكنه لا يرى جبرائيل كما يراه النبي والرسول، وقد وصف المجلسي في مرآة العقول هذه الرواية بالجهالة، وعلى تقدير صحة الرواية فسماع الأئمة للكلام ليس عن طريق الوحي. ونص الشيخ المفيد في أوائل المقالات: على أن العقل لا يحيل ذلك، ولكن الإجماع قد تم على أن من زعم أن أحداً بعد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم يوحى إليه فقد أخطأ وكفر لحصول العلم بذلك من دين النبي، فيكون المراد من السماع الذي يصح بالنسبة إليهم، أن الله سبحانه قد يلقي في أذهانهم أموراً تتعلق بما سيكون فيخبرون عنها، أو تبقى مخزونة عندهم وجاء في البخاري عن أبي سلمة وأبي هريرة، أن النبي قال: لقد كان فيمن كان قبلكم قوم يكلمون وليسوا أنبياء، فإن يكن من أمتي منهم أحد فذاك عمر بن الخطاب.

خالد البرقي، وهو وإن كان ثقة في نفسه كما يرى ذلك بعض المؤلفين في الرجال، إلا أنه يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، وقد أخرجه من قم محمد بن أحمد بن عيسى، ونسب إليه الغلو في الأئمة عليهم السلام وأكثر المؤلفين في الرجال متفقون على تضعيف مروياته[1].

والذي يدعو إلى الشك في هذه الرواية أكثر من أي شيء آخر هو إضافة هذه الزيادة إلى الآية، أما إعطاء الإمام صفة المحدث الذي يسمع ولا يرى، فقد ورد نظيره في صحيح البخاري عن الأمم السابقة وأن عمر بن الخطاب من هذه الأمة أهل لأن يكون محدثاً كما تؤكد ذلك رواية أبي سلمة وأبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله[2].

وإذا جاز ذلك على عمر بن الخطاب وغيره ممن كانوا يجالسون النبي صلى الله عليه وآله ونالوا بذلك شرف الصحبة، فيجوز ذلك على الأئمة عليهم السلام أبناء الرسول الذين ورثوا علمه وصفاته، بل وحتى على صلحاء المؤمنين الذين عملوا بأمره، واتبعوا سيرته وسنته بقلوب عامرة بالإيمان مطمئنة بما أعده الله للعاملين المتقين وللعصاة والمتجبرين.

وروى في باب معرفة الإمام عليه السلام عن محمد بن الفضيل عن أبي حمزة، أن أبا جعفر الباقر عليه السلام قال: إنما يعبد الله من يعرف الله، فأما من لا يعرفه، فإنما يعبده هكذا ضلالا[3].

قلت جعلت فداك فما معرفة الله، قال: تصديق الله ورسوله وموالاة علي عليه السلام والائتمام به وبأئمة الهدى عليهم السلام والبراءة إلى الله من عدوهم، هكذا يعرف الله عز وجل.

---

(١) انظر «اتقان المقال» للشيخ محمد طه ص١٦.

(٢) انظر ٢٩٥، ج٢، من «الصحيح» للبخاري.

(٣) أي كعبادة جماهير الناس الذين يساقون في أكثر أعمالهم وعباداتهم تقليداً للآباء والأمهات

إن موالاة علي وأبنائه الأئمة الهداة التي تعنيها هذه الرواية لا يراد منها إلا الرجوع إليهم والسير على طريقهم، والتمسك بسيرتهم التي تعكس وجه الإسلام الصحيح وتجسد روح القرآن ومبادئ النبي الكريم ذلك لأن علياً لم ينحرف لحظة واحدة منذ صباه عن نهج محمد وسيرته، ولم يغال به النبي ﷺ كما يزعم حاسدوه حينما قال له في خيبر، لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، وحينما قال له: لا يبغضك إلا منافق، ولا يحبك إلا مؤمن، وأنت مع الحق تدور معه كيفما دار، وحينما قال فيه، اللهم وال من وآلاه وعاد من عاداه وانصر من نصره إلى غير ذلك من المدائح التي كانت تحز المأ في قلوب حاسديه حنقاً وغيظاً، ولما جاء دور أبنائه أعادوه حياً وجسدوه في أعمالهم وسيرتهم، وجميع المراحل التي مروا بها، لم ينحرفوا لحظة واحدة عن مخططه ومبادئه، فموالاتهم ومتابعتهم متابعة للإسلام وللرسول وللقرآن، وأعداؤهم أعداء لله ولرسوله ولكتابه.

وروى عن أبي حمزة أن أبا جعفر الباقر عليه السلام قال لجماعة من المسلمين يخرج أحدكم فراسخ فيطلب لنفسه دليلاً، وأنتم بطرق السماء أجهل منكم بطرق الأرض فاطلبوا لأنفسكم دليلاً[1].

وروى عن محمد بن زيد الطبراني أنه قال: كنت قائماً على رأس الإمام الرضا عليه السلام بخراسان وعنده عدة من بني هاشم وفيهم اسحاق بن موسى بن عيسى العباسي، فقال إسحاق: بلغني أنك تقول: أن الناس عبيد لنا، فقال عليه السلام لا وقرابتي من رسول الله ما قلت هذا قط، ولا سمعته من آبائي، ولا بلغني عن أحد من آبائي قاله. ولكني أقول: أن الناس عبيد لنا في

(١) ص١٨٢، والمقصود من ذلك أن الخلق لا بد لهم من دليل على الله ورسوله، والأئمة هم الأدلاء على الله كما نصت على ذلك طائفة من المرويات في هذا الباب.

الطاعة موال لنا في الدين، فليبلغ الشاهد الغائب[1].

وروى في باب الأئمة نور الله في الأرض عن صفوان بن يحيى والحسن بن محبوب عن أبي خالد الكابلي، أنه قال: سألت أبا جعفر الباقر عليه السلام عن قول الله: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنزَلْنَا﴾ فقال يا أبا خالد النور والله نور الأئمة عليهم السلام من آل محمد إلى يوم القيامة وهم والله نور الله في السماوات والأرض، والله يا أبا خالد لنور الإمام في قلوب المؤمنين أنور من الشمس المضيئة بالنهار، وهم والله ينورون قلوب المؤمنين ويحجب الله نورهم عمن يشاء فتظلم قلوبهم، والله يا أبا خالد لا يحبنا عبد ويتولانا حتى يطهر الله قلبه، ولا يطهر الله قلب عبد حتى يسلم لنا، فإذا كان سلماً لنا سلمه الله من شديد الحساب، وآمنه من فزع يوم القيامة[2].

وقد روى الكليني حول هذا الموضوع بعض الروايات التي لا يمكن الاطمئنان إليها والتغاضي عنها سنداً ومتناً، فمن ذلك ما رواه عن صالح بن سهل الهمداني أن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال في تفسير قوله تعالى:

﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ

---

(١) ص١٨٧ نفس المصدر، والذي أراده الإمام عليه السلام أن على الناس أن يرجعوا إليهم في أمور الدين، ويعملوا بما يأمرون به وينهون عنه، لأنهم أعرف بالله وأحكامه وبالقرآن ومحتوياته من سائر الناس، فعليهم أن يقولوا وعلى الناس أن يسمعوا ويطيعوا، لأنهم ينطقون بلسان جدهم، ويحدثون بأحاديثه، وبذلك يمكن تفسير ما جاء في الكافي حول هذا الموضوع، مثل قولهم من عرفنا كان مؤمناً، ومن أنكرنا كان كافراً أو ضالاً أي أن من اتبع أوامرهم وانتهى عما نهوا عنه، كما مؤمناً لأن أوامرهم لا تعدو أوامر الله ورسوله ومن أنكرهم وتجاهلهم، فقد أنكر كتاب الله، لأنهما لن يفترقا حتى يردا على رسول الله.

(٢) ص١٩٤، لقد عد المجلسي في شرح «أصول الكافي» هذه الرواية من الروايات الضعيفة، لأن في سندها أبا خالد الكابلي، ولو تغاضينا عن هذه الناحية، فالمراد من النور الوارد فيها هو المعرفة التي ترشد إلى الخير والحق وتدلهم على الله سبحانه، وقد وصف الأئمة بأنهم نور السماوات في الأرض من حيث أن متابعتهم والاقتداء بهم من أفضل الطرق الموصلة لمعرفة الله وامتثال أوامره وأقربها وهم ينورون قلوب المؤمنين بإرشاداتهم ونصائحهم وتعاليمهم، فمن اتبعهم فقد اهتدى إلى الطريق الموصل إلى الله، ومن حاد عنهم فقد أظلم قلبه وضل سواء السبيل.

ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾﴾ قال: إن المشكوة هي فاطمة عليها السلام، والمصباح هو الحسن بن علي عليه السلام و﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾ الحسين بن علي عليه السلام ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾، فاطمة كوكب دري بين نساء أهل الدنيا، والشجرة المباركة هي إبراهيم، ﴿زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ أي لا يهودية ولا نصرانية، ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ أي يكاد العلم يتفجر منها، ﴿وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ أي إمام بعد إمام، ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ أي إلى الأئمة عليهم السلام و﴿كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ﴾ الخليفة الأول والثاني، ﴿يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾ الخليفة الثالث، ﴿ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ معاوية بن أبي سفيان وبني أمية، ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا﴾أي إماماً من ولد فاطمة عليها السلام ﴿فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ أي ما له إمام يوم القيامة.

وقد يضطر الباحث إلى التأويل أو التفسير أحياناً لتوضيح المراد من الرواية على شرط أن لا يكون التأويل بعيداً وأن لا يخرج عن حدود المنطق والعقل، كما هو الحال في الروايات السابقة وأمثالها، أما هذه الرواية ونظائرها فلا تقبل التأويل ولا يجوز للباحث المجرد أن يتجاهل عيوبها، ذلك لأن التفسير الذي نسبه الراوي إلى الإمام الصادق عليه السلام بعيد كل البعد عن ظاهر الآية الكريمة، ولا يؤيده الأُسلوب القرآني، هذا بالإضافة إلى أن الإمام الصادق أرفع شأناً وأجل قدراً وأبعد تفكيراً من أن يهاجم الخلفاء الثلاثة بهذا الأُسلوب البعيد عن منطقه ومنطق آبائه الكرام، وينتحل لنفسه ولجدته فاطمة وللأئمة عليهم السلام العظمة عن طريق هذه التأويلات التي لا يؤيدها النقل، ولا يقرها العقل.

على أن هذه الرواية قد رواها سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمون.

ورواها ابن شمون عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، ورواها عبد الله هذا عن عبد الله بن القاسم، ورواها عبد الله بن القاسم عن صالح ابن سهل الهمداني، وهؤلاء كلهم من المتهمين بالكذب ودس الأحاديث بين روايات أهل البيت عليهم السلام كما نص على ذلك المؤلفون في الرجال.

فقد جاء في إتقان المقال. أن محمد بن الحسن بن شمون بصري من الغلاة، وقال عنه النجاشي أنه كان واقفياً، ثم غلا في التشيع، وهو ضعيف جداً وفاسد المذهب على حد تعبير النجاشي.

وقال عنه التفريشي في كتابه نقد الرجال: أنه كان من الغلاة ضعيف متهافت لا يلتفت إليه ولا إلى مصنفاته، وسائر ما ينسب إليه[1].

وجاء في الإتقان أن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم من الغلاة ضعيف لا يلتفت إليه، وقال فيه التفريشي في نقد الرجال: أن كتابه الزيارات يدل على خبث عظيم، ومذهبه متهافت، وكان من كذابة أهل البصرة.

ونص على أن عبد الله بن البطل الحارثي كذلك غال ضعيف متروك الحديث معدول عن ذكره، وأكد ذلك العلامة في كتابه الخلاصة.

وأضاف إلى ذلك في إتقان المقال. أن عبد الله بن القاسم الحضرمي المعروف بالبطل كذاب من الغلاة، يروي عن الغلاة، لا خير فيه ولا يعتد بمروياته.

وجاء في كتب الرجال عن صالح بن سهل الهمداني الذي روى عن أبي عبد الله مباشرة، جاء عنه أنه قال: كنت أقول في الصادق بالربوبية، فدخلت عليه فلما نظر إلي قال يا صالح: إنا والله عبيد مخلوقون لنا رب نعبده وإن لم نعبده عذبنا.

---

(١) انظر ص٣٤٢ من «**الإتقان**» للشيخ محمد طه وغيره من كتب الرجال.

وقال التفريشي في نقد الرجال، أن صالح بن سهل من المذمومين والغلاة الكذابين وضاع للحديث لا خير فيه ولا في سائر مروياته[1].

ويجد الباحث في مرويات الكافي التي من هذا النوع مجالاً واسعاً لرفضها وعدم الاعتداد بها، لا من حيث اشتمالها على ما يخالف ظاهر الكتاب فحسب بل من حيث أن رواة هذا النوع من الأحاديث لم يثبتوا في وجه الطعون والانحرافات التي وجهها إليهم الذين أحصوا تاريخ الرجال وأحوالهم، كما تبين ذلك من الأمثلة السابقة وهذا لا يعني أن كل ما يرويه أحد من هؤلاء المتهمين والمشبوهين يتعين طرحه، لجواز أن يروي بعض الضعفاء والمذمومين عن أصل معتبر عند الطبقة الأولى من الرواة: أو يأخذ الرواية ممن يصح الاعتماد عليه والركون إليه، أو تكون الرواية مدعومة بالقرائن والشواهد، ونحو ذلك مما يوجب الوثوق بصدورها وإن لم يكن الراوي لها من حيث ذاته موثوقاً ومعتمداً عند المؤلفين في أحوال الرواة.

ومن أمثلة ذلك ما جاء عن أحمد بن هلال، فقد قال عنه العلامة في الخلاصة أن الشيخ أبا علي بن همام قال: إنه ملعون على لسان الحجة محمد بن الحسن عليه السلام.

وجاء في الفهرست للشيخ الطوسي، إنه كان غالياً متهماً في دينه.

وجاء في الكشي: أنه متصنع فاجر، وقيل عنه أيضاً أنه كان متشيعاً ورجع عن التشيع إلى النصب.

وأكثر المؤلفون في الرجال من الطعن عليه، ومع ذلك، فقد اعتمد جماعة على مروياته فيما يرويه عن ابن محبوب من كتاب المشيخة، وعن محمد ابن أبي عمير من نوادره، من حيث أن الكتابين المذكورين من الكتب

---

(١) انظر «الإتقان» للشيخ محمد طه ص٣٠٦ و٣١٦ ورجال المرزا محمد وغيره من كتب الرجال.

المعروفة عند أكثر محدثي الشيعة، أو لأنه روى عنهما في حال استقامته وقبل خروجه عن التشيع الصحيح[1].

ومن الأمثلة أيضاً ما رواه الكليني بعنوان أن الأئمة أركان الأرض عن أحمد بن مهران، عن محمد بن علي، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن محمد عن محمد بن سنان، عن المفضل بن عمر، إن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال: ما جاء به علي عليه السلام آخذ به، وما نهى عنه أنتهي عنه، جرى له الفضل مثلما جرى لمحمد صلى الله عليه وآله، ولمحمد الفضل على جميع من خلق الله عز وجل، المتعقب عليه في شيء من أحكامه كالمتعقب على الله ورسوله والراد عليه في صغيرة أو كبيرة على حد الشرك بالله كان أمير المؤمنين باب الله الذي لا يؤتى إلا منه، وسبيله الذي من سلك غيره هلك، وأضاف إلى ذلك. أنه كان يقول: أنا قسيم الله بين الجنة والنار، وأنا الفاروق الأكبر، وأنا صاحب العصا والميسم[2] ولقد أقرت لي جميع الملائكة والروح والرسل بمثل ما أقروا به لمحمد صلى الله عليه وآله إلى غير ذلك من الصفات التي اشتملت عليها هذه الرواية ومع أنه يمكن تفسيرها تفسيراً مقبولاً يتفق مع مقام علي عليه السلام ومكانته، وينسجم مع بعض الروايات الصحيحة التي جعلته فوق مستوى الناس أجمعين ما عدا النبيين والمرسلين، مع ذلك فالرواة

---

(١) انظر «إتقان المقال» ص٢٥٨ و٢٥٩.

(٢) المتعقب هو المعترض عليه أو المتردد في شيء منها، لأنه لا يحكم إلا بحكم الله ورسوله، فمن رد حكمه فقد رفض حكم الله، ومن طعن عليه فقد طعن على رسوله: وهو باب الله من حيث أنه الدليل والمرشد إلى الله سبحانه، وقد جعله الله قسيماً بين الجنة والنار بمعنى أن حبه ومتابعته في أقواله وأفعاله يوجب لأتباعه ومحبيه الجنة والذي لا يتابعه ولا يتولاه وينتقصه خارج عن حدود ما أمر الله، ومن كان كذلك كان مصيره إلى النار، وقد قال له الرسول يا علي لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق، فكونه القسيم للجنة والنار من حيث أن أهل الجنة يعرفون بحبهم له، وأهل النار يعرفون ببغضهم له، والعصا التي وردت في الرواية كناية عن قوته وصلابته في الحق، والميسم، هو حبه وبغضه اللذان يعرف بهما أهل الجنة من أهل النار فعلامة أهل الجنة حبه، وعلامة أهل النار بغضه.

لها، من المتهمين بالإنحراف عن مخطط التشيع الصحيح. فأحمد بن مهران الراوي الأول لها، قد وصفه العلامة الحلي في خلاصته بالضعف، وأكد ذلك غيره من المؤلفين في أحوال الرواة.

ومحمد بن علي الراوي الثاني لها، فسواء أكان ابن إبراهيم أبا جعفر القرشي، أو كان ابن إبراهيم الهمداني، أو ابن بلال أبا طاهر، أو محمد بن علي الشلمغاني المعروف بابن أبي العزافري، هؤلاء كلهم من المذمومين بالكذب والمعروفين بانحرافهم عن التشيع الصحيح، ومحمد بن سنان أحد رواتها المعروف بأبي جعفر الزاهري، لقد أطالوا الحديث عنه ووصفوه بالكذب.

وقال عنه الفضل بن شاذان: أنه من الكذابين المشهورين، وبالتالي فإن أكثرهم قد اتفقوا على تكذيبه وعدم جواز الاعتماد على مروياته.

أما المفضل بن عمر الراوي للحديث عن الإمام الصادق عليه السلام فقد روى عنه وعن ولده الإمام موسى بن جعفر عليه السلام وهو من المتهمين بالغلو والكذب واعتناق فكرة الخطابية.

وجاء عن حماد بن عثمان. أنه قال: سمعت أبا عبد الله الصادق عليه السلام يقول للمفضل بن عمر: يا كافر يا مشرك مالك ولابني إسماعيل، وكان من المتصلين به هو وجماعة من الخطابية، ولعلهم كانوا يحاولون إغراءه ببعض المقالات الفاسدة.

وقال عبد الله بن مسكان: أن حجر بن زائدة وعامر بن جداعة دخلا على أبي عبد الله الصادق عليه السلام فقالا له: جعلنا الله فداك، إن المفضل بن عمر يقول: إنكم تقدرون أرزاق العباد، فقال: والله ما يقدر أرزاقنا إلا الله، ولقد احتجت إلى طعام لعيالي فضاق صدري وأبلغت إلى الفكرة في ذلك حتى احرزت قوتهم، فعندها طابت نفسي، لعنه الله وبرئ منه، قالا افنلعنه

ونبرأ منه: قال: نعم إلى غير ذلك مما نسب إليه من المقالات التي لا يقرها الإسلام فضلاً عن التشيع[1].

على أن هذا النوع من التفسير المعروف عند محدثي الشيعة بتفسير الباطن موجود بين أحاديث السنة عن الرسول ﷺ في مجاميع الحديث وغيرها، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء عن أنس أنه قال: لما نزلت سورة التين على رسول الله ﷺ فرح فرحاً شديداً حتى بان لنا شدة فرحه، فسألنا ابن عباس بعد ذلك عن تفسيرها، فقال: أما قول الله والتين فبلاد الشام، والزيتون بلاد فلسطين، وطور سنين طور سيناء الذي كلم الله عليه موسى، وهذا البلد الأمين، مكة المكرمة، ولقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم، محمد ﷺ، ثم رددناه أسفل سافلين عباد اللات والعزى، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات، أبو بكر وعمر، فلهم أجر غير ممنون، عثمان بن عفان، فما يكذبك بعد بالدين علي بن أبي طالب، أليس الله بأحكام الحاكمين، بعثك فيهم وجمعكم على التقوى يا محمد[2].

ويجد المتتبع الكثير من أمثال هذه التفاسير في مجاميع الحديث السنية وأحوال الرواة.

ومجمل القول أن هذه المرويات وأمثالها لو نظرنا إليها من ناحية أسانيدها يتعين طرحها إلا إذا تأيدت من حيث مضامينها ببعض الشواهد والمرويات الصحيحة كما ذكرنا.

وروى في باب من اصطفاه الله على عباده، عن حماد بن عيسى عن عبد المؤمن عن سالم أنه قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل:

﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم

---

(١) انظر ص٢٥٨ و٢٥٤ و٣٤٦، ٣٤٧ من «الإتقان».

(٢) انظر «الغدير»، ج٥، ص٣٢٠، عن الخطيب في تاريخه، والذهبي في «الميزان».

﴿مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ فقال السابق بالخيرات هو الإمام، والمقتصد العارف للإمام، والظالم لنفسه الذي لا يعرف الإمام.

وفي باب أن الأئمة إمامان، إمام يدعو إلى الله، وإمام يدعو إلى النار، روى عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن غالب عن جابر أن أبا جعفر الباقر عليه السلام قال: لما نزلت ﴿يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ﴾ قال المسلمون يا رسول الله: ألست إمام الناس أجمعين فقال: أنا رسول الله إلى الناس أجمعين، ولكن سيكون من بعدي أئمة على الناس من أهل بيتي يقومون في الناس فَيُكَذَّبون، ويظلمهم أئمة الكفر والضلال وأشباههم، فمن والاهم واتبعهم وصدقهم فهو مني ومعي وسيلقاني، ألا ومن ظلمهم وكذبهم فليس مني ولا معي وأنا منه بريء.

وروى عن محمد بن يحيى بن طلحة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: أن الأئمة في كتاب الله عز وجل إمامان، قال تعالى:

﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ لا بأمر الناس، يقدمون أمر الله قبل أمرهم وحكم الله قبل حكمهم، ثم أشار إلى الفريق الثاني بقوله: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ يقدمون أمرهم قبل أمر الله، وحكمهم قبل حكم الله، ويأخذون بأهوائهم خلاف ما في كتاب الله[1].

وقد حدد الإمام الصادق عليه السلام وظيفة الإمام كما جاء في رواية الحسين ابن أبي العلاء بقوله: إنما الوقوف علينا في الحلال والحرام، فأما النبوة فلا[2].

---

(١) ص١١٤ و٢١٦، ج١.

(٢) هذا التحديد في مقابل من ينسب إليهم النبوة أو خصائصها، ومقتضى الرواية أنهم قد ورثوا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العلم، فعلى الناس أن يرجعوا إليهم فيما يعود إلى أمور دينهم، أما النبوة وخصائصها فهي للأنبياء وحدهم.

وروى حول الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام عن أحمد بن عمر الحلبي، عن أبي بصير أنه قال: دخلت على أبي عبد الله الصادق عليه السلام فقال: يا أبا محمد لقد علم رسول الله علياً عليه السلام ألف باب من العلم يفتح له من كل باب ألف باب، قلت هذا والله العلم، فنكث ساعة الأرض ثم قال: إنه لعلم وما هو بذاك ، يا أبا محمد إن عندنا الجامعة وما يدريهم ما الجامعة، فقلت جعلت فداك: وما الجامعة، قال صحيفة طولها سبعون ذراعاً بذراع رسول الله صلى الله عليه وآله وإملائه من فلق فيه وخط علي بيمينه، فيها كل حلال وحرام وكل شيء يحتاج إليه حتى أرش الخدش، ثم ضرب بيده إلي وقال تأخذني يا أبا محمد وغمزني بيده وقال حتى ارش هذا، ثم سكت ساعة وقال: إن عندنا الجفر وما يدريهم ما الجفر، قال قلت: وما الجفر، قال وعاء من آدم فيه علم النبيين والوصيين، وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل، ثم سكت ساعة وقال: وإن عندنا مصحف فاطمة عليها السلام وما يدريهم ما مصحف فاطمة، قلت وما مصحف فاطمة؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد.

وروى عن علي بن الحكم عن الحسين بن أبي العلاء أنه قال: سمعت أبا عبد الله الصادق عليه السلام يقول: إن عندي الجفر الأبيض قلت: فأي شيء فيه قال: زبور داود وتوراة موسى وانجيل عيسى وصحف إبراهيم، والحلال والحرام، ومصحف فاطمة ما أزعم أن فيه قرآناً، وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد حتى أن فيه الجلدة ونصف الجلدة وربع الجلدة وأرش الخدش، وعندي الجفر الأحمر، قلت وأي شيء فيه قال: السلاح، وذلك إنما يفتح للدم يفتحه صاحب السيف للقتل، فقال له عبد الله بن يعفور، أصلحك الله أيعرف ذلك بنو الحسن، فقال: أي والله كما يعرفون الليل أنه ليل والنهار أنه نهار، ولكن يحملهم الحسد وطلب الدنيا على الجحود

والإنكار، ولو طلبوا الحق بالحق لكان خيراً لهم[1].

ومن هذه المرويات وغيرها مما جاء في مجاميع كتب الحديث حول الجامعة ومصحف فاطمة والجفر والصحيفة تبين أن هذه المسميات بهذه الأسماء هي عبارة عن مجاميع في الحلال والحرام والأحكام وبعض الحوادث الكونية ونحو ذلك من العلوم التي ورثها أهل البيت عن جدهم الرسول ﷺ، هذه المجاميع بخط علي عليه السلام وإملاء رسول الله كما نصت على ذلك مروية أبي بصير، وقد أخبر علي عليه السلام عن بعض الحوادث قبل وقوعها بعشرات السنين، ووقعت كما أخبر عنها.

أما الجفر الأبيض والأحمر فأحدهما وعاء من جلد فيه التوراة والإنجيل وزبور داود وصحف إبراهيم كما نزلت من عند الله، والثاني وهو الأحمر وعاء فيه سلاح رسول الله، كما نصت على ذلك رواية الحسين بن أبي العلاء.

وأما مصحف فاطمة، فقد جمعت فيه أكثر الأحكام وأُصول ما يحتاج إليه الناس كما وصلت إليها من أبيها وابن عمها أمير المؤمنين عليه السلام وليس هو من القرآن كما يدعيه فريق من الناس.

ويدل على ذلك قول الإمام الصادق عليه السلام، كما جاء في رواية لحسين بن أبي العلاء، ما ازعم أن فيه قرآناً، وفيه ما يحتاج إليه الناس ولا نحتاج إلى أحد، حتى أن فيه الجلدة ونصف الجلدة وربع الجلدة، وأرش الخدش.

وقوله في رواية أبي بصير: والله إن مصحف فاطمة مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد.

وقوله عليه السلام في رواية فضيل بن سكرة: كنت أنظر في كتاب فاطمة، ليس

---

(١) انظر ص٢٣٩ و٢٤٢، ج١.

من يملك الأرض ألا وهو مكتوب فيه باسمه واسم أبيه، وما وجدت لولد الحسن فيه شيئاً.

ومع أن الروايات التي تعرضت للصحيفة والجامعة والجفر ومصحف فاطمة عليها السلام قد نصت على أنها كتب تشتمل على الأحكام والحوادث وأخبار الأمم والملوك في مستقبل الزمان وحاضره، وأن الجفر، هو وعاء فيه كتب الأنبياء السابقين وآثارهم وسلاح رسول الله صلى الله عليه وآله مع أن الروايات التي تعرضت لمحتويات تلك الكتب، قد وجد فيها بعض المحدثين والمؤلفين من السنة منفذاً للتشويش والطعن على الشيعة، فقالوا: بأن مصحف فاطمة عليها السلام هو قرآن غير القرآن الذي بين أيدي الناس، وأن الجفر والجامعة كتابان لعلي عليه السلام ذكر فيهما الحوادث الكونية إلى انقراض العالم، وبناهما على حروف ورموز، وانتقلا منه إلى أولاده فأخبروا عن الغيب اعتماداً عليهما، واستطاعوا إغراء فئة من الناس آمنت بأنهم يعلمون ما لا يعلمه أحد من خلق الله.

وممن وضع هذين الكتابين في هذا المستوى، ونسب إلى الأئمة الأطهار أنهم كانوا يخبرون عن بعض الحوادث معتمدين على ما فيهما من الرموز والحروف، الأيجي في المواقف والجرجاني في شرحه، وابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة وغيرهم.

وجاء الشيخ أبو زهرة في كتابه الإمام الصادق فنسج على منوال غيره، وادعى بأن الأئمة يستخرجون علم الغيب من هذين الكتابين، مع أن النصوص التي تعرضت لهذه الكتب صريحة في أن محتوياتها لا تتعدى الحلال والحرام وبعض الحوادث الكونية التي وقع بعضها بعد زمانهم بعشرات السنين، ولا بد وأن يتكشف المستقبل عن الباقي قبل أن يرث الله الأرض ومن عليها.

أما المرويات التي تعرضت لمصحف فاطمة فقد نصت على أنه كتاب فيه الحلال والحرام، ومع ذلك فقد ألصقوا بالشيعة قرآناً غير القرآن المتداول بين الناس، واحتجوا لذلك بمصحف فاطمة، مع العلم بأن مروياتهم تنص على أن لعائشة مصحفاً يزيد عن القرآن المنزل، ومع ذلك فقد تجاهلوها وتعلقوا بمصحف فاطمة تاركين المرويات التي تعرضت لمحتوياته.

فقد جاء في الإتقان المجلد الثاني أن حميدة بنت أبي يونس قالت قرأ أبي وهو ابن ثمانين سنة في مصحف عائشة: «إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما، وعلى الذين يصلون الصفوف الأولى» هذا بالإضافة إلى بعض المرويات التي سنتعرض لها في حديثنا عن مرويات الكافي حول هذا الموضوع[1] فالرواية صريحة بأن القرآن المنسوب لعائشة يزيد عن القرآن المتداول، والرواية التي تعرضت لمصحف فاطمة تنص على أنه ليس من نوع القرآن.

وروى عن سدير أنه قال: قلت لأبي عبد الله الصادق عليه السلام: إن قوماً يزعمون أنكم آلهة يتلون بذلك قرآناً، وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله فقال: يا سدير سمعي وبصري ولحمي ودمي وشعري من هؤلاء براء، وبرئ الله منهم، ما هؤلاء على ديني ولا على دين آبائي والله لا يجمعني الله وإياهم يوم القيامة ألا وهو ساخط عليهم، قال قلت: وعندنا قوم يزعمون أنكم رسل يقرأون علينا بذلك قرآناً: «يا أيها الرسول كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً إني بما تعملون عليم».

قال: يا سدير سمعي وبصري وشعري وبشري ولحمي ودمي من هؤلاء

(١) إن هذه الزيادة في مصحف السيدة عائشة تشير إلى المنزلة العالية التي كان يتمتع بها المصلون في الصف الأول من النبي صلى الله عليه وآله ولا شك بأن أباها كان في طليعتهم.

براء، ما هؤلاء على ديني ودين آبائي، قال قلت: فما أنتم، قال نحن خزان علم الله ونحن تراجمة أمر الله، نحن قوم معصومون أمر الله تعالى بطاعتنا ونهى عن معصيتنا، نحن الحجة البالغة من دون السماء وفوق الأرض.

وروى عن ابن أُذينة عن يزيد بن معاوية أنه سأل أبا جعفر وولده الإمام الصادق عليه السلام فقال لهما: ما منزلتكما ومن تشبهون ممن مضى؟ قالا: صاحب موسى وذا القرنين، كانا عالمين، ولم يكونا نبيين[١].

وروى عن عمر بن خالد، أن أبا جعفر الباقر عليه السلام قال يا معشر الشيعة: كونوا النمرقة الوسطى، يرجع إليكم الغالي، ويلحق بكم التالي، فقال له رجل من الأنصار يقال له سعد: جعلت فداك ما الغالي، وما التالي؟، قال: الغلاة قوم يقولون فينا ما لم نقله: في أنفسنا، فليس أولئك منا ولسنا منهم، والتالي هو من يريد الخير ويسعى في طلبه ليعمل به طمعاً في مرضاة الله ورجاء في ثوابه[٢].

وأضاف الراوي إلى ذلك. أن الإمام عليه السلام أقبل علينا وقال، والله ما معنا من الله براءة، ولا بيننا وبين الله قرابة، ولا لنا على الله حجة، ولا نتقرب إلى الله إلا بالطاعة، فمن كان منكم مطيعاً لله تنفعه ولايتنا، ويحكم لا تغتروا، ويحكم لا تغتروا.

وروى أبو الصباح الكناني أنه قال لأبي عبد الله عليه السلام ما نلقى من الناس

---

(١) انظر ص٢٦٩، ج١، بهاتين الروايتين وغيرهما من عشرات الروايات دفع الإمام عليه السلام ادعاء المغالين الذين وضعوهم فوق مستوى المخلوقات، وألبسوهم ثوب الآلهة أو المرسلين، جهلاً وضلالاً، وأكد الإمام في مختلف المناسبات بأنهم عبيد لله. لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضراً، ولا يدفعون عنها موتاً ولا حياة، ولم يبلغوا ما بلغوه إلا بطاعتهم لله سبحانه.

(٢) والذي يعنيه الإمام عليه السلام بقوله كونوا النمرقة الوسطى، أي نمطاً بارزاً ومثلاً في الاستقامة والسير على المخطط الإسلامي ليرجع إليكم الخارج عن مخطط التشيع، ويلحق بكم التالي، أي ليكون المستقبل في أعماله تبعاً لكم.

فيكم، فقال له أبو عبد الله عليه السلام وما الذي تلقى من الناس فينا؟ فقال؛ لا يزال يكون بيننا وبين الرجل الكلام، فيقول جعفري خبيث فقال الإمام عليه السلام يعيركم الناس بي، فقال له أبو الصباح نعم يا ابن رسول الله، فقال: ما أقل من يتبع جعفراً منكم، إنما أصحابي من اشتد ورعه، وعمل لخالقه ورجا ثوابه هؤلاء أصحابي[1].

ومن خلال دعواته وابتهالاته إلى الله سبحانه عندما يناجي ربه، أو تعترضه الحوادث وتهزه النكبات، من خلال تلك الدعوات يبدو الإمام على عظمته ويقينه واتساع علمه «وكأنه من أضعف خلق الله يخاطب ربه خطاب عبد ذليل قد انقطع أمله من كل شيء لا يستطيع أن يدفع عن نفسه ضراً ولا يجلب لها خيراً».

فقد روى في الكافي، أن الإمام الصادق عليه السلام كان يقول في دعائه: اللهم آمن خوفي وعافني فيما بقي من عمري، وثبت حجتي، واغفر خطاياي، واعصمني في ديني، وسهل مطلبي، ووسع علي في رزقي فإني ضعيف، وهب لي يا إلهي لحظة من لحظاتك تكشف بها عني جميع ما به ابتليتني، فقد ضعفت قوتي وقلت حيلتي، وانقطع من خلقك رجائي، ولم يبق إلا رجاؤك وتوكلي عليك، وقدرتك علي يا ربي أن ترحمني كقدرتك على أن تعذبني وتبتليني، إلهي لم أخل من نعمك منذ خلقتني وأنت ربي ومفزعي وملجئي، والحافظ لي والذاب عني، فليكن يا سيدي ومولاي فيما قضيت وقدرت وحتمت تعجيل خلاصي مما أنا فيه جميعه، فإني لا أجد لدفع ذلك كله أحداً غيرك، ولا أعتمد فيه إلا عليك[2].

هذه الدعوات والابتهالات التي تنبض بالإيمان المطلق والعبودية

---

(١) انظر ص٧٠ و٧٣، ج٢، من «**أصول الكافي**».

(٢) نفس المصدر، ص٥٥٨.

الخالصلاة، والحاجة إليه في صغير الأمور وكبيرها، بالإضافة إلى بعض المرويات التي حدد فيها الإمام عليه السلام موقفه من الغلاة والمرجفين والدساسين، كل هذه وغيرها من مواقفهم عليهم السلام لسد الطريق على كل من يحاول أن يجعل للإمام خصائص الخالق وميزة الأنبياء المرسلين، وتحتم علينا تأويل بعض المرويات التي تنسب له علم الغيب والقدرة على كل شيء ونحو ذلك مما يعجز عنه الإنسان بالغاً ما بلغ.

لا بد من تأويل تلك المرويات حيث يكون التأويل ممكناً، أو طرحها لاسيما وأن أكثر رواتها لم تتوافر فيهم الشروط المطلوبة في الراوي كما ذكرنا.

وقد روى الكليني في باب أن الأئمة يعلمون متى يموتون ولا يموتون إلا باختيارهم، عن سلمة بن الخطاب عن سليمان بن سماعة وعبد الله بن محمد عن عبد الله بن القاسم البطل عن أبي بصير، أن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال: أي إمام لا يعلم ما يصيبه، وإلى ما يصير إليه، فليس ذلك بحجة لله على خلقه.

ومع أن هذه الرواية ليس فيها ما يدعو إلى الاستغراب والاستهجان لأن علم الإمام الذي يتسع لهذه الحالات مستمد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن العلم الذي ورثوه عنه ومع ذلك فإن رواتها من المتهمين بالانحراف كما نص على ذلك المؤلفون في أحوال الرجال، وقد ذكرنا لمحة عنهم في الفصل الذي تعرضنا فيه لبعض رجال الكافي[1].

وفي باب جهات علم الأئمة عليهم السلام روى عن علي بن إبراهيم عمن حدثه عن المفضل بن عمر أنه قال قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر: جاءنا عن

---

(١) انظر ص٢٥٨، ج١، من «**الكافي**»، ورجال المرزا محمد، ص١٩٢ و٣١٦.

أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: إن علمنا غابر ومزبور ونكث في القلوب ونقر في الأسماع، فقال عليه السلام أما الغابر فما تقدم من علمنا، وأما المزبور فما يأتينا وأما النكث في القلوب فإلهام، وأما النقر في الأسماع فأمر الملك[1].

والأمر في هذه الرواية سهل من حيث مضمونها، فإن الإلهام بمعنى الإدراك الصحيح لواقع الأشياء، يحصل من صفاء النفس وحدة الذهن، ويحصل بالهداية من الله سبحانه إلى الواقع، والنقر في الأسماع مرجعه إلى أن الله سبحانه يرشد الإمام عليه السلام إلى أحكام الحوادث وبعض ما يجري في مستقبل الزمان، والإيحاء بهذا المعنى ليس من مختصات الأنبياء فقد ورد في القرآن في مختلف المناسبات ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ وهل معنى ذلك أن الأمين جبرائيل كان ينزل على النحل ليوحي إليها بذلك، لا أظن أن أحد يلتزم بهذا الأمر.

أما من حيث سندها فهي من قسم الضعيف، لأنها جاءت عن طريق المفضل بن عمر، المعروف بالغلو والكذب، وقد وصفه الإمام الصادق بالكفر والشرك، ونهى عن الأخذ بمروياته.

وروى في باب التفويض إلى رسول الله وإلى الأئمة في أمر الدين، عن أحمد بن أبي زاهر بسنده إلى أبي إسحاق النحوي أنه قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فسمعته يقول: أن الله عز وجل أدب نبيه على محبته فقال: وإنك لعلى خلق عظيم، ثم فوض إليه فقال عز وجل: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ وقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ وأن نبي الله فوض إلى علي عليه السلام والأئمة فسلمتم وجحد الناس فوالله لنحبكم أن تقولوا إذا قلنا وأن تصمتوا إذا صمتنا، ونحن فيما بينكم وبين الله عز وجل، وما جعل الله لأحد خيراً في خلاف أمرنا.

---

(١) ص٢٦٤ ج١.

وقد أورد عشر روايات تحت عنوان التفويض إلى رسول الله وإلى الأئمة، وكلها تلتقي تقريباً مع هذه الرواية من حيث المضمون.

والذي تعنيه هذه المرويات، أن النبي ﷺ كان المسؤول عن تبليغ الأحكام وبيان الحلال والحرام وبعد وفاته أصبح المسؤول عن ذلك الإمام عليه السلام الذي اختاره النبي بأمر من الله سبحانه، بعد أن زوده بكل ما تحتاج إليه الأمة من أُمور دينها، فيكون المراد من التفويض، هو القيام بمهمات النبي من غير فرق بينهما من هذه الناحية، إلا أن النبي ﷺ يخبر عن الله بواسطة الوحي، والإمام يخبر عن النبي والكتاب المنزل عليه.

وليس في هذه المرويات وغيرها ما يشير إلى أن الله قد فوض إلى النبي كل شيء حتى أُمور الخلق والتدبير والنبي قد فوضها إلى الإمام كما ينسب جماعة إلى الشيعة.

ومن الجائز أن يكون المصدر في إلصاق هذه الانحرافات بالشيعة بعض الفرق التي انحرفت عن التشيع الصحيح كالسبعية والخطابية وغيرهما، ولكن وجود فرق من هذا النوع تنتمي إلى التشيع لا يبرر تلك الهجمات الصاعقة على الشيعة الإمامية لمجرد أن بعض الذين كانوا مندسين في صفوفهم خرجوا عن مخطط التشيع، أو ألحدوا في آرائهم ومعتقداتهم وقالوا في النبي والأئمة ما يتنافى مع أُصول الإسلام ومبادئه.

وجاء في بعض النصوص الصحيحة عن الأئمة، أن من زعم أن الله فوض إلينا أمر الخلق والرزق والإحياء فقد أشرك بالله وضل سواء السبيل.

وجاء في باب ذكر الأرواح التي في الأئمة عليهم السلام عن محمد بن سنان عن المفضل بن عمر أنه سأل أبا عبد الله الصادق عليه السلام من علم الأئمة بما في أقطار الأرض وهو في بيته مرخى عليه ستره فقال: يا مفضل أن الله تبارك وتعالى جعل في النبي خمسة أرواح، روح الحياة فيه دب ودرج وروح القوة

فيه نهض وجاهد، وروح الشهوة فيه أكل وشرب وأتى النساء من الحلال، وروح الإيمان فيه آمن وعدل، وروورح القدس فيه حمل النبوة، فإذا قبض الله النبي ﷺ انتقل روح القدس فصار إلى الإمام عليه السلام وروح القدس لا ينام ولا يغفل ولا يلهو ولا يزهو، والأربعة أرواح تنام وتغفل وتزهو وتلعب، وروح القدس كان يرى به.

وروى ثلاث روايات تحت هذا العنوان بهذا المضمون[1].

وروى في باب أن الإمام عليه السلام يأخذ علم الإمام الذي كان قبله في آخر دقيقة من حياته، روى عن جماعة منهم علي بن اسباط، والحكم بن مسكين، أن بعض الأصحاب أخبره بأنه قال لأبي عبد الله عليه السلام متى يعرف الأخير ما عند الأول؟ قال: في آخر دقيقة تبقى من روحه.

وبهذا النص رواها عن علي بن اسباط، والحكم بن مسكين عن عبيد ابن زرارة، ورواها أيضاً عن جماعة عن علي بن اسباط.

والظاهر أن المقصود بالمعرفة التي تنتقل إلى الثاني في آخر دقيقة من حياته، هي الإمامة، وليس في متنها ما يدعو إلى التردد والتشكيك وبخاصة بعد هذا التفسير.

أما من ناحية سندها، فأحد رواتها علي بن اسباط، وهو فطحي

---

(١) انظر ص٢٧١ و٢٧٢، والمراد من الأرواح هي القوى الكامنة في النبي ﷺ وفي كل إنسان ما عدا روح القدس، وبواسطة تلك القوى يتحرك ويجاهد ويأكل ويشرب ويحكم بالعدل، أما روح القدس فهي التي استحق بها النبوة بما لها من الخواص والآثار، وانتقاله إلى الإمام لا يعني انتقال النبوة إليه كما يوهمه ظاهر الرواية على أن هذه الرواية رواها محمد بن سنان عن المفضل، وهما ضعيفان لا يعتد بمروياتهم والثانية رواها منخل بن جميل عن جابر الجعفي، وهما متهمان عند أكثر المؤلفين في أحوال الرجال، والثالثة رواها إبراهيم بن عمر اليماني عن جابر ، وجاء في الخلاصة أن جل من يروي عن جابر ضعيف هذا بالإضافة إلى أن جابراً نفسه، كان هدفاً لهجوم عنيف من أكثر المؤلفين في الرجال فليس لروايته تلك الحصانة التي لرواية غيره من الموثوقين.

المذهب متعصب لعقيدته، وقد ألف علي بن مهزيار رسالة في الرد عليه فلم يتراجع عن مذهبه، ولعله لذلك رجح جماعة من المؤلفين في أحوال الرجال ضعف مروياته.

وورد في سند الرواية الثالثة، محمد بن الحسين بن سعيد الصباغ وكان منحرف العقيدة ضعيفاً جداً على حد تعبير النجاشي[1].

وأكثر الروايات التي أوردها الكليني رحمه الله في هذه الأبواب من كتاب الحجة لو عرضناها على الأُصول والقواعد المقررة في علم الدراية لا تتوافر فيها الشروط المطلوبة، ولازم ذلك دخول هذا النوع من المرويات في قسم الضعيف حسب التصنيف الذي أحدثه العلامة الحلي وأستاذه، وذكرنا سابقاً أن ضعف الرواية من ناحية سندها لا يوجب طرحها، لجواز كونها محاطة ببعض القرائن التي تؤكد صدورها عن الإمام عليه السلام أو لوجودها في الكتب المعتبرة عند الطبقة الأولى من الرواة أو لأن مضمونها متواتر ولو بالمعنى، أو لموافقتها لظاهر الكتاب والسنة، أو لغير ذلك من القرائن التي توجب الاطمئنان بصدورها، ولأجل ذلك فقد اعتبر المتقدمون هذا النوع من المرويات من الصحيح الذي يصح الاعتماد عليه والركون إليه ولو كان الراوي له من المنحرفين في عقيدته وعمله.

وروى في باب النص على الأئمة عليهم السلام واحداً بعد واحد عن محمد بن عيسى بسنده إلى أبي بصير أنه قال: سألت أبا عبد الله الصادق عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾.

فقال: نزلت في علي والحسن والحسين عليهم السلام فقلت له: إن الناس يقولون: فما له لم يسم علياً وأهل بيته في كتاب الله عز وجل، فقال: قولوا

---

(١) انظر ص٢٧٥ من «الكافي» ج١، وص٣٢٤ من «اتقان المقال».

لهم، إن رسول الله نزلت عليه الصلاة ولم يسم الله للناس ثلاثاً ولا أربعاً حتى كان رسول الله هو الذي فسر ذلك لهم، ونزلت عليه الزكاة ولم يسم لهم في كل أربعين درهماً درهم واحد، ونزل الحج ولم يقل لهم طوفوا سبعاً. فكان رسول الله هو الذي فسر ذلك لهم، ونزلت ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾، فبين الرسول المراد منها، وقال في علي عليه السلام: من كنت مولاه فعلي مولاه. وقال: أُوصيكم بكتاب الله وأهل بيتي، فإني سألت الله عز وجل أن لا يفرق بينهما حتى يوردهما علي الحوض فأعطاني ذلك.

وقال: لاتعلموهم فإنهم أعلم منكم، لن يخرجوكم من باب هدى، ولن يدخلوكم في باب ضلالة، فلو سكت رسول الله ولم يبين من هم أهل بيته لادعاها آل فلان وآل فلان، لكن الله أنزله في كتابه تصديقاً لنبيه، فقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ فكان علي والحسن والحسين وفاطمة، فأدخلهم رسول الله تحت الكساء في بيت أم سلمة، ثم قال: اللهم إن لكل نبي أهلاً وثقلاً، وهؤلاء أهلي أهل بيتي وثقلي.

فقالت أم سلمة ألست من أهلك يا رسول الله فقال إنك إلى خير ولكن هؤلاء أهلي وثقلي، فلما قبض رسول الله، كان علي عليه السلام أولى الناس بالناس لكثرة ما بلغ فيه رسول الله، فلما مضى علي كان الحسن أولى بها من بقية أولاد علي، ولما مضى الحسن كان الحسين أولى بها وهكذا.

وروى الكليني بهذا المضمون أكثر من سبع روايات، وفيها يؤكد الإمام عليه السلام أنَّ المراد بأُولي الأمر في الآية من سورة النساء الأئمة من أهل البيت عليهم السلام[1].

---

(١) ص٢٨٧ إلى ص٢٩٢.

وروى في باب أن الجن يأتونهم ليأخذوا عنهم معالم دينهم، عن جماعة منهم سعد الإسكاف أنه قال: أتيت أبا جعفر عليه السلام أُريد الإذن عليه فإذا رحال إبل مصفوفة على الباب، والأحداج قد ارتفعت ثم خرج قوم معتمون بالعمائم يشبهون الزط، فدخلت على أبي جعفر عليه السلام فقلت له: جعلت فداك، أبطأ اذنك علي اليوم، ورأيت قوماً خرجوا علي معتمين بالعمائم فأنكرتهم، فقال: أوتدري من أولئك يا سعد؟ قلت: لا، قال: أُولئك إخوانكم من الجن يأتون فيسألون عن حلالهم وحرامهم ومعالم دينهم. وروى سبع روايات بهذا المضمون، وقد وصف المجلسي في مرآة العقول هذه الروايات كلها بالضعف، ولم يستثن منها إلا الرواية الرابعة التي رواها سدير الصيرفي عن أبي جعفر الباقر عليه السلام وجاء فيها أن الأئمة يسخرون الجن لقضاء حوائجهم إذا اقتضى الأمر السرعة في إنجازها، وعدها من نوع الحسن بين أصناف الحديث[1].

وروى في باب أن مستقى العلم في بيت آل محمد، عن يحيى بن عبد الله عن أبي الحسن أنه قال: سمعت جعفر بن محمد عليه السلام يقول وعنده ناس من أهل الكوفة، عجباً للناس، إنهم أخذوا علمهم كله عن رسول الله فعملوا به واهتدوا، ويرون أن أهل بيته لم يأخذوا علمه، ونحن أهل بيته وذريته في منازلنا نزل الوحي، ومن عندنا خرج العلم إليهم، فيرون أنهم علموا واهتدوا وجهلنا نحن وضللنا إن هذا لمحال.

وفي باب أن حديثهم صعب مستصعب، روى عن عمار بن مروان عن جابر أن أبا جعفر عليه السلام قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: أن حديث آل محمد

---

(١) ص٣٩٥ و٣٩٦ و٣٩٨، ومعلوم أن النوع الحسن من الروايات في مقابل الصحيح، ويأتي في المرتبة الثالثة حسب التصنيف الرباعي للحديث، واعتبارها من هذا النوع لا يعني أنها من الروايات المقبولة، ذلك لأن الحديث إذا لم يتفق مع كتاب الله وسنة نبيه يتعين طرحه ولو بلغ أعلى مراتب الصحة من حيث سنده.

صعب مستصعب، لا يؤمن به إلا ملك مقرب أو نبي مرسل، أو عبد امتحن الله قلبه للإيمان فما ورد عليكم من حديث آل محمد عليه السلام فلانت له قلوبكم وعرفتموه فأقبلوه، وما أشمأزت منه قلوبكم فأنكرتموه فردوه إلى الله ور ... وإلى العالم من آل محمد، وإنما الهالك أن يحدث أحدكم بشيء منه لا يتحمله، فيقول: والله ما كان هذا[1].

وروى في باب الولاية عن علي بن حمزة عن أبي بصير، أن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال: أن الآية «ومن يطع الله ورسوله» نزلت على النحو التالي:

ومن يطع الله ورسوله في ولاية علي وولاية الأئمة من بعده فقد فاز فوزاً عظيماً.

وهذه الرواية ضعيفة السند، كما نص على ذلك المجلسي في مرآة العقول وقد رواها علي بن اسباط عن علي بن أبي حمزة، وعلي بن اسباط كان فطحياً، وابن أبي حمزة كان واقفاً، ومتهماً بالكذب ووضع الأحاديث.

وجاء عن علي بن الحسن بن فضال أنه كتب تفسير القرآن، وأنه لا يستحل أن يروي عنه حديثاً واحداً.

ونسب له المؤلفون في أحوال الرجال، أنه استولى على الأموال التي كانت في حيازته للإمام موسى بن جعفر عليه السلام وأنكرها بعد وفاته[2].

وعلى تقدير صحة الرواية فلا بد وأن يكون المراد من قوله عليه السلام هكذا نزلت أنها نزلت بهذا المعنى لا بهذه الألفاظ، وأن المعنى المراد منها هو

---

(١) إنما كان حديثهم صعب مستصعب، لأنهم قد يخبرون أحياناً عن أمور ستحدث في مستقبل الزمان كما وصل إليهم من رسول الله صلى الله عليه وآله، والإخبار عما سيحدث قبل حدوثه لا يؤمن به إلا من بلغ أعلى درجات الإيمان وعرفهم على واقعهم، ولذا فإن الإمام عليه السلام قد نهاهم عن تكذيب ما تنفر منه قلوبهم وطبائعهم وأمرهم برد هذا النوع إلى مصدره، ويحتمل أن يكون صعباً مستصعباً من حيث أن الذين كانوا يحملون أحاديثهم ويحدثون بها كانوا يتعرضون لأنواع الظلم من الحكام وأعداء أهل البيت عليهم السلام

(٢) انظر رجال الشيخ محمد طه، ص٣٢٢ و٣٢٣.

ولاية علي والأئمة من بعده ومع الإعراض عن ذلك فليس ببعيد أن تكون هذه الزيادة في الآية من موضوعات علي بن أبي حمزة، أو أنه قد أخذها من الكتب التي ألفت في تفسير الباطل، ككتابي علي بن حسان، وعبد الرحمن ابن كثير وغيرهما من الغلاة والإسماعيلية السبعية.

وقد أورد في الكافي نحواً من اثنين وتسعين رواية تتضمن تفسير أكثر من مئة آية بعلي والأئمة من ولده عليهم السلام وأكثرها بعيدة عن مداليل الألفاظ وأسلوب القرآن.

ومن أمثلة هذا النوع من المرويات، ما رواه عن علي بن محمد عن أحمد بن محمد بن عبد الله في تفسير قوله تعالى:

﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝٢ وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾ إنه قال الوالد وما ولد، علي وما ولد من الأئمة عليهم السلام.

ومنه ما رواه عن علي بن حسان، عن عبد الرحمن بن كثير، أن أباة عبد الله الصادق عليه السلام قال في تفسير قوله تعالى:

﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ان الآيات المحكمات، علي والأئمة من ولده والمتشابهات فلان، وفلان وفلان. والذين في قلوبهم زيغ، هم أصحابهم وأهل ولايتهم.

وروى عن محمد بن جمهور، عن صفوان وابن مسكان، أن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ إن المراد من السلم الدخول في ولاية الأئمة عليهم السلام.

وروى عن محمد بن سليمان عن عبد الله بن سنان أن أبا عبد الله الصادق قال: إن الآية، وقد عهدنا إلى آدم كلمات في محمد وعلي وفاطمة

والحسن والحسين، والأئمة من ذريتهم فنسي، وأضاف الإمام على حد قول الراوي، أن الآية هكذا والله نزلت على محمد ﷺ[1].

وروى عن محمد بن جمهور عن محمد بن سنان عن المفضل بن عمر أنه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿أئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ قال قولوا: أو بدل علياً، والرواة الثلاثة لهذه الرواية لا يعتد بمروياتهم كما ذكرنا سابقاً، وقد وصف المجلسي هذه المرويات كلها بالضعف، ومما لا شك فيه أن أكثرها من صنع الغلاة والمنحرفين عن عقيدة التشيع.

ومما يؤيد ذلك أن المتتبع في أسانيدها لا يجد رواية يخلو سندها عن أحد الغلاة أو المتهمين بالانحراف والكذب، وعلي وأبناؤه الأئمة الهداة الذين اختارهم الله أئمة لعباده يدعون إلى الحق وبه يعملون في غنى عن هذه التأويلات التي لا تساعد عليها ظواهر تلك الآيات ولا تؤيدها نصوص القرآن الكريم.

إن أكثر هذه المرويات لا تنسجم مع سيرة أهل البيت عليهم السلام الذين قالوا: أنا إذا حدثنا لا نحدث إلا بما وافق كتاب الله، وأن ما خالف كتاب الله فليس منا، وهل ينسجم قولهم هذا: مع تفسير قوله تعالى، الذي نسبه الغلاة إليهم، ائت بقرآن غير هذا أو بدله، أي بدل علياً عليه السلام كما جاء في رواية محمد بن جمهور عن محمد بن سنان عن المفضل بن عمر، ومع تفسير قوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾ أي لم نك من أتباع الأئمة عليهم السلام الذين قال الله فيهم: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴿١٠﴾ أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾.

إن أبا عبد الله الصادق الصدوق أجل شأناً وأرفع قدراً من أن يتصرف في

(١) وهذه الرواية تنص بصراحة أنه سقط من الآية أكثر من نصفها، والأمر في ذلك سهل بعد أن كان أحد رواتها محمد بن سليمان وجاء في كتب الرجال عنه أنه ضعيف لا يعول عليه في شيء كما نص على ذلك في «إتقان المقال» والمرزا محمد في رجاله.

كتاب الله بما يذهب بهاءه وروعته ويطمس من أضوائه النيرة الساطعة التي هزمت فصحاء العرب وبلغاءهم وارتدوا على أعقابهم خاسرين مدحورين.

﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾.

وروى عن علي بن اسباط وعلي بن أبي حمزة عن أبي بصير أن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قرأ فستعلمون يا معشر المكذبين حيث أنبأتكم رسالة ربي في ولاية علي والأئمة من بعده من هو في ضلال مبين.

وأنه قال: أن الآية ﴿وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟﴾ أصلها أن تلووا الأمر وتعرضوا عما أمرتم به فإن الله كان بما تعملون خبيراً، فلنذيقن الذين كفروا بتركهم ولاية أمير المؤمنين عذاباً شديداً في الدنيا، ولنجزينهم أسوأ الذي كانوا يعملون[1].

وروى عن محمد بن أرومة عن علي بن حسان عن عبد الرحمن بن كثير أن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُدُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَهُدُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ﴾ أن الذين هدوا إلى الطيِّب من القول وإلى صراط الحميد هم الذين هدوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام، وأن المراد من قوله تعالى: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ إنه حبب إليكم أمير المؤمنين، وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان، الأول والثاني والثالث[2] إلى غير ذلك من المرويات التي دونها في المجلد الأول من الكافي في هذا الباب من كتاب الحجة.

---

(١) وقد ذكرنا لمحة عن تاريخ العليين علي بن اسباط، وعلي بن أبي حمزة لذا فإن هذه الرواية وأمثالها لا يقرها علماء الشيعة، ولا تعبر عن رأيهم في مختلف العصور.

(٢) إن أبطال هذه الرواية، محمد بن أرومة، وعلي بن حسان، وعبد الرحمن بن كثير ثلاثتهم من الغلاة المشهورين، وهذا النوع من التفسير من كتابي تفسير الباطن لعلي بن حسان ومحمد بن أرومة، انظر ص٤١٣ و٤١٤ وما بعدهما، ج١.

وبعد التتبع والدراسة الواعية يطمئن الباحث إلى أن أكثر تلك الأحاديث لا ينسجم مع واقع أهل البيت عليهم السلام بالإضافة إلى أنها غير جامعة لشروط الاعتماد على الرواية، لأن رواة هذا النوع أكثرهم من الغلاة المعروفين بالكذب والانحراف كما أثبتنا ذلك في الفصل الذي عرضنا فيه تلك النماذج من رجال الجامعين.

الإيمان والإسلام في الكافي

إن عظمة أهل البيت عليهم السلام تتجلى في جميع المراحل التي مروا بها، وفي جميع مروياتهم وأعمالهم، وكتاب الكافي بمجموعه يعكس عظمتهم، ويقدم للباحث عشرات الأدلة على سعة علمهم وحرصهم على توجيه الإنسان إلى ما فيه صلاحه في دينه ودنياه، ذلك لأن علمهم مستمد من علم الرسول ومن كتاب الله الكريم، لا من الاجتهادات والاقيسة والظنون والاستحسان التي تخطئ وتصيب.

فقد روى في الكافي عن عمر بن حريث أن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال له: اتق الله وكف لسانك إلا من خير، ولا تقل أني هديت نفسي، بل الله هداك، فأدّ شكر ما أنعم الله عز وجل به عليك، ولا تكن ممن إذا أقبل طعن في عينه، وإذا أدبر طعن في قفاه ولا تحمل الناس على كاهلك فإنك أوشك إن حملت الناس على كاهلك أن يصدعوا شعب كاهلك[1].

وروى في باب أن الإيمانْ يشارك الإسلام، والإسلام لا يشارك

(١) أي لا تكن من الأشرار الذين يتعرضون للذم والطعن في حضورهم وغيابهم ولا تحملهم على كاهلك بالمداهنة والمداراة لهم، فإنك ان فعلت ذلك يطمعوا فيك ويحملوك على خلاف الحق، وعلى ما لا يحل لك فإن هذه الكلمات من الجوامع التي تحمل في طياتها أبلغ العظات وأصدقها وأقربها من منطق القرآن وروح الإسلام وسماحته.

الإيمان، عن جميل بن صالح عن سماعة أنه قال: قلت لجعفر بن محمد الصادق عليه السلام أخبرني عن الإيمان والإسلام، أهما مختلفان؟ فقال: أن الإيمان يشارك الإسلام، والإسلام لا يشارك الإيمان. فقلت صفهما لي: فقال: الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله والتصديق برسول الله صلى الله عليه وسلم به حقنت الدماء، وعليه جرت المناكح والمواريث، وعلى ظاهره جماعة الناس، والإيمان الهدى وما يثبت في القلوب من صفة الإسلام، وما ظهر من العمل به.

وروى عن عبد الرحيم القصير أنه قال: كتبت مع عبد الملك بن أعين إلى أبي عبد الله اسأله عن الإيمان ما هو؟ فكتب لي مع عبد الملك: سألت رحمك الله عن الإيمان، فالإيمان هو إقرار في اللسان وعقد في القلب وعمل بالأركان. وأضاف إلى ذلك: قد يكون العبد مسلماً قبل أن يكون مؤمناً، ولا يكون مؤمناً حتى يكون مسلماً فالإسلام قبل الإيمان ويشارك الإيمان، فإذا أتى العبد كبيرة من المعاصي أو صغيرة من صغائر المعاصي التي نهى الله عنها كان خارجاً من الإيمان ساقطاً عنه اسم الإيمان وثابتاً عليه اسم الإسلام، فإن تاب واستغفر عاد إلى الإيمان، ولا يخرج إلى الكفر إلا الجحود والاستحلال أن يقول للحلال هذا حرام، وللحرام هذا حلال، ويدين بذلك فعندها يكون خارجاً من الإسلام والإيمان[1].

وروى عن محمد بن حماد الخزاز عن عبد العزيز القراطيسي أنه قال: قال لي أبو عبد الله الصادق عليه السلام: يا عبد العزيز، إن الإيمان عشر درجات بمنزلة السلم يصعد منه مرقاة بعد مرقاة، فلا يقولن صاحب الاثنين لصاحب

---

(١) وهاتان الروايتان تؤيدان الرأي القائل أن الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان وعمل بالأركان، وفي مقابل ذلك الرأي المشهور بين الإمامية، وهو أن الإيمان هو الإقرار بأصول الإسلام وإمامة الإثني عشر والمعاصي لا تخرج الإنسان عن صفة الإيمان (انظر كتابنا «**الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة**»، الفصل الذي تعرضنا فيه للفرق بين الإسلام والإيمان).

الواحد لست على شيء حتى ينتهي إلى العاشرة، ولا تسقط من هو دونك فيسقطك من هو فوقك، وإذا رأيت من هو أسفل منك بدرجة فارفعه إليك برفق ولا تحملن عليه ما لا يطيق فتكسره، فإن من كسر مؤمناً فعليه جبره[1].

وقد أورد مجموعة من الروايات حول درجات الإيمان وتفاوته بمختلف الأساليب، والذي يعنيه هذا النص وغيره، إن الإنسان لا يجوز أن ينظر إلى غيره من زاويته، لأن الناس يتفاوتون في تفكيرهم وعقولهم وجميع مواهبهم، والنتيجة الحتمية لهذا التفاوت أن تكون بينهم الفوارق والمسافات الواسعة في إيمانهم واخلاقهم ومواهبهم، فالإنسان الذي يملك مرتبة من الفضل والإيمان، ليس لمن فوقه أن ينظر إليه من زاويته ويجرده عن إيمانه لأن ذلك يؤدي إلى التنكر للفضيلة، وجحودها من الأساس، ولأنه إذا جرد من هو دونه جرده من هو فوقه ومراتب العلم والدين والأخلاق لا تحدها الحدود، والكمال المطلق لله وحده، وحتى أن الأنبياء أنفسهم يشعرون بأنهم لم يصلوا إلى منتهى حدود المعرفة ويتفاوتون في فضلهم ومعرفتهم، ولذا فإن الإمام عليه السلام يقول: لا يقولن صاحب الاثنين لصاحب الواحد لست على شيء، ويضيف إلى ذلك لا تسقط من هو دونك فيسقطك من هو فوقك، وإذا رأيت من هو أسفل منك بدرجة لا تنظر إليه من زاويتك، بل يجب أن تقدر له فضله، وترفع من شأنه، وتحاول أن ترفعه إلى مرتبتك برفق وإخلاص، ولا تحمله ما لا يطيق فيخرج من حيث أردت إصلاحه.

ولم يكتفي الإمام عليه السلام بهذه المناهج والقواعد التي تتكون منها الفضيلة

---

(١) وهذه الرواية صريحة في أن الإيمان يزيد وينقص، ولا يحصل دفعة واحدة، بل تدريجاً، ولازم ذلك أن الإيمان هو الإقرار والعمل، ولا بد للقائلين بأنه تصديق واعتقاد، أن يلتزموا بأنه لا يزيد ولا ينقص، إذ لا يصح وصفه بالزيادة والنقصان إلا إذا كان نتيجة لفعل الإنسان وأعماله والمفروض أن العمل الخارجي ليس من مقوماته كما يدعي أكثر الإمامية، كما وأن المعاصي لا تسلب العبد صفة الإيمان إذا كان مصدقاً ومعتقداً بالله ورسوله، وبما جاء به.

والخلق الرفيع في نفس الإنسان، بل ضرب أمثلة على ذلك، كما جاء في رواية يعقوب بن الضحاك، أن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال لأصحابه وهو يحدثهم عن الفضيلة ومراتبها وكيف ينبغي لكل واحد أن ينظر إلى الآخر ويتعاون معه ليرفع مستواه، قال لهم: أن رجلاً كان له جار نصراني فدعاه إلى الإسلام وزينه له فأجابه إليه، وجاءه في اليوم الثاني عند السحر فقرع عليه بابه، ثم قال له: توضأ والبس ثوبيك لنخرج إلى الصلاة: فتوضأ وخرج معه فصليا ما شاء الله، ثم صليا الفجر ومكثا حتى أصبحا، فقام النصراني يريد منزله، فقال له الرجل أين تذهب؟ إن النهار قصير، والذي بيننا وبين الظهر قليل، فجلس معه إلى أن صلى الظهر، ثم قال له لم يبق إلى العصر إلا القليل، واحتبسه إلى أن صلى العصر، ولما أراد أن ينصرف إلى منزله قال له: إن هذا آخر النهار، واحتبسه حتى صلى المغرب، ثم قال له: لقد بقيت صلاة واحدة فسكت الرجل وانتظر إلى أن صلى العشاء، وتفرقا، فلما كان وقت السحر طرق عليه الباب، وقال له: قم فتوضأ واخرج لنصلي، فقال النصراني: اذهب واطلب لهذا الدين من هو أفرغ مني فأنا إنسان مسكين ولي عيال فلا أطيق أن أتحمل دينكم، قال أبو عبد الله الصادق عليه السلام أدخله في شيء وأخرجه منه[١].

وروى في باب الطاعة والتقوى، عن عمر بن شمر عن جابر الجعفي أن أبا جعفر الباقر عليه السلام قال: يا جابر أيكفي من ينتحل التشيع أن يقول: يحبنا أهل البيت، فوالله ما شيعتنا إلا من اتقى الله وأطاعه، وما كانوا يعرفون يا جابر إلا بالتواضع والتخشع وصدق الأمانة وكثرة ذكر الله، والصوم والصلاة، والبر بالوالدين والتعاهد للجيران من الفقراء وأهل المسكنة،

---

(١) والذي عناه الإمام بذلك، أن المسلم أراد أن يفرض عليه إيمانه. فلم يتحمل فخرج من الإسلام ولم يعد إليه، ولو أنه تركه وحاول تقوية إيمانه بالطرق المألوفة تدريجاً، لكان باستطاعته أن يرفعه إلى حيث يريد.

والغارمين والأيتام، وصدق الحديث، وتلاوة القرآن، وكف الألسن عن الناس إلا من خير، وكانوا أمناء عشائرهم في الأشياء.

قال جابر: يا ابن رسول الله ما نعرف اليوم أحداً بهذه الصفة، فقال يا جابر: لا تذهبن بك المذاهب، حسب الرجل أن يقول: أحب علياً وأتولاه، ثم لا يكون مع ذلك فعالاً، فلو قال: إني أُحب رسول الله ﷺ ورسول الله خير من علي، ثم لا يتبع سيرته ولا يعمل بسنته ما نفعه حبه إياه شيئاً، فاتقوا الله واعملوا لما عند الله، ليس بين الله وبين أحد قرابة، أحب العباد إلى الله عز وجل، وأكرمهم عليه أتقاهم وأعملهم بطاعته، يا جابر والله ما يتقرب إلى الله إلا بالطاعة وما معنا براءة من النار، ولا على الله لأحد من حجة، من كان مطيعاً فهو لنا ولي، ومن كان عاصياً فهو لنا عدو، وما تنال ولايتنا إلا بالعمل والورع.

وروى عن محمد بن حمزة العلوي عن عبيد الله بن علي أن أبا الحسن الأول عليه السلام قال: كثيراً ما كنت أسمع أبي يقول: ليس من شيعتنا من لا تتحدث المخدرات بورعه، وليس من أوليائنا من هو في قرية فيها اثنا عشر ألف رجل وفيهم من خلق الله من هو أورع منه[1].

وروى في باب الحب في الله عن عمرو بن حورك أن النبي ﷺ قال: أوثق عرى الإيمان الحب في الله، والبغض في الله، وتولي أولياء الله،

---

(١) انظر ص٧٤ و٧٥ و٧٨، وقد تكرر مضمون هاتين الروايتين في «**الكافي**» حسب المناسبات وذكرنا بعضها في المواضيع السابقة، وهذه الروايات تضع الحد الفاصل بين التشيع الصحيح والمزيف وتنفي عنه غلو المنحرفين، وأباطيل المرجفين، ودسائس الحاقدين الذين ألصقوا به الاتهامات والبدع والخرافات، وأرادوا له أن يموت في مهده، فلم يحقق الله لهم أمنية ولم يمدهم بالقدرة على ذلك، ورد الله الذين كفروا بكيدهم لم ينالوا شيئاً. وبرز التشيع قوياً يقتحم الصعاب ويطوي الأجيال ويشق بمبادئه النيرة الساطعة للإنسان طريق الفوز برضوان الله والسعادة الدائمة ويقدم عشرات الأدلة على أن دعاة الحق ورسل الخير والمحبة إحياء في نفوس المؤمنين والناس أجمعين إلى قيام الساعة.

والتبري من أعداء الله.

وقال الإمام أبو جعفر الباقر عليه السلام: إذا أردت أن تعلم أن فيك خيراً فانظر إلى قلبك، فإن كان يحب أهل طاعة الله ويبغض أهل معصية الله ففيك خير والله يحبك، وإن كان يبغض أهل طاعة الله، ويحب أهل معصية الله فليس فيك خير والله يبغضك، والمرء مع من أحب.

وروى عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: ثلاثة أقرب الخلق إلى الله عز وجل يوم القيامة حتى يفرغ من الحساب رجل لم تدعه قدرته في حال غضبه إلى أن يحيف على من تحت يده، ورجل مشى بين اثنين فلم يمل مع أحدهما على الآخر بشعيرة، ورجل قال بالحق فيما له وعليه.

وروى عن عثمان بن جبلة أن أبا جعفر الباقر عليه السلام كان يقول أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: ثلاث خصال من كن فيه أو واحدة منهن كان في ظل عرش الله يوم لا ظل إلا ظله، رجل أعطى الناس من نفسه ما هو سائلهم، ورجل لم يقدم رجلاً ولم يؤخر رجلاً حتى يعلم أن ذلك لله رضا، ورجل لم يعب اخاه المسلم في عيب حتى ينفي ذلك العيب عن نفسه، فإنه لا ينفي عنها عيباً إلا بدا له عيب، وكفى بالمرء شغلاً بنفسه عن عيوب الناس[1].

وروى في باب البر بالوالدين عن زكريا بن إبراهيم أنه قال: كنت نصرانياً فأسلمت وحججت، فدخلت على الإمام الصادق عليه السلام وقلت له: إني كنت نصرانياً وأسلمت، فقال وأي شيء رأيت في الإسلام؟ قلت: قول الله عز وجل: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِي مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ﴾ فقال: لقد هداك الله، ثم قال: سل عما شئت، قلت: إن أبي وأمي على النصرانية وأمي مكفوفة البصر فأكون معهم وآكل من آنيتهم، فقال:

---

(١) ص١٤٤ و١٤٥ و١٤٧، ج٢.

يأكلون لحم الخنزير، فقلت لا ولا يمسونه، فقال لا بأس، انظر أُمك فبرها، وإذا ماتت فلا تكلها إلى غيرك، وكن أنت الذي تتولى أمرها وتقوم بشأنها، ولا تخبرن أحداً أنك أتيتني حتى تأتيني بمنى إن شاء الله.

قال فأتيته بمنى والناس حوله كأنه معلم صبيان، هذا يسأله وهذا يسأله، فلما قدمت الكوفة كنت أُطعمها بيدي وأخدمها بنفسي وأتولى جميع شؤونها كما أمرني الإمام جعفر بن محمدعليه السلام فقالت: يا بني ما كنت تصنع بي هذا وأنت على ديني، فقلت لقد أمرني بهذا رجل من ولد نبينا يدعى جعفر بن محمد، فقالت والله إن هذه وصايا الأنبياء، اعرض علي دينك يا بني، فعرضته عليها، فأسلمت، وأدت ما عليها من فروض الإسلام، ثم توفيت[1].

وروى في الكافي مئات الأحاديث عن النبي والأئمةعليهم السلام حول التعاون والتسامح والتآخي وحقوق الأخوان وصلة الأرحام والثورة على الظلم ونبذ الأحقاد. وغير ذلك من المرويات التي تدعو إلى تهذيب النفس وتطهيرها من الدنايا والأمراض وبخاصة التي تسيء إلى الغير ويلتقي الكافي مع الصحيح للبخاري في أكثر هذه المواضيع من حيث الجوهر والمؤدى ولا يضرنا الاختلاف في السند والاسلوب ما دامت تنتهي إلى نتيجة واحدة تتفق مع روح الإسلام وسماحته.

---

(١) لقد اشتمل سند هذه الرواية على أحمد بن محمد البرقي، وعلي إبن الحكم ومعاوية بن وهب وهؤلاء الثلاثة من الممدوحين في كتب الرجال، أما الراوي الأخير لها الذي رواها عن الإمامعليه السلام فلم أجد من تعرض له بمدح، أو ذم، ويظهر منها أن النهي عن مباشرة أهل الكتاب من حيث أنهم يباشرون النجاسات كالخنزير ونحوه، لذا فإن الإمامعليه السلام قد رخصه بمباشرة أبويه، بعد أن تبين له أنهما لا يأكلان الخنزير، ولا يباشرانه، ومن الممكن أن تكون هذه الطائفة من المرويات المفصلة مفسرة لبقية المرويات التي تعرضت لطهارتهم ونجاستهم بقول مطلق، بأن يراد من الأخبار الناهية عن مباشرتهم من حيث أنهم لا يتجنبون النجاسات والأخبار التي رخصت بمباشرتهم من حيث ذاتهم.

التقية في الكافي

لقد روى الكليني في باب التقية ٢٣ حديثاً، وكلها تنص بصراحة تأبى عن التأويل أن للإنسان أن يتهرب من الضرر الموجه عليه ممن هو أقوى منه، ولو أدى ذلك إلى موافقته فيما هو مخالف للحق أو للاعتقاد من قول أو فعل.

ومن أمثلة ذلك ما رواه عن هشام بن سالم، عن إبراهيم الأعجمي أن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال: يا أبا عمر إن تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له، والتقية في كل شيء إلا في النبيذ والمسح على الخفين.

وهذه الرواية كما وضعت مبدأ التقية عند الخوف من ضرر الغير، يستفاد منها مشروعيتها في الفروع والأصول وفي كل شيء إلا في النبيذ والمسح على الخفين[1].

وروى عن جابر المكفوف، عن عبد الله بن أبي يعفور أن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال: اتقوا على دينكم بالتقية، فإنه لا إيمان لمن لا تقية له،

---

(١) ولعل عدم مشروعيتها في النبيذ والمسح على الخفين من حيث أنهما من غير المتفق على جواز استعمالهما عند جميع أئمة المذاهب الأربعة، أو من حيث أن عدم جواز استعمالهما معروف من مذهب الإمامية.

إنما أنتم في الناس كالنحل في الطير، لو أن الطير تعلم ما في أجواف النحل ما بقي منها شيء إلا أكلته، ولو أن الناس علموا ما في أجوافكم من حبنا أهل البيت لأكلوكم بألسنتهم ولنحلوكم في السر والعلانية، رحم الله عبداً منكم مات على ولايتنا.

وروى عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة أنه قال: قيل لأبي عبد الله عليه السلام أن الناس يروون أن علياً عليه السلام قال على منبر الكوفة: أيها الناس إنكم ستدعون إلى سبي فسبوني، ثم تدعون إلى البراءة مني فلا تتبرأوا مني، فقال عليه السلام ما أكثر ما يكذب الناس على علي عليه السلام إن علياً قال: إنكم ستدعون إلى سبي فسبوني، ثم ستدعون إلى البراءة مني وإني لعلى دين محمد صلى الله عليه وآله ولم يقل لا تتبرأوا مني، فقال له السائل: أرأيت إن اختار القتل دون البراءة، فقال: والله ما ذلك عليه، وما له إلا ما مضى عليه عمار بن ياسر حيث أكرهه أهل مكة وقلبه مطمئن بالإيمان، فأنزل الله، إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان.

فقال له النبي صلى الله عليه وآله يا عمار إن عادوا فعد فقد أنزل الله عذرك وأمرك أن تعود إن عادوا إليك.

وروى عن عبد الله بن أسد عن عبد الله بن عطاء أنه قال: قلت لأبي جعفر الباقر عليه السلام رجلان من أهل الكوفة أخذا فقيل لهما ابرءا من علي، فبرئ أحدهما وأبى الآخر فخلي سبيل الذي برئ وقتل الآخر، فقال عليه السلام أما الذي برئ فرجل فقيه في دينه، وأما الذي لم يبرأ فرجل تعجل إلى الجنة[1].

إلى غير ذلك من المرويات الكثيرة التي تؤكد مشروعيتها وتفرض على

---

(١) انظر ص٢١٧ و٢١٨ و٢٢٠ و٢٢١، فالذي برئ فقيه في دينه لأنه استطاع أن يتخلص من القتل بإظهار كلمة البراءة من علي وقلبه عامر بحبه وولائه فهو كغيره من المسلمين الأولين الذين أكرههم المشركون على البراءة من محمد صلى الله عليه وآله ورسالته فأنزل الله فيهم ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ والثاني تعجل إلى الجنة لأنه لم يشأ أن يتنازل ولو بلسانه عن ولائه لعلي وآله الطيبين وأعطى لغيره مثلاً رائعاً في البطولة والفداء من أجل الحق والعقيدة.

المكلفين استعمالها في كل شيء يضطر إليه الإنسان من غير فرق بين الأصول والفروع، إلا إذا توقف التخلص من ضرر المغير على قتل إنسان مثلاً، فلا تقية في مثل ذلك، لأنها شرعت للتخلص من الضرر، فإذا لزم من استعمالها ضرر مماثل أو أقوى من الضرر الذي توعد به الظالم فلا تحصل الغاية المطلوبة منها.

وقد جاء في رواية شعيب الحداد عن محمد بن مسلم أن أبا جعفر الباقر عليه السلام قال: إنما جعلت التقية ليحقن بها الدم، فإذا بلغ الدم فلا تقية حينئذ.

وقد تحدث الفقهاء عن التقية في مختلف المواضيع من الفقه حسب المناسبات وألفوا فيها الرسائل المستقلة التي تحدد موضوعها ومواردها، حسب الزمان والمكان والأشخاص.

ومع أنها من الضرورات التي يفرضها العقل، بالإضافة إلى الشرع الذي حث عليها كتاباً وسنة، مع أنها كذلك فقد تعرض الشيعة منذ العصور الأولى لأعنف الهجمات وأسوأ الاتهامات لأنهم يستعملونها حفظاً لدمائهم وصوناً لأعراضهم كما يلتجئ غيرهم لذلك عندما تلجئه الضرورات لمجارات الغير تهرباً من ضرره من حيث لا يشعرون.

إن فكرة التقية ليست من مختصات الشيعة، ولا من مخترعاتهم، فالإنسان بطبعه مفطور على التهرب من الضرر بما يملك من الوسائل التي تهيئ له السلامة، وعندما يرى نفسه عاجزاً عن دفعه بالقوة وبغيرها من وسائل الدفاع، يضطر إلى مجاراة من يخاف ضرره والتسليم له في الفعل والقول، وقد أقر الإسلام هذا الاسلوب من أساليب الدفاع عن النفس منذ أن بزغ فجره يوم كان المسلمون الأولون يتعرضون للأذى والتعذيب من القرشيين وغيرهم، وكان من أمر عمار بن ياسر أحد المعذبين، إن أظهر لهم

التراجع عن الإسلام بلسانه بعد أن رأى أن صموده وتصلبه يؤديان به إلى الهلاك، فأقره النبي على مجاراتهم، وأنزل الله فيه بهذه المناسبة قوله إلا من أكره وقلبه مطمئن للإسلام، وقال له النبي ﷺ: إن عادوا فعد، فقد أنزل الله فيك قرآناً، وأمرك أن تعود إن عادوا إليك.

وقال تعالى في معرض النهي عن متابعة الكافرين ومجاراتهم في أفعالهم وأقوالهم: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾.

وإذا جازت التقية في إظهار الكفر والشرك تهرباً من الضرر تجوز في غيرهما من الأصول والفروع بالأولوية.

ومهما كان الحال فالتقية تتصف بالوجوب والاستحباب والحرمة، فتجب في موارد الضرر المترتب على المخالفة، كما ولو علم المصلي مثلاً بأنه إذا لم يصل متكتفاً يتعرض للإهانة والإيذاء، أو القتل ونحو ذلك من الأضرار.

وتكون مستحبة عند توهم الضرر، أو عند العلم بحصول الضرر اليسير الذي لا يضر بالحال.

والمحرم منها هو مجاراة الغير على ترك واجب، أو فعل حرام مع العلم بعدم الضرر على فعل الواجب وترك الحرام، أو مجاراته على قتل الغير والتعدي على الناس بما يضر بحالهم كما لو قتل إنساناً أو قطع يده مثلاً خوفاً من ضرر الحاكم، وجاء في رواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: إنما جعلت التقية ليحقن بها الدم، فإذا بلغ الدم فلا تقية.

وقد نص الشيخ الأنصاري في رسالته التي ألفها في التقية، على أن

المدرك في وجوب التقية في موارد وجوبها، هو أدلة نفي الضرر، وحديث الرفع الذي اشتمل على رفع ما يضطر إليه الإنسان، بالإضافة إلى أدلة التقية التي تنص على أنها واسعة وليس شيء منها إلا وصاحبها مأجور عليه.

وهذه الأدلة من حيث معذورية المكلف بمجموعها تحكم على أدلة الواجبات والمحرمات، ولا تتعارض مع شيء منها، ذلك لأن أدلة التقية تقيد موضوع تلك الأدلة بغير موارد الإضطرار والخوف من الضرر، كما هو الشأن في جميع الأدلة الحاكمة التي ترجع في واقعها إلى التصرف في الأدلة المحكومة سعة وضيقاً[1].

ومعنى ذلك أن أدلة الواجبات والمحرمات إذا ضممنا إليها أدلة التقية التي ترخص في ترك بعض الواجبات أو إدخال ما لا يجوز إدخاله في موضوع التكليف، هذه الأدلة تصبح مختصة بصورة عدم الضرر على فعل الواجب، أو ترك الحرام، أما من ناحية صحة العمل الواقع على وجه التقية، فإن أدلة تشريعها بلحاظ ذاتها بما في ذلك قوله عليه السلام: التقية في كل شيء، وليس شيء أوسع منها لا يستفاد منها أكثر من الترخيص في الإتيان بالعمل الناقص أو الزائد تهرباً من الضرر المترقب ممن يخاف من ضرره، ولا تدل على صحته أو فساده، كما هو الحال في حديثي الضرر والرفع وأمثالهما من أدلة العسر والحرج الواردة في معرض التسهيل والتيسير على المكلفين، والتي ترفع المؤاخذة أو الحكم حسب اختلاف المقامات فمن اضطر إلى الصلاة متكتفاً، أو مع من لا تصح معه الصلاة ونحو ذلك، فأدلة وجوب التقية تفرض عليه أن يصلي متكتفاً ومؤتماً بمن لا يصح الإئتمام به ولا نظر فيها إلى كفاية هذا العمل عن الواقع وعدمها، ولا بد في مثل ذلك من الرجوع إلى أدلة الأحكام التي اعتبرت الشيء جزءاً أو شرطاً، أو مانعاً،

---

(١) انظر رسالة الشيخ مرتضى الأنصاري في التقية.

فإن كانت بحسب إطلاقها تشمل حالتي الإضطرار والخوف من ضرر الغير، فلازم ذلك فساد العمل الواقع لجهة التقية لأنه يفقد بعض الأجزاء أو لأنه يقترن ببعض الموانع، وإن لم يتسع إطلاقها لحالتي الإضطرار والخوف من ضرر الغير يكون العمل الواقع لجهة التقية صحيحاً لا يجب إعادته في الوقت ولا قضاؤه في خارجه، ولو ارتفع العذر المسوغ للتقية قبل خروج الوقت في الواجبات المؤقتة وكان المكلف قد أوجد المأمور به تقية، كما لو أذن المشرع بالصلاة متكتفاً، أو أمره بالإتيان بالصلاة، أو بغيرها من العبادات حسبما يراه المخالفون، ثم ارتفع العذر المسوغ للتقية قبل مضي الوقت فقد نص الشيخ الأنصاري، بأنه لا ينبغي الإشكال في كفاية العمل الواقع من المكلف على جهة التقية، واحتج لذلك بأن الأمر بالكلي كما يسقط بفرده الاختياري كذلك يسقط بفرده الاضطراري لو كانت أدلة الموانع ظاهرة في المانعية في حال الإختيار، فيكون المقام شبيهاً بالطهارة الترابية فيما لو صلى المكلف متيمماً، ثم ارتفع العذر قبل خروج الوقت حيث أن المستفاد من تشريع التيمم عند الخوف من استعمال الماء، أو عدم وجوده: المستفاد من ذلك جعل فردين طوليين للطهارة هما الماء والتراب، فإذا تحقق موضوع الثاني، وصلى المكلف متيمماً بعد الإذن الشرعي بالصلاة يتعين سقوط الأمر المتعلق بالعمل المأتي به في هذه الحالة، وهكذا الحال فيما لو كانت أدلة الأجزاء والشروط والموانع باطلاقها تشمل حالة الخوف من ضرر الغير، وأدلة التقية التي تفرض على المكلف الإتيان بالعمل الناقص، أو المقترن بالمانع نتيجتها تقييد إطلاق تلك الأدلة بغير موارد الخوف والاضطرار.

ثم أنه لو كان زوال العذر محتملاً قبل خروج الوقت، فجواز المبادرة إلى الإتيان بالعمل على وجه التقية مبني على أن ذوي الأعذار، هل لهم أن يبادروا إلى الامتثال في الأجزاء الأولى من الوقت مع احتمال بقاء الوقت

الذي يتسع للواجب بجميع أجزائه وشرائطه بعد زوال العذر، أم يجب عليهم الانتظار في مثل هذه الحالة ليتاح لهم أداء الواجب على الوجه الشرعي، والمعول في مثل ذلك على الأدلة الخاصة التي تعرضت لحال التقية موضوعاً وحكماً.

والذي عليه أكثر الفقهاء جواز المبادرة إلى الإتيان بالعمل تقية على الوجه المرغوب فيه عند المخالفين، ولو كان المكلف يحتمل اتساع الوقت لأدائه على وجهه الشرعي بعد زوال الخوف الموجب للتقية، وليس ذلك ببعيد عن بعض نصوصها.

مثل قوله في رواية إبراهيم الأعجمي أن تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له، والتقية في كل شيء إلا في النبيذ والمسح على الخفين.

وقول أبي جعفر الباقر عليه السلام: التقية في كل شيء يضطر إليه ابن آدم فقد أحله الله.

فإن الظاهر من هذه المرويات جواز المبادرة إلى الفعل عند حصول السبب المسوغ له، ولو احتمل زواله قبل خروج الوقت.

هذا بالإضافة إلى الموارد التي أذن فيها الشارع بمتابعتهم من غير تقييد بحالة دون أُخرى، كغسل الرجلين بدلاً من مسحهما، والتكتف في الصلاة والإئتمام بهم ونحو ذلك.

ويبدو من النصوص الفقهية أن الفقهاء بين من يرى جواز المبادرة إلى العمل على وجه التقية وإن كان له فسحة من الإتيان به على وجهه الشرعي في محل آخر أو زمان آخر، ومن هؤلاء الشهيدان والمحقق الثاني في كتبه الثلاثة، الروض والبيان وجامع المقاصد.

وبين من لا يكتفي بالعمل على وجه التقية إلا إذا لم يتمكن من الإتيان به كاملاً في محل آخر أو زمان آخر، ومن هؤلاء السيد محمد صاحب المدارك.

وبين من فصل بين الموارد المأذون بها بالخصوص، وبين غيرها مما لم يرد فيها نص بخصوصه، كالصلاة إلى غير القبلة، والوضوء بالنبيذ، والإخلال بالموالاة في الوضوء ونحو ذلك من الموارد التي لم يتعلق بها إذن خاص.

والذي تؤيده بعض المرويات عن الأئمة عليهم السلام أنه لا بد وأن يكون المكلف غير متمكن من الإتيان بالواجب على وجهه في ذلك الجزء من الوقت بخصوصه.

فقد جاء في رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر، أن إبراهيم بن شيبة قال: كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام عن الصلاة خلف من يتولى عليه وهو يرى المسح على الخفين، وخلف من يحرم المسح على الخف وهو يمسح، فكتب عليه السلام: إنْ جامعك وإياهم موضع لا تجد بداً من الصلاة معهم فأذن لنفسك وأقم فإن سبقك إلى القراءة فسبح.

وجاء في رواية ثانية عنه، لا تصلوا خلف ناصب ولا كرامية[1] إلا أن تخافوا على أنفسكم أن تشهروا أو يشار إليكم فصلوا في بيوتكم ثم صلوا معهم واجعلوا صلاتكم معهم تطوعاً.

هذا بالإضافة إلى المرويات التي تنص على أن التقية في كل شيء يضطر إليه الإنسان، إذ بمقتضى تلك النصوص أنه لا بد من الإضطرار حتى

(١) الكرامية هم أتباع محمد بن كرام، وكان من القائلين بالتجسيم والتشبيه، وجاء في كتابه «عذاب القبر» أن معبوده مماس للعرش والعرش مكان له، وكان من أهل البدع والضلال، كما نص على ذلك الاسفرايني، في «التبصير»، والشهرستاني في «الملل والنحل».

يسوغ للمكلف الإتيان بالعمل على جهة التقية.

ولو افترضنا أن المكلف يتمكن من تخليص نفسه ولو بالذهاب إلى بيته لأداء فريضته، أو بطريق آخر لا عسر فيه ولا حرج عليه في سلوكه ولا يصدق الإضطرار المسوغ للامتثال على وجه التقية.

قال الشيخ مرتضى الأنصاري: فمراعاة عدم المندوحة في الجزء الأول من الزمان الذي يوقع فيه الفعل أقوى مع أنه أحوط، نعم تأخير الفعل عن أول وقته لتحقيق الأمن والسلامة وارتفاع الخوف مما لا دليل عليه، بل الاخبار بين ظاهر وصريح بخلافه[1].

وقد تبين من جميع ما ذكرناه أن موارد التقية لا بد فيها من الخوف على النفس أو المال من الغير القادر على الإضرار، سواء أكان مسلماً أو غيره، بل وحتى لو كان من المنتسبين إلى التشيع، وإذا كان المكلف متمكناً من التهرب من الضرر في الزمان الأول لا يصدق الإضطرار المسوغ للإتيان بالعمل الناقص أو المخالف لمذهبه، وتؤكد أكثر النصوص أنها ـ أي التقية ـ واسعة لا تختص بأمر دون آخر، فكل شيء يضطر إليه الإنسان يتعين عليه مجاراة الغير فيه من غير فرق بين الأصول والفروع، وليس شيء أدل على ذلك من موقف المسلمين الأولين مع مشركي مكة الذين كانوا يعذبون على الإسلام ويظهرون الشرك بألسنتهم وقلوبهم عامرة بالإيمان بالله وبنبوة محمد ﷺ.

ويؤكد ذلك ما جاء عن أمير المؤمنين عليه السلام في بعض وصاياه لأصحابه، قال: وأمرك أن تستعمل التقية في دينك، فإن الله سبحانه قال:

﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ

(١) «رسالة التقية» للشيخ مرتضى الأنصاري.

مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىۡءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةً﴾.

وأضاف إلى ذلك، وقد أذنت لكم بتفضيل أعدائنا إن ألجأكم الخوف إليه، وفي إظهار البراءة، وفي ترك الصلاة المكتوبة إن خشيتم على حشاشتكم الآفات والعاهات، وتفضيلكم لأعدائنا عند الخوف لا ينفعهم ولا يضرنا، وإن إظهار البراءة تقية لا يقدح فينا، ولا تبرأ منا ساعة بلسانك وأنت موال لنا بجنانك لتتقي على نفسك وجهها الذي به قوامها ومالها الذي به قيامها، وجاهها الذي به تمكنها، وتصون بذلك من عرف من أوليائنا وإخواننا، فإن ذلك أفضل من أن تتعرض للهلاك وتنقطع به من عمل في الدين، وصلاح إخوانك المؤمنين، وإياك إياك أن تترك التقية التي أمرتك بها، فإنك شاحط بدمك ودم إخوانك، معرض لنفسك ونفوسهم الزوال، مذل لهم في أيدي أعداء الدين، وقد أمرك الله بإعزازهم، وإنك إن خالفت وصيتي كان ضررك على نفسك وإخوانك أشد من ضرر الناصب لنا والكافر بنا.

وهذه الرواية تتعارض من الرواية المروية عنه عليه السلام، والتي جاء فيها. إنكم ستعرضون على سبي، فسبوني، ومن عرض عليه البراءة مني فليمدد عنقه، فإن برئ مني فلا دنياً له ولا آخرة.

ولكن الذي يوهن هذه الرواية، أنها عرضت على الإمام الصادق عليه السلام فأنكرها وقال: ما أكثر ما يكذب الناس على علي عليه السلام

ونحن إذا لاحظنا الحوادث وملابساتها منذ فجر الخلافة الإسلامية، وتتبعنا تاريخ الشيعة وأئمتهم والظروف القاسية التي مرت عليهم وما لاقوه من التعذيب والظلم والجور في جميع الأدوار والمراحل التي مروا بها، لا نستطيع أن نفاضل بين عصر وعصر، ولا بين حاكم وحاكم، ففي الشطر الأول من العهد الأموي، لم يكن يعني معاوية وأتباعه شيء غير مطاردة الشيعة والتنكيل بهم في مختلف أنحاء البلاد وإكراههم على سب علي

والبراءة منه ومن أبنائه، فلم يسلم منهم إلا من تستر بعقيدته وأظهر مجاراتهم في القول والفعل، ونسج على منواله جميع الأمويين وعمالهم نحواً من قرن من الزمن تقريباً، ولما جاء دور العباسيين، وهم الأقربون لعلي وآله عليهم السلام ترقب الشيعة أنها ساعة الخلاص من ذلك العهد الجائر وقبل أن تمتلئ رئتاهم من النفس المريح، وإذا بالحكام الجدد الذين تستروا أولاً بمكافحة الظلم، وتباكوا على القتلى من بني عمومتهم، يمارسون أُسلوب أسلافهم بأقبح الصور، وبشكل لم يهتد إليه سلفهم «الصالح من قبل» حتى قال القائل:

يا ليت جور بني مروان دام لنا وليت عدل بني العباس في النار

وهكذا توالت عليهم النكبات من السلاجقة إلى الأيوبيين، إلى الأتراك، ولم يتنفسوا من ظلم الحاكم الذي حكم باسم الدين والإسلام نحواً من ثلاثة عشر قرناً، إلا بعد أن تقلص عهد الأتراك البغيض المملوء بالمخازي والمفاسد، وجاء عهد الانتداب، ومن ثم عهد الاستقلال، العهد الذي تبدل فيه نوع الحكم، فأحس الشيعة في جميع الأقطار وبخاصة في لبنان بوجودهم وتفتحت لهم نوافذ الحرية، ولكن رواسب تلك العهود البغيضة ظلت تسيطر على الملايين من المسلمين، وبقي الكتاب من خلالها ينظرون إلى الشيعة نظرة الحاقد الحسود الذي لا يبصر إلا من زاوية نفسه المعقدة المظلمة فكتبوا عنهم واتهموهم بشتى الاتهامات وألصقوا بهم البدع جزافاً وبلا حساب، ولا سبب لذلك إلا أن التشيع لا يقر الحكومة التي لا تقوم على أساس العدل وإحقاق الحق، ولا يعترف بأي سلطة لا تضمن حرية الفرد والجماعة، وتحمي الشعوب من الاستغلال والجشع ونشر الفوضى، وتحرص على كرامة الإنسان وتهيئ له الحياة الحرة الكريمة مهما كان لونه ونوعه.

صحيح أن ما قيل عن الشيعة، وما كتب عنهم ولا يزال المتقولون

والكتاب يجترونه في كل عصر وزمان، هو من صنع تلك العصور المظلمة الجائرة، ولكن قد جاء الوقت المناسب لتجاهل تلك المزامير التي تغنى بها أسلافهم قروناً وأجيالاً، ولأن يملوها كما ملوا من كل قديم لا تفرضه الحياة في مختلف نواحيها، وأن يدرسوا التاريخ ويحاكموه بوعي وإنصاف وتجرد، ونحن على ثقة بأنهم لو فعلوا ذلك سيتراجعون عن أكثر مدونات التاريخ وأراجيف الحكام وشيوخ السوء، وسيعلمون أن الثقة التي اعتبروها من عيوب التشيع، يفرضها الواقع، ويحكم بها العقل في مثل تلك الظروف التي أحاطت بالشيعة دون سواهم، وقد ساعدت على بقاء الأديان وانتشارها أولاً وأخيراً، في حين هي أبعد ما تكون عن الباطنية والسرية والرياء، كما يزعم بعض المؤلفين من السنيين وغيرهم.

فالباطنية مذهب له أُصوله وقواعده عند مبتدعيه وواضعيه يتنافى مع أُصول الإسلام وقواعده، وقد كفَّر أئمة الشيعة المعتنقين لهذه الفكرة والمرائين، وعدوا الرياء نوعاً من الشرك كما جاء في مروية يزيد بن خليفة عن الإمام الصادق عليه السلام[1].

إن التقية دعوة إلى الخلود والسكينة، وليست شيئاً آخر وراء مجاراة الغير تهرباً من شره وضرره حتى يتهيأ الوقت المناسب للوقوف في وجه الطغيان والفساد مع العلم بأن جميع الأديان والطوائف تقر مبدأ التقية، وتدفع المهم بالأهم وتقدم الفاسد على الأفسد، وتأخذ بقاعدة دفع المفاسد أولى من جلب المصالح.

والسنة أنفسهم يقرونها ويعملون بها لدفع الأضرار والمفاسد وجلب المصالح والمنافع، فقد جاء في الجزء الثالث من إحياء العلوم للغزالي، (باب ما رخص فيه الكذب).

---

(١) انظر ص٢٩٣، ج٢، من «الكافي».

جاء فيه، أن عصمة دم المسلم واجبة، فإذا كان القصد سفك دم مسلم قد اختفى من ظالم، فالكذب فيه واجب.

وقال الرازي: وهو يفسر قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ قال: روي عن الحسن أنه قال: التقية جائزة للمؤمنين إلى يوم القيامة، وأضاف إلى ذلك. أن هذا القول هو الأولى، لأن دفع الضرر عن النفس واجب بقدر الإمكان وأنكر الشاطبي في الموافقات على الخوارج القائلين بأن سورة يوسف ليست من القرآن، وأن التقية لا تجوز في قول أو فعل، وأكد مشروعيتها في موارد الحاجة إليها.

وقال جلال الدين السيوطي في الاشباه والنظائر: يجوز أكل الميتة في المخمصة، وإساغة اللقمة في الخمر، والتلفظ بكلمة الكفر، ولو عم الحرام قطراً، بحيث لا يوجد فيه حلال إلا نادراً فإنه يجوز استعمال ما يحتاج إليه.

وقال أبو بكر الجصاص: في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ أي أن تخافوا تلف النفس، أو بعض الأعضاء، فتتقوهم بإظهار الموالاة من غير اعتقاد لها، وهذا هو الظاهر من الآية الكريمة، وعلى ذلك الجمهور من أهل العلم، وأضاف إلى ذلك أن عبد الرزاق روى عن معمر عن قتادة في تفسير قوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَـٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ قال: لا يحل لمؤمن أن يتخذ كافراً ولياً في دينه، وقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ هذه الآية تدل على جواز إظهار الكفر عند التقية.

وجاء في الجزء الرابع من السيرة الحلبية. إن رسول الله ﷺ لما فتح خيبر، قال له حجاج بن علاط: يا رسول الله إن لي بمكة مالاً وأن لي أهلاً، وأنا أريد أن آتيهم، فأنا في حل إن أنا نلت منك، وقلت شيئاً، فأذن له رسول الله أن يقول ما شاء.

إلى غير ذلك من النصوص الفقهية والتاريخية الكثيرة الواردة في كتب مشاهير أهل السنة، والتي يستفاد من خلالها بأن التقية من الضرورات التي لا يمكن الإستغناء عنها والتنكر لها بحال[1].

والشيء الغريب أن بعض السنة مع وجود هذه النصوص والتصريحات في كتبهم يعدونها من عيوب الشيعة، وينعتونها بالرياء تارة والدجل والباطنية أخرى ونحو ذلك من النعوت التي إن دلت على شيء فإنها تدل على أنهم يحاولون ولو بالتمويه والتضليل والافتراء التشنيع على الشيعة وإظهارهم على غير واقعهم ولو بهذه الأساليب المفضوحة.

---

(١) انظر «**الشيعة والتشيع**»، ص٥١، للشيخ محمد جواد مغنية، و«**الموافقات**» للشاطبي، ص١٨٠، ج٤، و«**الأشباه والنظائر**» ص٧٦، والجزء الثاني من «**أحكام القرآن**» للجصاص ص١٠، والجزء الثالث من «**السيرة الحلبيه**» ص٦١.

من هنا وهناك

وروى الكليني في باب الكفر، عن مسعدة بن صدقة أنه قال، سئل الإمام الصادقعليه السلام ما بال الزاني لا تسميه كافراً وتارك الصلاة قد سميته كافراً وما الحجة في ذلك؟ فقال: لأن الزاني وما أشبهه إنما يفعل ذلك لمكان الشهوة لأنها تغلبه، وتارك الصلاة لا يتركها إلا استخفافاً بها، وذلك لأنك لا تجد الزاني يأتي المرأة إلا وهو متلذذ لإتيانها قاصد إليها، وكل من ترك الصلاة قاصداً لذلك، فلا يكون قصده لتركها مستنداً إلى اللذة، وإذا انتفت اللذة وقع الاستخفاف، وإذا وقع الاستخفاف وقع الكفر[1].

وروى عن أبي مسروق أنه قال: سألني أبو عبد الله الصادقعليه السلام عن أهل البصرة، فقال لي: ما هم؟ قلت: مرجئة وقدرية وحرورية، فقال: لعن الله تلك الملل الكافرة المشركة التي لا تعبد الله على شيء[2].

---

(١) من المعلوم أن الإمامعليه السلام لم يقصد بذلك أن ترك الصلاة يلازمه الاستخفاف بالله دائماً بل قصد من ذلك أن دواعي الترك في الغالب هي الاستخفاف وعدم المبالاة بأوامره ونواهيه سبحانه، إذ لا داعي إلى تركها سوى ذلك في الغالب، وهذا بخلاف الزنا ونحوه من المعاصي، فإن الشهوة في الغالب تستحوذ عليه وتتغلب على إرادته الخيرة فتدفعه إلى المخالفة والعصيان.

(٢) المرجئة هم القائلون بأنه لا يضر مع الإيمان بالله معصية، والقدرية هم المفوضة القائلون بأن الأفعال من صنع العبد وليس لله رأي بها ولا مشيئة، والحرورية هم الخوارج، وقد أعطاهم المؤرخون هذا الإسم، لأنهم في أول أمرهم قد اجتمعوا في قرية تدعى حروراء في جوار الكوفة، وذلك بعد فشل مؤتمر التحكيم الذي دعا إليه معاوية بعد أن أحس بالهزيمة وتبناه القسم الأكبر من الجيش الذي كان يحارب في صفين مع عليعليه السلام ومن بين هؤلاء قادة الحرورية الذين أغروا الناس بالخروج على عليعليه السلام وزينوا لهم التمرد والعصيان.

وروى في باب الضلال عن عبد الرحمن بن الحجاج عن هاشم صاحب البريد أنه قال: تنازعنا أنا ومحمد بن مسلم وأبو الخطاب فيمن لا يعرف هذا الأمر (أي الإمام)، فلما حججت دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وأخبرته بما جرى. فقال: إنك قد حضرت وغابا، ولكن موعدكم الليلة فلما اجتمعنا عنده تناول وسادة ووضعها في صدره، ثم قال لنا: ما تقولون في خدمكم ونسائكم وأهليكم أليس يشهدون أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله قلت: بلى. قال: أليس يصلون ويصومون ويحجون قلت: بلى، قال: فيعرفون ما أنتم عليه قلت: لا، قال: فما هم عندكم: قلت: من لم يعرف هذا الأمر فهو كافر، قال: سبحان الله: أما رأيت أهل الطريق، وأهل المياه قلت: بلى قال: أليس يصومون ويصلون ويحجون، أليس يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله قلت: بلى، قال: فيعرفون ما أنتم عليه قلت: لا، قال: فما هم عندكم؟ قلت: من لم يعرف هذا الأمر فهو كافر، وهكذا مضى الإمام عليه السلام يعدد له أصناف الناس على اختلاف حالاتهم ممن يؤمن بالله ورسوله في معرض الإنكار على من يسلب عن المسلمين صفة الإسلام لمجرد أنهم لا يقولون بما يقوله الشيعة في الولاية، وأخيراً وبعد أن لمس منهم الإصرار والتصلب في ادعائهم، قال: سبحان الله هذا قول الخوارج، وأضاف إلى ذلك: أنه لشر عليكم أن تقولوا بشيء ما لم تسمعوه منا[1].

وروى في باب صنوف أهل الخلاف من المرجئة والقدرية، والخوارج عن مروك بن عبيد، إن أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال: لعن الله القدرية والخوارج والمرجئة، لعن الله المرجئة، لعن الله المرجئة.

---

(١) انظر ص٤١٠ و٤٠٢ من المجلد الثاني، والذي عناه الإمام عليه السلام بقوله: هذا قول الخوارج، إن إنكار الولاية، أو الجهل بها لا يوجب الكفر، ما دام المسلمون يقرون لله بالوحدانية، ولمحمد بالنبوة، ويؤدون الفرائض، ولا يشترط في الإسلام أكثر من الإقرار بالشهادتين، وعدم الإنكار لشيء من الضروريات، وتكفير المسلمين لمجرد أنهم لا يقرون بإمامة الأئمة يشبه رأي الخوارج حيث كفروا جميع المسلمين لأنهم لم يوافقوهم في آرائهم ومعتقداتهم.

فقال له الراوي: لعنت الخوارج والقدرية مرة ولعنت المرجئة مرتين قال عليه السلام: أن المرجئة يقولون: بأن قتلتنا مؤمنون، ودماؤنا متلطخة بثيابهم إلى يوم القيامة، إن الله حكى عن قوم في كتابه أنهم قالوا: ﴿أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ وكان بين القاتلين والقائلين خمسمائة عام، فألزمهم الله القتل برضاهم بما فعلوا.

والقدرية والمرجئة فرقتان ظهرت طلائعهما في العهد الأموي، ويرجح المؤلفون في الفرق والمعتقدات أن أول من تكلم بالقدرية رجل من أهل العراق كان نصرانياً دخل في الإسلام ورجع عنه، ومنه أخذ معبد الجهني وغيلان الدمشقي، فتولى معبد نشر فكرة القدر بمعنى أن الإنسان مختار اختياراً مطلقاً في أفعاله يصنعها كما يريد من غير أن يكون لله مشيئة في ذلك، هذا المعنى من القدر تولى نشره معبد الجهني في العراق، واتجه غيلان الدمشقي إلى نشره والتبشير به في جهات الشام، وانضم معبد الجهني أخيراً إلى عبد الرحمن بن الأشعث في ثورته ضد الأمويين، فوقع اسيراً بيد الحجاج بن يوسف، بعد أن انهزم ابن الأشعث في المعارك التي دارت بينه وبينهم، فأرسله إلى عبد الملك بن مروان فقتله صلباً.

وأما غيلان الدمشقي، فقد جرت بينه وبين عمر بن عبد العزيز مناظرات حول القدر فاقنعه بفساد هذه المقالة، وأظهر التراجع عنها، فولاه عمر بن عبد العزيز بيع خزائن ملوك أسلافه الأمويين، وكان يكثر من سبهم والتشهير بمخازيهم وبالمنكرات التي ارتكبوها، فاضمرها له هشام بن عبد الملك ولما تمكن منه في أيام خلافته قطع يديه ورجليه[١].

ومن الثابت أن الحكام كانوا يطاردون أنصار هذه الفكرة لأنها تحملهم

---

(١) «الانتصار» لابن الخياط، ص١٣٩.

مسؤولية أعمالهم ومنكراتهم، ويتضح ذلك عندما نقارن بين قسوتهم مع هؤلاء وبين اكرامهم للقائلين، بأن القدر هو القضاء المحتوم على العباد والإنسان لا يملك من أمره شيئاً. كما يدعي الجعد بن درهم، أحد الدعاة للقدر بهذا المعنى، الملازم للامويين، والمعلم لأولادهم، ومنه أخذ هذه المقالة الجهم بن صفوان الداعية الثاني لها، مع العلم بأن القدر بالمعنى الأول ليس بأسوأ من المعنى الثاني[1] ومع ذلك فقد بالغوا في إكرامه والإحسان إليه.

ومهما كان الحال، فالإمام عليه السلام قد لعن المفوضة ووصفهم بالشرك في بعض المرويات، لأن التفويض يلزمه التعطيل وعدم الحاجة إلى بعث الرسل.

وفي العصر الذي ظهر فيه القدرية شاعت فكرة الإرجاء، وتطوع لحمايتها الحكام لأنها تعطيهم صفة المؤمنين الأبرار في وقت يجدون أنفسهم في أمس الحاجة إليها لأنها تحمي إيمانهم من هجمات الخوارج المكفرين لكل من خالفهم ولم يشترك معهم في الثورة على الأمويين، ومن هجمات المعتزلة التي تنفي عن العصاة صفتي الإيمان والكفر، ومن حملات المحدثين والفقهاء الذين كانوا يصفونهم بالفسق والنفاق.

في هذا الجو المشحون بالصراع العقائدي ظهرت فكرة الارجاء التي تنص إلى أن الإيمان لا يعتبر فيه أكثر من الإقرار باللسان، ولا تضر معه المعاصي والمنكرات مهما بلغت وكان نوعها، بل حتى ولو عبد الأوثان، ولازم اليهودية والنصرانية، كما نسب ذلك لبعضهم، والإرجاء الذي يمنح

---

(١) لأن القدر بمعنى التفويض يلزمه تعطيل إرادة الله سبحانه وعزله عن سلطانه، والقدر بالمعنى الثاني يلزمه عدم استحقاق الإنسان للثواب والعقاب على الطاعات والمعاصي لأنه لا يملك من أمره شيئاً.

العصاة صفة القديسين، ويفتح الباب أمامهم لجميع المعاصي والمنكرات، هذا النوع من الأرجاء لأنه يطمع الفساق والمستهترين في عفو الله ويشجعهم على المعاصي، لعن الإمام عليه السلام أنصاره وشدد على معتنقيه والقائلين به.

إن المرجئة الذين يمنحون يزيد بن معاوية وأباه سفة العاملين بكتاب الله والمتبعين لسنة رسول الله وسيرة أوليائه، ويكذبون الكتاب والسنة اللذين وصفا العصاة بالفسق والنفاق، وتوعدا العاصي بالعقاب الشديد والعذاب الأليم، هؤلاء هم الشركاء لجميع العصاة في عصيانهم ومخازيهم، وأكثر ضرراً من الخوارج والقدرية وأحق باللعن والخزي منهم.

وأما الخوارج فالشذوذ الجامع بين جميع فرقهم، هو تكفير جميع المسلمين حيث أنهم لم يشتركوا معهم في ثورتهم ضد الحكام، ولم يقروا جميع آرائهم وتصرفاتهم[١].

(١) لقد عقدنا فصلاً خاصاً في كتابنا «الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة» عن الخوارج، وعرضنا فيه الجوانب المهمة من تاريخهم وفرقهم وتشريعاتهم، والأسباب التي أدت إلى فشلهم مع إيمانهم بمبادئهم وتصلبهم في تنفيذها مهما كان الثمن غالياً.

من مرويات الكافي حول القرآن

لقد خصص الكليني فصلاً كبيراً من المجلد الثاني للمرويات التي تشيد بفضل القرآن ومكانته وتلاوته واقتنائه وحفظه، والاعتصام به، مما يؤكد حرص الأئمة عليهم السلام على تعظيمه وتقديسه والعمل به والاستفادة من حكمه وآدابه وتعاليمه، وليس بوسعنا أن نستقصي جميع ذلك، ولا جميع مرويات الكافي التي أحاطت بجميع نواحي الخير والفضيلة والأخلاق، وعالجت جميع المشاكل ووضعت لها الحلول التي تتناسب مع جميع العصور.

وقد رأيت أن أختم كتابي هذا ببعض المرويات التي تشعر بتحريف القرآن، وعليها قد اعتمد من نسب القول بالتحريف إلى الشيعة وائمتهم واسقاط بعض الآيات منه.

فمن ذلك ما رواه في باب النوادر عن الأصبغ بن نباتة أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقول: نزل القرآن أثلاثاً، ثلث فينا وفي عدونا، وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض وأحكام.

وقد استنتج من نسب القول بالتحريف إلى الشيعة من هذه الرواية أن الثلث الذي هو في أهل البيت وأعدائهم، قد أسقط من القرآن، بنظر الشيعة لأن الموجود بين أيدي المسلمين لم يشتمل على هذا النوع من الثلث

صراحة وقد فاتهم أن الذي يعنيه الإمامعليه السلام بهذه الرواية من الثلث الأول على صحتها هم ومن كان من سنخهم من المؤمنين والطيبين الذين طبقوا مبادئهم وعملوا بما جاء به الأنبياء والمرسلون، ويعني بعدوهم كل منحرف عن الحق لا يؤمن بيوم الحساب، ولا يعمل بما أمر الله ورسوله، فالآيات التي تعرضت للطيبين والمسارعين إلى الخيرات والأعمال الصالحات نزلت فيهم، لأن من كان بهذه الصفات فهو منهم بعمله وروحه وإيمانه بمبادئهم التي دعا إليها الإسلام وجميع الأديان ونص عليها القرآن لا فرق في ذلك بين الأبيض والأسود والعربي وغيره، ولذلك وحده كان سلمان من أهل البيت وتأكيداً لهذا المبدأ قال الرسولصلى الله عليه وآله: سلمان من أهل البيت.

والآيات التي تعرضت للأشرار والفجار والمنافقين، في أي عصر كانوا، هي في عدوهم، ولو سبقهم بعشرات القرون، لأنهم لا يعادون إلا في الله، ولا يحبون إلا في الله.

ويؤيد ذلك ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر الباقرعليه السلام أنه قال: يا محمد إذا سمعت الله ذكر أحداً من هذه الأمة بخير فنحن هم، وإذا سمعت الله ذكر قوماً بسوء ممن مضى فهو عدونا.

وجاء عنهعليه السلام أنه قال: نزل القرآن أثلاثاً ثلث فينا وفي محبينا، وثلث في أعدائنا وأعداء من كان قبلنا، وثلث سنن وأمثال، ولو أن الآية إذا نزلت في قوم ثم مات أولئك القوم ماتت الآية لما بقي من القرآن شيء ولكن القرآن يجري أوله على آخره ما دامت السماوات والأرض، ولكل قوم آية يتلونها هم منها في خير أو شر[١].

هذا بالإضافة إلى أن الرواية من حيث سندها ليست مستوفية للشروط

---

(١) والمراد من ذلك أن الآية قد يكون موردها خاصاً أحياناً، ولكن حكمها يسري على من كان سنخ موردها ولو بعد نزولها بعشرات السنين

المطلوبة، لأن الراوي لهذه الرواية عن الأصبغ بن نباتة كان من المعاصرين للإمام الصادق عليه السلام كما يظهر من كتب الرجال وبينه وبين الأصبغ أكثر من سبعين عاماً، وقد رواه عنه بدون واسطة، وهذا من نوع التدليس في الرواية الموجب لضعفها، وفوق ذلك فهو من المتهمين بالوضع عند المؤلفين في الرجال.

وقد روى داود بن فرقد عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام بسند أقرب إلى الصحة من الحديث السابق، أن القرآن نزل أربعة أرباع، ربع حلال، وربع حرام، وربع سنن وأحكام، وربع خبر ما كان قبلكم ونبأ ما يكون بعدكم، وفصل ما بينكم.

وهذه تنافي الرواية السابقة التي قسمتها أثلاثاً، ونصت على أن الثلث الأول نزل في أهل البيت وأعدائهم.

وإذا كان الثلث الأول فيهم وفي أعدائهم بأسمائهم وأشخاصهم كما يقتضيه الجمود على ظاهر الرواية، فلماذا لم يحتج عليهم أمير المؤمنين عليه السلام في الأيام الأولى بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله بذلك الثلث، مع أنه وقف معهم موقف الخصم المطالب بحقه، واحتج عليهم بمختلف الأساليب، ولم يحدث التاريخ عنه أو عن أصحابه وبينه أنهم احتجوا بذلك، ولو صحت الرواية وكان المراد منها المعنى الظاهر لكانت تلك الآيات من أقوى الحجج الدامغة لهم ولكل أفاك أثيم.

ومهما كان الحال فالرواية على تقدير صدورها عن الإمام عليه السلام تشير إلى ما ذكرناه أولاً.

وروى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر أنه قال؛ دفع إلي أبو الحسن عليه السلام مصحفاً وقال: لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه، لم يكن الذين كفروا ووجدت فيها سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم،

فبعث إلي أبو الحسن عليه السلام: إبعث إلي بالمصحف.

وروى عن عبد الرحمن بن أبي هاشم عن سالم بن أبي سلمة أنه قال: قرأ رجل على أبي عبد الله عليه السلام وأنا أستمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس، فقال أبو عبد الله: كف عن هذه القراءة، واقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم، فإذا قام قرأ كتاب الله عزَّ وجلَّ على حدة، وأخرج المصحف الذي كتبه علي عليه السلام، وأضاف إلى ذلك. أن علياً أخرجه إلى الناس حين فرغ من كتابته، فقال لهم، هذا كتاب الله عزَّ وجلَّ كما أنزله الله على محمد صلى الله عليه وآله وسلم وقد جمعته من اللوحين، فقالوا هو ذا عندنا مصحف جامع فيه القرآن، لا حاجة فيه، فقال: أما والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبداً، إنما علي أن أخبركم حين جمعته لتقرأوه[1].

وروى في كتاب الحجة من المجلد الأول بعض المرويات التي تشير إلى تحريفه، وقد عرضنا قسماً منها في الصفحات السابقة وأبدينا حولها بعض الملاحظات التي لا مفر منها ونبهنا على أن رواتها من الغلاة والمنحرفين عن مخطط التشيع الصحيح لأهل البيت عليهم السلام.

ومن هذه المرويات التي أوردها الكليني وغيره من المحدثين في مجاميعهم تعرض الشيعة وبخاصة الكليني لأعنف الهجمات من السنة وبالغوا في التشنيع عليهم إلى حد الغلو والإفراط الذي لا مبرر له، وزعموا أن للشيعة قرآناً غير القرآن الموجود بين أيدي المسلمين، ووصف الشيخ أبو زهرة الكليني بالنفاق والخروج عن الدين، ودعا إلى التشكيك بجميع مرويات الكافي، لأنه دون فيه هذا النوع من الأحاديث، مع العلم بأن محدثي السنة دونوا في صحاحهم وغيرها أحاديث من هذا النوع لا تقبل التأويل والتوجيه

---

(١) انظر ص٦٢٧ و٦٢٨ و٦٣١ و٦٢٣.

كما يبدو من المرويات التالية التي دونها البخاري في صحيحه.

فقد جاء في المجلد الثاني منه عن إبراهيم بن علقمة أنه قال: دخلت في نفر من أصحاب عبد الله الشام فسمع بنا أبو الدرداء فأتانا وقال: أفيكم من يقرأ القرآن فقلنا: نعم: فقال: فأيكم اقرأ فأشاروا إلي، فقرأت والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى والذكر والأنثى، قال: أنت سمعتها من في صاحبك قلت نعم: قال وأنا سمعتها من في النبي ﷺ وهؤلاء يأبون علينا. وما خلق الذكر والإنثى.

وفي رواية ثانية أن أبا الدرداء قال لعلقمة كيف سمعته يقرأ والليل إذا يغشى، قال علقمة: والذكر والأنثى، قال أبو الدرداء: أشهد أني سمعت النبي ﷺ يقرأ هكذا، وهؤلاء يريدوني على أن اقرأ وما خلق الذكر والأنثى، والله لا أتابعكم على ذلك.

وروى في المجلد الثاني رواية بهذا المضمون أيضاً[1].

وروى في المجلد الرابع عن عبد الله بن عباس أنه قال: قدمنا المدينة عقب ذي الحجة، فلما كان يوم الجمعة عجلنا الرواح حين زاغت الشمس فوجدت سعيد بن زيد بن عمر بن نفيل جالساً إلى ركن المنبر فجلست حوله تمس ركبتي ركبتيه، فلم أنشب أن خرج عمر بن الخطاب، فلما رأيته مقبلاً قلت لسعيد بن زيد ليقولن العشية مقالة لم يقلها منذ استخلف، فأنكر علي وقال ما عسيت أن يقول ما لم يقله قبله، فجلس عمر بن الخطاب على المنبر، فلما سكت المؤذنون قام فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال: أما بعد فإني قائل مقالة قد قدر لي أن أقولها لا أدري لعلها بين يدي أجلي فمن عقلها ووعاها فليحدث بها حيث انتهت به راحلته، ومن خشي أن لا يعقلها

---

(١) انظر ص٢١٥، ج٣، و٣٠٧، ج٢.

فلا أحل لأحد أن يكذب علي، إن الله بعث محمداً بالحق ونزل عليه الكتاب فكان مما أنزل عليه آية الرجم فعقلناها ووعيناها، رجم رسول الله ورجمنا بعده، وأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فضيلة أنزلها الله.

والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة، أو كان الحبل، أو الاعتراف، وكنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله، أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم.

وروى أيضاً عن عكرمة، أن عمر بن الخطاب قال: لولا أني أخشى أن يقول الناس: زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله لكتبت آية الرجم بيدي[1].

وجاء في النصوص التي تعرضت لها. أن زيد بن ثابت لم يدون آية الرجم في كتاب الله حينما أوكل إليه أمر جمع القرآن، لأنه كان لا يدون آية إلا بشهادة عدلين، ولم يكتف بشهادة عمر وحده، في حين أن آخر سورة براءة لم توجد إلا مع خزيمة بن ثابت، فقال أبو بكر اكتبوها: فقد جعل رسول الله شهادته بشهادة رجلين.

وروى في المجلد الثاني عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ دعا على الذين قتلوا أصحاب بئر معونة ثلاثة غداة، على رعل وذكوان وعصبة عصت الله ورسوله، وأضاف إلى ذلك أنس، أن الله أنزل في الذين قتلوا بئر معونة قرآناً قرأناه، ثم نسخ بعد (بلغوا قومنا أن قد لقينا ربناب فرضي عنا ورضينا عنه)[2].

وقد ذكرنا سابقاً عن مصحف عائشة كما جاء في الإتقان، وأنها تدعي

---

(١) انظر ص١٧٩ و٢٦٥، ج٤.

(٢) ص١٤٠، ج٢ ولا بد من التنبيه على أن النسخ إنما يكون بالنسبة إلى الأحكام وأما الألفاظ والصيغ فلا نسخ فيها ولذا فإن الآيات التي نسخ حكمها في القرآن لم تسقط من أصل القرآن ولم تخرج عن كونها قرآناً منزلاً من الله سبحانه.

بأن الله أنزل في القرآن، أن الله وملائكته يصلون على النبي، وعلى الذين يصلون الصفوف الأولى.

وجاء في بداية المجتهد لإبن رشد وغيرها، أن القرآن نزل بعشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله وهن فيما يقرأ من القرآن، كما جاء في رواية السيدة عائشة.

مع العلم بأنه ليس في القرآن ما يشير إلى ذلك من قريب أو بعيد.

وجاء في الإتقان للسيوطي، عن المسور بن مخزمة أن عمر بن الخطاب قال لعبد الرحمن بن عوف: لم نجد فيما أنزل علينا، أن جاهدوا كما جاهدتم أول مرة، فإنا لا نجدها، قال: أسقطت فيما أسقط من القرآن.

وجاء في اصحيح مسلم. أن أبا موسى الأشعري بعث إلى قراء أهل البصرة، فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرأوا القرآن، فقال أنتم خيار أهل البصرة وقراؤها فاتلوه ولا يطولن عليكم الأمد فتقسوا قلوبكم كما قست قلوب من كان قبلكم، وإنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأنسيتها غير أني قد حفظت منها، لو كان لإبن آدم واديان من مال لابتغى غيرهما وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب وكنا نقرأ سورة نشبهها بإحدى المسبحات فأنسيتها غير أني حفظت منها، يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة[1].

إلى غير ذلك من المرويات عند السنة في صحاحهم وغيرها، ومع ذلك فقد تجاهلوا جميع هذه المرويات ونسبوا القول بالتحريف إلى الشيعة وحدهم، مع العلم بأن علماء الشيعة تمشياً مع المخطط الذي وضعه ائمتهم

---

(١) «البيان في التفسير» للسيد الخوئي عن مسلم، ج٣، ص١٠٠.

لا يزالون منذ أقدم العصور الإسلامية ينكرون هذه النسبة في كتبهم ومناظراتهم، ويجادلون أصحاب هذه المقالة بالحجج والبراهين، ويثبتون بالأدلة التي لا تقبل الريب أن القرآن الموجود بين المسلمين هو المنزل على محمد ﷺ من غير زيادة أو نقصان، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا ينكرون وجود بعض المرويات في الكافي وغيره حول هذا الموضوع، ولكنهم يرون أن أكثر تلك المرويات مكذوبة على الأئمة عليهم السلام لأن رواتها من الغلاة والباطنية كما أشرنا إلى ذلك في المباحث السابقة والصحيح منها ليس صريحاً في التحريف بمعنى النقصان لإمكان أن يكون المراد منه تحريف المعاني مع الإحتفاظ بالصيغة والألفاظ.

ويؤيد هذا المعنى ما جاء في رواية سعد الخير التي رواها في الكافي عنه، أن أبا جعفر الباقر كتب إلى سعد الخير كتاباً أوصاه فيه بتقوى الله، وجاء فيه، وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرعونه.

وهذه الرواية تفسر التحريف الوارد في بعض مرويات الكافي وغيره من كتب الحديث والتفسير.

ومن خصوص الزيادة الموجودة في مصحف علي عليه السلام كما جاء في بعض المرويات، لو تغاضينا عن العيوب الموجودة في أسانيدها والتزمنا بصحتها من ناحية السند، فلا بد وأن تكون الزيادات المزعومة من قبيل التفسير والتوضيح للمراد من تلك الآيات عن طريق الوحي أو النبي ﷺ كما نص على ذلك جماعة من علماء الإمامية.

ويدل على ذلك ما جاء في الكافي عن أبي بصير أنه قال: سألت أبا عبد الله الصادق عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾. فقال: نزلت في علي والحسن والحسين عليهم السلام قلت له: أن الناس يقولون: فما له لم يسم علياً والحسن والحسين في كتاب الله؟ قال: قولوا

لهم: أن رسول الله نزلت عليه الصلاة ولم يسم لهم ثلاثاً ولا أربعاً حتى كان رسول الله هو الذي فسر ذلك لهم.

هذا بالإضافة إلى أن علياً والمتخلفين معه عن بيعة أبي بكر لم يحتجوا على أحد بورود هذه الأسماء في القرآن الكريم ولو كان له ولأبنائه ذكر صريح في كتاب الله، لكان احتجاجهم بذلك أجدى وأنفع من جميع الحجج التي استدلوا بها على استخلافه بعد النبي ﷺ كما ذكرنا سابقاً.

ومهما كان الحال فروايات التحريف رواها بعض محدثي الشيعة كالكليني وغيره، ورواها أهل السنة في صحاحهم كالبخاري ومسلم وغيرهما وهي عند السنة أكثر منها عند الشيعة وبشكل أبشع وأسوأ أثراً مما رواه محدثو الشيعة، والذين آمنوا بها من السنة لا يقلون عمن آمن بها من الشيعة، وإن كانوا لا يمثلون رأي الجمهور في ذلك، لأن أكثرهم من المنكرين لها، كما هو الحال بالنسبة إلى الشيعة أيضاً.

ولو أن الذين كتبوا من السنة وقفوا عند عرض وجهة نظر الفريقين واقتصروا على تفنيد هذا الرأي أياً كان قائله، لكان ذلك أقرب إلى منطق الدين والعقل، وأبعد عن التحيز والتعصب الذي يثير الشحناء والبغضاء ولا يخدم إلا العدو الذي يستغل هذه المهاترات لأغراضه ومصالحه.

ولكنهم بدلاً من ذلك، ومع وجود تلك المرويات في صحاحهم ومجاميعهم وقفوا موقف المهاجم العنيد والخصم الحاقد عن الشيعة ليقذفوا بمفترياتهم تلك الحصون المنيعة التي بنيت بتعاليم علي وأهل بيته الطيبين المستوحاة من الرسول الأعظم والكتاب الكريم ونسي هؤلاء أن حصونهم وبيوتهم من الزجاج الذي لا يصمد لهبات النسيم فضلاً عن العواصف والأحجار.

لقد تعرض لمسألة التحريف من المتأخرين الشيخ أبو زهرة في كتابيه

(الإمام الصادق، والإمام زيد بن علي) ووصف فيهما الكليني بالنفاق والخروج عن مخطط الإسلام، ودعا إلى التشكيك بجيمع مروياته في الكافي وفي نفس الوقت تعرض للسيوطي في الإتقان وغيره ممن روى هذه المرويات وانتهى إلى النتيجة التالية:

إن ما نقله السيوطي وأشباهه لا يجعل مساغاً للتشكيك في دينهم، وإن كنا لا نوافق على سرد الأقوال ذلك السرد الذي سلكه السيوطي في كتابه من غير تمحيص لها[1].

وإذا كان السيوطي مع أنه دون هذه الأحاديث في كتابه من غير تمحيص لها لا يصح التشكيك في دينه كما يدعي أبو زهرة، فبماذا يعتذر حضرته عن البخاري الذي اختار جامعه من ستماية ألف حديث ولا بد وأن يكون قد محصها تمحيصاً دقيقاً حتى انتهى إلى العدد المختار في صحيحه الذي بلغ نحواً من سبعة آلاف وستماية حديث تقريباً، ومع هذا التمحيص فقد روى أحاديث النقص وما يشبهها غرابة واستهجاناً كحديث سحر النبي، ووضع الرب رجله في جهنم، وحديث موسى مع الحجر ونحو ذلك من الأحاديث التي عرضنا قسماً منها، وكتابه أصح كتب الحديث بل أصح كتاب بعد كتاب الله على حد تعبيرهم، وإذا أخذنا بمقاييس أبي زهرة يجب التشكيك بدينه والنقد الواعي لجميع مروياته أو طرحها، ولكنه لم يطبق هذا المبدأ إلا على الكليني وحده.

فقد قال عندما تحدث عن البخاري محاولاً تبرير موقفه من وجود مرويات غير مرضية في صحيحه، قال: والبخاري ذاته هو أصح الكتب اسناداً قد أخذت عليه أحاديث، وما كان ذلك مسوغاً لتكذيب البخاري ولا كان ذلك مسوغاً لنقض الصحيح الذي رواه.

---

(١) انظر ص٣٢٦ من كتابه «الإمام الصادق».

ونحن لا ننكر عليه أن وجود بعض المرويات المكذوبة في أي كتاب كان لا يوجب الطعن والتفسيق لصاحب الكتاب، ولا سقوط جميع مروياته، والذي أنكرناه أنه كان من المفروض عليه وهو يدعي التجرد والإخلاص للحق أن لا يفرق بين الكليني والبخاري، وأن يحكم عليهما بحكم واحد، لأن كلا منهما قد روى أحاديث النقص والتحريف. وأخذت عليه أحاديث لا يمكن الالتزام بها والاطمئنان إليها، فلماذا وهو الباحث المجرد على حد زعمه، كانت تلك المرويات المكذوبة في الكافي موجبة للطعن في دينه والتشكيك بجميع مروياته والمرويات المكذوبة في البخاري لا توجب شيئاً من ذلك.

وإنني أعود فأكرر ما ذكرته سابقاً من أني لم أتحيز في هذه الدراسات إلى فريق معين، ولكنها الحقيقة تفرض نفسها أحياناً على الكاتب، فيضطر إلى إبرازها مهما كلفه ذلك من ثمن، وأنا واثق بأني سأتعرض بسبب هذه الدراسات إلى النقد والهجوم من مقلدة الشيعة وحشوية العامة الذين احتضنوا كتب الحديث وغالوا في تقديسها على ما فيها من العلل والعيوب، من غير تفكير بالأخطار الناجمة عن وجود تلك المرويات المنتشرة هنا وهناك بين السنة المحمدية والتي تمكن أعداء الإسلام وأعداء أهل البيت عليهم السلام من التشنيع عليها وتشويه معالمها النيرة الساطعة.

وأرجو أن تكون هذه الدراسات المختصرة تمهيداً لدراسات واسعة تشمل جميع كتب الحديث وتصفيتها من الموضوعات التي تسيء إلى السنة الكريمة ومنه سبحانه نستمد العون، والإخلاص في العلم والتوفيق لخدمة الدين والمذهب أنه قريب مجيب.



مصادر الكتاب

القرآن الكريم.

مجمع البيان للطبرسي.

أيات الأحكام للجزائري.

أحكام القرآن للجصاص.

مقدمة البيان في التفسير للسيد الخوئي.

الكافي للكليني.

الصحيح للبخاري.

فوائد الوسائل للحر العاملي.

مستدرك الوسائل للمرزا حسين النوري.

روضات الجنات للخونساري.

فتح الباري شرح صحيح البخاري لإبن حجر.

هدى الساري لإبن حجر.

أنساب الأشراف للبلاذري.

تهذيب التهذيب.

تاريخ اليعقوبي.

المعارف لإبن قتيبة.

الإصابة لإبن حجر.

الاستيعاب لإبن عبد البر.

الباعث الحثيث في شرح علوم الحديث لإبن كثير.

شذرات الذهب لإبن العماد الحنبلي.

علوم الحديث ومصطلحاته للدكتور صبحي الصالح.

فجر الإسلام وضحى الإسلام لأحمد أمين.

السنة قبل التدوين للسباعي.

السنة ومكانتها من التشريع إلى محمد عجاج الخطيب.

المستصفى للغزالي.

أضواء على السنة المحمدية لأبي ريه.

شيخ المضيرية...

الموافقات للشاطبي.

الملل والنحل للشهرستاني.

التبصير في الدين للاسفراييني.

صحيح مسلم.

الإتقان للسيوطي.

ميزان الاعتدال في أحوال الرجال للذهبي.

الكفاية في علم الحديث للخطيب البغدادي.

أعلام الموقعين لإبن القيم.

حلية الأولياء لأبي نعيم.

الإمام الصادق للشيخ محمد أبي زهرة.

الإمام الصادق والمذاهب الأربعة للشيخ أسد حيدر.

الشيعة والتشيع للشيخ محمد جواد مغنية.

منهج المقال في علم الرجال للشيخ عبد الله المقمقاني.

إتقان المقال للشيخ محمد طه نجف.

منتهى المقال للمرزا محمد

نقد الرجال للتفريشي.

رجال النجاشي.

رجال الكشي.

الخلاصة في علم الرجال للعلامة الحلي.

فهرست أسماء المؤلفين للشيخ الطوسي.

العدة في الأصول للطوسي.

المكاسب للشيخ مرتضى الأنصاري.

الكنى والألقاب للشيخ عباس القمي.

مقابس الهداية في علم الدراية للمقمقاني.

الوجيزة في علم الدراية للشيخ البهائي.

البداية في علم الدراية للشيهد الثاني.

مجمع البحرين.

دلائل الصدق للشيخ محمد حسن مظفر.

أوائل المقالات للشيخ المفيد.

مرآة العقول شرح أُصول الكافي للمجلسي.

تاريخ الفقه الجعفري للمؤلف.

المبادئ العامة للفقه الجعفري للمؤلف.

الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة للمؤلف.

الفهرس

صدر للمؤلف

عقيدة الشيعة الإمامية
تاريخ الفقه الجعفري
المبادىء العامة للفقه الجعفري
الشيعة بين الأشاعرة المعتزلة
نظرية العقد في الفقه الجعفري
الحديث والمحدثين دراسات في الكافي للكليني
والصحيح للبخاري
المسؤولية الجزائية في الفقه الجعفري
الأحاديث الموضوعة
أصول الفقه الجعفري
الولاية والشفعة والإجارة في الفقه الإسلامي
سيرة المصطفى
سيرة الأئمة الإثني عشر
بين التصوف التشيع
أصول التشيع
الوصايا والأوقاف وإرث الزوجية والعول والتعصيب
من الأحوال الشخصية في الفقه الإسلامي
الانتفاضات الشيعية عبر التاريخ
من وحي الثورة الحسينية
نظرات جديدة في الفرق والمذاهب الإسلامية
صور مشرقة من وحي الإسلام